MAG 339.3 - 05/08

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير و التجارة

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: تحليل اقتصادي

بعنوان

تقييم تجربة مكافحة الفقر في موريتانيا

من إعداد الطالب :
الهادي ولد عبدو ولد أبوه

إشراف الأستاذ الدكتور:
شريف شكيب أنور

أعضاء اللجنة:

أ.د. بندي عبد الله عبد السلام	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا.
أ.د. شريف شكيب أنور	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا.
الدكتور زياني طاهر	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا.
الدكتور بوهنة علي	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا.

إهداء

إلي: روح أبي

إلي: أمي العزيزة

إلي :خالتي العزيزة وأخوالي الأعزاء

إلي: إخوتي وأخواتي وسائر أفراد عائلتي و إلى صغيرتي النعمة

إلي: كل الطلبة الموريتانيين في الجزائر وخاصة الطلبة الموريتانيين في تلمسان وخصوصا أحمد بدي ولد عبد الرحمان .

إلي :كل الأصدقاء والأحباء و خصوصا الأخ مبروك فاني...

...أهدي جهدي المتواضع.

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر و بالامتنان العظيم إلي الأستاذ الدكتور شكيب شريف أنور المشرف علي هذه المذكرة ،وذلك عرفان مني له بالجميل لما قدمه لي من وقت وجهد من خلال توجيهاته ونصائحه النيرة التي أنارت لي الدرب خلال هذ البحث، فكان معي في كل خطوة خطوتها في إنجاز هذ العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء اللجنة المشرفة علي مناقشة هذ المذكرة.

و أتقدم بجزيل الشكر إلي الأستاذ بن منصور عبد الله الذي شجعني علي المواصلة ،ووقف إلي جانبي ولم يبخل علي بنصائحه .

كما لا أنسي كل من شجعني علي إنجاز هذ العمل المتواضع من قريب أو بعيد.

وإلي كافة عمال مصلحة ما بعد التدرج وأخص بالذكر معلاش عبد الرزاق

مخطط الأشكال

عنوان و رقم الشكل	ص
الشكل رقم 01: تأثير الفساد على كل من دخل الفرد و الفقر و المساواة	35
الشكل رقم 02: تأثير الفساد على المؤشرات الإجتماعية	35
الشكل رقم 03: تأثير الفساد على الإصلاح الهيكلي	35
الشكل رقم 04: تأثير الفساد على إرادات الضرائب	35
الشكل رقم 05 : تأثير الفساد على اللامركزية	35
الشكل رقم 06: منحنى لورنز	103
الشكل رقم 07:الفقر في البلدان العربية (إحصائيات 2003)	138
الشكل رقم 08: النقص في التغذية : التقدم بين عامي 1990- 2000 في العالم العربي	138
الشكل رقم 09:السكان اللذين يعانون نقصا في التغذية في العالم العربي2000	139
الشكل رقم 10:الفقر في الوسط الحضري و الريفي في العالم العربي	139
الشكل رقم 11:مسار خفض نسبة المجاعة في العام العربي بحلول عام 2015	139
الشكل رقم 12:المعدل الصافي للإلتحاق بالمدارس في العالم العربي 1990-2000	141
الشكل رقم 13:المعدل الصافي للإلاتحاق بالمدارس الإبتدائية في العالم العربي 2001	141
الشكل رقم 14:القادرون على القراءة و الكتابة من الشباب العربي الفترة العمرية 15-24 سنة	142
الشكل رقم 15:محو الأمية لدى الشباب العربي التقدم فيما بين عامي 1990-2000	142
الشكل رقم 16:مسار إلتحاق الأطفال بالمدارس الإبتدائية في العالم العربي بحلول عام 2015	143
الشكل رقم 17:مسار تحقيق المساواة بين الجنسين / النوع الإجتماعي في التعليم الإبتدائي و الثانوي العالم العربي	145

الشكل رقم 18: التعليم الإبتدائي في بعض البلدان العربية بالجنسين 145

الشكل رقم 19:مسار التعليم الإبتدائي للجنسي في بعض بلدان العالم العربي 148

الشكل رقم 20:وفيات الأطفال دون الخامسة التقدم ما بين عامي 1990-2000 في بعض بلدان العالم العربي 148

الشكل رقم 21:معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف ولادة حية في بعض بلدان العالم العربي 148

الشكل رقم 22:مسار خفض وفيات الأطفال دون الخامسة في العالم العربي بحلول 2015 149

الشكل رقم 23: وفيات الأمهات في العالم العربي 150

الشكل رقم 24:الولادات التي يشرف عليها أخصائيو صحة متمرسون في بعض بلدان العالم العربي 150

الشكل رقم 25:الوفيات من جراء السل لكل مئة ألف ، جميع الأعمار ،في العالم العربي 152

الشكل رقم 26:وفيات من جراء الملاريا لكل مئة ألف، للأعمار 0- 4 سنوات ، في العالم العربي 152

الشكل رقم 27:وضع المياه في بعض البلدان العربية 1995 154

الشكل رقم 28:الوصول إلى المياة الآمنة في المناطق الريفية في بعض العالم العربي: التقدم ما بين عامي 1990- 154
2000

الشكل رقم 29 : سكان المدن المتمتعين بالمياه الآمنة في بعض البلدان العربية 155

الشكل رقم 30 :مسار توفير المياه الآمنة في المنطقة العربية 155

الشكل رقم 31:خدمة الدين على الصادرات في بعض البلدان العربية 158

الشكل رقم 32:المساعدات الرسمية للتنمية خلال التسعينات في بعض البلدان العربية 159

الشكل رقم 33:تطور الفقر حسب منطقة الإقامة في موريتانيا 220

الشكل رقم 34: تطور الفقر حسب الولايات خلال الفترة 2000-2004 222

مخطط الجداول

عنوان الجدول	ص
الجدول رقم 01 : هيكلة متوسط إنفاق الأسر في موريتانيا (مجموع الإنفاق معبر عنه بالآلاف أوقية)	210
الجدول رقم 02 : هيكلة متوسط الإنفاق الأسري حسب الأخماس على المستوى الوطن في موريتانيا	212
الجدول رقم 03 : خطوط الفقر في موريتانيا (معبر عنها بالأوقية)	213
الجدول رقم 04 : مؤشر الفقر حسب الوسط في موريتانيا	214
الجدول رقم 05 : مؤشرات الفقر حسب الولايات في موريتانيا	217
الجدول رقم 06 : فوارق تحويلات للفقير حسب الولايات في موريتانيا	219
الجدول رقم07: النسب المئوية للإنفاق حسب الأعشار في موريتانيا	226

قائمة المختصرات الحرفية

- AID : Agence international de développement
- CDHLCPI : Commissariat aux droits de l'homme , à la lutte contre la pauvreté et l'insertiation .
- DSRP : Document stratégique de réduction de la pauvreté
- EPCV : Enquête permanente sur les conditions de vie des ménage
- FMI : Fonds monétaire international
- IDH : Indice de développement humain
- IPH : Indice de la pauvreté humain
- HPI : Humain pauverty index
- IBW : Institution de bretton woods
- F.G.T : Foster , Greer Thorbecke
- MAED : Ministère des affaires économique et du développement
- GEM : The gender empowerment measure
- GDI : Gender – related development index
- OCDE : Organisation pour la coopération et développement économique
- ONS : Office national de statistique
- PCR : Programme de consolidation de relance
- P.R.E.F :Programme de redressement économique et financier
- P0 : Poverty level
- P1 : Poverty gap
- P2 : Depth of poverty
- PNUD : Programmr des nations unies pour le développement
- PPTE : Pays pauvres très endettés
- PRGE : Poverty réduction strategy papers
- SST : Sen , shorrocks , thom

المقدمة :

تعتبر ظاهرة الفقر من جملة الظواهر الّتي عاصرت الوجود الإنساني ، وامتدّت معه على امتداد أشواطه الحضارية فرغم وفرة الثروات والخيرات الّتي لا تحصى ، ورغم جهود المجتمعات والحضارات الإنسانية على امتداد وجودها التاريخي على الأرض ، لا يزال الملايين من الناس يموتون جوعا ، ولا يزال الملايين من الناس لا يجدون ما يكفيهم من حاجاتهم الغذائية.

وقد حظيت مشكلة الفقر باهتمام عالمي و دولي كبير ، فقضية الفقر اكتسبت خصوصا في الدول النامية أهمية متجددة منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي ، فأسباب الفقر وعوامل تراكمه وآثاره والسبل الكفيلة بالقضاء عليه استرعت اهتمام الباحثين ، ومن هنا تعدّدت الرؤى من حيث المفهوم، ممّا فتح الباب واسعا أمام الكثير من أجل تحديد تشخيص معين لهذه الظاهرة ، واختيار الوصفة القادرة على استئصاله ويجابهنا الموضوع بتشعبه ، فهناك في اللغة له مضمون، وفي علم الاقتصاد له معنى، وبداخل ذلك هناك اتجاهات عديدة وهناك في المصطلحات الدينية والاجتماعية له مضمون ، وبداخلها أيضا اتجاهات عديدة ومتنوعة.

وكذا باعتبار الفقر ظاهرة اجتماعية متعدّدة الجوانب ، ومن التعاريف المتعددة نجد أنّ النقص والشقاء هما العبارتين الأكثر استخداما في هذه التعاريف ، وكثيرا ما نجد الفقر متعلقا بإحباط لآمال أجيال بأسرها وبإحلال ثقافة الفقر الّتي ترتبط بفقر في ثقافة الأمة وقدرتها على طرح تصورات مستقبلية كفيلة بتعبئة الجماهير العريضة ، والقادرة على رسم طريق يتكفل بعلاج المشكلة اجتماعيا وسياسيا وثقافيا واقتصاديا، ومع اتساع الاقتصاد التجاري وتوسع التمدن اكتسب الفقر دلالات اقتصادية وأصبح الفقير هو الذي ينقصه المال والممتلكات لسد مختلف حاجياته الضرورية والملحة الّتي يفرضها العصر ، في حين كان الفقر في المجتمعات البشرية قبل سيطرة الاقتصاد الرأسمالي هو ذالك الشخص الذي يكسب قوت يومه بصعوبة جمة، لكنّه مع ذالك يظل عضوا كامل العضوية في الجماعة. وفي ظل المجتمعات الحديثة تظهر قسوة الإنسان على أخيه الإنسان حيث أصبح الفقير معزولا ومهمشا في الواقع المعيش.

وبارتباط أساسي لمفهوم الفقر بالتنمية ، أصبح له قياساته كالتعبير عنه بخط الفقر أوحد الكفاف وبوجود توجهين لقياس الفقر ، توجه مالي وآخر اجتماعي ، فالتوجه الأول يعتمد على دخل الفرد وإنفاقه الاستهلاكي، أمّا التوجه الثاني فيعتمد على مؤشرات غير مالية كالتغذية والصحة ....الخ. وباكتساب الفقر معنى آخر وهو باعتباره ظاهرة مطلقة، حيث اعتبرت بلدان بأسرها فقيرة على أساس أنّ دخلها الإجمالي أقل

بالمقارنة مع الدخل السائد في تلك الدول المسيطرة على الاقتصاد العالمي، وأصبح الدخل القومي هو المعيار العالمي المعتمد لمعالجة الفقر ، وذلك من خلال زيادة الإنتاج والمزيد من تطبيق التكنولوجيا والمعرفة التقنية ،لأنّ مختلف آليات المجتمع وقواعد الاتصال أصبحت خاضعة لآليات منظومة من المرجعيات الكونية.

ومع هذه المعاني الّتي بدت تطفو على سطح المعاني الإنسانية الجديدة يظهر بجلاء أنّ قضية الفقر هي قضية محرجة ومؤسفة تنتشر وتتزايد في كثير من الدول في عالمنا اليوم وبطريقة مخيفة ومضطربة ، فالفقر الذي ينتشر في عالمنا اليوم لا يقلّ في حدّته عن أخطار أخرى يواجهها العالم ، مثل أخطار إنفجارات الأسلحة النووية والإرهاب،كما أنّه يشكل تحديا أخلاقيا للإنسانية وجميع الدول ، إذ بسببه تتزايد مظاهر العنف السياسي والعنف المضاد، وكلاهما يتزايد مع تزايد أعداد الفقراء في معظم الدول الفقيرة، كذلك يساعد الفقر وانتشاره بطريق آخر على تفشي الاستبدادية والتسلطية في كثير من الدول وخاصة الفقير منها مما يعمق المشكل ويظهر تراكمه الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والحضاري الذي يتخطى الدول الفقيرة وشعوبها الّتي تعاني من مستويات مختلفة ومتباينة من الفقر بل يصل ليؤثر وينتشر في جميع دول العالم مما يؤثر على مستقبل الإنسانية بشكل عام.

ولقد تعدّدت المقاربات والسياسات الحكومية للدول من أجل تحقيق التنمية ، ومن ثمّ القضاء على الفقر مسخرة في ذلك موارد طبيعية ومالية هائلة ، مما اضطر وكنتيجة مجموعة من الدول النامية أن ترهن اقتصادياتها وماليتها اتجاه المنظمات الدولية لمدّة عقود من الزمن، إلاّ أنّ مسألة الواقع تبين بجلاء أنّه خلال القرن الماضي حقق العالم مستوى من الازدهار الاقتصادي لم يكن يتصور ، ومع ذلك فإنّ ملايين البشر في جميع بقاع الأرض لا زال ينقصهم مجرد مقومات الحياة الإنسانية ، فحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2005 « من بين أكثر أنواع اللامساواة الأساسية هي تلك الفجوات في متوسط الأعمار المتوقعة، حيث فرصة العيش في زامبيا اليوم إلى عمر الثلاثين أقل ممّا كانت عليه لإنسان ولد في إنجلترا عام 1840م، والفجوة آخذة في الاتساع مع احتلال مرض الإيدز (السيدا) به المشكلة ». وحسب نفس التقرير هناك كارثة أخرى لا تقل إيلاما عن سابقتها وتكمن في أنّ مجموع دخل أغنى 500 إنسان في العالم يفوق دخل أفقر 416 مليون من أبنائه ، كما أنّ 2500 مليون إنسان يكونون 40% من سكان العالم يعيش الواحد بأقلّ من دولارين في اليوم

ولا يحققون سوى5% من الدخل العالمي الشامل في حين أنّ أغنى 10% يعيشون بأجمعهم تقريبا في بلدان الدخل المرتفع يحققون 54% من الدخل العالمي [1]

تأتي هذه المعطيات بعد مرور سنوات عديدة على عودة الاهتمام بقضايا الفقر على مستوى العالم وفي الدول النامية وعلى وجه الخصوص من خلال العديد من المؤتمرات والقمم الّتي عقدتها المنظومة الدولية بمختلف فروعها على اعتبار أنّ إقلال الفقر هو الهدف المحوري لعملية التنمية ، وفي إعلان الألفية الذي صدر عن قمّة الألفية الّتي عقدتها الأمم المتحدة في سبتمبر 2000 ، وفي تقديمهم لتقرير تحت عنوان " نحو عالم أفضل للجميع التقدم نحو أهداف التنمية الدولية " ذكر مسئولو المنظومة الدولية كلا حسب فرعه « إنّ مؤسساتنا تستخدم أهداف التنمية المذكورة كإطار عام مشترك لتوجيه سياستنا وبرامجنا وتقييم مدى فعاليتنا » ، إلاّ أنّ هذا الاتجاه يبقى في حكم " مع وقف التنفيذ " وذلك حسب ما تقدّم من نتائج حسب تقرير للتنمية البشرية 2005 .

وقبل ذلك وتحديدا في عام 1996 نشرت منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية تقريرا بعنوان "تشكيل القرن الحادي والعشرين: دور التعاون من أجل التنمية". ولقد اختارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تقريرها سبعة أهداف للتنمية مستمدة من الاتفاقيات والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة خلال النصف الأوّل من التسعينات عرفت هذه الأهداف باسم " الأهداف الدولية للتنمية " ، وقد تضمنها إعلان الألفية الذي صدر عن قمة الألفية السابقة الذكر ، وأصبحت جميعها تعرف بـــ "أهداف الألفية للتنمية"،وهي ثمانية أهداف، وقد ذكر ريكاردو هوسمان ، داني رودريك وأندريس فيلاسكو في مقالهم في عدد مارس 2006 من مجلة " التمويل والتنمية " الصادرة عن صندوق النقد الدولي وتحت عنوان " إجراء التشخيص السليم – نهج جديد للإصلاح الاقتصادي " أنّه خلال الخمسة عشر عاما الأخيرة كان هناك تركيز هائل على تحقيق التنمية في البلدان النامية في محاولة لتخفيض أعداد الفقراء ورفع مستويات المعيشية ولمساعدتها في تحقيق هذا الهدف أخذ الكثير من البلدان بالسياسات المعروفة باسم "توافق آراء واشنطن " الذي يتضمن إنفاذ حقوق الملكية والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي ، والاندماج في الاقتصاد العالمي وخلق مناخ أعمال سليم ، وكانت النتائج متنوعة بصورة غير عادية، والواقع أنّ تجربة الخمسة عشر عاما الماضية أوضحت أنّ السياسات الّتي تفعل الأعاجيب في مكان ما قد تكون لها آثار ضعيفة غير مقصودة أوسلبية في أماكن أخرى[2]، مما يرسخ الرأي القائل بخصوصية كل اقتصاد، وتماشيا مع هذه الدعوات وبناءا على النصائح الدولية لم تجد موريتانيا بدا من

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ملخص تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٥ ،ص ص ١٧ ، ٢١

[2]- ريكاردو هوسمان ، داني رودريك وأندريس فيلاسكو ، إجراء التشخيص السليم – نهج جديد للإصلاح الاقتصادي ، التمويل والتنمية ، مارس ٢٠٠٦ ص: ١٢

السير مع الركب وكانت من بين الدول العشرة الأولى الّتي أصدرت ما يعرف بـــ "الوثائق الإستراتيجية لمكافحة الفقر" وجاءت هذه الوثيقة بعد صراع مرير مع ما عرف بـــ " الإصلاحات الاقتصادية " الذي كانت تشجعها عليه المجموعة الدولية الراعية لهذا الإصلاح وقدمت لها متطلبات السيولة اللازمة لإنجاح تلك البرامج فتولدت عن ذلك برامج عديدة على فترات متوالية تحت عناوين مختلفة ، ولقد بلغ الغطاء المالي الذي تسلمته موريتانيا على مدى فترة 1985-2000 حوالي 4,5 مليار دولار ، وبالمقابل قامت موريتانيا بالتنفيذ " النصي " للبـــرامج الإصلاحية حيث خفضت عملتها الأوقية بنسبة 310 % ،وألغت الدعم عن السلع حتّى تضاعفت أسعارها وصفت مؤسسات القطاع العام ، وشرعت الباب أمام الخصخصة في جميع الأنشطة الاقتصادية ، وجمدت الأجور الّتي حددت حدودها الدنيا في جميع القطاعات بـــ 44 أوقية (العملة الموريتانية) لساعة من العمل الواحدة ، وألغت التوظيف إلاّ في قطاعات الصحة والتعليم والأمن بفروعه ، على أن لا يتمّ إجراء بهذا الخصوص إلاّ بالمعرفة المسبقة للمعنيين من طرف المجموعة الدولية !

وكنتيجة اقتصادية، لوحظ على المستوى الزراعي أنّ هذا القطاع الذي يشكل نشاطا بالنسبة لأكثر السكان لم يساهم في العام 2000 في تشكيل الموازنة العامة لأكثر من 22 % ، كما لم يتجاوز الإنتاج المحلي 20 % من عرض الحبوب ، أمّا المساعدات الغذائية بلغت حوالي 15% أمّا الواردات فبلغت 67% فقط،وأسهمت الصناعة بحوالي 28% من الموازنة العامة ، وأمام هذه الوضعية المزرية لاقتصاد هش وفي إطار مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الّتي أعلن قبول البلاد فيها في مارس 1999 باشرت الحكومة الموريتانية عملية إعداد إستراتيجية لمكافحة الفقر ، وقد تم توقيع هذه الاتفاقية مع المجموعة الدولية في ديسمبر 2001 ، وقد اعتمدت الإستراتيجية على مقاربة مدمجة تضع الحد من الفقر ضمن إستراتيجية تنموية طويلة المدى تمتد إلى غاية 2015 ، وهي تهدف إلى[2] :

- التنمية الاقتصادية
- الحد من الفقر بجميع أشكاله
- الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية وتحسين نوعيتها وفعاليتها
- تقليص الفوارق بين الولايات.

[2] - REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE LA MAURITANIE , CADRE STRATIGIQUE DE LA LUTTE CONTRE LA PAUVRETE JANFIER 2001 P : 2

إلا أن كل هذه السياسات لم تحسن من وضع موريتانيا المزري رغم الوفرة الكبيرة للموارد الطبيعية وقلة السكان وضخامة المساعدات الدولية حيث تقع موريتانيا في الرتبة 153 ضمن 177 دولة حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2005 ، كما أنّ نسبة الفقر وصلت إلى 46,7%، وهو أقل ممّا كان مستهدفا بينما وصل دخل الفردي إلى 420 دولار سنة 2005 ،و بلغ أمل الحياة 57,5،كما بلغ معدل الدين الخارجي بالنسبة للناتج الصافي المحلي حسب إحصائيات 2000 ⇐ 259% ومعدل السكان الّذين يحصلون على الماء الصالح للشرب لم يتجاوز 67%.

وحسب تقرير أصدره برنامج الأهداف الألفية الإنمائية بموريتانيا « 2005 » ، حيث أكد على أنّ هذه الأهداف تعتبر أقل ممّا كان مخططا له كما أن تراجع ترتيب موريتانيا إلى الرتبة 153 حسب التقرير الّذي أصدره البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2005[1]، يعتبر أيضا خيبة أمل.

وممّا يجعل الأمر أكثر صعوبة من الناحية العلمية وكذا من أجل تحليل يفضي إلى إدراك للحالة الّتي يعيشها البلد ، هو ذلك النقص الكبير وفي بعض الحالات انعداما للإحصائيات، بل إلى أكثر من ذلك وتحديدا عندما اتهمت موريتانيا بعدم مصداقية المعطيات ممّا يجعل الحالة أكثر سوادا وقتامه ، إلاّ أنّه هناك إحصائيات تصحيحية شارك فيها ممثلون عن المجتمع الدولي،وكذا بعض التقارير الّتي تصدر عن المجموعة الدولية، ممّا قد يساهم في إيجاد إطار للتحليل والوصول إلى الخلل .

المناهج المستخدمة: انتهجنا في هذا البحث الأساليب المعروفة في الدراسات الاقتصادية

المنهج التاريخي: حيث قمنا بقراءة تاريخية للاقتصادي الموريتاني وذلك باستعراض لمختلف الخطط الاقتصادية الموريتانية{قبل الإصلاح، و الإصلاح بمختلف مراحله}

المنهج الوصفي، ومن خلاله تم التعرض لمختلف المراحل ،وأبرز النتائج المسجلة نهاية كل مرحلة

المنهج التحليلي، وفيه تم اعتماد الأسلوب التحليلي لمختلف المعطيات ومقارنتها بالأهداف المرسومة ومقارنة مكونات هذه المعطيات حسب الوسط وفيما بين الولايات.

[1] - PROGRAMME DES NATIONS UNIES POUR LE DEVELOPPEMENT AVEC L'APPUI DES AGENCES DE L'UNDG ;RAPPORT SUR LES PROGRES DANS LA MISE EN ŒUVRE DES OBJECTIFS DU MILLENAIRE POUR LE DEVELOPPEMENT EN MAURITANIE 2005 ;JUILLET 2005

وكنتيجة للعودة الّتي سجلت في السنوات الأخيرة ، إلى الفقر ومفهومه وقياسه من أجل الوصول إلى سياسات للحد منه ، تجعل من بحثنا هذا إسهاما في هذا الاتجاه محاولين الإجابة عن الإشكالية التالية :

إشكالية البحث :

● ما هو الفقر و ما هي آليات "إنتاج الفقر"؟ فهل يمكن –بالأساس- اعتبار ظاهرة "الفقر" نتاج شروط ظرفية كأخطاء في رسم السياسات الاقتصادية يمكن إصلاحها في إطار استمرار نمط التشكيلية الاجتماعية المعتبرة؟ أم هي نتاج عوامل من خارج مجال الاقتصاد مثل زيادة السكان

أو الكثافة السكانية أو نقص في الموارد الطبيعية... الخ؟ أم أن "الفقر " ظاهرة يجب تتبع مصدرها في آليات إنتاج المجتمع، أي آليات محايثة لنمط إنتاج معين؟

● ما هي أنجع السبل للحد منه ؟ وأين يكمن الخلل في حالة موريتانيا؟

وحتّى تتمكن من الإجابة على هذه الأسئلة وللإحاطة بهذه الإشكالية اقترحنا أسئلة تدريجية من أجل ذلك :

- ما الفقر ؟
- ما هي الوسائل التي حددتها الدراسات من أجل القضاء علي الفقر ؟
- ما مدى نجاعة السياسات المقترحة دوليا ؟
- ما هي خصائص الفقر في موريتانيا ؟
- ما هي أسباب وعوامل انتشار الفقر في موريتانيا ؟
- ما هي السياسات الّتي اعتمدتها موريتانيا من أجل الحد من ظاهرة الفقر ؟

الفرضيات

ومن أجل الإحاطة بالأسئلة السابقة اقترحنا الفرضيات التالية:

- الفقر يواجه نقاشات مختلفة حيث لايوجد حتى الآن اتفاق بين الدارسين والباحثين حول مفهوم واحد وموحد ،ويطرح المهتمون صياغات مختلفة نظرا لتنوع اختصاصاتهم
- هناك تباينات عديدة للفقر حسب المنطقة والفئة والجنس

- ندرة الثروات الطبيعية وكثرة السكان ليسا سببا رئيسيا في الفقر
- تحسين المؤشرات الاقتصادية لوحده ليس كفيلا بمكافحة من ظاهرة الفقر

و إنطلاقا من الإشكالية قسمنا البحث إلى ثلاث فصول ، حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للفقر و ينقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث إستعرضنا في المبحث الأول معضلة الفقر بمختلف جوانبها حيث تناولنا في المطلب الأول مفهوم الفقر لنتناول في المطلب الثاني نظرة الإسلام للفقر، بعد ذلك أسباب و عوامل الفقر في المطلب الثالث، لنستعرض في المبحث الثاني الفقر عبر الفكر الاقتصادي ثم قياس الفقر في المبحث الثالث .

أما في الفصل الثاني فقد سعينا من خلاله لتقييم جهود مكافحة الفقر ، حيث تناولنا في المبحث الأول الوثائق الإستراتجية لمكافحة الفقر، لنستعرض في المبحث الثاني تجارب دولية في مكافحة الفقر لتناول في المبحث الثالث أهداف الألفية الإنمائية ثم بعد ذلك نستعرض النتائج المسجلة في كل من العالم و العالم العربي .

أما في الفصل الثالث فقد تناولنا التجربة الموريتانية في مكافحة الفقر حيث تناولنا في المبحث الأول جذور الفقر في موريتانيا و ذلك من خلال المؤشرات المسجلة إبان الإستقلال و في العقود التالية، لنستعرض في المبحث الثاني الإستراتجية الوطنية لمكافحة الفقر و في المبحث الثالث حاولنا تقييم سياسات مكافحة الفقر في موريتانيا و ذلك من خلال مقارنة ما بين النتائج المسجلة قبل البدء في هذه السياسات ، و النتائج المسجلة بعد مرور سنوات على إنتهاج تلك السياسات ثم بعد ذلك خاتمة لخصنا فيها ما توصلنا إليه من خلال هذا البحث من إستنتاجات وإقتراحات.

المقدمة

يبقى مشكل الفقر المعضلة الأكثر تحديا للمجتمعات والنظريات الاجتماعية،منذ سالف الزمن ، كما أنّه ظل يؤرق السياسيين ويجذب اهتمام الباحثين والأكاديميين في عصرنا الحاضر والذين يحاولون فهم هذا المشكل في سياقه الاجتماعي والاقتصادي وتجلياته المشتركة.

وفي القديم ارتبطت ظاهرة الفقر بفقدان الموارد أو بالحروب الّتي تؤدي إلى الاستعباد والقهر ولذا فإنّ الأديان السماوية جميعا قد أولت ظاهرة الفقر اهتماما خاصا، وبالذات حيث ارتباطها بتسلط الأثرياء وسعيهم دائما للغطرسة واكتناز المال ، أمّا النظريات الاجتماعية فإنّها عندما درست ظاهرة الفقر لم تفصلها عن الوجه الآخر للعملة ألا وهو وجود أثرياء أو أمم غنية تجد من مصلحتها الدائمة إبقاء الأمم الأخرى في حالة الفقر المستمر.

والأمر الذي لا يختلف حوله الباحثون هو أنّه على الرغم من التطور الاقتصادي والاجتماعي الهائل الذي حدث في معظم بقاع العالم ، فإنّ الفقر لا يزال يمثل مشكلة إنسانية من الحجم الثقيل ، وقد فاقم من حجم هذه المشكلة حقيقة أنّ أكثر المتأثرين بها هم سكان من مناطق محدّدة ، وفئات معينة من البشر.

ومن أجل تكوين صورة واضحة عن هذه المعضلة سنحاول التعرض لأبعاده المختلفة، وكذا تحليلها من خلال هذا الفصل.

المبحث الأوّل: معضلة الفقر

المطلب الأوّل: مفهوم الفقر

إنّ أي مسعى لصياغة مفهوم الفقر من الضروري أن يرتكز على ممارستين متميزتين ، لكنّهما مرتبطتين تعمل الأولى على صياغة منهج يمكن من تمييز مجموعة من الناس عن الآخرين ، بوصفهم فقراء (التعريف Identification) وتعمل الثانية على تجميع خصائص مجموعة ما من الفقراء في إطار صورة عامة للفقر (التجميع Agrégation)[1].

وتفرض الممارسة الثانية التعامل مع قضايا القياس والمؤشرات وتؤدي إلى الاعتماد على عنصر التحكمية و الغموض المتأصل داخل طبيعة هذا المستوى ، وبالتالي ما يفيد في هذا الصدد هو إتباع الطريقة الوصفية Descriptive وليست التوجيهية (Prescriptive) [2]

الفرع الأوّل: الفقراء

مما لا ريب فيه أنّ للفقر مفهوما معقدا لا يمكن تعريفه بمؤشر واحد فقط، فأي محاولة لتعريفه لابدّ أن تأخذ في عين الاعتبار معايير متعدّدة، كالدخل، الممتلكات، التعليم، التغذية، الطبقة أو الطائفة، إمكانية الحصول على خدمات عامة معيّنة، هلمّ جرا. ومن الناحية الفعلية لم تجر أية دراسات (فيما عدا دراسات جزئية مشتتة) لهذه المواضيع، والحقيقة أنّه لا توجد في غالبية البلدان إحصاءات الّتي قد تلزم لإجراء دراسات من هذا القبيل وسعيا وراء شيء أفضل يحاول الاقتصاديون بوجه عام الاعتماد على معيار الدخل ، لا لأنّ هذا المعيار أفضل من ناحية المفاهيم ، بل لأنّه في هذا الميدان على الأقل يوجد بالفعل بعض البيانات الإحصائية غير أنّي لا أستطيع أن أغالي في إبراز النوعية السيئة نسبيا لهذه البيانات ، ومن ثمّ الطابع المؤقت للاستنتاجات الّتي يمكن أن تقوم على أساسها، ولذا فإنّنا إذا ما استخدمنا معيار دخل الفرد لتعريف الفقراء فإنّ المشكلة لا تكون بذلك قد حلّت إذ تنشأ مسألة مقارنة الدخل بين البلدان (دخل مقداره 100 دولار يشتري سلعا أساسية في موريتانيا أكثر مما تشتريه منها في الولايات المتحدة) وبين المناطق في البلد الواحد (مثال ذلك أنّه بسبب الفروق في تكلفة المعيشة لا تكون للدخل نفسه قوة شرائية في المدينة مماثلة لما له من قوة شرائية في الريف ، وفضلا عن ذلك فإنّ استخدام عتبة الدخل في تعريف لا يمكن إلاّ أن يكون حتميا : فهل سنقول أنّ

[1] -AMARTYA ,SEN , 1982 , POVERTY AND FAMINES : ESSAY ON ENTITLEMENT AND DEPRIVATION OXFORD ,CLARENTON PRESS , p : 11
[2] - AMARTYA ,SEN , 1982 , op-cit , p :11

شخصا ما فقير إذا كان دخله السنوي أدنى من 50 دولار أو 100 دولار ، أو 200 دولار ، ولن يترتب على التعبير عن هذا المستوى من زاوية القوة الشرائية (دخل يسمح باستهلاك أغذية تحتوي على مقدار معين من السعرات الحرارية ، أو بشراء كمية معينة من السلع الأساسية) إلاّ تحويل المشكلة ، دون أن يزيل الجانب التحكمي لاختيار عتبة الدخل.

وفي هذه الظروف قد يكون من العقم بذل أي محاولة لتقدير عدد " ذوي الفقر المطلق " [1]، ونظرا لأنّ خط الفقر هو بحكم التعريف التحكمي تماما ، فماذا يمكن على سبيل المثال أن يكون مغزى رقم 1,1 بليون الذي حدّده البنك العالمي باعتباره عدد ذوي الفقر المدقع في العالم سنة ١٩٩٠ [2]غير أنّ هذا التقدير لأسباب مختلفة ، لا يخلو من دلالة.

أولها:أن نفس حجم مشكلة الفقر يصبح واضحا عندما نعرف أن عتبة الدخل الشديدة الانخفاض الّتي استخدمت للوصول إلى تقدير البنك الدولي ما بين 50 دولار، 75 دولار بدولارات عام 1970.

ثانيهما:وأكثرها أهمية أنّ هذه التقديرات ذات اهتمام خاص بسبب ما تسمح به من مقارنات بين الأزمنة والمناطق، كما أنّها تمكّننا بوجه خاص من أن نحدّد بدقة أكثر مواقع جيوب الفقر.

ثالثها:أنّ تقديرات البنك الدولي تفيد بأنّ 80 % من ذوي الفقر المطلق يعيشون في أفقر البلدان الّتي تشكل البلدان الإفريقية جنوب الصحراء وبلدان جنوب آسيا الجانب الأكبر منها. وهذه النتيجة الّتي لا تدعو في حدّ ذاتها إلى الدهشة ،ولا تعدو أن تؤكد على أنّ الفقر إلى حد كبير هو ظاهرة إقليمية.

و الجدير بالذكر فضلا عن ذلك أنّ جميع الدراسات تخلص إلى أنّ الفقر في العالم الثالث من الناحية الجوهرية سمة مميزة للقطاع الريفي.

بينما يوجد إدراك ضبابي عام للفقر في ريف العالم الثالث، فالمسافرون الغربيون الذين يروعهم منظر مدن العالم الثالث ، يتجهون إلى الربط بين الفقر وأحياء الأكواخ من جهة والأحياء الفقيرة القذرة من جهة أخرى ، وبالمثل فكثيرا ما يخلط زعماء هذه البلدان والخبراء الدوليين بين مشكلة الفقر ومشكلة البؤس الحضري الذي يحيط بهم.

---

[1]- لدى محاولة البنك الدولي و منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية تقدير عدد ذوي الفقر المطلق استخدموا فكرة التعادل القوى الشرائية التي عرفها إيرفنغ بكرا فيس و هي مفهوم يأخذ بالاعتبار الاختلافات البينية في فوارق أسعار الصرف و الفوارق الهيكلية، و هكذا فإن دخول الفرد محسوبة بالدولارات الأمريكية اسمية قد تم تحويلها إلى دخول (حقيقية) محسوبة بتعادل القوى الشرائية

[2]- معهد الموارد العلمية ، موارد العالم ، (1992-1993) ،ص ٣٨ .

وعلى الرغم من أنّ الاكتظاظ السكاني في مدن العالم الثالث يجعل البؤس والإملاق ظاهرين لأوّل وهلة هناك، فإنّ الأحوال في المناطق الريفية هي بوجه عام أشدّ بؤسا بكثير ، وهذه الحقيقية المألوفة لدى كل من عاش في قرى هذه البلدان لا ينبغي أن تثير الدهشة حتّى لدى المراقب العابر ، وإلاّ فهل يمكن أن يكون هناك في الواقع سبب آخر للنـــزوح من الريف إلى المدن ، ولتوسع المدن توسعا شبيها بالانفجار في هذه البلدان ، وليس في الحقيقة أنّ هذه الأحياء على الرغم من فقرها الذي تفاقمه قدراتها ما زالت أقل فقرا الريف المحيط بها. وكما تذكرنا لجنة برا لجدت « فإنّ حقيقة أنّ الناس ما زالوا يهاجرون إلى هذه المدن ليس من شأنها إلى أن تؤكد على الأحوال اليائسة الّتي يخلفونها وراءهم »[1].

ومهما تكن المعايير المستخدمة فإنّ جميع البيانات الموجودة تؤكد على أنّ الفقر هو في الجانب الأكبر منه ظاهرة ريفية ، وهكذا فإنّ الدخل الفردي يكون بصورة منتظمة أدنى في الريف منه في المدن (وحتّى إذا ما أخذنا في الاعتبار الفروق في القوة الشرائية)، ومن المفترض أنّ هذه الفجوات تكون على وجه الإجمال أعلى في بلدان العالم الثالث اليوم منها في البلدان المتقدمة الآن ، عندما كانت هذه البلدان عند مرحلة مماثلة من التطور[2].

وإذا ما أخذنا في الاعتبار هذه البيانات، وكذلك حقيقة أنّ ثلاثة أرباع العالم الثالث يقطنون الريف فلا يكون هناك ما يدعو إلى الدهشة إذا ما كانت غالبية الفقراء تعيش في المناطق الريفية.

وفضلا عن بيانات الدخل المتاحة، في أنّ جميع المؤشرات الأخرى تؤكد بالمثل الإملاق المدقع للريف فيما يتعلّق بالرعاية الصحية ، على سبيل المثال تعتبر الخدمات (العيادات ، أطباء ، مستشفيات ، الممرضات) في المدن بوجه عام أفضل بكثير منها في الريف ، واستنادا إلى المؤتمر العالمي للمياه فإنّ حوالي 75 % من سكان المدن في العالم الثالث يستطيعون الحصول على إمدادات كافية من المياه ، ولكن هذه النسبة لا تتجاوز 20 % فيما يتعلّق بسكان الريف فيه.

وبصرف النظر عن دخل الفرد في بلد معيّن ما فإنّ خدمات توريد المياه والصرف الصحي تكون في الريف أسوأ بكثير من مثيلاتها في المدن ، كما أنّ المدارس تكون عادة أقل عددا في الريف بالنسبة للسكان وليست أيضا في جودة مدارس المدن، وبوجه عام تبيّن جميع الإحصائيات الاستقصائية والبيانات المتاحة بشأن الفوارق بين الأحوال في المدينة والريف ، أنّ المناطق الريفية تكون في جميع القطاعات اقل حظا من المدن.

[1] - جاك لوب ترجمة احمد فؤاد بلبع، العالم الثالث وتحديات البقاء ،سلسلةعالم المعرفة ،١٩٨٦ ص١٧٣
[2] - نفس المرجع السابق ص١٧٣

ومهما يكن تعريف الفقر الذي يعتمد فمن الواضح أنّ الغالبية العظمى من فقراء العالم الثالث تعيش في الريف ، ولذلك فلا عجب إن كانت الزراعة هي المصدر الرئيسي للعمالة بالنسبة لأفقر السكان ، ففي إفريقيا وآسيا (حيث 95 % من فقراء العالم)و تعدّ الزراعة النشاط الرئيسي لهم ويعيش عليها مابين 75 % - 85 % من سكان الريف. والحقيقة أنّه بصرف النظر عن بضعة بلدان أكثر تقدما وبضع مناطق قريبة من المدن فإنّ جميع فاطني الريف من الناحية الفعلية يعتمدون إلى حدّ ما على الزراعة ، وإذا ما انتقلنا باهتمامنا الآن من مجموع سكان الريف إلى أشدّهم فقرا فإنّنا نجد أنّ البيانات الإحصائية المتعلقة بوسائل بقائهم شحيحة ومبعثرة للغاية ، وعلى الرغم من ذلك فإنّ المعلومات القليلة الّتي توجد بالفعل تبين أنّ الزراعة تعدّ الأكثر أهمية كمصدر للدخل بالنسبة لهؤلاء الفقراء منها بالنسبة لمجموع سكان الريف ، مثال ذلك في المناطق الريفية الأكثر تقدما في ماليزيا ، حيث الزراعة لا تزال حرفة أهمية بالنسبة للفقراء منها بالنسبة للسكان الآخرين ، فهي تشكل مصدرا رئيسيا لدخل 82 % من الفقراء مقابل 50 % فقط لبقية سكـــان الريف ، وإذا كان 85 % من الفقراء يعيشون في المناطق الريفية وما بين 80 % - 90 % من فقراء الريف هؤلاء يجدون في الزراعة وسيلتهم الأساسية للبقاء ، فإنّه يترتب على ذلك أن يكون هذا النشاط هو المصدر الأساسي لدخل حوالي ثلاثة أرباع أفقر السكان في البلدان النامية ، وقد بيّن "رينيه دومون" مرارا أنّ مزارعي العالم الثالث هم بروليتاريا العصر الحديث ، وينبغي لنا دون ريب تعديل هذا البيان بحيث يأخذ بعين الاعتبار حقيقة أنّ بعض كبار المزارعين ليسوا بالدقة من بين المحتاجين ، ولكن مما لا شك فيه أنّ الفئة الاجتماعية الأشد عوزا وإملاقا في العالم الثالث هي على وجه الإجمال مجتمع الفلاحين.

ونأتي إلى النهاية هنا ، من الناحية العملية معلوماتنا الإحصائية فيما يتعلّق بالعمالة بين أفقر السكان فنحن على سبيل المثال لا نعرف مصدرا رئيسيا لدخلهم خارج الزراعة، كذلك لا نعرف كم منهم يعمل لحسابه الخاص ، ولا عدد الأجراء (العاملين مقابل أجر) بين صفوفهم ، غير أنّه يبدو أنّ الأجراء يشكلون الأقلية بينهم ، وربما تفسر ذلك حقيقة أنّ غالبية الفقراء تعيش في المناطق الريفية وتحصل على دخلها في صورة عينية من مزارع صغيرة يعملون عليها كمستأجرين أو مزارعين بالمشاركة أو كملاك ، ولذا فإنّ حقيقة أنّ أفقر الكادحين هم في غالبيتهم بمن يشتغلون لحسابهم الخاص وليسوا الأجراء ، ينبغي أن تكون لها متضمنات هامة بالنسبة لتعريف سياسات مكافحة الفقر ، ومن الناحية التقليدية كانت المناقشات حول توزيع الدخل وحول الفقر في العالم الثالث وفي أي مكان آخر تتركز على مستوى العمالة ، وعلى تلك الحصة من الدخل الّتي تذهب للأيدي العاملة ، وهذا النهج المعروف جيدا لدى الاقتصاديين يقوم على نظريات كلاسيكية

وكلاسيكية جديدة ويقابل بين أصحاب رأس المال الذين يعملون لحسابهم الخاص ويحصلون على كسب عال، والأجراء الذين يعملون من أجل آخرين ولا يحصلون إلاّ على دخول محدودة. والسمة الأخيرة الّتي تميّز أفقر السكان هي بطبيعة الحال افتقارهم إلى رأس المال المادي افتقارا يكاد يكون منعدما ، ومن سوء الحظ أنّه لا توجد بيانات دقيقة فيما يتعلّق بتوزيع الثروة ورأس المال في البلدان النامية ، ومع ذلك فإنّه يرجح كثيرا أن يكون هذا التوزيع أقل عدالة من توزيع الدخل ، وعلى أي حال فإنّنا بينما لا نملك إحصاءات عن توزيع مجمل الثروة ، فإنّنا نملك بيانات تتعلّق بتوزيع الأرض الزراعية ، ومثل هذه البيانات ذات قيمة عالية للغاية بالنسبة لدراسة الفقر ما دام هذا الأخير بصورة بارزة ظاهرة ريفية.

فنصف المزارع في الهند يغطي أقل من عشر مجموع المساحة الزراعية ، وفي باكستان يشغل ثلث عدد المزارع 35 % من مجموع المساحة ، بل أنّ الوضع أشد سوءا من ذلك في أمريكا اللاتينية ، ففي الإكوادور وبيرو و أغواتيما لا تغطي تسعة أعشار المزارع على التوالي إلا حوالي 7 % ، 8 % ، 15 % ، من المساحة المزروعة. إضافة إلى ذلك باستطاعتنا أن نرى أنّه خلال الأعوام الأخيرة زادت نسبة المزارع الصغيرة (أقل من هكتار واحد) في بلدان آسيوية عديدة ، وفي حين تناقص متوسط حجم الحيازات الزراعية الصغيرة في غالبية بلدان أمريكا اللاتينية ، وفضلا عن ذلك فإنّ البيانات عن توزيع الأراضي تحقق في الكشف عن سمتين سلبيتين لحالة المزارع الصغيرة :

أولهما: أنّ أراضيها بوجه عام هي أسوأ أنواع الأراضي ، فإنّ تنمية الأراضي تكون في الممتلكات الصغيرة أصعب منها في المزارع الكبيرة ، (في حالة الري على سبيل المثال).

ثانيهما: أنّ النمو السكاني يكون عادة بصفة خاصة بين الفئات الاجتماعية الأشد احتياجا، مما يعني أنّ تفتت الأرض سيكون بوجه عام أكثر سرعة بين أصغر المزارعين.

ثالثها: خطر التصحر الذي يطال مثلا في موريتانيا كل سنة ٦ كليومترات من المساحة المزروعة كخطر علي مصدر رزق هذه المجموعة بأسرها.

وهذه المؤشرات القليلة المتعلقة بالسمات المميزة لأفقر السكان تعدّ بوضوح هزيلة للغاية، ولأنّ الفقر في البلدان النامية كان يعتبر لفترة طويلة جانبا من حالة عامة من التخلف وليس مشكلة مستقلة، فإنّ تحديد أفقر الفئات يقابل بصفة عامة بالإغفال.

الفرع الثاني : التعاريف المتعدّدة للفقر

يعدّ الفقر من أكثر المفاهيم الّتي عرفت من أوجه متعدّدة ومختلفة ، وعلى الرغم من أنّ الفقر كان سببا أو دافعا للعديد من الثورات الاجتماعية والتغيرات الكبرى ، والاضطرابات السياسية الممتدة ، وعلى الرغم من أنّه أيضا مصدر إلهام للفكر الإنساني وللفلاسفة والمصلحين الاجتماعيين ولظهور عدد من النظريات السياسية والاتجاهات الفكرية والإيديولوجية ، فإنّه لا يوجد حتّى الآن تعريف علمي ودقيق للفقر.

وسنعمل على تقريبه، وذلك من خلال سرد لبعض الأدبيات الواسعة الّتي نشرت وتنتشر حول هذه الظاهرة الاجتماعية والاقتصادية في العالم بشقيه المتقدم والنامي، ومن قبل المفكرين المستقلين والمنظمات الدولية.

وقد عرفه البنك الدولي تعريفا اعتبره شاملا لهذه الظاهرة يقول فيه: « الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة ». وهذا التعريف يعتمد بدرجة كبيرة على مفهوم الحد الأدنى ومفهوم مستوى المعيشة، كما يعتمد بدرجة كبيرة على المجتمع الذي تتمّ فيه حالة التوصيف[1].

و يعرفه تقرير التنمية الإنسانية العربية بأنه :" عجز الناس عن إمتلاك القدرات البشرية اللازمة لضمان أحقيات الرفاه الإنساني في كيان إجتماعي ما ، شخصا كان أو أسرة أو مجتمعا محليا .[2]

وعرفه "روبرت مكنمار" الرئيس الأسبق للبنك الدولي : « أنّ الفقر المطلق هو وضع تضيق فيه سبل العيش بفعل سوء التغذية ، والأمية ، والمرض ، والجوار القذر ، وارتفاع نسبة وفيات الأطفال ، وانخفاض مستوى متوسط العمل المتوقع إلى حدّ يتدنى عما يصفه به أي تعريف معقول للفقر »[3].

وهناك تعريف آخر يقول: «أنّه حالة من الحرمان تتجلى في انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الأوضاع الصحية، و المستوى التعليمي و قلة فرص الحصول عليه و تدني أحوال السكان [4]» ،وهناك تعريف آخر يقول: « أنّه حالة من الحرمان تتجلى في انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي وقلة فرص الحصول عليه، وتدني أحوال الإسكان »[1].

---

[1] - البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام ، ١٩٩٠ ، ص ١٤.

[2] - تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢ ، الفصل السادس ، ص: ١٠

[3] - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومعهد التخطيط القومي، وقائع اجتماع فريق خبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق ، القاهرة ١٦-١٨ نوفمبر ١٩٩٧ ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٩٩ ، ص ٩٦.

[1] - أنطوان حداد ، الفقر في لبنان ، سلسلة دراسات مكافحة الفقر ، العدد ٢ ، الأمم المتحدة ، ص :١

وهناك أيضا تعريف يقول بأنّه : « حالة من الحرمان المادي الّتي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء ، كمّا ونوعا ، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى ، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات... »[1]. ويستمر التعريف في رصد جوانب أخرى لظاهرة الفقر. كما أنّ هناك تعريف يرسم فيه صورتان للفقر يقول : « إنّ للفقر صورتان متشابكتان صورة فقر الوعي وصورة فقر الموارد ، أمّا فقر الوعي فهو فقر ثقافي يحول دون الاستخدام للموارد الاقتصادية المتاحة ، أمّا فقر الموارد الإنتاجية فهو فقر يوقف تراكم جهود الناس في البحث عن موارد إقتصادية جديدة و كلتا الصورتين من الفقر تدفعان الناس للعيش تحت الخط الحياة الإنسانية الكريمة »[2].

وهناك تعريف آخر يركز على مستوى المعيشة المادي القابل للقياس ، والذي يرتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل مجتمع من المجتمعات على حدة ، وخلال فترة زمنية محدودة ،و جاء فيه أنّه : « عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محدّدة»[3].

وعرفه تونسند (Townsend) الفقر بما يلي : « الأفراد والعائلات والمجموعات من السكان الّتي يمكن أن يطلق عليها أنّها فقيرة عندما تعاني من نقص الموارد للحصول على أنواع من التغذية ، والمشاركة في الأنشطة ، والحصول على الظروف الملائمة من الحياة والاحتياجات الأساسية اللازمة للاستهلاك والأفراد والمجتمعات اللاتي ترتبط بها معيشتهم »[4].

وهناك من يعرف الفقر بأنّه : « هو عجز الفرد والأسرة عن توفير الموارد الكافية لتلبية الاحتياجات الأساسية أو وجود الفقر باعتباره انخفاض الدخل أو النفقات إلى المستوى الذي لا يفي بالحاجات الأساسية للبقاء على قيد الحياة »[5].

ويرى J.P. Fragnière [1] أنّ الفقر يظهر أساس كوضعية تبعية وعجز إعداد مشاريع ، وهو مرتبط بتوزيع السلطة (Prestige) وموارد المجتمع ، ويحتوي على:

---

[1] - محمد حسين باقر ، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، سلسلة مكافحة الفقر ، نيويورك ، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، ١٩٩٦ ، ص :١.

[2] - الدكتور ياسر العدل ، مفهوم الفقر ومواجهته ، الأهرام ، ٢٠٠٢/١٢/٠١.

[3] - الدكتور عبد الرزاق الفارس ، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، شباط/فبراير ٢٠٠١ ، ص: ٢١.

[4] - د. إبراهيم توهامي – أ.د. إسماعيل قرة – د. عبد الحميد دليمس ، العولمة والاقتصاد غير الرسمي ، مخبر الإنسان والمدينة ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، 2004.

[5] - أنطوان حداد ، الفقر في لبنان ، سلسلة دراسات مكافحة الفقر ، العدد ٢ ، الأمم المتحدة ، ص: ٢.

- غياب سلطة التفاوض.

- عجز (عدم القدرة) في التحكم في ظروف المعيشة.

- إقصاء على مستويي الاقتصادي والاجتماعي.

- استحالة بناء (وضع) مشاريع.

والأسر تعيش حالة الفقر مع تراكم الأعباء والمصاريف الّتي تمثل أو تدل فعلا على علامات Symptômes للضعف الاجتماعي، وبالتالي فإنّها تمثل مسألة اجتماعية جديدة (R.Castel) وتظهر بواسطة صيرورة اقتصادية عبر ثلاث مراحل أساسية:

الوقتية : يصعب التماسها لأنّها لا تكتسي شكلا ظاهرا خارج الفريق المحدود العائلة خاصة ، أين يساهم الفرد الوقتي ، وهذا الشكل يتسم بديمومة المكانة في المجتمع وبدور اجتماعي ، ومن ثمّ علاقات اجتماعية عادية طبيعية ، ولكن بندرة الموارد الضرورية لحفظ هذه المكانة ، هذا الدور وهذه العلاقات.

الهامشية: وتتمثل في تحويل المكانة والدور الاجتماعيين إلى حافة الوضعية الطبيعية، وبالاستعانة الخارجية من قبل العائلة أو دائرة الأصدقاء لرد أو مواجهة الصعوبات الّتي لم يكف الدخل على تجاوزها (السكن، العمل التعليم، الصحة، كفالة الأولاد...الخ). وهذه المرحلة أو الحالة يمكن أن تشاهد اجتماعيا.

الإقصاء : لا يمثل نهاية الهامشية فهو محتّم على الفرد ويتسم بفقدان المكانة الاجتماعية وغياب دور اجتماعي والندرة ، بل غياب علاقات اجتماعية ثابتة ، والمقصي يقع خارج المجتمع ، فإنّه لا يملك مأوى ثابتا ولا دخلا منتظما ولا فريقا عائليا ثابتا.

وهذه المراحل قلما نجدها متباينة تماما.

وهناك تعريف مفاده أنّ : « الفقر هو الشخص الذي يقلّ دخله عن 30% من متوسط الدخل على المستوى القومي ، وذلك بالمناطق الريفية أو يقل دخله عن 40% بالمناطق الحضرية ، أمّا الفقير المدقع فهو الشخص الذي يقل دخله عن ربع متوسط الدخل على المستوى القومي »[2].

---

[1] - J.P. Fragnière (1999), pour faire avec la pauvreté, en comprend la pauvreté pour mieux le combattre, OFS NEUCHÂTEL.

[2]- الدكتور إبراهيم العيسوي ، ملاحظات في ضوء التقرير المصري للتنمية البشرية لسنة ١٩٩٤، التنمية و التخطيط ، المجلد ٣ ، العدد ١ ، ص: ٥٢،١٨

« الفقر ظاهرة متعدّدة الأبعاد والأشكال – الدخل ، الظروف ، العيش ، الإمكانيات ، وهذا ما يؤدي إلى الترابط بين أبعاده المختلفة فعلى الصعيد الفردي يعكس انخفاض مستوى الدخل ، ضعف الإنتاجية الّتي تحدّد أيضا عوامل عدّة منها الصحة والتعليم وتتأثر الاستفادة من هذا بين الآخرين إلى حدّ كبير بالحالة النقدية للأسر ويمثل الإطار الاقتصادي الجمعي والسياسات العمومية والمحيط المؤسسي والثقافي كذلك على مستوى أعم عوامل محدّدة للفقر...»[1].

وهناك تعريف حاصل مجموعة من التعاريف يتحدث على « أنّ الفقر هو عبارة عن حالة تعبر عن النقص أو العجز في الاحتياجات الضرورية والأساسية للإنسان ».

وأهمّ هذه الاحتياجات : الغذاء الرعاية الصحية ، التعليم ، السكن أو المأوى ، تملك السلع المعمرة وتوفر الاحتياط المادي لمواجهة الأمور الطارئة أو الأزمات الّتي قد تعرض لها الأسرة والفرد.

وفي مقابل هذه التعريفات الموضوعية ، هناك التعريف الذاتي للفقر الذي يركز على تصنيف الفرد لذاته فيما إذا كان من الفقراء أم لا... وفي غياب طريقة علمية يمكن التعبير بها عن آراء الأفراد أو الأسر في المجتمع في ما عدا السؤل المباشر لهم عن ذلك ، فإنّ التعريف الذاتي لا يكتسب أية أهمية واقعية ، أو أي معيار منضبط آخر ، وليس على التقدير الخاص للعائلة ذاتها ، ووفقا لذلك فإنّه ليس من الضروري أو الكافي لأعضاء هذه العائلة لأن يشعروا بالحرمان لكي يتمّ تصنيفهم من الفقراء ، وعدا ذلك فإنّه وفقا لهذا المعيار فإنّ مستوى المعيشة أو الدخل الذي يعتبر عنده الفرد أو الأسرة ضمن الفقراء يتباين بدرجة كبيرة بين الأفراد أو الأسر في فترة زمنية محددة[2].

ومن التعاريف السابقة يمكننا استخلاص أبعاد مختلفة للفقر يمكن حصرها من خلال: البعد الاقتصادي الإنساني ، كما هو معروف تقليديا وبحسب الأدبيات الحديثة يمكننا إضافة أبعاد أخرى كالبعد السوسيو ثقافي وكذا البعد الوقائي ، ومن خلال هذه الأبعاد المختلفة يمكننا تمييز الأنواع التالية من الفقر:

الفقر الاقتصادي : الذي يعني عدم قدرة الفرد على كسب المال، على الاستهلاك، على التملك على الوصول إلى الغذاء...الخ.

[1] - إسماعيل قيرة ، الفقراء بين التنظير والسياسة والصراع ، المستقبل العربي ، العدد ٢٤١ ، بتاريخ ١٩٩٩/٣.
[2] - كريمة كريم ، الفقر وتوزيع الدخل في مصر ، القاهرة ، منتدى العالم الثالث ، 1994 ،ص :١ ، ٢.

الفقر الإنساني: هو عدم تمكن الفرد من الصحة التربية التغذية، الماء الصالح للشرب والمسكن، هذه العناصر الّتي تعتبر أساس تحسين معيشة الفرد ووجوده.

الفقر السياسي: يتجلى في غياب حقوق الإنسان المشاركة السياسية، هدر الحريات الأساسية والإنسانية.

الفقر السوسيو ثقافي : الذي يتميز بعدم القدرة على المشاركة على اعتبار الفرد هو محور الجماعة والمجتمع ، في جميع الأشكال الثقافية والهوية والانتماء الّتي تربط الفرد بالمجتمع.

الفقر الوقائي: هو غياب القدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

المطلب الثاني: نظرة الإسلام لظاهرة الفقر

من مقتضيات المنهج الإسلامي للحياة أنّه يقوم على العدل والمحبة والتعاون ، والعدل ركيزة من ركائز المجتمع الضرورية والأساسية ، والتعاون ، والركائز الأخرى تنطلق منه كمرجع ، فالعدل في جميع مجالات الحياة فهو امتداد للعدل الكوني ، ممّا يتعين معه أن يكون الإنسان عادلا في سلوكه ، منسجما مع الكون ، وإلاّ كان غريبا شاذا.

وباعتبار الفقر خطرا يهدد هذا الانسجام المنشود فقد تعرض الإسلام للفقر قبل أن يتطور ويصبح الشغل الشاغل للدولة المتخلفة عموما ، ومن هنا ينظر الإسلام للفقر على أنّه خطر على العقيدة ، وخطر على الأخلاق وخطر على سلامة التفكير ، وخطر على الأسرة وعلى المجتمع.[1]

وفضلا عن ذلك فإنّه يعتبر بلاءا يستعاذ بالله من شره ، فعن عائشة رضي الله عنها ، أنّ النبي صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ « اللهم إني أعوذ بك من فتنة النار ، ومن عذاب القبر ، وأعوذ بك من فتنة الغني وأعوذ بك من فتنة الفقر » رواه البخاري.

وقد قرن رسول الله صلى الله عليه وسلم الفقر في تعوذه بالكفر ، وهو شر ما يستعاذ به ، دلالة على خطره ، فعن أبي بكر مرفوع « اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر ، اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ، لا إله إلاّ أنت » رواه أبو داوود.

[1]- شوقي أحمد دنيا،الإسلام والتنمية الإقتصادية،دار الفكر العربي ،الطبعة الأولي١٩٧٩

فالفقر قد يجر إلى الكفر ، لأنّه قد يحمل على حسد الأغنياء والحسد ، يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب " معنى الحديث " ، وقد يدفع إلى التذلل لهم وعدم الرضي بالقضاء ، والسخط على كل شيء ، ومن هنا فإنّ الفقر إن لم يكن كفرا ، فهو جار إليه.

الفرع الأول:مفهوم الفقر في الإسلام

أ. الفقر النسبي:

للفقر مفهوم النسبي، فالشيء الأقل يعد فقيرا بالنسبة للأكثر، وفي هذا يعكس الفقر التفاوت في الدخول، والتفاوت في حد ذاته يعترف الإسلام به كسنة كونية، إذ يرجع لاختلاف قدرات الأفراد، ومقدار ما يبذلونه من جهد وعمل صالح.

وفي هذا يقول الله تعالى : [أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضاً سُخْرِيّاً وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ][1].

ويقول كذلك : [هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلاَئِفَ الأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ][2].

وعلى هذا الأساس يعترف الإسلام بالتفاوت بين الأفراد في أرزاقهم وفي نمط حياتهم أو معيشتهم وذلك نتيجة طبيعية لاختلافهم في مقدار ما يبذلونه من جهد وعمل.

وممّا يجدر ذكره في ذلك أنّ الهدف من هذا التفاوت هو التسخير والابتلاء ، والتسخير هنا تسخير عمل ونظام وليس تسخير قهر وإذلال على حد تعبير الماوردي[3]. فلكل فرد مواهب وقدرات تختلف في كمها وكيفها عما لدى الأفراد الآخرين ، وكل إنسان مميز في صفة ما ، ويمتاز عليه آخر في صفة أخرى ، ومن ثمّ فإنّ كل فرد مسخر للآخر في الصفة الّتي امتاز بها ، فالعالم يعود على الجاهل بعلمه ، والغني على الفقير بماله والفقير يعود على الغني بجهده وعرقه.

غير أنّ لفظ " مسخر " لا يعني العمل المسخر الّذي لا أجر له ، لأنّ الإسلام لا يتعرف بالسخرة وإنّما يعترف بالتعاون على أساس أنّ الجميع يحتاج بعضهم إلى بعض.

---

[1] - سورة الزخرف الآية ٣٣.
[2] - سورة الأنعام من الآية ١٦٥.
[3] - شوقي أحمد دنيا ،مرجع سابق .

وفي هذا يقول الله تعالى : [يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ] [1].

ومنه نصل إلى أنّ الإسلام يقضي على إجحاف النظام الطبقي وعلى التناقض الّذي يمكن أن يتحقق بين الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة الّتي تسود المجتمع على أساس الاعتراف بالتفاوت من أجل التعاون ،ومحاربة التناقضات الّتي يولدها النظام الطبقي.

2 .الفقر المطلق :

وكما أنّ للفقر مفهوما نسبيا ، فإنّ له مفهوما مطلقا ، بمعنى عدم تمكن الفرد من إشباع حاجاته ويعني الفقر في هذا الشأن عدم إمكان الفرد تحقيق حد الكفاية.

أبعاد مفهوم حد الكفاف والكفاية :

لا تقتصر حاجات الإنسان في الإسلام على الطعام والشراب واللباس والمسكن ، وهي الّتي تمثل الحاجات الأساسية BASIC NEEDS أو حد الكفاف ، بل تتعداها إلى ما تستقيم به حياته ، ويصلح به أمره ، ويجعله يعيش في مستوى المعيشة السائد ، أي حد الكفاية ، فلكل فرد في المجتمع الإسلامي حاجات ضرورية تختلف باختلاف الزمان والمكان، فإذا لم تسعفه ظروفه الخاصة مثل المرض أو الشيخوخة أو التعطل عن العمل ، عن تحقيق المستوى المعيشي المناسب ، فإنّ بيت مال المسلمين أي خزانة الدولة تتكفل بذلك أيا كانت جنسية أو ديانة هذا الفرد.

وفي ذلك يقول الله تعالى : [إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ][2] دون تحديد لديانة أو جنسية هؤلاء الفقراء والمساكين.

ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما رواه الشيخان البخاري والمسلم « من ترك دينا أو ضياعا (أي أولاد ضائعين لا مال لهم) فإلي وعلي » أي أنّ من ترك ذرية ضعيفة فليأتني بصفتي الدولة ، فأنا المسؤول عنه والكفيل به.

[1] - سورة الحجرات من الآية ١٣.
[2] - سورة التوبة الآية ٦٠.

وتجدر الإشارة إلى أنّ حد الكفاية يختلف باختلاف ظروف المجتمعات من ناحية الزمان والمكان ، بل أنّه يختلف في ذات المجتمع من فترة الأخرى ، ويعتبر حد الكفاية بمثابة الحد الأدنى الّذي تكفله الدولة للمواطنين ومن ثمّ فهو بمنزلة الضمان الاجتماعي لمن عجز عن أن يوفر لنفسه بسبب خارج عن إرادته المستوى المعيشي المناسب.

ولا يقتصر الأمر على وجوب قيام الدولة بتوفير حد الكفاية ، بل إنّ ذلك يعتبر في نظر الإسلام من أسس الدين ، وفي هذا يقول الله تعالى : **[لَيسَ البِرَّ أن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ المَشْرِقِ وَالمَغْرِبِ وَلَـكِنَّ البِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ وَالمَلآئِكَةِ وَالكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى المَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي القُرْبَى وَاليَتَامَى وَالمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّآئِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ]**.[1]

وكمحصلة من ذلك يتضح لنا أنّ توفير حد الكفاية مطلب ضروري، وتعتبر الدولة مسئولة عن ذلك سواء انفردت هي بعبء التمويل، أو اشتركت مع القادرين من أبناء المجتمع في ذلك.

ولقد لخص عمر بن الخطاب ذلك بقوله: « ما من أحد إلاّ له في هذا المال حق، الرجل وحاجته الرجل وبلاءه (أي عمله)...» ثمّ في قوله : « إني حريص على أن لا أدع حاجة إلاّ سددتها ما أتسع بعضها لبعض فإذا عجزنا آسينا في عيشنا حتّى تستوي في الكفاف ».

الفرع الثاني : منبع الفقر

ينظر الإسلام للموارد الاقتصادية نظرة شاملة في مواجهة البشر ككل ، وفي هذا يكون الموارد الكافية لإشباع حاجة الإنسان ، والدليل على ذلك قوله تعالى : **[اللهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الأَنْهَارَ{٣٢} وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ{٣٣} وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللهِ لاَ تُحْصُوهَا إِنَّ الإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ]**[2]

وعلى هذا الأساس فإنّ أي قصور في استغلال الموارد يعتبر سبب رئيسيا في خلق مشكلة الفقر ، كما أنّ سوء توزيع الدخل والّذي يعتبر كارثة العصر وحسب تقرير التنمية البشرية 2005 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإنّ دخل 500 إنسان يفوق دخل أفقر 416 مليون من أبنائه.[3]

---

[1] - سورة البقرة من الآية ١٧٧.
[2] - سورة إبراهيم الآيات ٣٢ – ٣٣ – ٣٤.
[3]- ملخص التقرير التنمية البشرية في العالم ٢٠٠٥ ، مرجع سبق ذكره

كما أنّ عدم الإنفاق في سبيل الله يعتبر سببا ثانيا في خلق تلك المشكلة ، وقد عبر الله سبحانه وتعالى عن ذلك بقوله : [وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ][1]

ومؤدي ذلك أنّ سلوك الإنسان ذاته وفساد نظامه الاقتصادي، سواء من ناحية ضعف الإنتاج أو سوء التوزيع أو هما معا، هو السبب الّذي يمكن خلف مشكلة الفقر.

الفرع الثالث : تقويم الإسلام لظاهرة الفقر

ومن خلال تقويم الإسلام للفقر يتضح لنا موقف الإسلام من الفقر من حيث حكمه عليه هل هو شيء مرغب فيه أم منفر منه، ويمكن استبيان ذلك بأسلوبين يحققان الغرض[2].

الأسلوب الاستنباطي:

وهو أسلوب فقهي متعارف عليه ويكتشف الحكم من خلال موقف الإسلام من قضايا مختلفة لها انعكاسات المباشر على القضية موضوع النقاش، وبالنسبة يمكنها استخلاص الاستنباطات التالية:

1.تعارض الفقر مسؤولية تعمير الأرض ، ومنه الفقر يعتبر مخل بواجب فرضه الإسلام وما لا يصح الواجب دونه فهو واجب.

2.إنّ وجود الطبيعية بثرواتها الكثيرة وتكليف الإنسان بالقيام بوظيفة اتجاه هذه الموارد يتعارض مع وجود ظاهرة الفقر كظاهرة صحية طبيعية ، وبهذا فهو يدل على تقصير واضح من الإنسان بواجبه نحو تكليفه المقدس ، والإنسان بهذا يعطل الموارد وتكون غير مؤدية لما خلقت لأجله وبذلك يكون خلقها عبثا ويقول الله تعالى : [وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلاَّ بِالْحَقِّ وَإِنَّ السَّاعَةَ لآتِيَةٌ فَاصْفَحِ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ][3]. وقوله أيضا : [أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ][4].

3.إنّ فطرة الإنسان المشتملة على جانب مادي تتزايد متطلباته ولا تتحقق سعادته إلاّ بإشباع الكثير منها ، إضافة إلى ذلك امتلاكه للعلم وقدرته على استخدام الموارد والاستفادة المثلى منها ، إنّ ذلك

---

[1] - سورة يس الآية ٤٧.
[2] - شوقي أحمد دنيا ،مرجع سبق ذكره.
[3] - سورة الحجر من الآية ٨٥.
[4] - سورة المؤمنون الآية ١١٥.

كله إن كان له منطق فمنطقه سيادة وضع الغني وإشباع المزيد من الحاجات ، ومنه نفي كون الفقر ظاهرة صحية أو طبيعية مع توفر الطيبات الّتي تتخطى إشباع الحاجات الضرورية إلى التوسع والترفه.

ومنه فإنّ الله عز وجل منحنا الموارد وأمرنا بالسعي ، وإذن فلا يكون الفقر عندئذ إلاّ نتيجة أحد أمرين إما كسل أو عجز ، كما عبر عنه ذلك بعض المفكرين [1] ومنه فهو مرض اجتماعي وليس قدرا مقدورا لا حيلة في دفعه بسعي أو كسب.

الأسلوب الاستقرائي:

وهو أسلوب للاكتشاف موقف الإسلام من قضية ما عن طريق النصوص المباشر والنصوص المتفرعة عنها سواءا كانت قرآنية أو نبوية أو من كلام الصحابة رضوان الله عليهم وانطلاقا منه استخلصت الإيضاحات التالية[2]:

1- لم يأت لفظ الفقر ولو مرة واحدة على أنّه صفة ممدوحة في القرآن الكريم.

2- من بعض النصوص هناك ذم الفقر صراحة كقوله تعالى : [لَقَدْ سَمِعَ اللّهُ قَوْلَ الّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاء سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الأَنبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ][3]

3-الحث على مساعدة المتصفين بوضع الفقر لإزالة هذه الصفة عنهم فلو كانت محببة لما حث الله عز وجل في قرآنه الكريم على إبعادها أو إبطال أكبر قدر من مفعولها ، كقوله تعالى : [يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ مَا أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللّهَ بِهِ عَلِيمٌ][4].

[لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَـكِنَّ اللّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلأَنفُسِكُمْ وَمَا تُنفِقُونَ إِلاَّ ابْتِغَاء وَجْهِ اللّهِ وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لاَ تُظْلَمُونَ{٢٧٢} لِلْفُقَرَاء الّذِينَ أُحصِرُوا فِي سَبِيلِ اللّهِ لاَ يَسْتَطِيعُونَ ضَرْباً فِي الأَرْضِ....][5]

[إِنَّمَاالصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) ٦.[لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا

[1] - د. مصطفى السباعي – اشتراكية – الدار القومية للطباعة والنشر – سلسلة اخترنا لك ، رقم ١١٣ ، ص ٧٨.
[2] - شوقي أحمد دنيا ، مرجع سبق ذكره.
[3] - سورة آل عمران من الآية ١٨١.
[4] - سورة البقرة الآية ٢١٥
[5] - سورة البقرة من الآيتين ٢٧٢ - ٢٧٣.
[6] - سورة التوبة ٦٠.

اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُم مِّن بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ.] [1]

4-وكنتيجة لإحصائيات للنصوص فإنّ الفقر والجوع كثيرا ما يكونان عقابا للإنسان جزاء إهماله وانحرافه ، فيقول تعالى : [وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَونَ بِالسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِّن الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ] [2]،[ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَداً مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ] [3] كما أنّنا نجد في القرآن الكريم أنّ ضد الفقر يتمثل في نعمة يسبغها الله على عباده الّذين يمتثلون لأوامره ويجتنبوا نواهيه كقوله تعالى : [فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً{١٠} يُرْسِلِ السَّمَاء عَلَيْكُم مِّدْرَاراً{١١} وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَاراً] [4].

أمّا بالنسبة للنصوص النبوية فنجد أنّ لها موقف من الفقر على غرار الأصل (القرآن) ومنها نصوص صريحة كقوله صلى الله عليه وسلم: « كاد الفقر أن يكون كفرا » رواه أبو نعيم في الحلية.

كما ورد عنه التعوذ منه كقوله صلى الله عليه وسلم : « اللهم إني أعوذ بك من العجز والكسل والجبن والبخل ، وأعوذ بك من الفقر والكفر والفسوق ، وأعوذ بك من الصمم والبكم والجنون وسيء الأسقام » وبعض الروايات تتعرض لحوار دار بين محمد " نبي الإسلام" رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابته رضوان الله عليهم قالوا له : لقد سويت بين الفقر والكفر أيتعادلان يا رسول الله قال :نعم. ومن مواقف الصحابة نختار من قال عنه محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم أنّه باب مدينة العلم علي ابن أبي طالب ممّا يدعم أقواله ويجعل لها درجة لا يستهان بها حيث قال لابنه : « يا بني إني أخاف عليك الفقر فاستعذ بالله منه ، فإنّ الفقر منفقة للدين ، مدهشة للعقل داعية للمقت » [5].

كما ورد عنه[6] : « الفقر الموت الأكبر » و « لو كان الفقر رجلا لقتلته » ، أمّا قول العلماء فمنه قول الجصاص في كتابه أحكام القرآن عند تفسير قوله تعالى في سورة هود : [وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ

---

[1] - سورة الحج من الآية ٢٨.
[2] - سورة الأعراف ١٣٠.
[3] - سورة النحل الآية ١١٢.
[4] - سورة نوح الآيات ١٠ – ١١ - ١٢.
[5] - الشريف الرضي ، نهج البلاغة ، ص ٤١ ، ج٤ ، دار الطباعة والنشر ، بيروت.
[6] - نفس المرجع السابق ، ص ٤٦ ، ج٤.

ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ] [1] " أي أمركم بعمارتها بما تحتاجون إليه " وفيه الدلالة على وجوب عمارة الأرض للزراعة والغراس والأبنية ".

أي أنّ الدين لم يجعل عمارة الأرض من النوافل أو المندوبات ، بل جعلها من الشعائر الواجبة ، الّتي يثاب فاعلها ، ويعاقب تاركها ، ويحكم بالفسق على منكرها[2].

ومن الطريف أنّه هناك أئمة اختلفوا فيما بينهم: أي الأعمال أفضل، وأقرب إلى الله...؟ التجارة أوالزراعة، أو الصنعة ؟ وافترقوا في ذلك إلى مذاهب[3].

فقال جماعة منهم الشافعي ، التجارة أفضل المكاسب... وقال آخرون بل الزراعة أطيبها ، لما فيها من التوكل على الله ، ولما فيها من النفع العام للآدمي وللدواب ، والطير.

وقال النووي : والصواب أنّ أطيب المكاسب الصنعة ، ويستأنس لهذا الرأي بقوله عليه الصلاة والسلام: « ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده ، وأنّ نبي الله داوود عليه السلام كان يأكل من عمل يده ».

وتقودنا هذه الأقوال إلى تسليط الضوء على مصطلح " التوكل " ودفع الشبهة كقوله تعالى: [هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ][4]، فالمشي هنا يسبق الأكل وهو الوسيلة الّتي توصل إليه ، فمن مشي أكل ومن لم يمش فلا أكل له.

وهذا هو مفهوم الآية الواضح وهو منطق الفطرة ، ويمكن الخروج من هذا الكلام : أنّ على كل منا ضريبة يؤديها لقاء ما يأكل... بل هو شيء أهم من الضريبة وأكبر ، فعلى كل منا أن يدفع للحياة ثمن ما يأكل والثمن هو السعي ، والعمل ، والجد ، فمن دفع الثمن فقد حل له الطعام ، ومن قعد راغبا مختارا فليس له جزاء إلاّ الحرمان ومنه التوكل يأتي كمرحلة لاحقة بعد القطع والتصميم كقول الله تعالى عز وجل :[فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظّاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللّهِ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ][5].

---

[1] - سورة هود من الآية ٦١.
[2] - البهي الخولي ، " الإسلام لا شيوعية ولا رأسمالية " العمل والعمال " ، دار الفتح ، ص ٦٥ ، القاهرة ، أغسطس ١٩٥١م/١٣٧٠هـ.
[3] - نفس المرجع السابق ، ص :٦٥،٦٦
[4] - سورة الملك من الآية ١٥.
[5] - سورة آل عمران من الآية ١٥٩.

أمّا بالنسبة للأحاديث النبوية فقد حث النبي صلى الله عليه وسلم على الكسب فقال في فضل الصناعة: « ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده ، وإن نبي الله داوود كان يأكل من عمل يده » «وخير الكسب ، كسب الصانع إذا نصح ».

وقال في فضل الزراعة : « ما من مسلم يغرس غرسا ، أو يزرع زرعا ، فيأكل منه طير ، أو إنسان إلاّ كان له به صدقة ».

وروي الإمام أحمد أنّ صحابيا قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم بأذني هاتين يقول:«من نصب شجرة ، فصبر على حفظها والقيام عليها حتّى تثمر ، كان له في كل شيء يصاب من ثمرها صدقة عند الله عز وجل ».

أمّا في التجارة فحسبك فعله فيها عليه السلام ، بعد قوله الشريف : « أحل ما أكل الرجل من كسبه وكل بيع مبرور ».

ولقد رووا عن سيدنا المسيح عليه السلام أنه رأى شابا منقطعا للعبادة لا يفتر ، حتّى أعجب الناس به فقال ومن يعمل ليقوتك ؟ فقال الشاب : أخي !! فقال المسيح عليه السلام : أخوك أعبد منك وهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول كلمته الذائعة المأثورة « لا يقعدن أحدكم عن طلب الرزق ويقول : اللهم أرزقني وقد علم أنّ السماء لا تمطر ذهبا ولا فضة ».

فالإسلام يجعل الكسب والسعي لأجله من سنة الحياة أمّا من الأئمة فقد جاء عن أبي سليمان الداراني " ليس العبادة عندنا أن تصف قدميك ، وغيرك يقوت لك ، ولكن أبدأ برغيفيك فأحرزهما ثمّ تعبد " ، وروي عن عمر بن الخطاب أيضا : « ما من موضع يأتيني فيه الموت — بعد الشهادة في سبيل الله — أحب إلي من

موطن السوق فيه لأهلي أبيع وأشتري » ولم يقل مسجدا أتعبد فيه ، أوخلوة أسمو في مشاعرها إلى الملأ الأعلى.

ومنه يتضح نفي شبهتي التوكل والزهد كمؤديان للفقر كما أنّ أية واحدة من القرآن والتي سبق ذكرها: [هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ][1]

[1] سورة الملك ، الآية ١٥

تحث الناس على العمل والسعي ، كما نجد في النص وجوب العمل ، أمر يبذل أقصى ما في الطاقة و لم يرضى لعباده المؤمنين أن يبذلوا اليسير من الجهد ، أو يقتنعوا بالقليل من الرزق.

و لم يقل سبحانه وتعالى « فامشوا وكلوا من رزقه » ، لأنّ المشي هنا قد يشمل القليل والكثير بل قال عز وجل : [فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ...] ، ومناكب الأرض هي آفاقها الواسعة وفجاجها البعيدة ، وأقطارها المترامية الأطراف ، والمشي في هذه المناكب الشاسعة العريضة لن يتم ببذل اليسير من الجهد.

كما أنّها تحث على الاستفادة من كل ما خلق الله من رزق ولا نجد عذرا للقاعد بعد أن ذللت له السبل ومهدت له الأكناف[1]

المطلب الثالث: أسباب وعوامل الفقر

إنّ التحليل العلمي لأي ظاهرة ووضعها في إطارها التاريخي يقودنا إلى فهم أسبابها وطرق معالجتها فلكل ظاهرة سبب يؤدي إلى ظهورها ، فهي لا تظهر صدفة أو عفوية[2].

إنّ الظرفية الحالية الّتي تعيشها الدول الفقيرة ليست مجرد ظاهرة اقتصادية أو علامة لعدم دخول هذه الدول عصر التقدم ، بل هو نتيجة لتراكم خاص يتماشى مع التطور الاقتصادي أو له الضلع الأكبر فيه ، إلاّ أنّه هناك عوامل وأسباب أخرى إضافة إليه كسبب رئيسي.

الفرع الأول : الأسباب و العوامل الداخلية

١. الانفجار السكاني :

يحاول أيديولوجيا الفكر الاقتصادي في الغرب التأكيد على أنّ الانفجار السكاني الّذي تشهده دول العالم الثالث هو سبب في تخلف هذه الدول وعدم اللحاق بركب النمو.

وبناءا على هذا الطرح يرون العلماء الغربيون استحداث وسائل للحد من النمو السكاني ، حتّى لا يؤدي التزايد السكاني في دول العالم الثالث إلى توليد موجبات من الهجرة إلى دول الشمال ، تؤدي إلى إحداث اضطرابات اجتماعية واقتصادية.

---

[1] - البهي الخولي ، نفس المرجع السابق ، ص: ٣٨.

[2] - الدكتور : إبراهيم مشورب ، " التخلف والتنمية " ، دراسات اقتصادية ، دار المنهل اللبناني ، مكتبة رأس النبع ، ٢٠٠٢ ، ص: ٢٦

كما أنّهم يعتبرون أنّ الزيادة السكانية المفرطة يمكن أن تمثل قيدا على جهود التنمية باعتبارها أنّ هذا التزايد لا يمكن أن يترافق مع الزيادة في كميات الخيرات المادية المنتجة[1].

وتواجه الدول الفقيرة باستثناءات طفيفة (موريتانيا مثلا) ، انفجارا سكانيا ممّا يؤثر في معدلات النمو المنخفضة أصلا.

وهذا النمو ليس مقتصر على الدول الفقيرة ، وسيبقى هذا النمو كما تشير جميع التوقعات كذلك خلال فترة الثلاثينات القادمة ومن المتوقع أن يزداد سكان العالم بحلول 2025 إلى ٧,٥ بليون ، ويشكل العالم الثالث ما يزيد عن الثلثين من سكان العالم ، بينما تسيطر البلدان الغنية على حوالي 8% من الدخل العالمي.

وتشير الدراسات الديموغرافية إلى أنّ النمو السكاني يمر بثلاث مراحل رئيسية [1] فالمجتمعات المتخلفة في حياتها الانعزالية أي قبل الدخول في علاقة خارجية مهما كان نوعها، تتميز بحالة الثبات السكاني STATIONARY POPULATION.

أمّا المرحلة الأولى فتتميز بدخول الدول المتخلفة في علاقات مع العالم الخارجي ممّا يترتب عليه نشوء إدارة مستقلة تفرض سلطاتها، ممّا يترتب عنه تحسن في الخدمات الّذي يساعد بدوره في تخفيض معدل الوفيات بينما يظل معدل المواليد على ما هو عليه.

أمّا المرحلة الثانية فتتميز بتحسين وتقدم أساليب الصحة العامة PUBLIC HEALTH وزيادة الإنفاق الحكومي في هذا المجال ، ممّا يؤدي إلى القضاء على عديد من الأوبئة والتحكم في كثير من الأمراض المتوطنة كالملا ريا ، وكلاهما مسئول إلى حد كبير عن ارتفاع معدل الوفيات في الدول المتخلفة.

أمّا المرحلة الثالثة فتتميز بالتقدم في اتجاهين الأول هو التقدم المستمر في أساليب الصحة العامة ، زيادة المستشفيات والعيادات الخارجية ومكاتب الصحة في المناطق الريفية) ، أمّا الاتجاه الثاني فهو التحسن والتقدم في أساليب الصحة الخاصة (العلاج الخاص ، مثل زيادة عدد الأطباء وزيادة عدد العيادات والمستشفيات الخاصة).

كما أنّ هذا الانفجار يحمل في طياته الكثير من المكونات السلبية حيث أنّ التركيب العمري مثلا يؤدي إلى ارتفاع عبء الإعالة في الدول الّتي تعاني من الفقر ، حيث أنّه يمثل الأطفال الّذين تقل أعمارهم عن 15 سنة في هذه الدول ما يقارب نصف السكان ، حيث يمثلون في نيجيريا 48% ، وفي كينيا 50%.

---

[1] - نفس المرجع السابق ، ص ٤٦ – ٤٧.

[1] - د. عمرو محيي الدين ، " التخلف والتنمية " ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ص :٥٧

كما أنّ انخفاض نسبة المتعلمين والمسجلين بالمدارس يعتبر أيضا ظاهرة خطيرة حيث يمثل عدد التلاميذ المسجلين بالمدارس الثانوية من سن (12 – 17) في الدول الإفريقية 30% وفي جنوب آسيا 42%، وفي شرق آسيا 44%.

كما أنّ زيادة نسبة العمال غير المهرة تماشيا مع هذا الانفجار السكاني ففي عام 1960 كانت نسبة العمل الماهر إلى إجمالي قوة العمل نحو 12% في الدول النامية منخفضة الدخل لأنّه وخلال الفترة ١٩٦٠-١٩٨٠ زادت نسبة العمل الماهر في الدول النامية إلى أكثر من ثلث القوة العاملة.[٢]

ويؤدي هذا الانفجار السكاني في الدول النامية إلى أن تبدأ عمليتها التنموية وهي محملة بكاهل هذا الانفجار السكاني الّذي عليها أن توفر فيه لكل فرد ما يحتاجه.

كما أنّ هذه الزيادة السكانية تؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي والّذي يترتب عليه زيادة الواردات الاستهلاكية من الخارج ممّا له آثار ضارة على ميزان المدفوعات.

٢.البطالة :

ومن الأسباب الرئيسية في انخفاض مستوى المعيشة تفشي ظاهرة البطالة أو عدم الاستفادة من القوى العاملة بما يضمن تحقيق أقصى ناتج ممكن من وراء استغلالها استغلالا أمثل ، والبطالة في الدول الفقيرة تتميز بأنّها بطالة هيكلية تنشأ نتيجة لعدم التناسق بين عنصر العمل وباقي عناصر الإنتاج الأخرى والبطالة في هذه المجتمعات تظهر من أشكال البطالة :

أ. البطالة المقنعة :

ويعتبر هذا الشكل من البطالة نتيجة طبيعية للتفاعل بين الانفجار السكاني وانخفاض مستوى التراكم الرأسمالي ، واختلال البنيان الإنتاجي ، فالزيادة السكانية ليس لها ملجأ سوى القطاع الزراعي ، وتسمح طبيعة الفن الإنتاجي المستخدم باستيعاب هذه الأعداد المتزايدة في الزراعة وكنتيجة للزيادة المستمرة لهذه الظاهرة يصل القطاع الزراعي بعد مرحلة معينة إلى حد الإشباع ، وبعد ذلك يصبح القطاع الزراعي لديه من القوة العاملة ما يزيد عن حاجته الفعلية وبالتالي تظهر ظاهرة فائض القوة العاملة أي البطالة المقنعة.

[٢] نفس المرجع السابق ، ص: ٣٠٦

وتعرف البطالة المقنعة بأنّها وجود أعداد من القوة العاملة تزيد عن حاجة مستوى الإنتاج السائد ممّا يترتب عليه أن تصبح الإنتاجية الحدية لهذه القوة العاملة الفائضة مساوية للصفر.

بـــ. البطالة السافرة :

ويعتبر هذا الشكل من البطالة نتيجة لعدم توفر فرص العمل الكافية لاستيعاب فائض عرض العمل في كافة القطاعات ، فعدم توفر فرص العمل لجانب كبير من القوة العاملة ليس ظاهرة مؤقتة ولكنها ظاهرة دائمة وتزيد حدتها بصورة مستمرة.

٣.الفساد:

ويعرف الفساد بصيغ متعددة منها الانحراف الأخلاقي لمسئولي الحكومة والإدارة والتعريف الأكثر اعتمادا على أنه "استخدام الوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة" وكذا "الاستغلال السيئ للوظيفة العمومية من أجل الطموحات الشخصية بغض النظر عن المصلحة العامة".وهو يشمل جميع الممارسات الشاذة عبر الوظيفة العمومية أو الخاصة إذا تعلق الأمر بالشركات الكبرى علي سبيل المثال (العمولات ،الرشاوى التهرب الضريبي تهريب الأموال، الغش الجمركي ،المحسوبية والوساطة في الوظائف العمومية).

ورغم أن الفساد الاقتصادي ظاهرة تكاد تكون محدودة في استغلال المنصب الحكومي إلي أنه هناك ممارسات في بعض المجتمعات تساعد علي تكريسها وبالتالي يكون المجتمع له يد في انتشار هذه الظاهرة،و هذه الممارسات تنجر مؤثراتها السلبية علي مختلف شرائح المجتمع.

والمسؤلون الموصفون بهذه الممارسات يتقنون أساليب ممارستها كما أن ممارسات الفساد يغطي بعضها بعضا وفي غالب الأحيان بغض النظر عما يعرف بالفساد الصغير الذي قد يبدوا عديم التأثير في مجتمع يظهر فيه الفساد الكبير وتقسيم الحجمين يتعلق بالبيئة وكذا القيمة والدرجة التأثير علي الموارد الاقتصادية والمال العامة.

وقاعدة ممارسة هذا السلوك تشمل أعوان من الحكومة والإدارة والجيش وقد يمتد ليشمل رؤساء دول ووزراء معروفين كحالة موبوتو سيسكو الرئيس السابق للكونغو الديمقراطية.

وفي بعض الأحيان يشمل الشركات الخاصة في البلدان الصناعية عن طريق مجالس الإدارات . وينشر صندوق النقد الدولي حالات عن بلدان معينة منها ما جاء بخصوص أنغولا (١٩٩٦- ٢٠٠١) من أن ٨٠ إلي ٩٠ في المائة من إيرادات الحكومة الأنغولية تأتي من صناعة النفط لكن في بعض السنوات فقدت ٤٠ في المائة من

إجمالي الإنتاج المحلي وتم إخفاؤها في حسابات سرية ،وتذهب بعض التقارير إلي أن ٨٠% من القروض التي منحتها البنوك التجارية خلال الثمانينات للدول لم تصل إلي أهدافها وبقيت في حسابات البنوك الأوربية. [1].

و قد بدأ الاهتمام بالفساد منذ منتصف التسعينات كموضوع رئيسي لدي دارسي النظرية الاقتصادية كما أصبح محل متابعة واهتمام المنظومة الدولية وعلي رأسها البنك الدولي ومؤسسة الشفافية الدولية.ويأتي هذا الاهتمام الدولي كنتيجة للفشل الذريع للبرامج المالية التي كرستها الهيئات الدولية للحد من أثار الصدمات الاقتصادية التي تتعرض لها اقتصاديات الدول النامية، ففي دراسة أجريت علي أوغندا تبين إن ١٣% من ميزانية التعليم لا تصل إلي المصادر المخصصة لها.

كما أنه هناك انتقادات وجهت للبنك الدولي بسبب مساعدات وجهت من طرفه لدول عرفت باستشراء الفساد في إداراتها ، وعلي اعتبار أن القروض الخارجية بشكل أو بآخر ساهمت في انتشار الفساد الاقتصادي في هذه الدول.

كما أن هذه الظاهرة انتشرت وعلي نطاق واسع في الدول النامية وكذا في الشركات الصناعية الكبرى ،وهذا حسب استطلاع أجراه البنك الدولي شمل ٦٩ دولة و ٣٦٠٠ شركة.

أما تجليات هذه الظاهرة فتكمن في مسائل تتعلق بمفاصل الاقتصاد المهمة فالرشوة مثلا تمس الصفقات العمومية أما التهرب الضريبي ونعني به تهرب الأفراد والمؤسسات من دفع أقساط الضريبة بعدم التصريح بالأرباح أو بالتصريح الكاذب ، وبالنسبة لدول النامية والتي ينتشر بها الاقتصاد غير الرسمي والذي يعتبر محيطا طبيعيا للتهرب الضريبي مما يغذيه ويراكم رأس المال داخله مما يفقد الحكومة القدرة علي مراقبة الكتلة النقدية ومن جهة أخري يفوت عليها فرصة تمويل الخزينة بالشكل الملائم .

كما أن الدراسات أثبتت أن للفساد انطباعا سيئا وخاصة علي وضعية الفقر،مستوي الأسعار،نجاعة الاستثمارات، الإنفاق الحكومي، توزيع الدخل ،نوعية الخدمات،وضعية الموارد البشرية والفكرية، التحصيل الجامعي ،إعانات التنمية ،تكاليف الإنتاج وأعباء الاستغلال .وكذا علي النمو أي أن مدي تأثيره قادر علي تدمير اقتصاد لأي دولة تعاني من هذه الظاهرة.

و هناك دوائر إدارية وضعتها وثائق البنك الدولي علي رأس دوائر الفساد الكبير كمؤسسات الجمارك وإدارات الجباية لمالها من تأثير علي مستوي الأسعار ومدا خيل الدولة وكذا المنافسة في السوق.

[1] - بشير مصطفي "إقامة الحكم الصالح من خلا ل مكافحة الفساد أولا": ورقة مقدمة للملتقي السادس للجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين حول الحكم الصالح،

أما قياسه فقد ظهرت مقياس خاصة به وجاء ذلك كنتيجة لمكافحة الفساد الذي صار هما دوليا ،ويعتبر مؤشر قياس الفساد في العالم cpi الذي وضعته منظمة الشفافية الدولية أهم معيار لقياس الفساد لدي الدول ويضم هذا المؤشر للعام ٢٠٠٣ ترتيبا لـــ ١٣٣ دولة بناءا على نظرة شعوبها إلي معاملات الرسميين فيها وبه عشرة درجات من درجة ٠ إلي الدرجة ١٠ وتتصاعد الدرجات حسب درجة الفساد ، وتعد الصفر أسو درجة وبالطبع ١٠ أحسنها، وفي تقرير ٢٠٠٣ احتلت بنجلاديش مقدمة الدول الأكثر فسادا في العالم بـــ١,٣نقطة ثم تليها نيجيريا بـــ١,٤ نقطة وتعد دول مثل الدانمارك وسنغافورة من أحسن دول العالم في مقياس الفساد بدرجات تزيد علي ٩ من١٠ وتأتي فنلندا في المرتبة الأولي بـــ٩,٧ ،كما إن ثلثي دول العالم لا تتجاوز الدرجة٥

و تشارك في إعداد هذا التقرير تسع مؤسسات مستقلة إلا أنه لا يشمل جميع دول العالم .

تشير البيانات إلى أن الشفافية تساعد على تحسن التنظيم و الإدارة و التقليل من الفساد و هي عناصر أساسية من أجل تحقيق تنمية أفضل و نمو اقتصادي أسرع، إلى أنه ينبغي على مجتمع المساعدات الإنمائية أن يولي مزيدا من الاهتمام بهذه القضية. و لهذا السبب، فقد شرع معهد البنك الدولي في بناء مؤشر يساعد في جعل الشفافية أكثر. وعلاوة على ذلك، فثمة قائمة أساسية للمراجعة، من حيث الإصلاحات، يمكن للبلدان استخدامها لأغراض التقييم الذاتي، و تشمل ما يلي[1] :

- الإفصاح العلني عن ممتلكات و دخول المرشحين المتقدمين لشغل المناصب العامة، و المسئولين العموميين، و السياسيين، و أعضاء الهيئات التشريعية والقضاة، و من يعولونهم .
- الإفصاح العلني عما يقدمه الأفراد و الشركات من تبرعات للحملات السياسية ومصروفات الحملات
- الإفصاح العلني عن جميع الأصوات البرلمانية، و مشروعات التشريعات والمناقشات البرلمانية .
- التنفيذ الفعال لقوانين تعارض المصالح، و الفصل بين مشروعات الأعمال والسياسة، و التشريعات والخدمة العامة، و إقرار قانون يحكم عمليات التأثير و حشد التأييد للتشريعات البرلمانية .
- الإعلان عن قائمة سوداء تضم شركات ثبت أنها قدمت رشاوى في المشتريات العامة (كما يفعل البنك الدولي)، "و مبدأ أعلن ما تدفعه" الذي تتبعه الشركات متعددة الجنسيات العاملة في الصناعات الإستخراجية .

[1] دانييل كوفمان، ١٠ أساطير حول التنظيم و الإدارة و الفساد، التمويل و التنمية سبتمبر ٢٠٠٥، ص :٤٣

- التنفيذ الفعال لقوانين حرية المعلومات، و تسهيل الإطلاع على المعلومات الحكومية .
- حرية وسائل الإعلام (بما فيها شبكة المعلومات الدولية الإنترنت).
- الشفافية الضرائبية، و المالية العامة، للميزانيات المركزية و المحلية، و تطبيق تقرير صندوق النقد الدولي حول إطار المعايير و المواثيق للشفافية المالية وإعداد تقارير حكومية تفصيلية عن المدفوعات من الشركات متعددة الجنسيات العاملة بالصناعات الإستخراجية، و الاجتماعات المفتوحة التي يشترك فيها مواطنوا البلد .
- الإفصاح عن هيكل الملكية الفعلي و الوضع المالي للبنوك المحلية .
- تدبير المشتريات بحيث تكون الشفافية (مرتكزة إلى الشبكة) و تنافسية .
- إجراءات لتشخيص التنظيم و الإدارة و مكافحة الفساد في البلد. و إجراء مسوحات لتقفي أثر الإنفاق العام (كتلك التي يدعمها البنك الدولي) .

- برامج للشفافية على مستوى المدينة (و على المستوى دون الوطني) بما في ذلك الإفصاح عن الميزانيات و الإجتماعات العلنية.

الرسومات التالية تبين نتائج توصل إليها كتاب (التنظيم و الإدارة، والفساد و الأداء الإقتصادي، حرره جورج أبد و سانجيف جوبتا،2002. نقلا عن مجلة التمويل و التنمية عدد ديسمبر 2002.

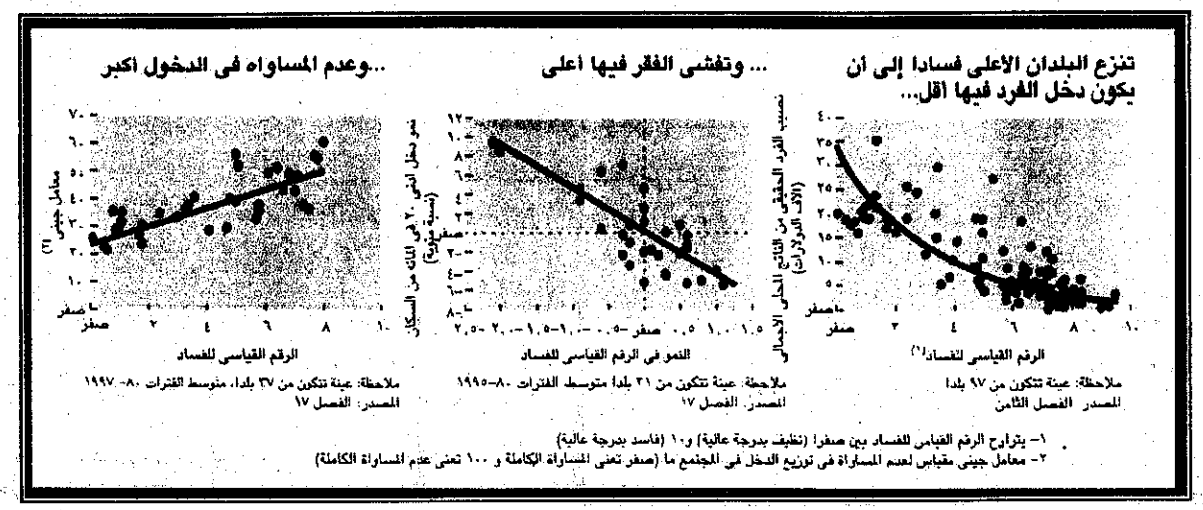

الشكل ١

الشكل ٢

الشكل ٣

الشكل ٤

الشكل ٥

الفرع الثاني: الأسباب و العوامل الخارجية

أولا:التبعية :

وتعني التبعية ، فيما يتعلق بالعلاقة القائمة حاليا بين الدول الفقيرة والغنية على " ظرف موضوعي تشكل تاريخيا ينطوي على مجموعة علاقات اقتصادية وثقافية وعسكرية تعبر عن شكل معين من أشكال تقسيم العمل على الصعيد الدولي يتم بمقتضاها توظيف مجتمعات أخرى (المجتمعات المتقدمة أو المتبوعة) تمثل مركز أوقلب النظام العالمي[1].

ممّا يعني أنّها علاقة لها جذور تاريخية تتسم بعدم التكافؤ ممّا يدعم ثقافة طغيان الأقوى على الأضعف.

وهذه التبعية تأخذ أشكالا متعددة ومتنوعة أي أنّها تظهر عمق الارتباط فيما بين العالمين الفقير والغني على أسس تتعلق بشريان الحياة في العالمين وهذه الأشكال:

١.التبعية الاقتصادية

ونعني بالتبعية الاقتصادية أن تكون المفاصل الأساسية في الاقتصاد الوطني تحت سيطرة الرأسمال الأجنبي أو تخضع لتأثيراته ، ممّا يجعل هذا الاقتصاد خاضع لمصالح لا تمثل طموحات جماهيره ، بل يخضع لحاجة الدول المتحكمة ، ويعمق من التبعية الاقتصادية ما نراه حتّى في دول اعتبرت اقتصادياتها مستقرة كالسعودية مثلا الّتي تعتمد على الخبرات الأجنبية في أكثر من مجال حتّى أنّ وضع الخطط يتم على أساس استشارات أجنبية وذلك حسب الدكتور محمد هشام خواجكية ، الخبير في منظمة الخليج للاستشارات " إنّ السعودية تعتمد على الخبرات الأجنبية في مجالات عديدة ابتدءا من وضع الخطط الاقتصادية إلى دراسات الجدوى إلى الإشراف على اختيار التكنولوجيا وإنشاء المصانع وتشغيلها وصيانتها ومن ثمّ تسويق منتجاتها ، وهذا الاعتماد على الرغم من أنّه انخفض بشكل كبير في بعض الفروع الإنتاجية ، إلا أنه يشكل ظاهرة عامة تستدعي الدراسة »[2].

ودراسة المعطيات في هذا المجال تظهر أنّه مع التمتع الدول الفقيرة بموارد طبيعية كثيرة إلى أنّ اقتصادياتها تبقى رهينة للدول الغنية بما يتماشى مع المصالح الاقتصادية لهذه الدول.

---

[1] - الدكتور ، إبراهيم العيسوي ، " معنى التبعية " ، قضايا فكرية ، الكتاب الثاني ، ١٩٨٦ ، دار الثقافة الجديدة ، ص :٧٥

[2] - التنمية المستقلة في الوطن العربي ، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص: ٥٨٥

الوضع بالحرية من خلال البنوك الّتي يسيطر عليها ، ومن خلال ذلك يمكنه دعم أو إعاقة أي قطاع اقتصادي بواسطة سياسة القروض[1].

وممّا يدعم خطورة هذه التبعية ما نراه فيما يخص الشؤون المالية لبلدان أمريكية لاتينية من استقلال شكلي ، فرغم أنّه لهذه البلدان عملاتها المحلية إلاّ أنّ معدل تبادل هذه العملات يسيطر عليه الرأسمال الأمريكي أو بعض المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي للإنشاء والتعمير) ،كما أنّ أغلب صفقات القروض في هذه الدول تعد من قبل بنوك يسيطر على رأسمالها أجانب وبالذات الرأس مال الأمريكي[2].

ممّا يجعل الجهاز المالي لهذه الدول يسير وفق مخططات لا تراعي الخصوصية المالية لهذه الدول ، وبالتالي عدم جدوائيتها في مواجهة الأزمات المالية الداخلية.

وكنتيجة لحاجة هذه الدول الماسة لموارد مالية خارجية من أجل تمويل برامجها التنموية وسد عجز ميزانيتها أو من أجل توازن ميزان مدفوعاتها ، يظهر نوعا آخر لا يقل خطورة عن النوع الأول السابق الذكر حيث أنّ وقف هذه القروض أو تجميد الأموال المخصصة للمعونة تتيح للبلد المقرض خلق صعوبات غير متوقعة للبلد المقترض قد تقضي إلى وقف برامج التنمية ، وبوسع المقرض استخدام كل هذه الأساليب وفقا لغاياته من أجل الابتزاز العسكري أو السياسي أو الاقتصادي ، ولدى دعم ميزانية البلد المتخلف المدين وتمويل خطة تنميته الاقتصادية أو تغطية عجز ميزانه التجاري يطالب البلد الدائن عادة بحق التدخل في السياسة المالية ، ووضع خطة التنمية وسياسة التجارة الخارجية لذلك البلد.

د.التبعية التكتيكية

ويقصد بالتبعية التكتيكية الارتباط الفكري والتكنولوجي المتنامي الّذي يجعل الوسائل العلمية الحديثة أداة للتحكم الدولة المتقدمة في هذا المجال في غيرها من الدول ، وتظهر حاجة الدول الفقيرة لهذه الخبرات خاصة في المجالات الحيوية كالتعليم والصحة وكذا التصنيع ، ممّا يعرض هذه المجالات للتعطيل في أي ظرف لا يخدم التقدم في هذه المجالات.

كما أنّ تطوير الصناعات في هذه الدول يحتاج إلى رخص وبراءات الاختراع والتصاميم والقياسات الموحدة والمواصفات والتحديدات الإلكترونية والتكنولوجية والآلات كما أنّها تحتاج إلى كادر بشري من

[1] ـ د. إبراهيم مشورب ، مرجع سابق ذكره ، ص: ٨٠.
[2] ـ نفس المرجع السابق ، ص "٨١.

مهندسين واقتصاديين ... الخ ، ممّا يجعل الارتباط بمنبع هذه العوامل أمرا واضحا ، وبالتالي خضوعها لإملاءات خارجية متناسقة مع مصالح المنبع.

وتستطيع الدول المتقدمة من خلال التعاون مع المؤسسات المحلية حديثة العهد أن تتحكم بتطور الصناعات المنفردة للبلدان الفقيرة، كما يلعب الخبراء والمستشارون العاملون في البلد في إطار المساعدة التكتيكية دورا حاسما في تقرير اتجاه ومحتوى السياسة الاقتصادية[1].

ثانيا:المديونية

بدأت أزمة المديونية على المستوى العالمي في الخمسينات واتضحت معالمها بشكل بارز في عقد التسعينات عندما تفاقم حجم القروض نظرا لسوء توظيفها ، لتنفجر عام 1982 حينما توقفت المكسيك وتشيلي والأرجنتين عن دفع أعباء ديونها الخارجية ، ثمّ تبع ذلك عملية إعسار مالي لعدد كبير من الدول النامية وشكل إعلان هذه الدول وقف دفع أعباء ديونها مؤشرا لانهيار نظام الائتمان الدولي ، وفي الدول العربية وحدها بلغ حجم الديون الخارجية حوالي 144 مليار دولار عام 2000 وفقا للتقرير الاقتصادي الموحد الوطني لهذه الدول النامية ، ممّا يجعل أي مراجعة من أجل إصلاحات لا بد لها أن تبرز المديونية على رأس عوائق التنمية في هذه البلدان.

ورغم الآراء التي تتحدث عن تخفيف هذه الديون أو محوها إلا أن البنك الدولي يعتبر أن التخفيف ليس هدفا في حد ذاته ،ولكنه وسيلة لأهداف من قبيل التخفيف من حدة الفقر ودوامه ،والسعي إلي تنمية اقتصادية دائمة،وإذا لم تؤمن الظروف المناسبة للنمو الاقتصادي جنبا إلي جنب مع التخفيف من الديون ،فإن المنافع التي سيحصل عليها الفقراء ستكون ضئيلة، وذات مدى قصير ، وفي الحين ذاته تبقي إمكانيات جلب الاستثمار الأجنبي للدول الفقيرة قليلة وغير معتبرة، ومنه فإنه ومن مصلحة الدائن والمدين في الدول الفقيرة إن يتم التخفيف من الديون عليها، بأسرع وقت ممكن وأسهل أسلوب،بالتزامن مع قيام جهود مخلصة وجدية لمعالجة المشاكل التي ساهمت في تراكم الدين في المراحل الأولي.[2]

[1] - د. إبراهيم مشورب ، مرجع سابق ذكره ، ص: ٨٠

[2]- Riddel roger c. and Robinson mark. (1995).non-governmental organizations and rural poverty alleviation. Oxford/oxford university press.

المبحث الثاني:الفقر عبر الفكر الاقتصادي

المطلب الأول:قراءة تاريخية[1]

كان الشاغل الرئيسي لعلم الاقتصاد طوال القرن الماضي- في كل مكان من العالم تقريبا – هو ما يعتبر و علي حد ما مازال يعتبر القضايا المحورية للموضوع وهي كيف تحدد الأسعار والأجور والفائدة والأرباح يضاف إلي ذلك أنه وجهت في السنوات الأخيرة عناية كبيرة لطبيعة النقود ودور الصناعة المصرفية.

وفي آخر القرن الثامن عشر كانت الآثار الاجتماعية العميقة للثورة الصناعية بادية للعيان، فالعمال رجالا ونساءا وأطفالا كانوا مكدسين في المصانع في الجزء الأوسط من إنجلترا وشمالا في اسكتلندا ،وبمجرد وجودهم في المصانع،بل بمجرد وجودهم في المدينة الصناعية،يصبحون خاضعين لسلطة صاحب العمل،أي مالك المصنع الرأسمالي ، ويصبحون تحت تصرفه ،و لم يكن مخولا لهم الاعتراض على الأجور أو علي ساعات العمل وعلي الضجيج ولا على الرائحة النتنة في المصانع والمساكن ،والحياة القصيرة والكئيبة ،وليس هناك ما يصور الواقع أفضل من إحدى المحاولات التي بذلت للإصلاح والتي أوجدت مؤسسة زارها نيولانارك و التي أقامها دافيد ديل (١٧٣٩-١٨٠٦)وهو رأسمالي ومصلح اجتماعي اسكتلندي.

ولقد كان لهوجان تشارلز سيسموندي (١٧٧٣-١٨٤٢) الذي ولد في جنيف قبل صدور كتاب" ثروة الأمم" بثلاث سنوات، و هو من معارضي الرأسمالية، و له ردة فعل عنيفة على الظروف الاجتماعية القاسية التي تميزت بها الرأسمالية الجديدة والتي أصبحت واضحة في فرنسا في العقود الأولي من القرن التاسع عشر، وكانت بعض اعتراضاته علي خطا أعتراضات ليست "كل المعاناة علي كاهل المنتجين في القارة ،وكل المتعة ظلت للإنجليز"وكان أكبر إسهام لسيسموندي هو الاعتراف بوجود طبقات اجتماعية وتحديد سماتها المميزة لقد كان أحد الأوائل الاقتصاديين الذين تحدثوا عن طبقتين اجتماعيتين ،الأغنياء والفقراء ،والرأسماليين والعمال ،ويري أن مصالح أحدهما في تعارض دائم مع مصالح الآخر "وهنا أصبحت مجادلة عندما تصدي لها ماركس ولينين وزادها حدة أكثر قدحا وذما من أي مجادلة أخري في التاريخ.

ولقد لا حظ سميث وريكاردو ومالتس أن صاحب العمل وبالتأكيد صاحب الأرض أفضل حالا بكثير من الرجل الذي يكدح ،وبدقة أكثر كانوا يعتبرون ذلك أمرا طبيعيا ،ولكن صاحب العمل- الرأسمالي أو صاحب الأرض- لم يكن في رأيهم هو مهندس شقاء الفقراء ،فبؤس العمال،وانزلاقهم الذي لا مفر منه نحو

[1] – جون كينث جالبريث ،ترجمة أحمد فؤاد بلبع ،مراجعة إسماعيل صبري عبد الله ، تاريخ الفكر الإقتصادي،الماضي صورة الحاضر، سلسلة عالم المعرفة سبتمبر ٢٠٠٠

مجرد الكفاف هما من فعل أيديهم،ونتيجة لممارستهم الإنجبائية بدون ضابط ، أما بالنسبة لسيسموندي فقد أصبح الأغنياء هم أعداء الفقراء،والرأسماليون هم أعداء العمال ،وأصبح دور الدولة الآن هو حماية الضعفاء من الأقوياء،"الحيلولة دون التضحية بالبشر من أجل تحقيق ثروة لن يجنوا من ورائها نفعا ".

وفي ظل المحاولة الرامية إلي تحميل الفقراء مسؤولية فقرهم ، ولإراحة الموسرين من محنتهم كان موقف سيسمو ندي يمثل نغمة نشازا تماما ، فهو يقول ويكرر أن الفقراء يجب أن لايلاموا علي فقرهم ،فهم خاضعون لسطوة الأغنياء ن طبقة تقهر طبقة.

غير أن سيسمو ندي وجد حلا – وهنا نجد التأثير القوي للفكر الاقتصادي الفرنسي – فهو يدعوا للتقهقر من الرأسمالية الصناعية إلي الزراعة وعلي العمل المستقل للحرفي الذي يعرف – علي خلاف عامل المصنع الذي لا يعرف – ما ينتجه نفسه ، وعلي ذلك فإلي جانب نجاة العامل من الاستغلال يمكن تفادي فائض الإنتاج الذي يعتقد سيسمو ندي أنه سمة ملازمة للنظام .

ومع انقضاء القرن التاسع عشر واختفاء الحدود وإدراك المزارعين الأمريكيين بوجه خاص تراجع أوضاعهم في ظل النظام ،أتسع نطاق المناقشات الاقتصادية وامتد داخل الولايات المتحدة وقد لاحظ هنري جورج (باعثا أفكار ريكاردو)أن الضغط المتزايد علي موارد الأرض من جانب سكان الريف والحضر ،وما ترتب عن ذلك من زيادة في قيمة الأراضي و أن هذه الزيادة غير المكتسبة هي من الشرور الاقتصادية الكبرى وإغناء بلا موجب لصاحب الأرض الذي وضعه الحظ في مسار التقدم ،وذلك أمرا يتعارض تعارضا شديد مع عدالة التوزيع.

غير أن النصف الثاني من القرن التاسع عشر شهد تراجعا في تأثير الفكرة القائلة أن السلوك الجنسي غير المسئول هو السبب في فقر العمال في الدول الصناعية ،وقد ارتفعت الأجور في الصناعة إلي ما فوق مستوي الكفاف ،وبات واضحا في وقت لاحق نوعا ما أن مع انتشار التصنيع في الحضر حدث انخفاض في معدل المواليد ،ولكن في البلدان التي تأخذ في التصنيع اليوم ،أي فيما أصبح يسمي بالعالم الثالث ،مازال الفقراء باندفاعهم الإنجابي، يتحملون المسؤولية عما يصيبهم من فقر ،ومازال هناك صدي علي الأقل لهذه النظرة في الدول الصناعية، ولاسيما في الولايات المتحدة ،و لم يعد احد يتصور آنذاك أن الإفراط في الإنجاب في حد ذاته هو المشكلة، بل إن المشكلة هي الصعوبة في استعداد الأمهات لإنجاب أطفال في غياب رجل يعولهم ،وهذا تفسير يتفق مع التراث الكبير للبحث عن أسباب الفقر في العيوب الأخلاقية ،والإفراط الجنسي بين الفقراء.

ولقد رأي روبرت سبنسر (١٨٢٠-١٩٠٣)وخلال نصف القرن الذي كانت فيه أفكاره مؤثرا أساسيا ،أي تقريبا بدءا من العام ١٨٥٠،قدم حلولا مثيرة للمشكلة المتمثلة في الضعفاء والفقراء ،ولاسيما أولئك الذين لا يتحملون مشاق العمل في مجال الصناعة.

لقد رأي سبنسر أن الفقراء ،ومن لم يتحملوا مشاق الحياة،هم ضعاف البنية ،الذين كان موتهم الفجائي السهل هو الوسيلة التي اتخذتها الطبيعة لتحسين النوع"إني ببساطة أطبق أراء السيد داروين علي الجنس البشري ...فلن يعيش في نهاية المطاف ...غير أن من يتقدمون بالفعل وفي ظل الضغط الناشئ عن النظام...وهؤلاء لابد أن يكونوا خيار جيلهم.

لقد كان هربرت سبنسر وليس داروين الذي أطلق العبارة الخالدة "البقاء للأصلح "وكانت الخدمة الأخرى التي قدمها هي التمسك بأنه لا ينبغي لشيء أن يوقف هذه العملية الحميدة أو يعوقها"إن الطبيعة،عندما تعمل من ناحية علي التخلص ممن هم عند ادني من مستويات التطور ،وتعمل من ناحية أخري علي إخضاع الباقين لانضباط التجربة الذي لا يتوقف ،تكفل عنصر يكون في آن واحد متفهما لظروف الوجود وقادرا علي التصرف وفقا لها ،ومن المستحيل وقف مفعول هذا الانضباط بأي درجة".

ولقد كان يري أن الدولة لا ينبغي أن تتدخل لتصحيح عملية الانتخاب الطبيعي ، فهذا أمر مبدأي ومتفق عليه ،ولكن هناك سؤالا أكثر صعوبة ،وهو ما إذا كان للأعمال الخيرية الخاصة أن تفعل ذلك ،فالأعمال الخيرية تساعد أيضا علي بقاء غير اللائقين،وتسهم في استمرار وجودهم المعادي لمصلحة المجتمع .

ولكن سنبسر سمح بها في نهاية الأمر ،ذلك أن تأثيرهم علي التقدم الاجتماعي ضار بدرجة لا يمكن إنكارها ، غير أن حظرها يعد خرقا غير مقبول لحرية من يريد أن يتبرع بعمل الخير .ولقد رأي سبنسر في التفاوت والحرمان أمرين مفيدين اجتماعيا وجعل من الحد من المشاق عملا ضارا بالمجتمع ،ولم يعد سعداء الحظ ووافري الثراء أن يشعروا بالذنب ،لأنهم المستفيدين الطبيعيون من تفوقهم ،وأن الطبيعة قد انتخبتهم باعتبارهم جزءا من التقدم الحتمي نحو أفضل ،وهو بذلك يسد الطريق أمام جهود انتشال البعض من الفقر وجعل من هذه الوضعية أمرا محتما أفرزته الطبيعة بميكانزماتها الخاصة ،من غير أن يكون ناتجا عن تسلط الأثرياء وظلم الحكام.

ولقد كانت آرائه قوة رئيسية في أيامها ،وبخاصة في الولايات المتحدة ففي تلك الجمهورية التي لا تزال في أول عهدها ،كان من اليسر –ومن المريح أيضا-الاعتقاد أن من لا يستطيع تدبير أمره يكون عديم الجدارة

ووصمة عار علي جنسه ،ولا بأس من التضحية به وقد ردد جيل كامل من الباحثين الأمريكيين أفكاره ،بل أنتهي الأمر بواحد من أكثرهم حماسة وهو وليام جراهام سومنر (١٨٤٠-١٩١٠)إلي القول"إن أصحاب الملايين نتاج للانتخاب الطبيعي ...وهم وكلاء المجتمع الذي انتخبتهم الطبيعة للقيام بعمل معين ، إنهم يحصلون علي أجور عالية ويعيشون في بحبوحة وترف ،ولكن هذا الوضع جيد للمجتمع "

أما توماس روبرت مالتس فهو قس أبريطاني أرستقراطي النزعة ،كان إسهامه الأساسي الذي دخلت منه كلمة مالتسية إلي اللغات الحديثة — هو القانون الذي يحكم نمو السكان، ومن ملاحظاته وبعض تخميناته الأكثر تجريدا جاء ت استنتاجاته الأساسية .

أولها وأكثرها وضوحا أن عدد السكان تحدده وسائل الرزق .

وثانيها أن السكان يزيدون عندما تسمح لذلك وسائل المعيشة وفقا لمتتالية هندسية ،في حين أن أفضل أمل بالنسبة لزيادة التغذية هو أن تكون وفقا لمتتالية حسابية .

وثالثها أن هذا الفارق سيستمر ،مما يترتب عليه أن النمو السكاني علي الإمدادات الغذائية ما لم تكن هناك عوامل تعمل علي عدم زيادتهم،والعوامل المحتملة هي الوازع الأخلاقي ،والرذيلة والبؤس ، ولا يمكن توقع الكثير من الوازع الأخلاقي ،ولا يمكن توقع شيء منه تقريبا بعد الزواج ،أما الرذيلة التي يعد دورها غير يقيني فإن مالتس لايري فيها شكلا من أشكال ضبط النسل ، بذلك لايتبقي إلا الجوع والموت جوعا ،إلا إذا سبقتهما موانع مهلكة في صورة حرب أوطاعون أو أمراض أخري ،إن الرؤية التي قدمها مالتس للبشرية لم تكن بهيجة .

كذلك ليس ثمة أمل في تحسين الوضع ،فإذا حاولت الدولة ، أوحاول فاعل خير واسع القدرة،تحسين أحوال الجماهير ،فإن غريزتها غير المكبوحة ستعود بها بسرعة إلي حالتها السابقة ،وهكذا قدم مالتس حجة بغلاف القوة ضد الأعمال الخيرية عامة كانت أوخاصة ،ودعما عظيم الفائدة لمن يجدون في ذلك وفرا علي المستوي الشخصي .

وبذلك يحتل مركزا متقدما في أولئك الذين سعوا لإلقاء مسؤولية فقر الفقراء علي عاتق الفقراء أنفسهم أو إزاحة هذه المسؤولية عن عاتق من هم أكثر يسرا- وبوصفه المتنبئ بما أصبح يعرف ب"الانفجار السكاني أو"القنبلة السكانية"، وهو يتحدث بصدق قاس إلي البلدان النامية الأكثر فقرا في آسيا وإفريقيا اليوم.

أماجون ستيوارت في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي"الذي نشر أول مرة في العام ١٨٤٨ذكر أن فقر العمال من ناحية يرجع إلي قانون مادي لا فرار منه ،وهو تناقص عائد العمل عندما يضاف مزيد من العمال علي الجهاز الإنتاجي ويرجع من ناحية أخري إلي الدافع الإنجابي المسيطر بين الجماهير وقال "إننا لا نستطيع أن نتوقع غير تحسين ضئيل من ارتفاع معدل الوفيات إلي أن تصبح نظرتنا إلي وجود أسر كبيرة بالمشاعر نفسها التي يتلقاها منا إدمان الخمر أو أي إفراط بدني آخر"

وفي العقود المبكرة من القرن العشرين أخذت الداروينية الاجتماعية في الأفول ،فقد كانت بوضوح شديد مريحة للأغنياء ،وكان ينظر إليها كمبرر لعدم المبالاة ،بدلا من أن تكون موضوعا مناسبا للاعتقاد،ولكنها لم تختف ،ومازال في الوسع أن نجد بعض آثارها اليوم،فالفكرة القائلة أن المعونة التي تقدم للفقراء إنما تديمهم في فقرهم ،وانه قد يكون من الأفضل اجتماعيا تركهم لقدرهم الذي ابتغتهم له الطبيعة ،مازالت موجودة في الفكر العام والخاص بصورة مستترة ،وهي المبرر الذي لا ينطق به احد لعدم الالتفات للمتسولين الذين يمدون أيديهم (بالإضافة إلي ما يحققه ذلك من وفر شخصي)ومحوره أن الإحسان لايضر ولا ينفع.

ومازال سنبسر يسمع في المقاومة الشديدة لقيام الدولة بدور حماية الضعفاء بوجه عام ففي مواجهة أشكال مختلفة من التدخل الحكومي حذر سنبسر قائلا"لقد كانت وظيفة الليبرالية في الماضي أن تضع حدا لسلطان الملوك ،ولكن الوظيفة الليبرالية الحقيقية في المستقبل ستكون وضع حد لسلطان المجالس النيابية)

وهو بذلك ينقل العالم من سلطنة إلي أخري لاتعترف لابالفقير ولا بالضعيف وكأنهم وجدوا في وسط ليس ملائما لهم ولا يجب أن تكون هناك محاولات من أجل التخفيف عنهم فهذه ظاهرة طبيعية يجب الإذعان لها وهم بذلك يخضعون حياة البشر لقانون الغابة.

ولقد توصل باريتو (١٨٤٨-١٩٢٣) وهو من أسرة إيطالية لها تاريخ حافل بالعمل السياسي والثوري إلي نتيجة مفادها أنه في جميع البلدان ،وفي جميع الأوقات ،فإن الدخل يوزع بالطريقة نفسها تقريبا ،فالمنحني الذين يبين الحصص الذي يحصل عليها الفقراء والأغنياء ظل من الناحية الأساسية دون تغيير ،وأن الكفاءة والموهبة في النظام الاجتماعي،ومن يستحقون الثروة قليلون عند مقارنتهم بالجموع التي تستحق الفقر،ومنهم جديرون بالثروات الضخمة قليلون للغاية في الحقيقة كان هذا هو قانون باريتو لتوزيع الدخل.

وقد توصلت بعض الأفكار بأن أراء الاقتصاديين والباحثين معفية من الشعور بالالتزام الاجتماعي والأخلاقي ، فالأوضاع قد لا تكون جيدة تماما ولا منصفة تماما ،بل ليس في الوسع احتمالها ،ولكن ذلك أمرا لا يعني رجل الاقتصاد بصفة الاقتصاد علم،ومادام الاقتصاد يدعي بأنه علم ،فلابد أن يبتعد عن المسائل العدل والظلم وما ينشأ عن النظام من ألم ومشقة ،فواجب المشتغل بعلم الاقتصاد أن ينأي بنفسه بعيدا ،وأن يدرس ويصف، ويختزل الأمور إلي معادلات رياضية كلما أمكن ،ولكن لا يجوز له أن يصدر أحكاما أخلاقية أو أن يتدخل في الأمر بطريقة أخري

ولقد عبر ناسوسينيور عن هذه الفكر بقوة في النصف الأول من القرن التاسع عشر،إذ كان رأيه أنه كما أن الملاحة شيء منفصل عن الفلك ،وأن رجال الفلك لا يتقدمون بنصائح بشأن قيادة السفن ،كذلك ليس للاقتصاديين أن يقدموا مشورة أو إنتقادات بشان القضايا العملية أو الأخلاقية وفي العقود اللاحقة تأكد بقوة هذا الرفض للدخول في المسائل العملية والأحكام الأخلاقية ،وكان من بين الأصوات المؤثرة في هذا الصدد وليم ستانلي جيفونز الذي ذهب إلي القول في كتابه"نظرية الاقتصاد السياسي " "إن علم الاقتصاد ،حتى يكون علما حقا ،يجب أن يكون علما رياضيا" ويتضح منها أنه لا مكان لقضايا الأخلاق والعدالة في العلم الرياضي.

وقد أصبح هناك نفوذ خاص في أيامنا هذا بفكرة انعزال الاقتصاد وتبرير ذلك بالالتزام بالصدق العلمي في مقابل الاهتمام الاجتماعي إذ يقال أن رجل الاقتصاد عند ما يقوم بدوره المهني،لا يعني بالعدالة أو بالرحمة في الاقتصاد الكلاسيكي أو النيوكلاسيكي،لأنه إذا فعل ذلك يكون قد أنكر الحافز العلمي ،وأن الحديث عن مظالم اقتصادية أو فشل اقتصادي أوإصدار أحكام نوعية علي الأداء الاقتصادي ،أو تقديم اقتراحات سهلة لتحسينه هي أمور دخيلة علي علم الاقتصاد من الناحية العلمية .

وقد يكون من المفيد من الناحية العملية أن لا يتصدي جميع الاقتصاديين للمسائل الاجتماعية والأخلاقية

المطلب الثاني: التيارات المهتمة بالفقر

ومن أجل تقريب أكثر للأفكار في تفسير هذه الظاهرة سنحاول ذلك من خلال التيارات التي اهتمت بالفقر كظاهرة اقتصادية وهذا التيارات هي ثلاث تيارات رئيسية تمثلت:

الفرع الأول :مدرسة الرفاهية

THE WALFAIST SCHOOL

ويكتسب الدخل في هذا التيار أهمية باعتباره يساعد في الحد من الفقر،ويعتمد هذا التيار علي استعماله كقياس للرفاهية ،وهي ما تسمي بالمقاربة النقدية أو مقاربة الدخل ،وهو ينظر للأفراد كمنتفعين من عملية التنمية ،ومن ثم فإن التنمية وفقا له تعني زيادة رفاهية الأفراد بغض النظر عن كيفية حدوث هذه الزيادة كما أنه يهتم بزيادة الإنفاق علي الصحة والتعليم والتغذية و بغض النظر عن المستفيدين،ولقد قام كلا من رافيون وليبتون١٩٩٥ بإعطاء تعريف للفقر النقدي باعتباره أساسا لهذا التيار على أنه*يمكن القول أن الفقر يتواجد في مجتمع معين إذا أحتوي هذا المجتمع علي فرد أو مجموعة أفرادا لم يصلوا مستوي الرفاه الاقتصادي ،وبحسب مقاييس المجتمع سواءا كان مقبولا أوأدني "نظرية الرفاهية" تعتبر المرجع الأساسي الذي يرتكز عليه مفهوم الفقر النقدي ويتم حساب عدد الفقراء في هذا المجال بالاعتماد علي تحديد خط الفقر،هذا الأخير يمكن أن يحدد عن الطريق الدخل،أو عن طريق الاستهلاك وكل من يقع دون هذا العتبة يعتبر فقيرا

ويستند هذا التيار لمبدأين أساسيين :

الأول:يتمثل في أن الأفراد هم وحدهم هم الذين يعرفون ما يشبع حاجتهم ويحقق رغباتهم مما يتطلب إشراك المعنيين من أجل التوصل إلي مآربهم ومن ثم البناء عليهما.

الثاني :فيتمثل في حياد الدولة وعدم التدخل من طرفها في الشؤون الاقتصادية "مبدأ اليد الخفية لآدم سميث "

وهذا التيار أكتسب شهرة واسعة وانتشرت استنتاجاته نتيجة لسهولته وذلك من خلال اعتماده بالدرجة الأولي علي مفهوم الاحتياج الحيويBESOIN VITAL مقاسا بالحريرات /اليوم "ليشمل الاحتياجات الأخرى كالسكن والصحة والتعليم كشروط للحياة،وهذه الاستنتاجات رغم ما أخذ عليها كاستعمالها لمتغيرات إجمالية كالدخل والإنفاق و الاستهلاك فإنها تستعمل بكثرة من طرف البنك الدولي .

الفرع الثاني: تيار الحاجيات الأساسية

THE BASIC NEED SCHOOL:

تفيدنا استنتاجات هذا التيار إلي أن الحاجة الماسة إلي مجموعة متجزئة من السلع والخدمات لإشباع رغبات الفرد ،تؤول إلي حاجة رئيسية أو قاعدية "BESOIN DE BASE

ويشير LIPTON إلي أن هذه الحاجيات الأساسية قد لا تكون بالضرورة من مكونات الرفاه الاقتصادي أو ما يسمي بالوجود اللائق ،أي أنها لا تتعدى سد الحاجيات بما يضمن الحياة فقط وصولا إلي حياة كريمة ،تركز فقط علي الحاجيات الأساسية بغض النظر عن المنفعة.

وحسب هذا التيار فالفقر نتاج الحرمان من الوسائل المادية التي تضمن الإيفاء بحد أدني لما يحتاجه الفرد من الحاجيات الغذائية ،هذه الأخيرة تشمل حاجيات الطعام والخدمات الصحية الضرورية والتعليم والتشغيل والمشاركة في الحياة الاجتماعية ،أما عدم تلبية هذه الحاجيات فتؤدي إلي حالة من الإقصاء الاجتماعية ،لذا أطلق علي هذا النوع من الفقر بالإضافة إلي فقر الحاجيات الضرورية بفقر الحياة.

وهذا التيار يركز علي إمداد الطبقات المحرومة بالسلع المادية والخدمات الأساسية ،ومن الواضح انه ينظر للفقراء علي أنهم مشكلة وأن الحكومة والمخططين الفنيين هم الحل لهذه المشكلة".

وهذه النظرة تتسم بنواقص منها،الأخطاء التي قد تنتج عن التحليل والتخطيط ،كما أن اختلاف الاحتياجات الأساسية بحسب السن والجنس ونوعية ومستوي نشاط الفرد.

ويركز هذا التيار علي تلبية وإشباع الاحتياجات الأساسية كهدف أساسي للسياسات الحد من الفقر،ولا يربطها برفع المداخيل و هذا التركيز يستند إلي ثلاث حجج:

-لاحتياجات الضرورية كالتعليم والصحة والنظافة،ليس من الصعب تلبيتها عن طريق الخدمات الحكومية بدلا عن تلبيتها بالمداخل المرتفعة إلا أن تلبية عن طريق الخدمات الحكومية هو أيضا يختلف بحسب الدولة وكذا بحسب السياسات التي تتبعها حكومة معينة.

-عدم استغلال الأفراد تلك الزيادة في مداخليهم لأجل تلبية وإشباع وتحسين احتياجاتهم في الغذاء والتعليم والصحة ...

-عادة ما يكون هناك تفاوت في توزيع الموارد داخل العائلات .

الفرع الثالث :تيار أو مقاربة الإمكانات

THE CAPABILITY SCHOOL

وهو ينظر للإنسان كعنصر من عناصر الإنتاج مثله في ذلك كمثل رأس المال المادي والأرض ، وهو يقيم الاستثمار في رأس المال البشري ممثلا في الصحة والتعليم والتغذية والتدريب بدلالة الدخل الإضافي الذي يولده هذا الاستثمار ،ومن ثم يحكم جدواه من خلال مقارنة معدل عائد الاستثمار البشري مع معدل تكلفة رأس المال".

مما يعني أن الإنسان ينظر إليه هذا التيار كوسيلة فقط وليس هدفا،ورائد هذا التيار هو سن SEN وكان من خلا ل نظرته العامة يحاول أن يطور مفهوم الفقر وذلك من خلال اعتماده علي الموارد والإمكانات البشرية.وقد أستطاع أن يجمع بين كل التيارات من خلال الرفاهية إلي الخصوصية إلي الإمكانات ثم إلي الوظيفة وصولا إلي المنفعة، ومنه الفقر حسب هذا المدرسة ما هو إلا نتيجة لعدم إمكانية الفرد من استغلال الفرصة المتاحة له،بسبب نقص في إمكانياته البشرية الناتج عن صحة غير سليمة ،وتعليم غير كافي وسوء التغذية...الخ.

ومما يزيد هذا التيار رواجا أن أستعمله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دراساته ودورياته.

المبحث الثالث: قياس الفقر (Povrety Measuring)

تكمن أهمية قياس الفقر في التعرف على الفقراء ومعرفة أماكن تواجدهم وحجمهم نسبة إلى المجتمع والتعرف على خصائصهم الديموغرافية ومستوياتهم التعليمية والصحية ، وكذا من أجل تصنيف الفرد أوالأسرة الفقيرين من الأفراد أو الأسرة لغير الفقيرين ومن الأساليب الّتي اتبعت في قياس الفقر[1].

* *أساليب غير علمية* : تعتمد بعض هذه الأساليب على مجموعة من الباحثين المدربين الذين يقومون بزيارة الأسر ، حيث يتمّ الحكم على الأسرة بالفقر أو عدمه وذلك بعد الاطلاع على الجوانب المختلفة من حياد الأسر ، وتتميز هذه الطريقة بعدم الدقة لاختلاف الحكم من باحث لآخر ولمحدودية حجم الأسر الّتي يتمّ زيارتها.

[1] - Estimating poverty indictors in Jordan for the years 1997 and applying poverty line index number through the data of 1997, 1992; 2002, house tnold expenditure and income survey.

* *أساليب علمية*: وتكمن فكرة هذا الأسلوب بتقسيم المجتمع إلى فئتين ، فئة الفقراء وفئة غير الفقراء بالاعتماد على خط الفقر ، ومنها يتمّ تقدير الفقر مؤشرات الفقر كنسبة الفقراء وشدّة فقرهم وحجم الفجوة بينهم وبين خط الفقر.

المطلب الأوّل: خط الفقر Poverty line

على أساس التعريف الذي يندرج تحت المنهجية الاقتصادية المهيمنة على التحليل الكمي لظاهرة الفقر والذي يعرف الفقر على أنّه حالة عدم الحصول على مستوى المعيشة يعتبر لائقا أو كافيا، بواسطة المجتمع الذي يعيش فيه الفرد[1].

على أساس هذا التعريف العريض تقوم الأدبيات النظرية والتطبيقية بتحديد مستوى أدنى للمعيشة يعتبر من لا يحصل عليه من ضمن الفقراء. ويسمّى هذا لمستوى الأدنى للمعيشة "خط الفقراء"، ويحسب عادة على أساس مفهوم الدخل في الدول المتقدمة كمؤشر لمستوى المعيشة وعلى أساس " الإنفاق الاستهلاكي" في الدول النامية لمستوى المعيشة المستخدم، تبقى المسألة التطبيقية هي اختيار ملائم لخط الفقر.

وعلى الرغم من أنّ اختيار خط للفقر يلائم حالة التحليل كان عملا تطبيقيا ، إلاّ أنّ "رافاليون" حاول إيجاد سند نظري له في إطار نظرية المستهلك أو نظرية الرفاه الّتي تعتمد على نظرية المستهلك حيث عرف خط الفقر على أنّه : « التكلفة النقدية لفرد معين ، في زمان ومكان معينين ، للوصول إلى مستوى رفاه مرجعي »[2]. حيث يعرّف مستوى الرفاه بدالة المنفعة كما في نظرية المستهلك.

الفرع الأول : أنواع خط الفقر

في ظل هذا التبرير النظري لمفهوم خط الفقر يمكن التفريق بين أنواع من خط الفقر ، فهناك خطين رئيسيين هما :

١.خط الفقر المدقع: Abject poverty line

[1] - World Bank, (1990) World Development rapport; oxford university press, oxford.
[2] - Ravillon, M., (1998), "Poverty lines in theory and practice"; LSMS working paper N°:133, World Bank, Washington, D.C.

يعرف خط الفقر المدقع على أنّه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية الّتي تؤمن له السعرات الحرارية اللازمة لممارسة نشاطاته الاعتيادية اليومية.

٢.خط الفقر المطلق: Absolute poverty line

يعرف خط الفقر المطلق على أنّه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية ، والحاجات غير الغذائية الأساسية هي الّتي تتعلّق بالمسكن والملبس والتعليم والصحة والمواصلات.

٣. خط الفقر النسبي :

وهناك خط فقر يدعى بخط الفقر النسبي الذي يعتمد على أنّ من يقل دخله على قيمة محدّدة في سلّم الدخل يعتبر فقيرا ، واختلف على القيمة ، حيث اعتبرها البعض الوسيط والبعض الآخر اعتبرها العشير الرابع وتعتبر هذه القيمة المحدّدة هي خط الفقر النسبي ، ويختلف خط الفقر النسبي عن خط الفقر المطلق بأنّ خط الفقر النسبي يختلف أو يتغيّر مع التغيرات في مستوى المعيشة ، بينما يعتبر خط الفقر المطلق بأنّه قيمة حقيقية ثابتة في زمان ومكان معينين.

ويقترح Ravillon أنّه لأغراض السياسات ينبغي استخدام المفهوم المطلق لخط الفقر المعرف على دالة الرفاه ، إلاّ أنّ ذلك لا يعني بقاء خط الفقر ثابتا بالنسبة للإنفاق الاستهلاكي : « فتحديد مستوى مرجعي لدالة المنفعة مع الزمان والمكان لا يعني ثباته بالنسبة للقوة الشرائية ، إذ أنّ ذلك يعتمد على محدّدات الرفاه »[1].

وقد درجت الأدبيات الدولية على استخدام خط الفقر المطلق لأغراض تقدير انتشار الفقر في مختلف أقاليم العالم ، حيث قدر خط الفقر الدولي الحقيقي بدولار واحد في اليوم للفرد باعتباره القوة الشرائية المكافئة بالدولار ، وينطوي هذا الإجراء على قدر كبير من الاعتباطية ، الأمر الذي ينتج عنه نتائج مضللة فيما يتعلّق بدرجة انتشار الفقر في العالم ، وكذلك باتجاهات تغير الفقر مع الزمن.

الفرع الثاني: أساليب قياس خط الفقر

تختلف أساليب تقدير خط الفقر باختلاف نوع خط الفقر المراد تقديره ، وتنقسم طرق خط الفقر من حيث نوع البيانات المستخدمة في التقدير ، ويمكن تقسيم الطرق التطبيقية لقياس خط الفقر إلى نوعين :

---

[1] - Ravillon, M., (1998), "Poverty lines in theory and practice" op-cit .

أولا :**الطرق الذاتية** : تعتمد الطريقة الذاتية لتحديد خط الفقر على توجيه سؤال للفقراء حول "كم من الدخل تحتاج لمقابلة احتياجاتك الأساسية ؟ " ، حيث يتمّ شرح ما يقصد بالاحتياجات الأساسية على أنّها تحتوي على الغذاء والكساء والسكن والتعليم والصحة والمواصلات وبأخذ متوسط الإجابات على هذا السؤال يمكن التوصل إلى خط الفقر الذاتي من أهمّها :

– خط الفقر الاجتهادي Leyden poverty line خط فقر ليدين :

ويعتمد تقدير هذا الخط على إجابات المستجوبين أنفسهم ، حيث يطلب منهم تصنيف مستوى دخلهم أو استهلاكهم إن كان أعلى أو أقل أو مطابقا لمستوى الدخل أو الإنفاق الذي يرونه مناسبا ومقبولا اجتماعيا. ويقدر خط الفقر من خلال إجابات الأسر أو الأفراد الذين يعتقدون بأنّ دخلهم أو إنفاقهم مساو لمستوى الدخل أو الإنفاق المناسب والمقبول اجتماعيا. وهناك طرق أخرى لتحديد خط الفقر الاجتهادي كالاعتماد على الحد الأدنى للرواتب والأجور أو على الحدّ الأعلى لمستوى الدخل المعفي من الضرائب.

ولقد استنبطت هذه الطريقة من منهجية تحليل الفقر بواسطة "مشاركة الفقراء"، وهي منهجية ارتبطت بمساهمات البروفيسور روبرت شامبرز (1994-1997)[1]. وكذا (2000 Naryan)[2].

ثانيا : الطرق العلمية

وتختلف أساليب تقدير خط الفقر باختلاف نوع خط الفقر وتنقسم طرق تقدير خط الفقر من حيث نوع البيانات المستخدمة في التقدير إلى نوعين :

أ. طرق غير مباشرة :

هذه الطرق يميزها استخدام بيانات الدخل كمتغير بديل لبيانات الإنفاق الاستهلاكي، ويعتبر خط الفقر النسبي من الطرق غير المباشرة ويتم تقدير خط الفقر النسبي من خلال بيانات الدخل وحسب التعريف الّذي يتفق عليه للفقر النسبي ، فمن الممكن أن يكون خط الفقر النسبي الوسيط أو أي مئين يعتقد بأنّه القيمة الفاصلة بين دخل الفقر ودخل غير الفقراء.

بـ. الطرق المباشرة:

[1] - Chambers. R, (1994) ; " the origins of participatory Rural Appraisal" World Bank development, vol 22,and Chambers. R (1997), Whose reality? Putting first last, intermediate technology development, London

[2] - Narayan. D, (2000), "Poverty is power lessness and voice lessness", Finance and development, vol 37, n° 04.

وهذه الطرق تستخدم الإنفاق الاستهلاكي لتقدير خط الفقر . وتمتاز بدقتها عن الطرق غير المباشرة وذلك لأنّ بيانات الإنفاق والاستهلاك أكثر من مصداقية من بيانات الدخل ، وأشهرها طريقتي " إستهلاك الطاقة الغذائية " و" تكلفة الحاجات الأساسية "، وتعتمد الطريقتان على مفهوم احتياجات الأفراد من الطاقة الّتي يوفرها الغذاء.

وتقوم منظمتي الصحة العالمية والزراعة والأغذية التابعتين للأمم المتحدة ، بتقدير احتياجات الأفراد من السعرات الحرارية اللازمة للحفاظ على نشاط حيوي وذلك لمختلف أقاليم العالم ولمختلف بيئات العمل وتعتمد هذه الطريقة استهلاك الطاقة الغذائية على هذه المعاييرُ التغذوية بمحاولتها التعرف على " الإنفاق الاستهلاكي الّذي يكون كافيا لمقابلة احتياجات الطاقة الغذائية المحددة سلفا ". بواسطة المنظمتين المشار إليهما، ويلاحظ هذا الصدد أنّ الاستهلاك الفعلي للطاقة الغذائية يتفاوت بين الأفراد حسب مستويات الإنفاق.

A. طريقة استهلاك الطاقة الغذائية :

يحتاج تطبيق هذه الطريقة لنوعين من المعلومات لكل فرد أو أسرة استهلاك السعرات الحرارية C وإجمالي الإنفاق على الغذاء Y_F (بما في ذلك الغذاء الّذي يتم شراؤه من السوق وذلك الّذي يتم إنتاجه بواسطة الفرد أو الأسرة) ، وعلى هذا الأساس يمكن تقدير دالة التكلفة السعرات الحرارية على أساس المعادلة التالية :

$$\text{Ln}y_f = a + b\,c$$

وعلى أساس المعادلات المقدرة من هذه الدالة ، وباستخدام توصيات منظمة الصحة العالمية ومنظمة الزراعة والأغذية للسعرات الحرارية المطلوبة C* ، يمكن تقدير خط الفقر على النحو التالي :

$$Z = ea+bc^*$$

يتطلب تطبيق هذه الطريقة معلومات حول الإنفاق على الغذاء بواسطة الأسر ، واستهلاك الطاقة الغذائية وحجم الأسرة وهيكلها بالنوع والعمر ، وتتوفر كل المعلومات، فيما عدا استهلاك الطاقة الغذائية ، في مسوحات ميزانية الأسرة الّتي عادة ما تجريها الدول لمختلف الأغراض ، ويمكن تقدير استهلاك السعرات الحرارية من جدول الغذاء المتوفر لمختلف الدول والّتي تعطي معاملات للتحويل للسعرات بالكيلوجرام لمختلف أنواع الغذاء.

ويلاحظ أنّ مسوحات ميزانية الأسرة عادة ما تجمع المعلومات لمشتري الأسرة إلاّ أنّ تقدير معادلة تكلفة السعرات الحرارية يستند على منطق المستهلك الفرد ومن ثمّ عادة ما يتم تحويل معلومات الأسر إلى ما يسمى " بمكافئ الفرد البالغ "، حيث يعرف " ميزان مكافئ الفرد البالغ "، بأنّه رقم يدلنا على مستوى الدخل الّذي تتمتعان فيه أسرتين تختلفان في تركيبتها النوعية والعمرية ، بمستوى رفاه متساوي.[1]

B. طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية:

هي الطريقة الّتي بادر بها (1901 ROWNTREE, B) حيث عرف الاحتياجات الأساسية على أنّها تلك اللازمة للحفاظ على النشاط البدني العادي ، وحيث عرف الفقراء على أنّهم أولئك الّذين لا يستطيعون مقابلة تكلفة " حزمة معينة "، من السلع تشتمل على سلع غذائية استنادا على معايير التغذية ومحتويات السلع من عناصر التغذية ، وقد طبقت هذه الطريقة لحساب خط الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويمكن كتابة خط الفقر الغذائي تحت هذه الطريقة على النحو التالي حيث :

*Jترمز إلى حزمة سلع الاحتياجات الأساسية من الغذاء.

P ترمز لأسعار هذه السلع :

$$Z_F = \sum P_j \times j^*$$

وفي حالة الولايات المتحدة حيث استخدم معامل التحويل حزمة السلع الغذائية الأساسية *X إلى خط الفقر على النحو التالي :

$$Z = Z_f + Z_n = \Phi \sum P_j \times j^*$$

حيث Z_n هي إنفاق الفقراء على السلع الغذائية والخدمات غير الغذائية و Φ هي معامل التحويل والّذي أخذ على أنّه مقلوب نصيب الغذاء في إجمالي الإنفاق وقد قدر وقتها على أنّه يساوي 3 ، بمعنى أنّ نصيب الغذاء في إجمالي الإنفاق في الولايات المتحدة قد كان مساويا للثلث.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ (RAVILLON, 1998) قد اقترح طريقة لتقدير الاحتياجات الأساسية من السلع الأخرى تتسق مع متطلبات نظرية المستهلك وتعمم الطريقة الّتي استخدمت

[1] ـ د. علي عبد القادر علي : " الفقر : مؤشرات القياس والسياسات " ، المعهد القوى للتخطيط ، الكويت ، مجلة جسر التنمية ، السنة الأولى، العدد ٤ ، إبريل ٢٠٠٢ ، ص: ٥.

فيما سبق والّتي اعتمدت على نصيب الإنفاق على الغذاء من إجمالي الإنفاق،ومهما يكن من أمر ، تنطوي هذه الطريقة على اختيار عدد السلع الّتي تمثل النمط الغالب في غذاء من يعدون فقراء عموما وتحديد متطلبات التغذية للنشاط البدني العادي ثمّ استخدام الأسعار السائدة للحصول على تكلفة الغذاء الأساسي ثمّ إضافة تكلفة السلع الأخرى المطلوبة ، وفي مساهماته المعمقة والدءوبة لجعل قياس خط الفقر متسقا مع نظرية المستهلك ، ونظرية الرفاه الّتي تعتمد عليها ، أقترح RAVILLON الحصول على خط الفقر بواسطة تعديل خط الفقر الغذائي Z_f بزيادته بنصيب الإنفاق على السلع غير الغذائية للأسر الّتي حققت الإنفاق على الاحتياجات الأساسية ، ومنه يمكننا خط الفقر من التعرف على الفقراء على أنّهم أفراد تلك الأسر الّتي لا يستطيع إنفاق ما يكفي لمقابلة تكلفة الاحتياجات الأساسية كما يلخصها خط الفقر Z.

المطلب الثاني: مؤشرات الفقر (PVERTY INDICTORS)

تعني مؤشرات قياس الفقر بتجميع المعلومات حول الفقراء الّذين تم تحديدهم على أساس خط الفقر لقياس متوسط درجة الحرمان الّتي يعاني منها هؤلاء في المجتمع والأغراض إسناد مثل هذا القياس إلى مرتكزات منطقية اقترح بروفسور (1976, AMARTIA SEN) ميزتان (بديهيتين) يجب توفرهما في مؤشرات الفقر وهاتان الميزتان هما :

بديهية الرتابة : وتعني أنّ أي انخفاض في دخل الفقير يؤدي إلى زيادة فقره عند

بديهية التحويلات : فتعني أنّ تحويل أي جزء من دخل فرد فقير إلى فرد آخر أكثر دخلا لا بد وأن تؤدي إلى زيادة الفقر بشرط إثبات المتغيرات الأخرى.

وهناك عدة مؤشرات للفقر وأهمها إضافة لمؤشر خط الفقر الّذي تم التعرض له من قبل وتكمن أهمية مؤشر خط الفقر لكون العديد من مؤشرات الفقر تعتمد عليه عند تقديرها.

الفرع الأول : مؤشر نسبة الفقر

(INDICATOR HEADCOUNT INDEX)

كما هو معروف ، فإنّه أكثر مؤشرات قياس الفقر استخداما ، وأسهلها فهما ، ويطلق عليه أيضا " مؤشر تعداد الرؤوس "، ويعرف بأنّه النسبة الناتجة عن قسمة عدد السكان الفقراء على عدد السكان الكلي وهو يساوي :

$$H = \frac{q}{n}$$

حيث q نسبة عدد الفقراء من إجمالي السكان n.

ويلاحظ على هذا المؤشر أنّه لا يستوفي متطلبات بديهتي الرتابة والتحويلات وأدت هذه الملاحظة إلى انفجار الأدبيات الّتي هدفت إلى تطوير مؤشرات للفقر تحترم متطلبات هاتين البديهيتين ، كما توسعت أدبيات قياس الفقر من حيث عدد البديهيات الّتي ينبغي احترامها بواسطة مؤشرات قياس الفقر ، وقد قام (ZHENG, B – 1997,2000) [1] ، باستعراض لهذه الأدبيات وتمكن من حصر سبعة عشر بديهية وستة عشر مؤشر لقياس الفقر.

الفرع الثاني : مؤشر فجوة الفقر

(POVERTY GAP INDICATOR) (PG)

حيث يعكس هذا المؤشر حجم الفجوة النقدية الإجمالية اللازمة لدخول الفقراء لوضعهم على خط الفقر أي ليصبحوا غير فقراء ، ولأغراض المقارنة يتم حساب هذه الفجوة كنسبة مئوية من القيمة الإجمالية لاستهلاك كافة السكان عندما يكون مستوى استهلاكهم مساو لخط الفقر ، ونلاحظ أنّ مؤشر فجوة الفقر يحقق ميزة من الميزات المطلوبة في مؤشر الفقر وهي ميزة الرتابة ، فعندما ينخفض الدخل لأي من الفقراء ترتفع فجوة الفقر ، ويمكن التعبير عنه بـــ:

$$PG = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{q}\left[\frac{Z - Y_I}{Z}\right] = I.H$$

$$Y_q = \frac{1}{q}\sum_{i=1}^{q} Y_i \quad \text{و} \quad I = \frac{Z - Y_q}{Z}$$

I : معدل الفارق بين دخل الفقراء وخط الفقر Z

Y_q : الدخل المتوسط للفقراء

q : تمثل عدد الفقراء تحت خط الفقر.

Z : خط الفقر.

[1] - د. علي عبد القادر علي ، مرجع سبق ذكره ، ص :٧

الفرع الأول : مقاييس التباين

ومقاييس التباين في توزيع الدخل الّتي تم اقتراحها في الأدبيات الاقتصادية يمكن تقسيمها إلى فرعين أساسيين[1]:

أولا: المقاييس الموضوعية : والّتي تحاول دراسة ظاهرة التباين من خلال استخدام أدوات قياس إحصائية لظاهرة التباين في توزيع الدخل وهذه المقاييس تساعد على الوصول إلى قياس دقيق لظاهرة التفاوت في توزيع الدخل ، مفسحة المجال بعد ذلك لتقييمها وفق القيم الأخلاقية.

ثانيا : المقاييس المعيارية : *" NORMATIVE "* : وهي تحاول قياس التباين ضمن إطار من الرفاه الاجتماعي ، بافتراض أنّ وجود درجة عالية من التباين لا بد من أن تتطابق مع درجة أقل من الرفاه الاجتماعي وفي هذه المقاييس يختلط التقييم الأخلاقي مع القياس ، ولا يمكن الفصل بينهما.

والمعايير المقترحة لقياس ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل عديدة وتتراوح بين البساطة والتعقيد[2].

الفرع الثاني: مؤشرات قياس التباين في توزيع الدخل

يمكن تعريف التباين في توزيع الدخل (INE QUALITY) بأنّه تمثيل أو تصوير رقمي عددي للفروق بين دخول الأفراد في مجتمع معين ، ممّا يعني أنّ جميع الخصائص المختلفة للتباين قد تم اختصارها في رقم واحد[3]

وسنحاول التعرض لأشهرها وتلك الّتي يتم استخدامها بشكل منتظم في الدراسات ذات الاهتمام.

أولا: المدي (RANGE)

ويعتبر هذا المقياس من أبسط المقاييس المنتهجة لقياس التفاوت في توزيع الدخل ، وهو خاص من أجل قياس القيم المتطرفة ، بمعنى أكبر قيمة في الدخل وأصغر قيمة فيه أيضا.

وهو الفجوة بين أعلى مستوى الدخل مع أدنى مستوى متحصل عليه كنسبة من متوسط الدخل.

$$R = (\text{Max } Y_i - \text{Min } y_i) / \mu$$

---

[1] - Amartya sen , on economic inerquality , radcliffe lecteurs , 1972 , 2nd edition (of ford clarendon press, 1978) p :2

[2] - عبد القادر فارس ، مرجع سبق ذكره ، ص: ١٠٠

[3] - Frank A. Cowell, Measuring inquality LES Handbooks in economic series, 2nd edition (London, New Yorj: Prentice hall (harvester wheatsheaf, 1995), P:15.

إذ أنّ Y_i هي دخل الفرد i ، μ متوسط الدخل ، $(i = 1, 2, \ldots, n)$

إلاّ أنّ هذه المقاييس رغم اقتراح تعديلات عليه إلاّ أنّه يحمل الكثير من الاعتبارات منها : طبيعة التوزيع بين القيم المتطرفة وكذا المعلومات الخاصة بفروقات الدخل بين القيم المتطرفة.

ثانيا: إنحراف الوسط النسبي " The relative Mean Deviation "

ويتم حسابه من خلال أخذ متوسط الفروقات بين فئة دخل (X) والوسط الدخل السكان ، وقسمة ذلك على الوسط.

$$M = \sum I\mu - Y_i I / n\mu$$

وهذا المقياس يأخذ في الاعتبار التوزيع الكلي عكس المدى « R » ، لكن يأخذ عليه أنّه غير حساس للتحويل بالنسبة لشخص فقير إلى آخر غني لها نفس الجهة بالنسبة لمتوسط الدخل.

ثالثا: التباين ومعامل التباين: Variance et Coefficient of Variation

وهو من أكثر المقاييس شيوعا واستخداما في الدراسات الإحصائية المعنية بقياس التباين ، وهو يربع الفروق بين كل فئة من فئات الدخل والوسط ، ومن بعد ذلك يضيف ذلك للحصول على المجموع وهو يعزز الفروق بعيدا عن الوسط ، وهذا من مزاياه ويتم احتسابه حسب المعادلة التالية :

$$V = \sum(\mu - Y_i)^2 / n$$

ومن أجل التغلب على ظهور أحد التوزيعات تباينا نسبيا أكبر من الآخر استخدم معامل التباين « Coefficient of variation » كذلك لتفادي ظهور تباينا أقل إذا كان مستوى متوسط الدخل الّذي تؤخذ حوله التباينات أصغر من مستواه في التوزيع الآخر :

$$C = V / \mu$$

رابعا: منحنى لورنز (Lorenz Curve)

من المقاييس الّتي تعني بقياس عدالة التوزيع بين الأفراد أو الأسر من خلال رسم منحنى بياني المحور الأفقي فيه يمثل المجموع التراكمي لنسب الأسر أو الأفراد والمحور العمودي يمثل المجموع التراكمي لنسب الدخل للأفراد أو الأسر ، وتأخذ هذه النسب بعد ترتيب بيانات الأسرة (عدد أفرادها ، دخلها ومتوسط دخل الفرد بها) تصاعديا نسبة إلى دخل الأسرة أو دخل الفرد ، وكلما زاد انحناء منحني لورنز كلما قلت عدالة

التوزيع ويعتبر توزيع الدخل متساو بين جميع أفراد المجتمع إذا شكل منحني لورنز خطا مستقيما بين نقطة الأصل والنقطة (1 , 1) في الرسم البياني للمنحني.

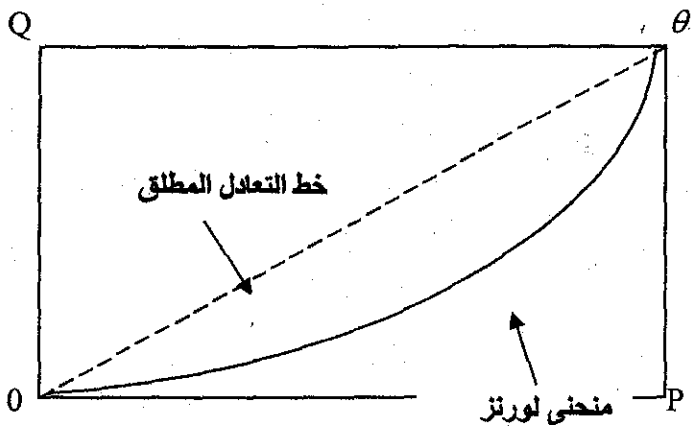

الشكل ٦ : " منحنى لورنز "

المصدر : عبد الرزاق فارس ، مرجع سبق ذكره ، ص: ١٠٠

الخط المستقيم (0. O) يطلق عليهه خط التوزيع المتساوي حيث هذا الخط يكون $n = \pi$ و فيه تستلم كل وحدة حصة متساوية من الدخل ، إلا أن منحنى لورنز يقع دون هذا الخط ، و الفجوة بين المنحني لورنز خط التساوي تعادل مقدار التباين في توزيع الدخل .

خامسا:معامل جيني : « GINI COEFFICIENT »

يعتبر معامل جيني من المقاييس الهامة والأكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل ، وتعتمد فكرته على منحني لورنز ، ويمتاز معامل جيني بأنّه يعطي قياسا رقميا لعدالة التوزيع، ويمكن تلخيص فكرته بحساب المساحة المحصورة بين منحني لورنز وبين خط المساواة (الخط القطري الواصل بين نقطة الأصل والنقطة (١،١) في الرسم البياني) وقسمة هذه المساحة على 0,8 وذلك لأنّ مساحة المثلث المحصورة بين خط التساوي والإحداثيين الأفقي والعمودي تساوي 0,5 ، لذا فإنّ معامل جيني ينحصر بين الصفر والواحد ، حيث يكون صفرا عندما ينطبق منحني لورنز على خط التساوي وتكون المساحة مساوية للصفر ويكون عندما توزيع

ومن أهم المآخذ على هذا المؤشر أنّه لا يعكس مقدار التفاوت بين الدخل والفقراء ، ويوضح SEBASTIEN L من هذه المآخذ المثال التالي[1]:

فإذا كانت لدينا التوزيعات التالية : B (2 , 2 , 2 , 4) وA(1 , 2 , 3 , 4) الّتي توضح أربع ملاحظات ، مع افتراض أنّ خط الفقر يساوي 3 حساب مؤشر فجوة الفقر (PG) بالطريقة المذكورة سابقا في التوزيع يكون كالتالي :

$$PG_A = IH_A = (3 - 5/2)/3 - (3/4) = 0{,}125$$

$$PG_B = IH_B = (3 - 5/2)/3 - (3/4) = 0{,}125$$

وبالرغم أنّ الأكثر فقرا متواجدين بصفة واضحة في التوزيع B عن التوزيع A، إلاّ أنّنا نلاحظ أنّ لهما نفس PG.

الفرع الثالث: مؤشر شدة الفقر

FOSTER, GREER , THORBECKE

(1984) F.G.T

بملاحظة أنّ بديهية التحويلات تعكس اهتمام بمفهوم الحرمان النسبي ما يتطلب أن يكون مؤشر قياس الفقر حساسا لرفاهية أفقر الفقراء ، طور (FOSTER, GREER, THORBECKE) 1984 مؤشرا

$$P_\alpha = \frac{1}{n}\sum_{j=1}^{q}\left[\frac{Z - Y_j}{Z}\right]^\alpha$$

للفقر أصبح يعرف باسمهم ، حيث تم إدخال أوزان على الفجوة النسبية للإنفاق لتعكس الاهتمام برفاه أفقر الفقراء ، وقد وقع اختيارهم للفجوة عينها لتكون هذه الأوزان وذلك على النحو التالي :

حيث α غير سالبة وأكثر من الواحد وتعبر عن درجة اهتمام المجتمع برفاه أفقر الفقراء.

q :عدد الفقراء (العائلات ، والأفراد الواقعين عن خط الفقر).

N: العدد الكلي للفقراء.

[1] - SEBASTIEN. L. coté, « statistical inference, poverty and inequality measurement : an application of the boots trap econometric technique and a literature review, memoir, MA, faculte des sciences socials, université caval, janvier 2000.

Z :خط الفقر.

Y_j : دخل أو إنفاق من j من العائلات أو الأفراد للفقراء.

ويلاحظ أنّ مختلف القيم لهذا المعطي تؤدي إلى عدد من المؤشرات المعروفة ، و أنّ القيم المرتفعة تعكس اهتمام أكبر برفاه أفقر الفقراء ، وذلك على النحو التالي :

$$P0 = H = \frac{q}{n}; \alpha = 0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$P_1' = \frac{1}{n}\sum_{j=1}^{q}\frac{(Z - Y_j)}{Z} = \frac{q}{n}(1 - \frac{Y_p}{Z}) = H(1 - \frac{Y_p}{Z}); \alpha = 1 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث Y_p هي متوسط دخل الفقراء.

$$P_2 = \frac{1}{n}\sum_{j=1}^{q}\frac{(Z - Y_j)}{Z} = \frac{q}{n}(1 - \frac{Y_p}{Z}) = H(1 - \frac{Y_p}{Z}); \alpha = 1 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

كما هو واضح فإنّ المعادلة رقم (1) تعطي مؤشر عدد الرؤوس والّذي يقيس مدى تفشي الفقر في المجتمع.

المعادلة (2) تعطي مؤشر فجوة الفقر PG ، والّذي يقيس عمق الفقر و P_1 يمكننا الاستفادة منه في مكافحة الفقر لأنّه يساعدنا في الحصول على نسبة الدخل الواجب تحويلها إلى الفقراء حتّى يكونوا خارج دائرة الفقر وبلوغ مستوى الفقر.

المعادلة (3) تعطي مؤشر تربيع فجوة الفقر الّذي يقيس مدى حدة الفقر.

وتمثل هذه المؤشرات أكثر المؤشرات استخداما في الأدبيات التطبيقية ، أمّا قيمة كل من هذه المؤشرات فتتراوح بين صفر لحالة عدم وجود فقر إلى واحد صحيح ، وعادة ما يعبر عن مؤشر الفقر كنسبة مئوية بحيث كلما ارتفعت النسبة كلما كان الفقر مرتفعا.

الفرع الرابع: مؤشر

(1976) SEN

يعتمد SEN في اقتراحه على مؤشر للفقر P ، وهذا المؤشر يرتكز أساسا على التوفيق ما بين مؤشر عدد الرؤوس (H) ومؤشر فجوة الفقر (PG) مع معامل جيني الّذي يهدف في نفس الوقت إلى تقييم عدد الفقراء وتشخيص حالتهم من الفقر والحرمان[1].

وقد انطلق SEN من أنّ المؤشر H لا يقدم سوى عدد الفقراء ، وحتّى تبنى على أساس صحيح يجب أن يحترم نوعين من البديهيات أو المسلمات الّتي لا يمكن مناقشتها[2].

البديهية الأولى : مسلمة وحدية التغيير والاتجاه (MONOTONICITE) ، وكنتيجة لتخفيض دخل فرد معين موجود تحت عتبة الفقر ، حتما ذلك يرفع من نسبة الفقر.

البديهية الثانية : مسلمة التحويلية (TRANSFERABILITE) ، وكنتيجة لتحويل صافي من فرد يتواجد تحت عتبة الفقر إلى آخر يتواجد فوق عتبة الفقر ، لا بد أن يرفع من نسبة الفقر ، في حقيقة الأمر اقترح SEN أربعة أنواع من المسلمات أو البديهيات الّتي يجب أن تتوفر في كل قياس للفقر: [3]

البديهية (E) العدالة النسبية (REALATIVE EQUITY)

من أجل كل ثنائية (i , j) وإذا كان : $Wi(y)<Wj(y)$ فإنّ $Vi(z , y)>Vj(z , y)$ مع z : خط الفقر ، y : دخل الفرد.

البديهية R المدى الترتيبي للثقل (ORDINAL RANK WEIGHT)

الثقل $Vj(z , y)$ في فضاء دخل الفرد i يساوي مدى الفرد j في ترتيب الرفاهية ما بين الأشخاص الفقراء.

البديهية (M) الرفاهية المرتبة (MONOTONIC WELFARE)

من أجل كل ثنائية (i , j) وإذا كان $yi>yj$ فإنّ $Wi(y)>Wj(y)$

---

[1] - بوجورفة بناصر " سياسات الحد من ظاهرة الفقر " ، " دراسة حالة الجزائر " ، رسالة ماجستير ، جامعة تلمسان ، ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ ، ص: ٣١.

[2] - SEN, A. K, « poverty an orddinal approach to measurement », econometrica, vol 44, N°2 , march 1976, p 219 – 231.

[3] - بوجورفة بناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص: ٣٢.

البديهية (N) القيمة المعيارية للفقر (NORMALIZED POVERTY VAIVE)

إذا كان لجميع الفقراء نفس الدخل فإنّ P = I . H ، من أجل عدد كبير من الفقراء ، مؤشر P لـــ (سن SEN) الّذي يجمع البديهيات R, M, N حيث P = H [I + (1 – I) G] ، حيث G معامل جيني وI معدل فارق الدخل للفقراء.

ويجمع مؤشر بين كونه مؤشر للفقر وفي نفس الوقت للتفاوت في الدخل ، وذلك لاعتماده على معامل جيني الّذي يهتم بقياس التفاوت ومن خصائصه أنّه ، يتيح لنا قياس يفسر التفاوت في توزيع الدخل بين الفقراء أنفسهم.

الفرع الخامس: مؤشر

1995 (SEN, SHORROCKS, THOM) SST

ولقد كان الفضل في تطوير « SST » لـــ SHORROCKS وذلك سنة 1995 ، بعد إثباته لغياب البديهية الثانية الّتي ذكرها SEN عام 1976 ، والّتي تتمثل في مسلمة التحويلية (TRANSFERABILIE) ، وكنتيجة لذلك اقترح تغيير مؤشر SEN من أجل قياس شدة الفقر.

وقد ركز المبدأ المعتمد من قبل هذا المؤشر على كون القياس المقبول للفقر يجب أن يسجل ارتفاعا للفقر كلما تم تحويل للدخل من شخص تحت عتبة الفقر إلى شخص أعلى دخل[1] وهو ما غاب عن كل من H وSEN وكذا PG.

والمعادلة هي كالتالي :

$$P(y , z) = H.PG.(1 + g(x))$$

حيث P(y , z) : تمثل مؤشر SST لـــ n شخص.

Y :تمثل الدخل المتوسط.

Z:خط الفقر.

G(x) :معامل جيني.

PG : فجوة الفقر.

[1] - Lars obserg, kuanxu, « poverty intensity : how well do canadian provinces compare ?" Canadian public policy – analyse de politique, vol 25 , n°2 , 1999.

وبإدخال اللوغاريتم النيبري تتحصل على:

$$Ln[p(y , z)] = Ln(H) + Ln(PG) + Ln[1 + G(x)]$$

ميزة هذا المؤشر تكمن في قدرته على قياس تطور شدة الفقر من مجتمع إلى آخر وفي سنة 1997 وضح الباحثان XU et OBSERG : أنّ قيمة $(1 + G(x))$ هي صغيرة جدا ، ممّا يعني أنّ نسبة التغير في شدة الفقر تكون معادلة تقريبا لمجموع نسبي التغير في كل من H وPG[1].

تعتمد درجة الفقر ، كيفما قمنا بقياسها ، على توزيع الإنفاق الاستهلاكي في المجتمع المعني وعادة ما يعبر عن ذلك من الناحية النظرية بكتابة مؤشر الفقر بطريقة عامة P على أنّه دالة في خط الفقر Z ، ومتوسط الدخل في المجتمع μ ودرجة عدم عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في المجتمع θ ، على النحو التالي :[2]

$$P = P(z , \mu , \theta) = P\left(\frac{\mu}{z} , \theta\right); \frac{\partial P}{\partial \mu} < 0; \frac{\partial P}{\partial z} > 0; \frac{\partial P}{\partial \theta} > 0$$

حيث يتوقع أن يقل الفقر مع ارتفاع متوسط الدخل ، مع ثبات بقية العوامل ، بينما يتوقع أن يزداد الفقر كلما ارتفع خط الفقر ، وكلما ارتفعت درجة عدم عدالة التوزيع ، مع ثبات العوامل الأخرى في كل حالة.

يتم تلخيص حالة توزيع الإنفاق في المجتمع عادة ، على شكل منحنى لورنز ، وهو منحنى يتم رسمه في مثلث قائم الزاوية ومتساو الأضلاع في مربع ضلعه واحد صحيح يمثل محوره الأفقي الشرائح السكانية المتراكمة من الأفقر إلى الأغنى بينما يمثل محوره الرأسي الشرائح الإنفاقية المتراكمة المقابلة للشرائح السكانية بمعنى أنصبة الشرائح السكانية في إجمالي الإنفاق ، هذا ويمثل وتر هذا المثلث حالة العدالة الكاملة الّتي يحصل فيها كل فرد في المجتمع على متوسط دخل المجتمع ، وعليه كلما كان منحنى.

المطلب الثالث: طرق قياس التفاوت[3]

سنحاول من خلال هذا المطلب الإحاطة بمفهومهم و هو مفهوم التفاوت و ذلك لإرتباطه بمدى عدالة توزيع، و سنحاول تحويل هذا المفهوم إلى مقاييس كمية يمكن من خلالها الوصول إلى أحكام محددة بشان توزيع الدخل في المجتمع.

[1] - بوجورفة بناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص: ٣٤.
[2] - د. علي عبد القادر علي : مرجع سبق ذكره ، ص: ٨.
[3] - د. عبد الرزاق الفارس : مرجع سبق ذكره ، ص :٩٩.

الدخل متساويا لجميع أفراد المجتمع (التوزيع الأمثل للدخل) ، بينما يكون معامل جيني مساويا للواحد عندما ينطبق منحنى لورنز على الخط الأفقي والخط العمودي وتكون المساحة بين خط التساوي ومنحنى لورنز تساوي 0,5 وتكون عندها قيمة معامل جيني مساوية للواحد الصحيح وفي هذه الحالة يكون توزيع الدخل في أسوأ حالة ، ومنه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل – ويعبر عن معامل جيني رياضيا بـــ :

$$G = [1(2n^2u)] \sum \sum |Y_i - Y_j|$$

أو

$$G = 1 + (1/n) - [2(n^2u)] \sum (n-1+1)Y_i$$

ومن عيوبه أنّه يضع قيمة نسبية ضمنية شاذة للتغيرات الّتي تقع في الأجزاء المختلفة من التوزيع.

سادسا: معامل ثيل « THEIL COEFFICIENT »

وهذا المؤشر مبني على النظرية القائلة بأنّ الوقائع الّتي تحصل مخالفة للتوقعات بدرجة كبيرة ينبغي أن تحصل على وزن أكبر من الأحداث أو الوقائع الّتي تتطابق مع توقعاتنا السابقة.

وهو عبارة عن المعلومات المتوقعة للنتيجة الّتي تقوم بتحويل حصة السكان إلى حصة الدخل ، وجبريا يمكن التعبير عن هذا المؤشر كالتالي[1] :

$$T = \sum q_i \, Log \, q_i / 1/n$$

حيث n هو عدد الأفراد أو العائلات ، (q_i) هو الدخل لمجموعة من الأفراد.

أمّا ميزته الأساسية فهي تكمن قدرته الكبيرة على التفسير.

وتفسيريه يناسب تقدير المساهمة الّتي تقدمها المجموعات المختلفة للتفاوت الكلي : مثل مجموعات الأقاليم داخل قطر واحد مجموعات السكان وفقا للتوزيع التعليمي أو العمري... إلخ[2].

[1] - الدكتور عبد الرزاق فارس ، مرجع سبق ذكره ، ص :١٠٤

[2] - الدكتور عبد الرزاق فارس ، مرجع سبق ذكره ، ص :١٠٤.

المطلب الرابع: مقياس التنمية البشرية

ويتألف هذا المقياس من أربعة معايير لقياس التنمية البشرية تتمثل في دليل التنمية البشرية ، دليل التنمية البشرية المعدل للجنس ، دليل المشاركة المعدل للجنس ، دليل الفقر التنموي.

الفرع الأول : دليل التنمية البشرية

(HDI) HUMAN DEVELOPEMENT INDEX

دليل التنمية البشرية هو قياس مختصر لثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية، هي العيش لحياة مديدة صحية كما يقاس بالعمر المتوقع عند الولادة، و المعرفة، كما تقاس بمعدل إلمام البالغين بالقراءة و الكتابة و نسبة الالتحاق بالمدارس، و مستوى المعيشة اللائقة، كما يقاس بالناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرعية بالدولار الأمريكي) و في ٢٠٠٥ أكتشف التقرير (تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥) أسلوبين جديدين لاستخدام دليل التنمية البشرية، يتفحص أولهما المساهمات النسبية لمكونات دليل المختلف في التقدم على سلم دليل التنمية البشرية، و يسعى الثاني إلى إدخال اللامساواة، من خلال التركيز على الفرق بين الناس الأفقر وبين السكان ككل في عدد النقاط على الدليل .[1]

و لقد ظهر دليل التنمية البشرية في تقرير 1990 كأول مقياس للتنمية البشرية تعرض للعديد من الانتقادات من أهمها اعتماده على بيانات 9 دول صناعية في تحديده لمتوسط حد الفقر على المستوى العالم وإعطاءه الوزن واحد للجزء من الدخل الأقل من حد الفقر ووزن منخفض جدا للزيادات في متوسط الدخل فوق حد الفقر[2] وكذلك إهماله بشكل دقيق للفوارق الجنسية (الذكور ، الإناث) فيما يخص جهودهم في التنمية وما يتحصل عليه نتيجة لجهودهم.

ويحتوي على ثلاثة معايير جزئية تتمثل في[3]:

المستوى الصحي : معبرا عنه بالعمر المتوقع عند الميلاد.

مستوى التحصيل العلمي : ويعبر عنه بالمتوسط المرجع لنسبة محو الأمية بين الكبار ومتوسط نسبة التسجيل في مراحل التعليم الثلاثة الأولى مع وزن نسبي 2/3 ، 1/3 على التوالي.

[1] -تقرير التنمية البشرية في العالم ٢٠٠٥ ، مرجع سابق

[2] - Gary. S. Fields, poverty, inequality, and development universty press, 1985, pp : 103 , 104.

[3] - Morris, M David, « united nations development program HUMAN developemen , rapport n°1 reviews, economic development and cultural change, july 1993, PP 866 – 868.

مستوى المعيشة : معبرا عنه بمتوسط الدخل الحقيقي المعدل وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية فيما بين الصفر والواحد وذلك من الناحية النظرية ، وهو يستخدم في ترتيب الدول من حيث درجة التنمية البشرية.

الفرع الثاني : دليل التنمية البشرية المعدل للجنس

GENDER – RELATED DEVELOPMENT INDEX (GDI)

وهو مقياس لمستوى إنجاز الدولة في تنمية القدرات البشرية بالمجالات الثلاثة (على : المستوى الصحي مستوى التحصيل العلمي ، المستوى المعيشي) مع الأخذ في عين الاعتبار عدم العدالة في توزيع هذه القدرات بين الجنسين (الذكور والإناث) ، وتنخفض قيمته كلما زادت الفوارق بين أنصبة الذكور والإناث منها.

الفرع الثالث: دليل المشاركة المعدل للجنس

THE GENDER

EMPOWERMENT MEASURE (GEM)

ويؤخذ في الاعتبار ثلاثة متغيرات تعكس مدى مشاركة المرأة في إنجاز القرار السياسي ، مدى مشاركتها في الوظائف الإدارية والمهنية ومدى مشاركتها في الموارد الاقتصادية.

مؤشر المشاركة السياسية يقاس عن طريق نسبة المشاركة في المقاعد البرلمانية.

مؤشر المشاركة في الوظائف الإدارية والمهنية يقاس عن طريق المتوسط البسيط لنسبة التمثيل في الوظائف الإدارية المهنية.

أمّا مدى عدالة توزيع الموارد بين الفئات المختلفة فتعبر عنه الصيغة التالية :

النصيب النسبي للفئة المعينة من الدخل

النصيب النسبي لنفس الفئة من

ومن أجل العدالة من وجهة نظر الدليل يجب أن تكون النسب السابقة مساوية للواحد لكل من الذكور والإناث ، ويعبر انحرافها عن الواحد عن درجة عدم العدالة في توزيع الموارد.

الفرع الرابع : دليل الفقر التنموي

HUMAN POVERTY INDEX (HPI)

وبما أنّ ظاهرة الفقر لا تقتصر على الدول النامية لوحدها وإنّما توجد أيضا في الدول المتقدمة ومن أجل التفرقة بين فقر في الدول النامية عن الفقر في الدول المتقدمة يوجد نوعان.

1. فقر الدخل : INCOM POVERTY

ويتم تحديده على أساس معيار الدخل ، الّذي يحتم التفريق بين الفقر المطلق Absolute Poverty الّذي يشير إلى حصول الفرد على دخل أقل من حد أدنى يسمى حد الفقر Poverty Line وبين الفرق النسبي Relative Poverty الّذي يشير إلى وجود الفرد في مجموعة تحمل على أقل دخل في المجتمع.

2. الفقر التنموي : HUMAN POVERTY [1]

ويطلق عليه أيضا "**الفقر البشري**"وهذا الاسم هو الذي يطلق عليه في تقارير التمنية البشرية أو "**فقر القدرات**" وهو يفسر الفقر من وجهة نظر التنمية البشرية فهو الفقر في القدرات التي تؤدي لتمتع الأشخاص بالتغذية الجيدة والصحة والتعليم والحياة الحرة الكريمة. ويحدث هذا النوع حينما تنعدم أو تضعف القدرات التي تقوم الدولة بتزويدها للمواطنين. وتتمثل أساسا في السلع الاجتماعية العامة، أي الخدمات والتسهيلات الأخرى المقدمة، والتي تقوم الدولة بواسطتها بتوفير الأصول غير المادية التي تتمثل في الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وغيرها من حقوق المواطنة، وبذلك تعالج عدم التكافؤ وعدالة التوزيع. ومنه يمكننا تحديد ثلاثة أبعاد أساسية يتضمنها الفقر التنموي بالنسبة للدول النامية و يشار إليه بـــــIPH-1 :

أ. احتمال الموت المبكر وذلك بنسبة الأفراد المحتمل موتهم قبل سن الأربعين.

ب. حرمان الفرد من التعليم وذلك بنسبة الأفراد غير المتعلمين من الكبار.

جـــ. ويتمثل في حرمان الفرد من ضروريات المعيشة ويتم تمثيله بمتغير مركب من :

نسبة الأفراد الّذين لا يتلقون رعاية صحية.

نسبة الأفراد الّذين لا يحصلون على مياه نقية.

نسبة الأطفال الّذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات ويعانون من سوء التغذية.

[1] ـ د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، مرجع سبق ذكره ، ص :٨٠

والفقر يختلف بالنسبة للدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة أمّا بالنسبة للدول المتقدمة فالأبعاد التالية الّتي يتضمنها هي :

القصور في القدرة على العيش طويلا بصحة جيدة جدا ويمكن قياسه عن طريق نسبة الأشخاص المحتمل موتهم قبل 60 سنة.

عدم القدرة على الكتابة والقراءة كمؤشر لعدم التحصيل العلمي.

الخلل المادي وهو يعبر عن الفقر النقدي أو المالي (الدخل).

انعدام المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ويتم ذلك بواسطة البطالة الطويلة المدى[1].

وتحسب قيمته من خلال العلاقة التالية :

$$IPH-2=\left[1/4\left(P_1^{\alpha}+P_2^{\alpha}+P_3^{\alpha}+P_4^{\alpha}\right)\right]^{1/\alpha}$$

حيث P_1 : التوقع لعدم عيش المولود الجديد حتّى سن الأربعين.

P_2 : معدل الأمية بالنسبة للمجال [15 سنة و60 سنة].

P_3 : نسبة السكان الّذين يعيشون تحت سقف الفقر النقدي (المالي).

P_4 : معدل البطالة للأمد الطويل 12 شهرا.

وهذا المتغير بالإضافة للدخل الخاص فهو يعكس أيضا الجزء من الدخل العيني الّذي تقدمه الحكومة من خدمات عامة.

حساب IPH-1 لموريتانيا .دولة نامية المعطيات مأخوذة من تقرير التنمية البشرية لـــ ٢٠٠٥.

P1=30.5

P2=48.80

P3=38 (P3 متوسط الحسابي لمرجح نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه نقية = ٤٤% و نسبة الأطفال المحرومين من الإحتياجات الخاصة = ٣٢%)

$$IPH-1=[1/3((30.5)^3+48.83)+38^3)^{1/3}]=40.5$$

حساب IPH-2 للنرويج دولة متقدمة معطيات مأخوذة من تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥

[1] - بوجو رقة بناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص :٣٨

P1=8.4

P2=7.9

P3=6.4

P4=0.3

$$IPH\text{-}2=[(\frac{1}{4}\ (8.4+7.9+6.4+0.3)^{\frac{1}{4}}\ ]=7$$

توفر الرسوم التخطيطية هنا عرضا مجملا واضحا لكيفية إعداد الأدلة الخمسة للتنمية البشرية المستخدم في تقرير التنمية البشرية لسنة٢٠٠٥ ،مبرزة تشابهاتها و اختلافاتها علي حد السواء

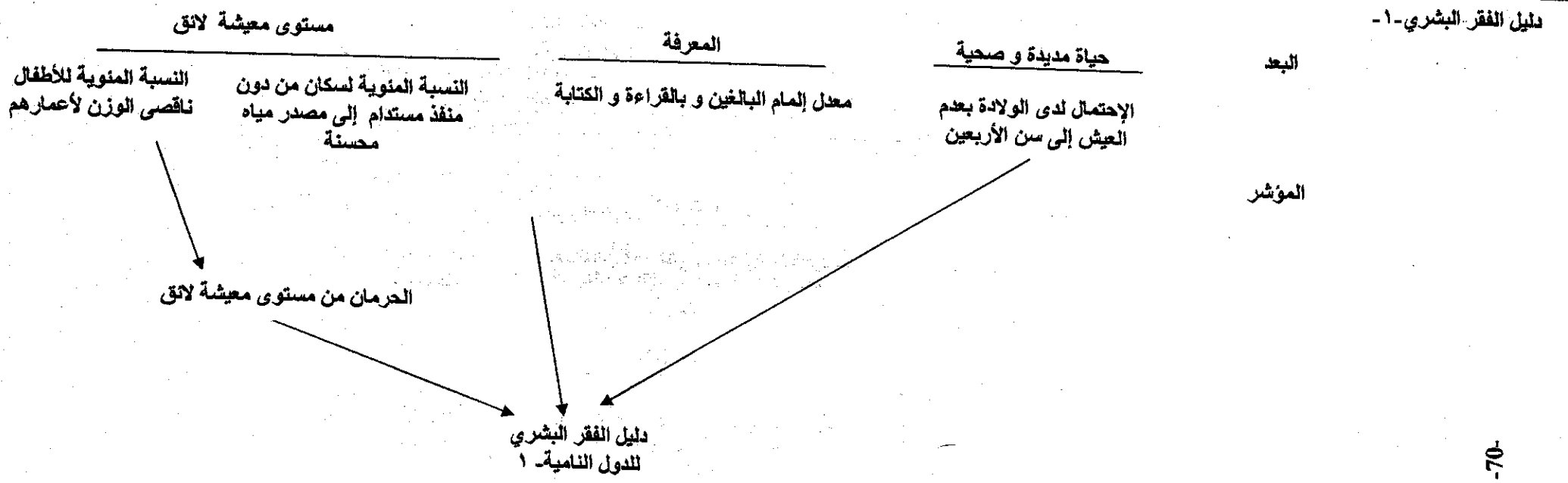
دليل الفقر البشري-١-
البعد
المؤشر
حياة مديدة و صحية
المعرفة
مستوى معيشة لائق
الإحتمال لدى الولادة بعدم العيش إلى سن الأربعين
معدل إلمام البالغين و بالقراءة و الكتابة
النسبة المئوية لسكان من دون منفذ مستدام إلى مصدر مياه محسنة
النسبة المئوية للأطفال ناقصى الوزن لأعمارهم
الحرمان من مستوى معيشة لائق
دليل الفقر البشري للدول النامية- ١

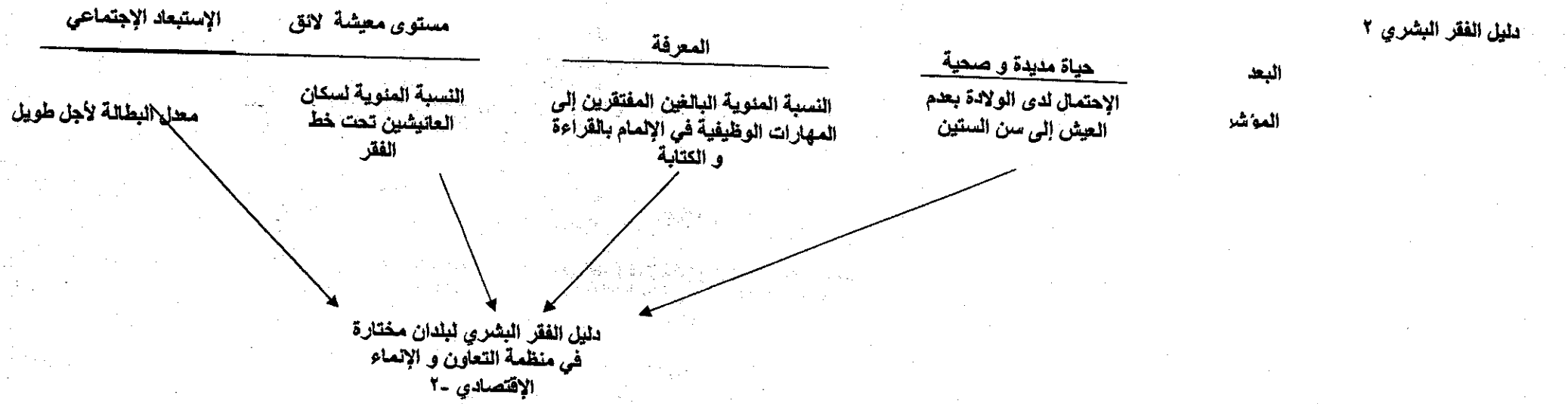
دليل الفقر البشري ٢
البعد
المؤشر
حياة مديدة و صحية
المعرفة
مستوى معيشة لائق
الإستبعاد الإجتماعي
الإحتمال لدى الولادة بعدم العيش إلى سن الستين
النسبة المئوية البالغين المفتقرين إلى المهارات الوظيفية في الإلمام بالقراءة و الكتابة
النسبة المئوية لسكان العائيشين تحت خط الفقر
معدل البطالة لأجل طويل
دليل الفقر البشري لبلدان مختارة في منظمة التعاون و الإنماء الإقتصادي -٢

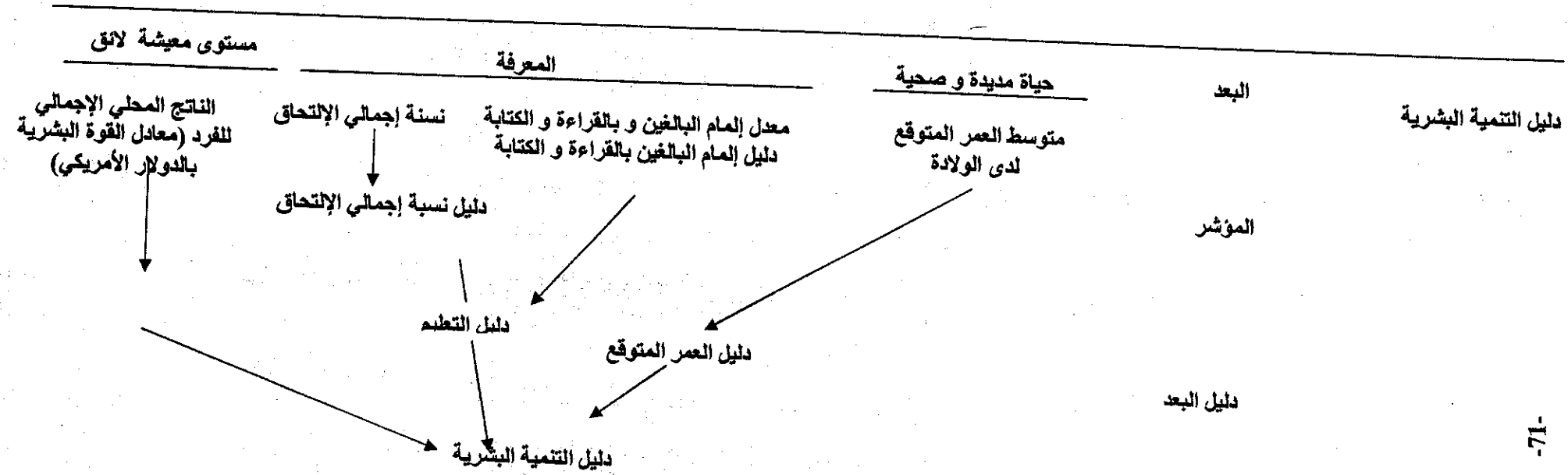
دليل التنمية البشرية
البعد
حياة مديدة و صحية
المعرفة
مستوى معيشة لائق
متوسط العمر المتوقع لدى الولادة
معدل إلمام البالغين و بالقراءة و الكتابة
دليل إلمام البالغين بالقراءة و الكتابة
نسنة إجمالي الإلتحاق
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة البشرية بالدولار الأمريكي)
المؤشر
دليل نسبة إجمالي الإلتحاق
دليل التعلم
دليل العمر المتوقع
دليل البعد
دليل التنمية البشرية

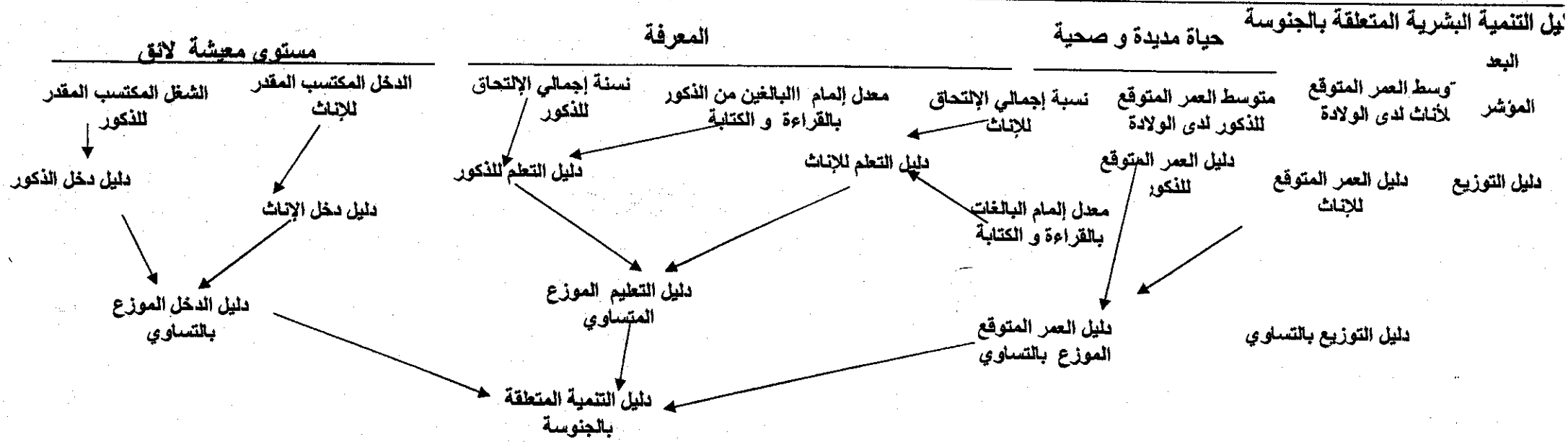

المصدر : تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥ ، ص: ٣٧٠

المخطط رقم : ٠١

الخاتمة :

حاولنا من خلال هذا الفصل أن ندرس الفقر من جميع نواحيه ، فمن التعرف على المتضررين من هذه المعضلة إلى مختلف تعاريف المصطلح إلى البحث في نظرة الإسلام لظاهرة الفقر ، ثم إلى الآليات المنتجة لهذه الظاهرة والتي تزيد من حدتها و من إنتشارها ،كما تعرضنا إلى آراء مختلف المفكرين الإقتصاديين و إلى مختلف التيارات المهتمة بالفقر ، ثم تعرضنا إلى مختلف مؤشرات قياس الفقر.

و من خلال هذا كله خرجنا بأن الفقر ظاهرة ريفية بشكل أساسي ، فمعظم الفقراء يرتكزون في المناطق الريفية و يرتبط فقرهم بإنعدام البنية الأساسية و تنوع الهيكل الإنتاجي ، و تركز معظم النشاط الاقتصادي حول القطاع الزراعي و إذا كان النشاط في القطاع الزراعي يعتمد بدرجة كبيرة على الأمطار فإن ظاهرة الفقر تتفاقم بسبب وجود البطالة الموسمية أو التعرض لموجات من الفيضانات أو الجفاف التي تمتد آثارها لتشمل القطاعات الإنتاجية الأخرى مهما كانت صغيرة أو مهمشة وتحديد أفقر الفئات يقابل بصفة عامة بالإغفال

و أن الفقر يبقى معضلة حتى في الصياغة العلمية و قد ظهر هذا جليا من مجموعة التعاريف التي تعرضنا إليها .

الإسلام يعتبر الفقر يتعارض مع تعمير الأرض ، و بالتالي فهو مخل بالواجب ، و ما لا يصح الواجب إلا به فهو واجب و منه يجب على الإنسان العمل على مجابهة الفقر ما أستطاع لذلك سبيلا.

احتدام المناقشة فيما بين مختلف المدارس الاقتصادية فمن المتضامنين مع الفقراء إلى ناقمين عليهم ويعتبرون أن الفقر هو نتيجة لقانون طبيعي لا مفر منه .

اختلفت المقاييس من حيث تراكيبها و إعتبارها و نقصان مكوناتها في بعض الأحيان ، و ذلك نتيجة لتعدد العوامل التي تدخل في التعرف على المتضررين من الفقر .

الفصل الثاني

تقييم جهود مكافحة الفقر

على أساس الوفاق الدولي اعتبر مكافحة الفقر الهدف المحوري لعملية التنمية في الدول النامية، و تم مراجعة عدد كبير من القناعات التي كانت سائدة حول التنمية منذ بداية الثمانينات و حتى منتصف التسعينات من القرن الماضي عبر عنها بواسطة إعادة صياغة رؤى العديد من المؤسسات الدولية و الإقليمية حول الأدوار المناطة بها و حول طبيعة السياسات و الإستراتيجيات التنموية الملائمة لتحقيق التنمية في الدول النامية.

و كنتيجة لهذه القناعات المتجددة و التي أظهرت رؤى جديدة بدل التي كانت سائدة حول السياسات الاقتصادية التي كانت تطبق تحت ما سمى ببرامج الإصلاح الاقتصادي و توصلت مجموعة من دراسات على أقطار مختلفة تحت إشراف البنك الدولي إلى أن الفقراء هم الذين يتحملون العبء الأكبر للتخفيضات في الإنفاق الحكومي الذي تنطوي عليه مثل هذه السياسات، و عليه يترتب بناءا على تلك النتائج إعادة النظر في الإستراتيجيات التي من شأنها توفير حماية خاصة للفقراء من خلال حزمة من السياسات و هذه الحزمة يمكنها العمل تلقائيا .

ولقد أطلق كل من البنك الدولي و صندوق النقد الدولي في نهاية العام ١٩٩٩ مبادرة مكافحة الفقر في صلب السياسات لتنموية، و كانت المستفيدة من هذه المبادرة الدولة المنخفضة الدخل و التي استفادت من المساعدات المالية، كما أطلقوا مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، و هذه المبادرات دعت إلى إنجاز برنامج للحد من ظاهرة الفقر وهذه البرامج يطلق عليها DSAR بالفرنسية و PRSP بالإنجليزية[1] وبداية من هذا التاريخ سخرت هيئات Breeton woods وسائل بشرية و مالية من أجل إنجاح هذه المبادرات.

الالتزامات المالية الخاصة بهذه المبادرات كانت بتنسيق مع الوكالة الدولية للتنمية "AID" بالتكامل معها في إطار الديون الداعمة للحد من الفقر "PRSC" مع البنك الدولي و كذا صندوق النقد الدولي الذي

[1] Jean-pierre cling, Mireille razafindrakoto, françois roubaud, les nouvelles stratégies intre nationales de la lutte contre la pauvreté , 2 édition, dial, economica, paris 2003, p 1.

تبنى وثائق للتسهيل من تخفيض الفقراء و تحقيق النمو والمشهورة بـــ "PRGF" ، غير أنه وسط هذا المبادرات تباينت النتائج حيث سجلت مكاسب غير مسبوقة في مستويات المعيشة في بعض البلدان خلال العقود القليلة الماضية ولا يزال الفقر يمثل واقعا قاسيا في كثير من أنحاء العالم النامي. و ترجع أسباب ذلك جزئيا إلى أن حكومات البلدان لم تأخذ بالسياسات و البرامج اللازمة للتعجيل بالنمو، و احتثاث جذور الفقر، و لكنها تعكس أيضا السجل غير المتكافئ لمساعدات التنمية و السياسات الحمائية للتجارة وأوجه الدعم الزراعية في البلدان الصناعية، مما أضعف الاستثمار المربح في النمو في العالم النامي [1].

المبحث الأول: الوثائق الإستراتيجية لمكافحة الفقر

تعتبر الوثائق الإستراتيجية لمكافحة الفقر محل العقد في هجوم المجتمع الدولي على الفقر و هي خريطة للطريق أعدها البلدان النامية نفسها لتمكنها من توجيه السياسات العامة إلى أهداف تدعم تخفيض أعداد الفقراء وينصب التركيز على اعتماد هذه البلدان سياسات إصلاحية تكون هي الموجهة لها، و كذا تشجيع القيام بعملية واسعة قائمة على المشاركة لا تشمل فقط الحكومات و الجهات المانحة و لكن تشمل أيضا المجتمعات المحلية وفئات المجتمع المدني، مثل المنظمات غير الحكومية و نقابات العمال والمنظمات الدينية ومعاهد البحوث وواضعي السياسات، و بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الوثائق يجب حسب اتفاق الجميع أن تتجه صوب تحقيق الهدف بالتركيز على النتائج التي تفيد الفقراء، والأخذ بالمنظور الكلي و الطويل الأجل، و التأكيد على الشفافية والخضوع للمساءلة .

و إذا كانت هذه الوثائق تفتقر إلى مخطط أصلي و وحيد، إلا أنها جميعا تحوي أربعة عناصر رئيسية[2] :

١.وصف للعملية المستخدمة في إعدادها و القائمة على المشاركة .

٢.تشخيص الفقر و يشمل ذلك تحديد العقبات التي تعوق تخفيض أعداد الفقراء و تحقيق النمو .

٣.الأهداف و المؤشرات (مثل معدلات النمو السنوي أو الالتحاق بالتعليم الابتدائي) و أنظمة الرقابة المستندة إلى تشخيص الفقر .

٤.الأعمال العامة ذات الأولوية التي تلتزم البلدان باتخاذها في إطار قيود محددة للميزانية لتحقيق الأهداف المدرجة بوثيقة استراتيجيه تخفيض أعداد الفقراء .

---

[1].مسعود أحمد "بناء توافق للرأي على تخفيض أعداد الفقراء،"التمويل و التنمية" يونيه ٢٠٠٢، ص: ٨.

[2].بريان آميس، جيتابهات، و مارك بلانت، تقييم جهود خفض الفقر التمويل و التنمية يونية ٢٠٠٢، ص :٩

و في البداية أتمت عشرة بلدان وثائقها و هي (ألبانيا، و أوغندا، و بوليفيا، بوركينافاسو، تترانيا موريتانيا، موزابيق ، نيكارجوا، النيجر، الهند) بينما أعد أكثر من أربعين دولة وثائق مؤقتة، و هي وثائق وجيزة تصف وضع الفقر الحالي في البلد و سياساته بالإضافة إلى خطة لإعداد وثائق الإستراتيجية الكاملة [1].

كما أنه توجد قائمة مرجعية بممارسات وثائق استراتيجيه تخفيض أعداد الفقراء وهذه القائمة المرجعية تحدد دور البلدان . و كذا دور شركاء التنمية بما في ذلك البنك الدولي و صندوق النقد الدولي و هي تحدد دور البلدان كما يلي[2]:

- اشتراك البرلمانات و مجالس الوزراء و الوزارات القطاعية، في إعداد وثائق إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء في المراحل الملائمة إلا أنه يبقى دور من الناحية النظرية له شوائب عديدة من نمط فهذه الدول المعينة بإعداد هذه الوثائق معظمها فقيرة و تعاني من نمط معين من الحكم يفتقر إلى ديمقراطية حقيقية وبالتالي فإشراك برلمان ذو أكثرية موالي لحكومة غير ديمقراطية يضع تساؤلات عن جدوائية إشراك هذا البرلمان.
- تحليل أثر البرامج الكبرى للفقر و الإجراءات الأساسية .
- وضع مؤشرات ملائمة لتوفير الرقابة على الأداء و التغذية المرتدة في الوقت المناسب .
- تحديد أهداف واقعية لنتائج النمو و الفقر.
- وضع سيناريوهات بديلة للاقتصاد في وثائق إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء، بما في ذلك مخططات الإنفاق في حالة الطوارئ و تدابير تدعم سبل العائدات البديلة .
- إدراج سياسات لتقليل المخاطر الناجمة عن الصدمات الخارجية و ضمان القدرة على تحمل الديون.

أما بالنسبة لشركاء التنمية، بما في ذلك البنك الدولي و صندوق النقد الدولي :

---

[1] نفس المرجع السابق ، ص: ٩

[2] التمويل والتنمية ،يونية ٢٠٠٢ ص: ٢٠

- توفير تغذية مرتدة بناءة و في الوقت المناسب الوثائق استراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء ولكن تجنب إصدار تعقيبات واسعة على مشروعات الخطط يمكن أن تضعف ملكية البلد .
- تنسيق المساعدة في إعداد وثائق تشخيص الفقر و تحليلات الأثر الاجتماعي .
- تقديم تحليل ملائم و في الوقت المناسب للمجالات الرئيسية لوثائق استراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء، يعد بالمشاركة مع الحكومات، كلما كان ذلك ممكنا .
- تكثيف الجهود المبذولة لفهم الروابط بين أعمال السياسة و النمو المواتي على المستوى القطري
- احترام و تنظيم المساعدة لتتفق مع الدورات الوطنية لعملية اتخاذ القرارات الحكومية و خاصة مع الدورات السنوية للميزانية .
- تنظيم خطط الأعمال المتعلقة بالجهات المانحة لتتفق مع الوثائق الوطنية الإستراتيجية لتخفيض أعداد الفقراء، بما في ذلك حوافز الأداء و الشرطية، و تبرير اختيار الأدوات إزاء أهداف مخططات وثائق إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء .
- دعم بناء قدرات المجتمع المدني .

المطلب الأول:السياسات الإستراتيجية لمكافحة الفقر

من خلال الفصل الأول تعرضنا لكل من مؤشرات الفقر. كما تعرضنا لخط الفقر، و على أساس تلك التعريفات السابقة يمكن النظر إلى السياسات الإستراتيجية لمكافحة الفقر على أنها تهدف إلى التأثير على مختلف المتغيرات التي تحدد درجة تفشي أو عمق الفقر. و من الواضح من التعريفات أن السياسات الإستراتيجية لمكافحة الفقر قد اشتملت على مجموعة مباشرة للسلع الغذائية. و مجموعة سياسات الأجور و سوق العمل (كما هي الحالة في تحديد الأجور الدنيا و مجالات التدريب و التأهيل) و مجموعة سياسات الإنتاج (كما في حالة تحديد أسعار الصرف وأسعار الفائدة و السياسات الائتمانية، و الإصلاح الزراعي) .

و على الرغم من الطبيعية الهيكلية لظاهرة الفقر، مما يعني أن عملية مكافحة الفقر في حد ذاتها عملية طويلة المدى، بيد أن السياسات الإستراتيجية التي من العادة إتباعها من طرف الدولة سيسيطر عليها طابع المدى الزمني القصير خاصة في إطار السياسات التجميعية التي تتبناها مختلف الدول تحت ما يسمى ببرامج

الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، و تثير هذه الملاحظة أهمية استعراض وضع السياسات الاقتصادية التجميعية على الفقر .

الفرع الأول: السياسات الاقتصادية التجميعية و الفقر :

يتوقع من الناحية التحليلية أن تؤثر السياسات الاقتصادية التجميعية و التي من العادة أن تتبعها الحكومات لأغراض التثبيت الاقتصادي في المدى القصير، على الفقر بطرق مباشرة و أخرى غير مباشرة .

أولا: الطرق المباشرة :و تشمل الطرق المباشرة أساسا على وقع السياسات على دخول العاملين خصوصا في القطاع العام سواءا تأتي الواقع كنتيجة لسياسات التشغيل (تخفيض العمالة في القطاع العام بإنهاء خدمات العاملين) أو نتيجة للتأثير على دخول العاملين من خلال إلغاء الدعم على السلع و الخدمات و إلغاء أنظمة التحويلات الاجتماعية المختلفة. وتتمحور القناة المباشرة حول الإنفاق الحكومي في غياب تشكيلات الضمان الاجتماعي و ترتيبات الضمان ضد البطالة فسيكون تأثير سياسة تخفيض العمالة في القطاع العام مباشرا، أي أنه سيترتب عليه زيادة في الفقر يعكسها الارتفاع في مؤشر عدد الرؤوس كذلك الحال فإنّ التخفيض الحاد في التحويلات النقدية و العينية من الحكومة للأفراد يؤدي إلى انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد بحيث يترلق بعضهم إلى ما دون خط الفقر و من تم يزداد الفقر معبرا عنه بمؤشر عدد الرؤوس .

كما أن إلغاء الدعم عن السلع و الخدمات.و خصوصا تلك التي يستخدمها الفقراء، يؤدي إلى تفاقم ظاهرة الفقر مباشرة و ذلك عن طريق الارتفاع في مؤشر عدد الرؤوس و عن طريق تعميق فجوة الفقر .

و من الهدف المتعارف عليه من حزمة السياسات المذكورة أعلاه هو تخفيض حجم العجز في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إلى مستويات تكون قابلة للتمويل بواسطة المصادر العادية التي لا يترتب عليها ضغوطا تضخمية، و يتوقع أن ينعكس نجاح هذه السياسات في كبح جماح التضخم بشكل إيجابي على الفقراء. و لكن يثار عادة التحفظ حول هذا الفهم. إذ أن الواقع النهائي على حالة الرفاه الاجتماعي أن يتم تقصيه في إطار تطبيقي دون الركون إلى التوقعات النظرية من جانب آخر يذكر أيضا أن السياسات المالية المعنية تأثيرا على هيكل الموازنة العامة و ليس فقط على مستوى الإنفاق الحكومي ويقصد بهيكل الموازنة العامة التوزيع النسبي الإجمالي الإنفاق على بنود الإنفاق، و يلاحظ في هذا الصدد أن نصيب الإنفاق الحكومي على القطاعات الحكومية كالتعليم و الصحة و التغذية ربما يزداد على الرغم من انخفاض حجم الإنفاق، كذلك يلاحظ أنه حتى إذا انخفض نصيب الإنفاق على دعم السلع و التحويلات كنسبة من الناتج المحلي أو كنسبة من

إجمالي الإنفاق فإنّ ذلك قد لا يؤثر على الفقر بطريقة سلبية إذ ما صاحب الانخفاض تحسن ملحوظ في نظام استهداف المستفيدين من مثل هذا النوع من الإنفاق .

ثانيا: **الطرق لغير مباشرة** :و تشتمل القنوات لغير مباشرة على الطلب التجميعي على السلع والخدمات والعمالة و معدل التضخم و سعر الصرف الحقيقي، و النمو الاقتصادي .

١.قناة الطلب التجميعي و العمالة: تؤثر هذه القناة على الفقر عن طريق انخفاض الإنفاق الاستثماري العام و من تم انخفاض الاستثمار في الاقتصاد. و قد أوضحت معظم الدراسات التطبيقية حول وقع حزم سياسات الإصلاح الاقتصادي الأثر السلبي على الاستثمار خصوصا عندما تكون هناك تكاملية بين الاستثمار العام و نظيره الخاص كذلك يتوقع أن يتأثر الطلب التجميعي سلبا بالسياسات الضريبية (التي ترفع من أسعار مختلف الضرائب بهدف زيادة الإيراد الضريبي لخدمة هدف تخفيض العجز) و السياسات النقدية (كالحد من التوسع الائتماني و رفع أسعار الفائدة) و ذلك من خلال الإنفاق الخاص في الاقتصاد الأمر الذي يتسبب في ازدياد الفقر و يتطلب التحقق من أثر السياسات التجميعية على الفقر بواسطة هذه القناة تقصيا تطبيقيا كما في حالة قناة الإنفاق الحكومي و ذلك نظرا العدد من التوقعات النظرية التي ربما ترتب عليها إلغاء هذه التأثيرات السلبية .

٢.قناة التضخم: يلاحظ أنه ما يترتب على معدلات مرتفعة من التضخم تآكلا في الدخل الحقيقي الأمر الذي يؤدي إلى ازدياد الفقر، هذا و يكون وقع التضخم مرتفعا في حالة الفقراء الذي عادة ما تكون دخولهم اسمية وغير مصممة للتكيف مع التغيرات في المستوى العام للأسعار (ما يعرف بتأثير الدخول)، و الذين يفتقدون لأدوات احترازية ضد التضخم لعدم حيازتهم لأصول حقيقية أو أصول اسمية قابلة للتكيف مع ارتفاع الأسعار، و الذين عادة ما يحتفظون بأصولهم الاسمية في شكل نقود سائلة ومن هذا المنطلق يتوقع أن تؤدي السياسات التجميعية التي يترتب عليها ارتفاع في معدلات التضخم إلى ازدياد الفقر، من جهة أخرى، من المتوقع أن تؤدي السياسات التجميعية التي تهدف إلى خفض معدلات التضخم إلى الإقلال من الفقر .

٣.قناة سعر الصرف الحقيقي: يلاحظ أن حزمة السياسات التجميعية المكونة من السياسات المالية والنقدية و سياسة سعر الصرف تهدف إلى تخفيض سعر الصرف الحقيقي و ذلك بغرض إعادة تخصيص الموارد في اتجاه إنتاج السلع القابلة للتبادل التجاري. و من تم يتوقع أن يكون تأثير سياسات سعر الصرف على الفقر من خلال التفاعلات الاقتصادية التوازنية على مستوى الاقتصاد و على المدى الزمني الذي تستغرقه هذه

التفاعلات لتؤتي أكلها، و يلاحظ في هذا السياق أنه عادة ما يتم تنفيذ سياسة سعر الصرف بالتخفيض الاسمي لسعر صرف العملة الوطنية و الذي عادة ما يترتب عليه ازدياد في الفقر. من جانب آخر يلاحظ أن تخفيض سعر الصرف الحقيقي ربما يترتب عليه ازدياد في إنتاج السلع. فإذا كان معظم هؤلاء من الفقراء فربما يترتب على ذلك انخفاض للفقر. إلا أنه يجب الأخذ بالاعتبار أنه إذا ما تمت عملية إعادة تخصيص الموارد نحو إنتاج السلع القابلة للتبادل التجاري فإن ذلك سيعني تدني الطلب على العمالة في القطاعات التي تنتج تلك السلع غير القابلة للتبادل التجاري ،و بالتالي ازدياد البطالة في هذه القطاعات. بالإضافة إلى انخفاض دخولها الحقيقية مما يؤدي إلى زيادة الفقر خصوصا في القطاع الحضري .

في ظل هذه التوقعات النظرية لتأثير السياسات التجميعية على الفقر يتبلور اتفاق عام على أن عملية صياغة السياسات التجميعية في الدول النامية لا بد لها من أن تسترشد بهدف مكافحة الفقر كمنطلق أساسي ومن تم لا بد من العناية بالاعتبارات التوزيعية في اختيار عناصر حزم السياسات بما في ذلك سياسات التثبيت وحزم برامج التدخلات على المستوى الجزئي للأسر و المجموعات السكانية .

الفرع الثاني: الاعتبارات

عند صياغة سياسات تجميعية يجب أن تأخذ في الاعتبار ما يلي [1]:

أولا: أن يتم اختيار سياسات التثبيت الاقتصادي التجميعي التي من شأنها تحقيق الأهداف الاقتصادية التجميعية بأقل تكلفة للقطاعات السكانية و يلاحظ في هذا الصدد أن سياسة التثبيت الاقتصادي عادة ما يتم صياغتها للتعامل مع ظاهرة العجز المتفاقم في ميزان المدفوعات و عادة ما يترتب عليها انخفاض في الطلب العام ولو لفترة مرحلية، و في مثل هذه الأحوال فإنّ المبادئ التي يجب أن تتم مراعاتها في صياغة السياسات هي اختيار المدى الزمني لتحقيق أهداف السياسات (المدى الزمني القصير المقابل للعلاج بالصدمة إلى المدى الطويل المتوافق مع متطلبات التنمية) و النمط الزمني لتتابع تطبيق السياسات والفترات الزمنية المناسبة لإنعاش الاقتصاد من خلال سياسة مالية توسعية و سياسة نقدية أكثر مرونة .

ثانيا: أن يتم التأكد من أن السياسة المالية تقوم بحماية بنود الإنفاق العام التي تعني بالفقراء، و أن الخدمات العامة يتم تقديمها بواسطة مؤسسات ذات كفاءة و شمولية (تشمل الجميع)، و يلاحظ في هذا الخصوص أهمية حماية الإنفاق التعليم والصحة، خصوصا أوجه الإنفاق في النشاطات التي تنطو على تأثيرات

[1]- د. علي عبد القادر علي: تقييم سياسات و إستراتيجية الإقلال من الفقر في عينه من الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط ، سبتمبر ٢٠٠٣، ص: ٧.

ثالثا: تأسيس و تعزيز شبكات الضمان الاجتماعي و تمكينها من تقديم خدمات التأمين للفقراء بكفاءة واقتدار .

رابعا: تأسيس آليات التدخل بهدف الحفاظ على النسيج الاجتماعي و بناء رأس المال المجتمعي .

خامسا: تأسيس آليات لتوفير المعلومات المطلوبة لمتابعة تنفيذ السياسات و مراقبة وقعها على الفقراء .

و نلاحظ أن هذه الاعتبارات ترتكز بشكل على قناة الإنفاق الحكومي و اعتمادها بشكل مباشر أو غير مباشر على مؤسسات الضمان الاجتماعي، كما تعتبر برامج الأشغال العامة و برامج التحويلات النقدية والعينية مكملة للارتكاز ين الرئيسين .

المطلب الثاني: الآليات الفاعلة في مكافحة الفقر[1]

في إطار الاعتبارات السابقة تتمحور معظم سياسات مكافحة الفقر حول تأسيس شبكات للضمان الاجتماعي لحماية الفقراء من الصدمات الخارجية و الداخلية، كما تعتمد على برامج للأشغال العامة و كذا أيضا برامج للتحويلات النقدية و العينية .

الفرع الأول :آلية شبكات الضمان الاجتماعي

يقودنا الواقع إلى ضعف و هشاشة في شبكات الضمان الاجتماعي في الدول النامية وذلك لمحدودية تغطيتها وارتفاع تسرب منافعها و عدم كفاية ما تقدمه من عون و مساعدة و عدم دراية الفقراء بوجودها وانعدام حيلتهم للحصول على استحقاقهم منها عندما يعملون بوجودها. كذلك الحال توضح الشواهد أنه كثيرا ما يصعب القيام بتأسيس شبكات الضمان الاجتماعي في خضم الأزمات، اقتصادية كانت أو طبيعية ذلك لأن الحكومات عادة ما تكون غير مستعدة لمثل هذه الأزمات، بالإضافة إلى نقص المعلومات و عدم توفر الموارد المالية و الكوادر البشرية الأمر الذي يعني أن تأسيس البنيات التحتية لشبكات الضمان الاجتماعي يتطلب وقتا وتخطيطا .

و يكون الفقراء أكثر عرضة من غيرهم للمعاناة خلال الأزمات. في ظل غياب شبكات الضمان الاجتماعي أو في حال عدم قيامها بوظائفها ، و منه فإن تأسيس شبكات للضمان الاجتماعي بطريقة منهجية وكجزء من خطة تنموية بعيدة المدى يمثل السبيل الأنجع لحماية الفقراء عند حدوث الأزمات كما يجب الأخذ بعين الاعتبار آليات تفعل من نشاط هذه الشبكات، و قد أوضحت التجارب أنه يتوجب إعادة النظر في

[1] -علي محمد علي ، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٥

للتفرقة بين برامج الإغاثة و "برامج التنمية" فيما يتعلق بالفقراء و بتأسيس شبكات الضمان الاجتماعي، ففي الأحوال العادية توفر شبكات الضمان الاجتماعي آلية لتأمين الفقراء ضد انهيار دخولهم و تشجيعهم للقيام بمبادرات تتسم بالمخاطر على المستوى التجميعي، و عليه فإن توفر شبكات الضمان الاجتماعي من شأنه ضمان استمرار عملية التنمية و عدم توقفها عند ما تقع الأزمات و تحول دون لجوء الفقراء للتخلص من أصولهم العينية، على قلتها لتمويل الاستهلاك الجاري في زمن الأزمات. و من هذا المنطلق فإنه يمكن النظر إلى الشبكات الضمان الاجتماعي على أنّها استثمار تنموي طويل المدى و ليس على أنها عبء على الميزانية الجارية للدولة .

و على هذا الأساس تمثل هذه الشبكات آلية التأمين الفقراء ضد مخاطر انهيار دخولها، و منه فهي إحدى مكونات إستراتيجية شاملة لمكافحة الفقر حيث تهتم المكونات الأخرى بتحقيق، و ضمان استمرار النمو الاقتصادي، و اطراد الاستثمار في رأس المال البشري، و تتمثل الميزة النسبية لهذه الشبكات في توفيرها لآلية التأمين للفقراء الذين عادة ما يعتمدون على آليات تقليدية و غير رسمية للتأمين لأغراض الإقلال من مخاطر انخفاض الدخول و أغراض توزيع المخاطر، و هي آليات على نجاعتها في المدى القصير و لمقابلة الأزمات الطارئة إلا أنها تنطوي على تكاليف مرتفعة فيما يتعلق بإحداث التنمية و التحرر من أسر الفقر .

و يترتب على ذلك أن القضية فيما يتعلق بتأسيس شبكات للضمان الاجتماعي بواسطة الدولة لا تكمن فيما إذا كانت هذه الشبكات العامة ستحل محل الشبكات التقليدية و إنما تكمن فيما إذا كانت ستوفر آلية للتأمين أكثر كفاءة و أكثر عدالة. و في تصميم شبكات الضمان الاجتماعي بواسطة الحكومات يمكن الاهتداء بالمبادئ التالية التي استنبطت من التجارب العملية :

- أن تكون استجابة هذه الشبكات مرنة للتأقلم مع احتياجات الفقراء، و أن لا يكون اعتمادها بدرجة كبيرة على التصرف الإداري مما يعني أنه بإمكان هذه الشبكات العمل بمستويات متواضعة خلال الأوقات العادية .
- أن لا تكون هذه الشبكات تحفز على عدم البحث عن الوظائف و الركون إلى الاستفادة من التعويضات المخصصة للبطالة و تلك التي تشجع على الاعتماد على الدعم الحكومي لفترات طويلة مما يعني تصميما يأخذ هذه السلبيات في الاعتبار، و يحقق للمستحقين استحقاقاتهم.

- كفاءة هذه الشبكات أمرا يجب أن يكون محققا، بمعنى أن تساوي بين التكلفة الحدية لتوفير الضمان الاجتماعي و العائد الحدي المترتب على رفع رفاه الفقراء مقارنة بالبرامج الاجتماعية الأخرى .

و لا تعني هذه المبادئ العامة أنه يتوجب تصميم شبكات الضمان بحيث تعتمد على استهداف دقيق للذين يمكن أن يستفيدوا من البرامج المدرجة تحت الشبكة إذا أن عملية الاستهداف نفسها تنطوي على تكاليف[1] و من تم فإنه ليس هناك ما يؤكد نجاعة الاستهداف الدقيق في التصدي للفقر و مساعدة الفقراء .

و استنادا على هذه المبادئ و على دروس التجربة يمكن النظر إلى حزمة من الآليات التي برهنت على نجاحها في حماية الفقراء في فترات الأزمات. و تنقسم هذه الآليات إلى برامج كتلك التي توفر فرص العمل للذين يستطيعونه وتلك التي توفر الدعم النقدي للذين لا يستطيعون أو الذين لا ينبغوا أن يعملوا .

الفرع الثاني :آلية برامج الأشغال العامة

و آلية برامج الأشغال العامة يمكن تصميها استنادا على ما يلي كمبادئ:

- توفير فرص العمل في مشاريع البنيات الأساسية التي تمولها الحكومة.
- أن يكون العمل في مثل هذه المشاريع متوفرا بطريقة مستمرة على أن تتوسع فرص العمل خلال فترات الأزمات بطريقة تلقائية .
- أن يتم اختيار مشاريع البنيات الأساسية بواسطة المجتمعات المحلية .
- أن تقوم الحكومة بمقابلة تكاليف الأجور لكل المشاريع و أن تقوم بمقابلة التكاليف الأخرى في بعض المناطق الفقيرة .
- أن يتم تحديد الأجر في المشروعات المنفذة بحيث تشجع أولئك المحتاجين لعمل للتقدم للوظائف في قطاعات أخرى ذات أجور مرتفعة نسبيا .
- ينبغي أن يكون الهدف من المشاريع العامة هو تمكين كل الراغبين في العمل في الحصول على وظائف و بغير ذلك فإن المشروع يكون قد فشل في توفير شبكة للضمان الاجتماعي.

[1] د. علي عبد القادر، مرجع سابق ذكره، ص: ٨.

الفرع الثالث :آلية برامج التحويلات النقدية و العينية

تهدف هذه البرامج إلى حماية غير القادرين على العمل من المخاطر طويلة المدى المرتبطة بفقدان مصادر الدخول و ذلك من خلال التحويلات النقدية و العينية التي تستهدفهم، و تشتمل هذه البرامج التي يتم التحكم ببدايتها و نهايتها و أيضا توسعها على نظام المنح الدراسية للأسر و على أنظمة التمويل بتوفير الغذاء الأساسي للأسر الفقيرة و على آليات لتوفير الائتمان لهذه الأسر في ساعات الشدة حتى تمكنهم من الاحتفاظ بأصولهم العينية واستردادها بعد انقضاء الأزمات، و إذا كانوا قد تخلصوا منها بغية تمويل الاستهلاك وينبغي أخذ الحذر في تصميم مثل هذه البرامج ففي كثير من الأحيان يكون المطلوب من توفير الائتمان هو منح وليس قروض و من ثم ينبغي أن ينتبه الجهاز الإداري لهذه الأنظمة و إلى الاحتياجات الفعلية للفقراء.

إلا أن مكافحة الفقر في العالم بمختلف مكوناتها من تصميم السياسات و تنفيذها إلى التمويل، تمر بثلاثة مآزق عامة تعيق حاليا التقدم بالسرعة و الحجم المستلزمين طوال العقد المقبل في ثلاثة مجال واسعة هي المعونة والتجارة و النزاع[1]، و ذلك حسب تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٥ .

كما أنّ الإجراءات الحالية للتخفيض من الفقر و التي تشمل ما يلي[2] :

- أورات التخفيض من الفقر (PRSPS)
- تسهيل النمو لتخفيض الفقر (صندوق النقد الدولي)
- الإطار الشامل للتنمية
- الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة
- دعم القطاعات (Sector Wide Approaches)
- مجموعات التشاور و المائدات المستديرة
- مبادرة البلدان الفقيرة الأكثر مديونية
- السلع العمومية الدولية

[1] تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٥ ، مرجع سابق

[2] ط.زياني،ع. بن حبيب،م. بن بوزيان،ن. ن. شريف ،س،ب ، مليكي، التعاون و تخفيض الفقر، دور المساعدات والشروط، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، ص ٢٣٨، عدد ٢، مارس ٢٠٠٣، جامعة تلمسان .

فهي تواجه انتقادات خاصة الشروط المفروضة، و عدم وجود شفافية كاملة حول المساعدات، كما أن هذه الإجراءات تتطرق إلى التوزيع غير المتكافئ للدخل على المستوى العالمي، و تدهور شروط التبادل للبلدان المستفيدة وكذلك الحواجز الجمركية التي تفرضها البلدان المانحة

المبحث الثاني: تجارب دولية في مكافحة الفقر

وباعتبار الفقر من أهم القضايا الاجتماعية التي تشغل أذهان الحكومات و المنظمات الدولية المتخصصة في التنمية الاجتماعية، و ذلك نظرا لأهميتها و تأثيرها الكبير على نسبة كبيرة من أفراد المجتمع،تبنت الدول النامية العديد من السياسات والبرامج التي تهدف إلى زيادة مستوى معيشة الأفراد ، و التي يتم اختيارها طبقا للظروف الاجتماعية و الاقتصادية لكل دولة. و في هذا المجال سنحاول التعرض لتجارب تشمل على عدد من الاستراتيجيات التي تم تباعها من أجل تقليص حدة الفقر وتحسين مستويات المعيشة للأفراد، وتتركز هذه الاستراتيجيات علي التالي : [1]

- ✓ توفير فرص عمل للفقراء
- ✓ التعليم و التدريب- تنمية المهارات البشرية .
- ✓ شبكات الأمان .
- ✓ التوازن الإقليمي في توفير الخدمات الأساسية و تكافؤ الفرص .
- ✓ توفير المعلومات و البيانات المحدثة اللازمة لمراقبة مدى التقدم الذي تحرزه البرامج المختلفة و العمل على التحسين المستمر لها.

و هناك العديد من الدول التي طبقت واحدة أو أكثر من تلك الاستراتيجيات للوصول إلى الهدف وهو تقليل حدة الفقر وزيادة مستويات المعيشة للفقراء ، و سوف نلقى الضوء على تلك الاستراتيجيات و الدول التي طبقتها و لاقت نجاح فيها، و قد وضعنا في الاعتبار عند اختيار تلك الدول أن تكون تجربتها مفيدة وفيها

[1]- تجارب الدولية : إستراتجيات التصدي لمشكلة الفقر ، العدد الثاني ، دورية ربع سنوية عن التجارب الدولية في المجالات التنموية ، تصدر عن مركز المعلومات و اتخاذ القرار يناير ٢٠٠٣ ص:١

بعض النجاح، و بالإضافة إلى الاستراتيجيات التي ذكرت سابقا وجدنا أن هناك المزيد من الاستراتيجيات التي طبقتها الدول و أثبتت فعاليتها، مثل :

- فعالية دور المنظمات غير الحكومية .
- الاهتمام بالبنية بالرعاية الصحية و دعمها للفئات الفقيرة الغير قادرة .
- الاهتمام بالبنية الأساسية و زيادة فرص حصول الفقراء على الخدمات الأساسية .

و قد استطاعت بعض الدول الوصول إلى العديد من النتائج الإيجابية و التي شهد عليها الانخفاض في معدلات الفقر و الزيادة الملموسة في مؤشرات الرفاهية الاجتماعية .

بالإضافة إلى عرض تجارب الدول، كان من الضروري عرض تجربة مؤسسة دولية من أجل الإحاطة بمجموعة التجارب في مكافحة الفقر،وقد اخترنا تجربة البنك الدولي في عدد من الدول النامية نظرا لكونه أحد أهم المنظمات الدولية التي تعمل على مكافحة الفقر، و ذلك من خلال مشاريع التنمية الريفية بالإضافة إلى مكافحة الفقر في الحضر من خلال التمويل و القروض الميسرة و التي تهدف إلى زيادة مستوى معيشة الفقراء من خلال توفير فرص لزيادة الدخل .

المطلب الأول: تجارب عربية

الفرع الأول:تجربة الأردن ... شبكات الأمان لتقليص الفقر[1]

بدأت سياسات الحد من الفقر في الأردن الحديثة العهد نسبيا في التبلور مع تفاقم الأزمة الاقتصادية في أوساط الثمانينات، غير أن هذه الفترة الزمنية القصيرة نسبيا شهدت قيام مجموعة من البرامج و الوسائل التي تعمل على توفير فرص العمل في القطاع الحكومي و دعم المواد الأساسية (كالخبز و الوقود، ...)، بالإضافة إلى تحديد أسعار المواد التنموية الأساسية. لكن مع نهاية الثمانينات بات من الواضح عدم إمكانية الاستمرار بهذا النمط من الرعاية، و يرجع ذلك إما لعدم توفر الدعم المالي أو لعدم نجاح هذا الأسلوب. و بعد إجراء دراستي الفقر في الأردن في عامي ١٩٨٩و١٩٩٣ تم تكليف لجنة وزارية للإشراف على فريق عمل وطني لوضع إستراتيجية للحد من الفقر في الأردن و التي تكمن أهميتها في أنها جاءت بعد البدء في تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي في الأردن، و تهدف إلى معالجة آثاره الاجتماعية السلبية .

[1]- وقائع اجتماع فريق خبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الأمم المتحدة نيويورك ١٩٩٩

و قد بلغ الاهتمام الرسمي للحد من الفقر ذروته بالعمل على إنجاز مشروع حزمة الأمان الاجتماعي الذي تم إعداده بالتعاون مع البنك الدولي و بعض الخبراء المحليين. و يضاف إلى ذلك شبكات الحماية الاجتماعية التي تشمل مؤسسات حكومية و غير حكومية تعمل في مجال الفقر و التنمية من خلال برامج متنوعة .

أولا : أهم السياسات و البرامج المنفذة في الأردن للحد من الفقر

١.شبكات الحماية الاجتماعية : تهدف شبكات الحماية إلى تقديم المساعدة المالية أو المعيشية للفقراء لمساعدتهم على الحصول على أساسيات الحياة و الحد من آثاره السلبية، و تشمل برامج تلك الشبكات الدعم النقدي والعيني بالإضافة إلى المساعدة على بدء مشاريع مدرة للدخل وتعتبر شبكات الحماية الاجتماعية في الأردن من أكثر الشبكات تطورا في المنطقة، و تشمل على البرامج التالية :

برامج المعونات النقدية المتكررة :

من أهم الجهات التي تقوم بتنفيذ هذا البرنامج هو صندوق المعونة الوطنية حيث يقدم دعما إلى ٣٢ ألف حالة تقريبا يليه صندوق و لجان الزكاة يليها الجمعيات الخيرية .

برنامج المعونات النقدية الطارئة :

تعطي هذه المعونة النقدية للأسرة التي لديها أطفال معاقون شريطة أن لا يزيد عددهم عن ثلاثة وتتروح بين ٢٠-٤٠ دينارا شهريا .

مشاريع التأهيل المهني و الجسدي :

يمنح صندوق المعونة الوطنية مبلغ ٧٠٠ دينار لأغراض التأهيل الجسدي (للإعاقات) شريطة أن لا يزيد دخل الأسرة عن ١٢٠ دينار شهريا ، كما يتم منح قروض تأهيل لمن تنطبق عليهم الشروط بحد لا يتجاوز ٣٠٠٠ دينار .

و تستفيد من قروض مشاريع التأهيل المهني الفئات التي تنطبق عليها شروط الانتفاع من المعونة النقدية المتكررة و تشمل: اسر الأيتام، الأرامل و المطلقات و زوجات السجناء وأسر العاجزين عجزا جسمانيا كليا وجزئيا و المسنين كذلك المتضررين من الكوارث الطبيعية، كما يمنح الصندوق قروضا لمختلف أنواع المشاريع الزراعية و التجارية و المهنية الصغيرة .

القروض و المنح و المشاريع الإنتاجية :

هناك ٦ مؤسسات حكومية وطنية على الأقل تقوم بمنح أنواع مختلفة من القروض تتراوح في حجمها من (١٠٠٠-١٦٠٠٠) دينار أردني و تغطي كافة مناطق المملكة و أغلب القطاعات الاقتصادية و قد بلغ حجم الإنفاق على هذه القروض في الأردن حتى الآن ما يقارب الـ ٣٤مليون دينار أردني مولت ما يزيد عن ٢٥ ألف مشروع .

برنامج مساعدة الطلبة الفقراء:

تقوم بهذه المهمة العديد من الهيئات و المؤسسات الرسمية و الوطنية و الأهلية و العربية و الأجنبية ويصل عدد المستفيدين إلى أكثر من ١٥ ألف طالب في مختلف المراحل الدراسية و من ضمن هذه المؤسسات: الديوان الملكي، الجامعات الرسمية، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية .

برنامج التأمين الصحي للأسرة الفقيرة:

هناك عدد كبير من المؤسسات التي تقدم هذه البرامج و الخدمات الصحية الخاصة بالفقراء مثل: صندوق المعونة الوطنية ووزارة التنمية الاجتماعية و اللذان يقومان بصرف بطاقات تأمين صحي لأكثر من مائة ألف شخص بينما تقدم الهيئات الأخرى أشكالا مختلفة من الرعاية و الخدمات الصحية .

معونات الغذاء : تقوم الحكومة من خلال التموين بصرف معونات لكل أسرة يقل دخلها عن ٥٠٠ دينارا شهريا وتشمل الكر و الأرز والحليب المجفف .

برنامج دعائم القمح:

بدا تقديم هذا البرنامج في عام ١٩٩٦ كبديل لدعم أسعار القمح و قد تم تخصيص ١,٢٨ دينارا أردنيا شهريا للفرد الواحد أو ١٥,٣٦ دينارا سنويا لكل مواطن أردني .

برامج الأسر المنتجة :

تولى التنمية الاجتماعية أهمية كبيرة لبرامج الأسر المنتجة للحد من الفقر و البطالة، و يتضح ذلك في تطبيقها لهذه البرامج على الأسر المنتجة منذ عام ١٩٨٥، بالإضافة إلى إدراج هذه البرامج ضمن محور الحد من الفقر في الخطة الوطنية لمتابعة تنفيذ قرارات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية و الذي عقد في كوبنهاجن عام ١٩٩٥، بالإضافة إلى المشاريع التي تنفذها الوزارة يقوم الإتحاد العام أيضا بتنفيذ برامج الأسر المنتجة ولكن بنسبة أقل من الوزارة ويتركز المستفيدين في منطقة عمان وأربد و جرش و الزرقاء، و تهدف هذه المشاريع إلى تحسين أحوال أفراد المجتمع و زيادة مساهمة أرباب الأسر رجالا و نساءا في دخل الأسرة وتوفير فرص عمل محلية للنساء و لأفراد الأسرة الآخرين.

برنامج صناديق الائتمان:

ينفذ هذا البرنامج من قبل مؤسسة الشرق الأدنى في الأردن بالتعاون مع شركاء آخرين لتوفير التمويل اللازم للصندوق و تقوم مؤسسة الشرق الأدنى بالتدريب على كيفية تنفيذ البرنامج حيث يتم تدريب موظفي المؤسسة الشريكة و أعضاء من المجتمع المحلي الذين غالبا ما يكونون أعضاء الهيئة الإدارية لهيئة تنموية محلية كجمعية خيرية أو مركز تنمية محلي. و يتم التدريب على تقييم الاحتياجات الأولية و تصميم و إدارة الصندوق و تقييم أفكار المشاريع المقدمة من قبل المنتفعين بالإضافة إلى تقديم تمويل أولى للبرنامج. و تمنح القروض لإنشاء مشاريع خاصة مستقلة بالاعتماد على المهارات المتوفرة لدى العميل و ظروف واحتياجات السوق المحلية .

و قد تم تنفيذ (١٧٠) مشروعا ضمن برامج صناديق الائتمان المحلية في مختلف مناطق المملكة بالتعاون مع المؤسسة العامة للإسكان و التطوير الحضري و وزارة التنمية الاجتماعية و الاتحاد العام للجمعيات الخيرية.

٢.خطة متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية : وافق الأردن على اعتماد وثيقتي الإعلان و برنامج العمل الصادرتين عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كما علي تنفيذ الالتزامات الصادرة عنه والخاصة بمحور الفقر، و التي تنص على التالي :

١.وضع سياسات و استراتيجيات وطنية للحد من الفقر بأشكاله المختلفة .

٢.معالجة الأسباب الجذرية للفقر و تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع .

٣.ضمان وصول الأفراد الذين يعيشون في فقر إلى الموارد المنتجة .

٤.وضع و تنفيذ سياسات تكفل حصول جميع الأفراد على حماية اقتصادية و اجتماعية كافية في الظروف التالية: البطالة، المرض، الولادة، الترمل، تربية الأطفال، العجز و الإعاقة، الشيخوخة و التقاعد الكوارث و الحروب.

٥.توجيه السياسات و الميزانيات الوطنية و الاقتصادية للقضاء على الفقر .

٦.إزالة كل العوامل و القيود المختلفة التي تعوق المساواة في المجال السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي

٧.انتهاج سياسات تدعم الأسرة

٨.مشاركة القطاع العام و الخاص و المؤسسات التعليمية و الأكاديمية و المنظمات في تقديم المساعدة للمناطق المنكوبة و الفقيرة .

٩.ضرورة معالجة مشكلة الفقر في المناطق الاقتصادية أمام المرأة

١٠.تعزيز و توسيع الفرص الاقتصادية أمام المرأة .

١١.بناء قواعد البيانات الإحصائية عن الفقراء

١٢.تعبئة موارد الجامعات و معاهد البحث لدراسة الفقر في المجتمع .

١٣.زيادة التعاون الإقليمي و الدولي لدعم السياسات و البرامج للحد من الفقر في المجتمع .

و قد اشتملت الخطة الأردنية التي تتابع تنفيذ تلك القرارات على:

- ❑ السياسات و الإجراءات الواجب إتباعها .
- ❑ استعراض للبرمجة الحالية و البرامج المقترحة و تحديد أهداف كل برنامج، و متطلباته والجهات المنفذة،والفئة المستهدفة ومدى التغطية، و التكلفة المالية للمشروع .

٣. حزمة الإنتاجية الاجتماعية : أعلنت الحكومة الأردنية عزمها على إعداد و تطبيق برنامج على ورقة عمل قدمها البنك الدولي للحكومة الأردنية .و تعتمد إستراتيجية البرنامج على مسارين متلازمين:

الأول : يقضي بتخفيف وطأة الفقر عن جماعات الفقراء من خلال برامج محددة يتم تنفيذها في الأجل القصير .

الثاني :يقضي بتطوير قطاعات الصحة و التعليم و التكنولوجيا و المعلومات وصيانة البنية التحتية وتطويرها وزيادة التشغيل وتحسين نوعية الإدارة العامة الاقتصادية .

و تقوم الإستراتيجية على ثلاثة عناصر رئيسية :

أولا :التخفيف من وطأة الفقر الواقع على بعض الشرائح الاجتماعية مع تأمين مستوى مقبول لها

ثانيا: إيجاد فرص عمل للفقراء القادرين على العمل بصورة تكفل لهم الحياة الكريمة

ثالثا: التصدي لسبب الفقر في الأمدين المتوسط و الطويل .

و قد اعتمدت الإستراتيجية على عدد من المعايير التي تم استنادا إليها تصميم مكونات كل مسار :

أولا: لابد من تحقيق آثار إيجابية سريعة على الفئات الاجتماعية المستهدفة .

ثانيا: أن تكون تكاليف التنفيذ معتدلة بحيث لا تؤدي إلى إرهاق الميزانية .

ثالثا: سهولة تطبيق هذه البرامج على أرض الواقع .

رابعا: ضمان صفة الاستدامة و الاستمرارية لجميع مكونات الحزمة الاجتماعية .

مكونات حزمة الإنتاجية الاجتماعية :

إعادة هيكله صندوق المعونة الوطنية :

بهدف توسيع التغطية التي يقوم بها الصندوق، مع مراجعة معايير استيعاب الفقراء الغير قادرين على العمل مما يؤدي إلى سد جزء من الفجوة القائمة بين دخل الأسرة و خط الفقر المطلق .

كما يعمل على زيادة كفاءة عمل الصندوق من خلال تطوير الأنظمة الإدارية و المالية، إنشاء قواعد معلومات مناسبة وتدريب العاملين لرفع كفاءتهم .

برنامج البنية التحتية للمناطق الأقل رعاية :

والذي يهدف إلى رفع مستوى معيشة الأفراد و الجماعات التي تقطن المناطق أقل رعاية إلى مستويات مقبولة مثل العشوائيات ، و يتم ذلك من خلال توفير المسكن المناسب و بمواصفات الحد الأدنى، و توفير الخدمات الأساسية من مياه صرف و صرف صحي و كهرباء، بالإضافة إلى المدارس و المراكز الصحية .

تمويل المشاريع متناهية الصغر :

الهدف من هذا البرنامج هو زيادة إنتاجية الفقراء من خلال توفير الخدمات المالية و الفنية لتمكينهم من إنشاء مشاريع صغيرة مولدة للدخل، و يتم ذلك من خلال تطوير المهارات الفنية لهم، و تقديم المساعدات المالية و الغير مالية مثل التدريب على أعمال المحاسبة و تقديم الاستشارات في المجالات الإدراية و القانونية مع تطوير قدرات المؤسسات الداعمة لهذه المشاريع وضمان انتشارها في جميع أنحاء المملكة .

برنامج تدريب الفقراء، و إنشاء مراكز السياسات الاجتماعية، و نشر برنامج التوعية العامة :

و التي تهدف إلى تقديم الحوافز المالية للشركات الوطنية لتوظيف الفقراء من أبناء الشعب الأردني بدلا من العمالة الوافدة، بالإضافة إلى إنشاء صندوق خاص لتمويل تدريب الفقراء في مواقع عمل تلك الشركات أوتدريبهم على أنشطة أخرى وإيجاد فرص العمل لهم من خلال خدمات الوساطة في سوق العمل

كما تعمل على إنشاء قواعد معلومات بالمستفيدين من أنشطة الصندوق .

الفرع الثاني : لبنان ... دور فعال للمنظمات غير الحكومية [1]

على الرغم من عدم وجود سياسة خاصة في لبنان لمكافحة الفقر إلا إن الحكومة قامت ببعض المحاولات لمعالجة أعراض الفقر وتعتبر الحكومة اللبنانية أن مسألة النمو الاقتصادي تحتل الصدارة في خطة إعادة التأهيل الوطنية، و من هذا المنطلق وضعت نصب عينيها هدف مضاعفة متوسط دخل الفرد من حوالي ٢١٨٠ إلى حوالي ٤٣٥٠دولارا أمريكيا بين عامي ١٩٩٤-٢٠٠٧ .

و تعتمد إستراتيجية تحقيق هذا النوع على :

[1]- وقائع إجتماع فريق خبراء بشان تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي ، اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي اسيا ، الأمم المتحدة نيورك ١٩٩٩

أولا: التركيز على إعادة بناء ما تضرر من هياكل اقتصادية و مؤسسات خلال الحرب و معالجة شؤون مختلف القطاعات مثل النقل و الصحة و التعليم و الإسكان و تأمين مستلزمات الصحة العامة .

ثانيا: التركيز على تحقيق الاستقرار المالي من عجز الميزانية و الهدف هو بلوغ الفائض المالي.

لبلوغ هذين الهدفين قدم القطاع الخاص لهذا البلد استثمارات كبيرة مما سيسفر بدوره عن زيادة النمو و بداية حل المشكلات الاجتماعية .

أولا : أهم السياسات و البرامج المتبعة في لبنان للتخفيف من حدة الفقر

١.السياسات الحكومية : يمكن تحديد العناصر الرئيسية للسياسة العامة للحكومة في مجال التخفيف من الفقر كما يلي :

سياسة العمالة :

أنشئت مؤسسة وطنية للتشغيل تهدف إلى اتخاذ إجراءات لخلق وظائف جديدة بهدف استيعاب الباحثين الجدد عن العمل ولإعادة تأهيل أولئك الذين كانوا يعملون فعلا لزيادة المهارات المكتسبة لزيادة الإنتاجية .

سياسة الأجور :

وضعت الحكومة حد أدنى للأجور و هو نافذ في الوقت الحاضر كما أنها تراجع هذه الأجور بانتظام حيث تراجعت القيمة الفعلية للأجور بسبب التضخم خلال أعوام الحرب و من المقدر أن الحد الأدنى للأجور قد انخفض بين عامي ١٩٧٤- ١٩٩٠ حوالي٧٠% من قيمته و في الوقت ذاته تجاوز انخفاض متوسط الأجور تراجع الحد الأدنى للأجور بسبب المقياس المستخدم لتصحيح الأجور و أدى ذلك إلى زيادة حدوث الفقر واتساع نطاقه بين العاملين بأجر و بالأخص في القطاع العام.

السياسة الضريبية:

من أولويات السياسة الحكومية مراقبة التدفقات النقدية التي تعتبر سببا للتضخم و من هنا فإن الإصلاح الاقتصادي يعمل انطلاقا من النظرية القائلة بأن تحسين مستوى المعيشة ينبغي أن يتحقق بصورة غير مباشرة دونما الحاجة إلى زيادة الأجور لا سيما في القطاع الخاص الذي يتسم بـــ "كثرة الموظفين و قلة الإنتاجية" .

و خفضت الحكومة ضريبة الدخل إلي ١٠% كحد أقصى و جعلت ضريبة الشركات معدلا موحدا هو ١٠% بعدما كانت المعدلات تصاعدية و يمكن أن تصل إلى ٤٠% و أدى ذلك إلى الاعتماد المتزايد على الضرائب غير المباشرة و الرسوم .

و لكن علي الرغم من أن هذه الإجراءات تساعد في الحد من عجز الميزانية و الدين العام فهي تشكل عبئا ثقيلا على العاملين بأجر و نتيجة لهذا الاختلال تدنت حصة هؤلاء ضمن إجمالي الناتج القومي الإجمالي من ٥٨% إلى ٢٢% خلال الـ ٢٠ عام الماضية في حين أن حصة أرباب العمل ارتفعت من ٤٢% إلى٧٨%

سياسة التسعير :

يقدر أن التضخم قد بلغ خلال أعوام الحرب نقطة ارتفعت معها الأسعار بنسبة تتجاوز أربعة أضعاف ارتفاع الدخول مما يزيد كثيرا من حدوث مشكلات الفقر و لكن بعد عام ١٩٩٢ نجحت الحكومة في تثبيت العملة الوطنية وكذلك تحسين سعر صرف الليرة اللبنانية كما أفلحت في الحد من التضخم بصورة لائقة ويعتقد أن الآثار التي أحدثها ذلك في القوة الشرائية و الفقر كانت مهمة مع العلم أن مستويات الأسعار تبقى مرتفعة بسبب مستوى التسعير، و هي قد فعلت ذلك بنشاطات محدودة مثل إنشاء مكتب عام للأسواق الشعبية وتفعيل آليات الإشراف على الأسعار بين الحين و الآخر .

تنمية المؤسسات الصغيرة و متناهية الصغر:

لا يزال من الصعب أن يحصل الفقراء على تسهيلات ائـــــتمانية تمكنهم من إنشاء مؤسسات صغيرة ومتناهية الصغر. وإذا كان ثمة آلية لذلك فهي ذات أهمية هامشية لأنها صممت تحديدا لتكون متاحة للنساء والأرامل و يظل موقعها ضمن نطاق عمل المنظمات غير الحكومية و المنظمات الدولية،التي منها اتحاد إنقاذ الطفولة (الولايات المتحدة) و اليونيسيف. أما القطاع الصرفي فهو لا يزال إلى حد بعيد غير مبال بهذا الجهد وغير مقتنع بمردوديته .

٢.شبكات الحماية الاجتماعية :خلال الحرب انحسر دور الدولة و المؤسسات العامة في توفير الخدمات الأساسية للسكان انحسارا هائلا وكان من أسباب ذلك تراجع قدرتها الانفاقية بسبب العجز عن جمع الضرائب و رسوم المرافق مثل المياه و الكهرباء و بدأت تظهر شيئا فشيئا منظمات غير حكومية ذات خلفيات متنوعة وتنظيمات سياسية واجتماعية و مذهبية راحت تأخذ دور المقدمة لخدمة الطوارئ و خدمات الإغاثة و انتهاء بتقديم بعض الخدمات الأساسية الأخرى في المجالين الصحي والتعليمي و في توفير المساعدات المالية المباشرة .

و لكن بالرغم من أن الدولة قد أصيبت بضعف واضح فإنها واصلت تأدية واجباتها كما واصل عشرات آلاف العاملين في القطاع العام تقاضي رواتبهم مما ساعد عشرات الآلاف الأسر على الصمود وساهم في التخفيف من آثار الفقر الأشد وطأة و من ناحية أخرى ركزت المنظمات غير الحكومية على تلبية احتياجات السكان الأكثر إلحاحا .

و توفر الدولة من خلال أجهزتها و منظماتها المتنوعة مجموعة من الخدمات ضمن بنية نظام الضمان الاجتماعي وتندرج الخدمات المتوفرة للمواطنين اللبنانيين ضمن نوعين مختلفين و رئيسيين دائم و مؤقت .

المشاريع و البرامج الدائمة :

تتعدد مؤسسات الضمان الاجتماعي الدائم في لبنان، كما تتعدد أنشطتها، و تمتلك عدد من السمات الرئيسية :

- تعدد مؤسسات الضمان الاجتماعي و من أبرزها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و تعاونية عمال القطاع العام والهيئات التأمينية للقطاعات الأمنية و شركات التأمين الخاصة و نقابات مجموعات مهنية محددة .
- التغيرات في مستلزمات العضوية و المستحقات و مدى أنواع التغطية .
- التداخل بين عمليات التغطية و شمول الأعضاء بأكثر من خطة و الفوارق في الاستحقاقات الموفرة .

– الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

تأسس الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في عام ١٩٦٣ لتوفير الضمان الاجتماعي و خدمات التقاعد لكل اللبنانيين. و يشمل الصندوق العديد من الفئات، التي تستفيد من مجموعة واسعة من الخدمات تشمل تعويض نهاية الخدمة والإعانات العائلية و التغطية الصحية و تغطية الأمومة و في حين أن القانون يشمل التعويض عن الحوادث والأمراض وإصابات العمل فان هذه الخدمات لم تر النور بعد .

و يأتي تمويل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عن طريق مساهمات مختلف الأطراف كما يلي :

تأمين الأمراض و الأمومة: تعادل الاشتراكات نسبة ١٥ % من الراتب يترتب منها على أرباب العمل ١٢% وعلى الموظفين ما أقصاه ٣% و تشمل الاستحقاقات تغطية أي مرض غير مرتبط مباشرة بالعمل والرعاية قبل الولادة والإنجاب والرعاية بعد الولادة و العجز المؤقت عن العمل بسبب المرض أو الأمومة و حالات الوفاة غير المرتبطة مباشرة بالعمل .

الإعانة العائلية :

يمكن أن تصل الاشتراكات إلى نسبة ١٠% من الراتب، على أرباب العمل ما أقصاه ٧٥ % مجموعها في حين أن الموظفين مطالبون بـ ٢٥%و تشمل الاستحقاقات دفع مصاريف ٥ أطفال وزوجة واحدة إذا كانت عاطلة عن العمل و كل الأطفال المصابين بإعاقة بصرف النظر عن العمر و البنات غير المتزوجات حتى سن الـ ٢٥ سائر الأطفال حتى سن الـ ٢٥ إذا كانوا مستمرين في الدراسة .

تعويضات نهاية الخدمة: يعادل الاشتراك % ٨,٥من الراتب و يترتب دفعه بالكامل على رب العمل وكانت الخطة الأصلية ترمي إلى وضع خطط لمعاشات للمسنين على أن يكون تعويض نهاية الخدمة إجراءا انتقاليا .

-**تعاونية عمال القطاع العام:** يتركز معظم المستفيدون في منطقتي بيروت و جبل لبنان حيث تكون درجة التركيز متدنية عنها في حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و يعود ذلك أساسا إلى الانتشار الأوسع لمؤسسات الإدارة العامة. و تخصص التعاونية القسم الأكبر من الخدمات التي تقدمها لتغطية تكاليف الخدمات التعليمية و الرعاية الصحية .

- **القطاعات الأمنية** :يفيد "تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملامح التنمية البشرية المستديمة في لبنان ١٩٩٨، أن المعاينات المباشرة والمسموح الميدانية تشير إلى أن غالبية الملتحقين بالأجهزة العسكرية و القوى الأمنية عموما هم من المناطق النائية في عكار وبعلبك و الهرمل و الجنوب و هذا يوحي بأن المؤسسة العسكرية لديها دور مهم للغاية في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في الأجزاء الأفقر من البلد و ذلك عبر توفير العمالة والخدمات المتاحة للأعضاء و أسرهم .

- **التأمين الخاص** : بلغ مجموع شركات التأمين الخاصة العاملة في مختلف حقوق التأمين ٨١ شركة في عام ١٩٩٦إستنادا إلى رابطة شركات التأمين و يقدر أن نسبة تتراوح بين٧% و٨% من السكان كانت مشمولة بتغطية تأمين خاصة و غالبيتها كانت متركزة في منطقتي بيروت و جبل لبنان. و هناك عدد كبير من المنظمات المهنية التي ينتسب أعضاؤها بموجب عقود جماعية و قد شهدت حصة التأمين الصحي و بالأخص دخول المستشفيات ارتفاعا سريعا خلال الأعوام الماضية قياسا بحصة التأمين في قطاعات أخرى ، كما هي الحال في بلدان أخرى تؤدي شروط و أحكام خطط التأمين الخاص إلى حرمان الفئات الأكثر احتياجا إليه من الانتفاع به، و ينطبق الأمر بشكل خاص على التأمين الصحي، و هكذا نجد أن المسنين و المتقاعدين والمعاقين والذين يعانون من الأمراض المزمنة مستبعدون عن خطط القطاع الخاص .

- **الإسكان:** أعيد مؤخرا تشغيل صندوق الإسكان المستقل الذي تتمثل مهمته في تقديم قروض الإسكان للأسر محدودة الدخل ولكن مازالت ميزانية هذا الصندوق محدودة، و لا تستطيع أن تفي بجميع طلبات التمويل وقد عدل الصندوق أخيرا معايير الأهلية للحصول على القروض حيث يفترض أن تنص التغييرات على جعل قروض الإسكان أسهل منالا على العمال و الفئات المنخفضة الدخل .

المشاريع و البرامج المؤقتة :

هناك عدة برامج تستهدف تخفيف الضغوط التي تواجه الفقراء في لبنان و مع أنه لم ينسب إليها أنها برامج شبكات أمان فإن معظمها موجودة منذ أعوام و هي تشكل جزءا من بنية بعض الوزارات .

- **وزارة الصحة العامة** :أخذت وزارة الصحة العامة على عاتقها مسؤولية تغطية تكاليف الرعاية الصحية للمواطنين اللبنانيين ولجميع الذين لا يستطيعون الحصول على أشكال أخرى من التأمين أي الفقراء وكان ذلك خلال أعوام الحرب ، وتعمل الوزارة كشبكة أمان بمعنى أن جميع الأشخاص غير المؤمنين أصبح لهم الآن حق الاستفادة من تغطية الوزارة للخدمات الصحية و سائر الاحتياجات الضرورية للعلاج، و تغطي الوزارة٨٥% من تكلفة المستشفى و ١٠٠% من تكلفة عمليات القلب المفتوح و العلاج الكيميائي لمرض السرطان وتنقية الكلي كما توفر الوزارة دعما لشراء الأدوية للفقراء الذين يعانون من أمراض مزمنة و ذلك بأسعار رمزية، كذلك توفر الوزارة خدمات مجانية للرعاية الصحية من خلال شبكة خاصة بها من المراكز الصحية والمستشفيات وتوفر للمرضى الذين يستعينون بهذه المرافق الأدوية الضرورية لعلاجهم مجانا .

- **وزارة الشؤون الاجتماعية**: تمثل وزارة الشؤون الاجتماعية أهم بنية لشبكات الأمان الاجتماعية بالمعنى المباشر للكلمة و تغطي مسؤوليات هذه الوزارة مجموعة واسعة من النشاطات :

تقديم العناية و الرعاية للفئات الضعيفة (المعاقين و الأرامل) .

تلبية الاحتياجات الملحة في المناطق الريفية .

تشغيل مراكز عمل الخدمات الاجتماعية المتكاملة .

في أحوال الطوارئ تنشط هذه الوزارة من خلال جهود و عمليات الإغاثة .

تتمحور الشبكة الأساسية لخدمات الوزارة حول ٨٧ مركزا صحيا و اجتماعيا منها ٣٣ مركزا ستكاملا للخدمات. و تشكل الخدمات الصحية القسم الأكبر من نشاط هذه المراكز. إضافة إلى ذلك تجرى الوزارة اتصالات بمؤسسات الرعاية الاجتماعية التابعة للمنظمات غير الحكومية و في عام١٩٩٤ بلغ عدد المؤسسات١٤٦ و مجموع المستفيدين أكثر من٣٤٥ ألف و شملت التغطية مجموعة واسعة من النشاطات من رعاية الأيتام وتعليمهم إلى رعاية بعض الحالات الاجتماعية الحادة (مثل الفقر المدقع و الطلاق و الأمراض المزمنة و رعاية المسنين) و كان المستفيدين من جميع المناطق إلا أن الغالبية كانت من بيروت و منطقة جبل لبنان .

كذلك فإن وزارة الشؤون الاجتماعية تدير برامج لتدريب و إعادة تأهيل النساء الفقيرات تستهدف تزويدهن بمهارات إنتاجية جديدة تتيح لهن تحسين دخلهن و دخل أسرهن كما توفر الوزارة الدعم للعمال الحرفيين الصغار من خلال إعطائهم قروضا صغيرة و تسويق منتجاتهم ،و بالإضافة إلى ذلك تساند الوزارة بالتعاون مع وزارت أخرى و منظمات غير حكومية و مجموعات محلية مشاريع التنمية الريفية التي تنفذها المجتمعات المحلية أو تشارك مشاركة كاملة وفاعلة في تنفيذها .

البرامج الحالية و المقترحة :

إنشاء قاعدة للبيانات السكانية :اضطلعت وزارة الشؤون الاجتماعية بهذا المشروع بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان بين عامي١٩٩٥-١٩٩٦و جرى مسح عينة من السكان تبلغ نسبتها ١٠% و كانت النتيجة قاعدة بيانات وطنية عن السكان و إطار عمل إحصائي وطني يمكن أن يستخدم في التخطيط للتطوير والخدمات .

لا مركزية الخدمات الإنمائية: و يهدف هذا البرنامج إلى إنشاء و تجهيز شبكة من المرافق الخدمية الاجتماعية التي تعالج جميع احتياجات الأفراد و الأسر ضمن مساحة جغرافية محدودة و تخدم مجموعة متجانسة من السكان يتراوح عددها ما بين ٣٠-٤٠ ألفا و قد أتاحت خطة الحكومة المعروفة بأفق عام ٢٠٠٠ رصيد ٤٥ مليون دولار لإنشاء ٧٥ مركزا .

رعاية الأطفال ضمن الأسرة: يهدف هذا البرنامج إلى تشجيع و دعم الأسر في تأمين الرعاية لأفرادها الضعفاء على نفس مستوى الرعاية لأفرادها الضعفاء على نفس مستوى الرعاية الذي يتوفر في المراكز الاجتماعية و بالتعاون مع اليونيسيف نفذت الوزارة برنامجا يمتد على عامين لرعاية الأيتام ضمن أسرهم كما بدأت في برنامج مساعدة الأطفال المعاقين ضمن أسرهم و هي في معرض تأمين التمويل لمتابعة برنامج الأيتام .

الخطة الوطنية من أجل حقوق المعاقين :وضعت الرابطة الوطنية للمعاقين التي تضم وزارة الشؤون الاجتماعية و ممثلين عن مختلف وكالات رعاية المعاقين و دمجهم في المجتمع اللبناني بكافة جوانبه و بدأت الرابطة العمل على مسح وطني لجميع المعاقين و كذلك لجميع الوكالات و الرابطات التي توفر لهم الرعاية أو المساعدة

دور المنظمات غير الحكومية :

يعتبر لبنان من أكثر الدول العربية خبرة فيما يتصل بقطاع المنظمات غير الحكومية و الأهلية، و التي ازدهرت بشكل كبير أثناء الحرب. و يبرز دور المنظمات غير الحكومية في لبنان في تشجيع و تقديم الخدمات الصحية و توفير الخدمات التعليمية و الاجتماعية و العمل مع المعاقين و مدمني المخدرات إلى جانب أعمال الدعوة و التعبئة .

يلعب هذا القطاع القوي و النشيط من المنظمات غير الحكومية دورا محوريا في إبطاء تدهور الظروف المعيشية خصوصا في القطاعات الأفقر .

هناك عدة أنواع من المنظمات العاملة في لبنان :

- المنظمات الدولية غير الحكومية: مثل اتحاد انقاذ الطفولة و منظمة أوكسفام .
- المنظمات المنتسبة إلى المنظمات الدولية غير الحكومية: مثل كاريتاس و الصليب الأحمر .
- المنظمات الوطنية غير الحكومية: مثل هيئة الإسعاف الشعبي اللبناني و الهيئة الصحية الإسلامية .
- المنظمات غير الحكومية العاملة على المستوى المحلي الأهلي مثل رابطات الأسر و نوادي القرى.

حيث يعتبر توفير الخدمات و تقديم الأموال النقدية مباشرة يؤلفان شبكة الأمان الرئيسية بالنسبة إلى آلاف الفقراء .

ثانيا: البرامج الحالية للأمم المتحدة في لبنان لدعم تخفيف الفقر

يشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عدد من المشاريع و البرامج الرامية إلى رفع مستوى المعيشة لدى فئات السكان المستهدفة، و من أجل الوصول لهذا الهدف و مع دقة البيانات و المعلومات المتاحة عن الفقر و مدى انتشاره، لذا كانت أهم المشروعات التي بدأت بها كالتالي :

- ❑ تصميم و تطبيق مسح وطني حول الدخل و الإنفاق
- ❑ مسح وطني لمستوى المعيشة .
- ❑ رسم خريطة للفقر، و التي تهدف إلى تحديد المجموعات الفقيرة في المجتمع اعتمادا على تحديد احتياجاتهم الأساسية الغير ملباه .

- ❑ مسح يتناول الأيدي العاملة و العمل .
- ❑ مشروع خاص لوضع دراسة تعمل على تقييم صحة النساء و الأطفال .
- ❑ دراسة عن ارتباط الفقر بالنوع
- ❑ دراسة تحليلية للإنفاق العام .

و من أهم البرامج التي تشارك بها الأمم المتحدة في لبنان :

- المشروع المتكامل للتنمية الريفية لمنطقتي بعلبك و الهرمل الذي بات الآن في مرحلته الثانية وتنفيذ وثيقة المشروع بأن القضاء على الفقر يشكل أحد الأهداف الرئيسية له. و يشمل المشروع توفير الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية لسكان المنطقتين. و كذلك خلق فرص لزيادة الدخل و إجراء تحسينات في التقنيات الزراعية .

- مشروع متكامل للتنمية الريفية لجنوب لبنان و هو يرتكز إلى حد بعيد على نفس المبادئ التي يقوم عليها مشرع بعلبك الهرمل .

- تقوية طاقات النساء من خلال برنامج اليونيفم عبر إقامة رابط بينهن و بين المنظمات غير الحكومية التي توفر لهن القروض و الاعتمادات المسيرة لتمكينهن من القيام بمشاريع مدرة للدخل .

- برامج القروض و التي لا تزال في مرحلة أولية، و قد أدرجت ضمن برامج أوسع تنفيذ حاليا كمشروع بعلبك الهرمل، و مشروع عائدون من أجل عودة المهجرين، و تسهيلات قروض للنساء، و برنامج مساعدة تقنية للمنظمات غير الحكومية لتمكينها من تطبيق برامج قروض متينة خاصة بها .

- برنامج عائدون غايته مساعدة المهجرين على العودة إلى قراهم الأصلية، و يشمل مساعدتهم في إعادة أعمار مساكنهم، و إمدادهم بالخدمات الصحية و التعليمية و الخدمات الأهلية .

- دعم التعليمي الأساسي من خلال إعادة تأهيل المرافق التعليمية القائمة في أنحاء البلاد، و عبر المساعدة التقنية من أجل إعادة النظر في مناهج التعليم الوطنية، و تدريب المعلمين .

الفرع الثالث : اليمن ... زيادة الدخل من خلال توفير فرص عمل [1]

كان لاهتمام اليمن بالفقر خلفية تاريخية حيث قامت بوضعه ضمن الإطار العام للنهوض الاجتماعي والاقتصادي للدولة، و في البداية كانت رعاية الأسر الفقيرة مهمة الوزارة المعنية بالشؤون الاجتماعية و لم يكن هناك معايير ثابتة في تقديم العون المالي والمادي و أشكال الرعاية الأخرى و لكن منذ نهاية الثمانيات و بعد صدور عدد من التشريعات و توضيح معايير خاصة لتنفيذ الأنشطة المختلفة بدأت المسألة تأخذ شكلا أكثر تنظيما و فعالية .

قانون الضمان الاجتماعي لعام ١٩٨٩ :

قام القانون بوضع أول تعريف رسمي للفقراء "الشخص الذي ليس له مورد كاف للعيش و لا قريب له قادر و ملزم شرعا بالإنفاق عليه" و من أهم المعايير التي نص عليها القانون هو إلزام طالب المعاش بإيصال حكم شرعي يثبت فقرة من أقرب محكمة إليه، و البحث الاجتماعي الذي يجريه بعد ذلك الباحثون الاجتماعيون التابعين للشؤون الاجتماعية .

أعيد النظر بعد ذلك في هذا القانون عام ١٩٩٠ و صدر بعدها قانون جديد لعام ١٩٩٦ عرف بقانون الرعاية الاجتماعية و الذي تكمن أهميته في نقطتين :

- تفادي السلبيات التي شهدها القانون السابق
- أعطى ملامح جديدة تحكم عمل وزارة الشؤون الاجتماعية بحيث تزيد فعالية الخدمة المقدمة وتعمل على التنمية الاجتماعية للفقراء فلا تكون مجرد إعانة مؤقتة بل تساعدهم على الحصول إلى الفرص اللازمة لزيادة دخولهم .

الأبعاد الجديدة التي سنها القانون الجديد لعام١٩٩٦ و التي تحدد ملامح عمل وزارة الشؤون الاجتماعية:

- إلزام القادرين على العمل بالالتحاق بمراكز التدريب المهني و مراكز محو الأمية
- دعم مواصلة التعليم للأبناء من ذكور و إناث .

[1]- وقائع إجتماع فريق خبراء بشان تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي ، اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي أسيا ، الأمم المتحدة نيورك ١٩٩٩

- إضافة فئة الخارجين من السجون لتكون مشمولة بالرعاية .
- إنشاء و الإشراف على دور الرعاية الاجتماعية، مراكز التدريب المهني، و مراكز الأسر المنتجة

و بذلك يتسع مجال عمل الوزارة ليشمل التنمية الاجتماعية و تأمين حصول الفئات الفقيرة على فرص لزيادة الدخل وليس مجرد مؤسسة تشرف على توزيع الإعانات و التحويلات المالية .

أولا: أهم السياسات و البرامج المنفذة في اليمن للحد من الفقر

١.سياسات الدولة : كانت الفترة من (١٩٧٠ - ١٩٩٠) فترة بارزة و ذات أثر كبير في تخفيف حدة الفقر ورجع ذلك لأن السياسات في تلك الفترة كانت مرتبطة بشكل كبير بالتنمية و انعكس تأثيرها الإيجابي على المشروعات في القطاعات المختلفة مثل التعليم والصحة و الزراعة، بالإضافة إلى التأثير على بعض محددات الفقر مثل الدخل و فرص العمل

نذكر بعض محددات الفقر مثل الدخل و فرص العمل، و نذكر من تلك السياسات :

سياسات التنمية الاجتماعية:

استهدفت السياسات الحكومية التوسع في التعليم الأساسي و في نشر الخدمات الصحية و تحقيقا لتلك الغايات كان الإنفاق على التعليم الأساسي يقدر بحوالي ١٥% سنويا من الإنفاق العام و حوالي ٥% من الناتج المحلي الإجمالي، و الإنفاق على الصحة كان يقدر بحوالي ٤,٤ % سنويا من الإنفاق و حوالي ١,٤ %من الناتج المحلي الإجمالي، ومما ساعد على نشر التعليم و فرص العلاج هو مجانيتهما باستثناء بعض الرسوم البسيطة

سياسات التنمية القطاعية :

ساعدت تلك السياسات ذوي الدخول المنخفضة في امتلاك أصول إنتاجية بسيطة في قطاعات الزراعة وصيد الأسماك عن طريق الإقراض بشروط ميسرة، و قد ساهمت تلك الإجراءات في تحسين المستوى المعيشي لفئات متدنية الدخل .

سياسات و إجراءات تخفيض تكاليف المعيشة :

تمثلت في دعم أسعار السلع و الخدمات الأساسية و خاصة الأغذية و الكهرباء، و لم تكن تلك السياسات تستهدف فئة بعينها و مع ذلك كان لها أثر كبير على استقرار أسعار السلع و الخدمات، و مكنت ذوي الدخول المنخفضة من الحصول على السلع و الخدمات الأساسية في حدود الدخل المتاح لهم .

البرامج الرئيسية الحالية للحد من الفقر :

بحلول عام ١٩٩٥ أصبح للمستجدات السياسية و الاقتصادية للحكومة و تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي أثرا سلبيا على سياسات المتبعة للتقليص الفقر ، التي ظهرت بارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية والخدمات، تدنى مستوى الأجور، و زيادة أعداد المتعطلين عن العمل، لذلك من أجل تخفيف حدة تلك الآثار قدمت الحكومة مجموعة من السياسات التي تستهدف حماية الفقراء فترة الإصلاح بما كان يعرف بشبكة الأمان الاجتماعي كذلك عملت على تقوية الفرص الاقتصادية للفقراء وتعزيز وصولهم للخدمات الاجتماعية و التي يتوقف نجاحها على تحقيق التوازن بين التأثيرات الاقتصادية السلبية و مقابلتها مع التأثيرات الإيجابية لبرامج الأمان الاجتماعي بالإضافة إلى مدى فعالية تلك السياسات و البرامج في تقليص الفقر .

برامج شبكة الأمان الاجتماعي :

إن الاتجاه السائد حاليا هو إلغاء النظام الحالي للدعم الشامل غير الموجه لأسعار القمح و الدقيق ومشتقات النفط و الكهرباء نظرا لتكلفتها الباهظة بالإضافة إلى كونها لا تصل إلى ٢٠% فقط من أدنى الأسر دخلا، و استبدال هذا النظام بشبكة جديدة للأمان الاجتماعي تستهدف الفئات الفقيرة الأكثر احتياجا للدعم.

و نظرا لعدم توافر المعايير المناسبة و المعلومات التي تحدد على وجه الدقة من هم يعيشون تحت خط الفقر ويحتاجون للدعم، مازال الدعم الشامل لسلعتي القمح و الدقيق ساريا حتى الآن، إلا أن الشكل النقدي للدعم المستهدف بدأ يتطور أكثر من السابق، حيث زادت تغطية صندوق الرعاية الاجتماعية والذي يشرف على تقديم معونات شهرية للأسر الفقيرة والمحتاجة ليشمل ١٠٥ ألف أسرة في عام ١٩٩٦ هذا بالإضافة إلى زيادة مخصص الإعانة الشهرية في حدود ١٠٠٠-٥٠٠ ريال شهريا للأسرة الواحدة .

تتحدد الحالات المشمولة بالتغطية وفقا لاستبيان و بحث يجريه الصندوق على الحالات المرفوعة إليه التأكد من المقاييس التي يعتمدها الصندوق و هي: أن تكون الأسرة بدون معيل أو كافل، أو انقطع مصدر دخل الأسرة في حالات مثل العجز عن العمل أو شيخوخة رب الأسرة أو موت أو أن تكون الأسرة ذات دخل متدن للغاية دون حد الكفاف. و تعمل أنشطة الصندوق على تغطية كافة المحافظات لكن بنسب متفاوتة مما يعتبر أحد نقاط الضعف الأساسية في عمل الصندوق و ذلك بسبب عدم وجود أسس و معايير محددة تحكم هذا التفاوت.

و من الأشكال الفعالة للدعم و التي بدأت تظهر حديثا، هي مشروعات الأشغال العامة التي تهدف إلى توفير فرص عمل للفقراء وتؤمن لهم دخلا بديلا عن الإعانة النقدية المباشرة .

التنمية الاقتصادية للفقراء :

هناك اتجاهان في الوقت الحاضر يعملان لتنمية الفرص الاقتصادية للفقراء :

أولا: تطوير الائتمان الموجه للفقراء

ثانيا: العمل على تطوير فرص العمل للفقراء و المتعطلين في مشروعات مدرة للدخل مع فتح فرص التدريب أمامهم من أجل اكتساب مهارات إنتاجية تعينهم على الكسب و ذلك من خلال ثلاثة برامج أساسية :

***تنمية الصناعات الصغيرة :**

أنشأت عام ١٩٩١ وحدة خاصة لتنمية الصناعات الصغيرة كأول مؤسسة تمويلية متخصصة لتقديم الإقراض الصغير و تشجيع إنشاء المشروعات الصغيرة، و بالتالي خلق فرص عمل جديدة، تستهدف نشاطات وحدة الصناعات الصغيرة و بالتالي خلق فرص عمل جديدة، تستهدف نشاطات وحدة الصناعات الصغيرة الأسر الفقيرة و محدودي الدخل الباحثون عن العمل من خريجي المدارس و المعاهد و مراكز التدريب المهني. كما تقدم الوحدة قروضا صغيرة في حدود ٢٠٠ ألف ريال بفائدة ١٢ % تزيد بزيادة المبلغ .

خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ قدمت الوحدة ٤٦٥ قروضا لمشروعات صناعية صغير (تحويلية) و من تلك القروض كانت حصة النساء ٤٧%، و قد تميز الاقراض خلال تلك الفترة بتوجيه إلى تنمية الحد الأعلى في مستويات الوحدات الصناعية الصغيرة (Small Crédit) من منطق سياسة اقتصادية تهدف إلى توليد فرص عمل، و قد شملت المشاريع مجالات متعددة مثل الورش الصغيرة للمنتجات الخشبية و المعدنية و المصنوعات الجلدية و الخياطة و غيرها ... و لكن التغطية الجغرافية مازالت ضعيفة حيث تتركز حوالي ٩٥% من الأنشطة في خمسة محافظات رئيسية .

***الصندوق الاجتماعي للتنمية :**

أنشئ هذا الصندوق مؤخرا كهيئة مؤقتة يدعمها البند الدولي و مؤسسات دولية أخرى تعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية المصاحبة لبرنامج التثبيت الاقتصادي و الإصلاحات الهيكلية على المجموعات الفقيرة والأكثر تعرضا، برأس مال يقدر بحوالي ٨٠ مليون دولار .

و تتركز أنشطة الصندوق في التخفيف من وطأة الفقر على المجموعات المعرضة بالإضافة إلى تنمية المجتمعات المحلية وتنمية المؤسسات الصغيرة و الأنشطة المدرة للدخل، و قد بدأ الصندوق نشاطه في أواسط عام ١٩٩٧ باعتماد عدد من المشاريع والبرامج التجريبية و التي بلغ عددها ٢٧ مشروع حتى أواخر أكتوبر ١٩٩٧ تتوزع على مشروعات في مجال تنمية المجتمع الإقراض الصغير، التمويل الصغير .

***التدريب :**

تهدف برامج التدريب الموجهة للفقراء إلى رفع الخصائص و المهارات و التي تعينهم على الانخراط في أي مشروعات مدرة للدخل، و في الوقت الراهن توجد ثلاثة مشروعات للتدريب تستهدف المرأة و المعاقين

البرنامج الأول:

برنامج الأسر المنتجة أهم هذه المشروعات و أقدمها، و منذ بدء مرحلته الأولى في عام ١٩٨٨ وصلت أعداد المنتفعات من التدريب و التأهيل إلى ٥١٨٨ متدربة، شكلت الأسر الفقيرة منها ٨٥% في مجالات مثل الخياطة و الأشغال اليدوية، و تتم عمليات التدريب في ٢٩ مركز تنشر في ١٢ محافظة وتتكفل الحكومة اليمنية بالجزء الأعظم من التمويل .

البرنامج الثـــاني:

مشروع إعداد و دمج المرأة في التنمية و الذي يتم تمويله من خلال صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ويهدف هذا المشروع إلى دمج المرأة في التنمية عن طريق تقديم سلسلة من الخدمات التي ترتكز على الإرشادات الصحية و الإنجابية و تطوير المهارات للصناعات المرتبطة بالبيئة المحلية، بالإضافة إلى تقديم خدمات التعليم الأساسي، في ستة مراكز موزعة بين الحضر و الريف .

البرنامج الثـــالث:

صندوق رعاية المعاقين و الذي أنشأ بهدف تمويل مشاريع خاصة على استيعابهم و تأهيلهم برأس مال قدره ستة ملايين ريال، و يتبع إدارة التأهيل المهني للمعاقين في وزارة الشؤون الاجتماعية مشروعان لتأهيل المعاقين حركيا و كذلك الصم و البكم، كذلك توجد ٢١ مؤسسة أهلية و حكومية تعني بشؤون المعاقين وتشتمل على مراكز للتأهيل و العلاج الطبيعي و الأطراف الصناعية و الأجهزة التعويضية ينتفع بخدمتها حوالي ١٨٩٠ معاقا . و تقوم المؤسسات بتقديم عدد من الخدمات منها التعليم و التثقيف والرعاية النفسية والاجتماعية وغيرها من الخدمات التي يحتاج إليها المعاقين .

الإنفاق الاجتماعي :

أن تحسين مستوى وصول الفقراء إلى الخدمات الاجتماعية يتوقف على :

حجم و نوعية الإنفاق العام على القطاعات المعنية و خاصة قطاعي التعليم و الصحة .

مدى كفاءة و نوعية الخدمات المقدمة، و ذلك يعني أن تكون السياسات الاستهدافية عامة مع إعطاء الاهتمام الكافي للمناطق المحرومة و الفئات الفقيرة في المدينة و الريف كأحد مكونات البرامج الاجتماعية في التعليم و الصحة. و يشكل الإنفاق على التعليم ما يقارب ١٩ % من إجمالي الإنفاق العام و على الرعاية الصحية حوالي ٤٥%، و قد ساعد هذا الإنفاق التعليم في تحسين مؤشرات القيد الإجمالي في التعليم الأساسي وعلى تحسين الأوضاع الصحية عموما .

ثانيا : دور المنظمات غير الحكومية و الجمعيات الخيرية في تخفيف الفقر

من المصاعب التي تواجه برامج الإصلاح الهيكلي في البلدان منخفضة الدخل مثل اليمن عدم كفاية الموارد البشرية و المالية لمواجهة الآثار الاجتماعية لسياسات الإصلاح الهيكلي، مما يحد من قدرة المؤسسات الحكومية على توسيع برامج و أنشطة شبكة الأمان الاجتماعي و تطوير الخدمات الصحية و التعليمية و إيصالها إلى الفئات المستهدفة. و لذلك تولي برامج الإصلاح أهمية بالغة لتطوير المؤسسات غير الحكومية التي لا تستهدف الربح لتقوم بدور أساسي و فعال للتخفيف من حدة الفقر هذا بجانب المؤسسات الرسمية .

هناك العديد من تلك المنظمات اليمن و يمتد نشاطها إلى العديد من المجالات المرتبطة بتقليص الفقر من:

- ✓ تقديم معونات مالية و عينية للأسر الفقيرة
- ✓ بناء الصفوف المدرسية و الوحدات الصحية
- ✓ توصيل المياه النقية
- ✓ ترميم المنشآت
- ✓ تقديم الخدمات الصحية و تنظيم الأسرة
- ✓ رعاية المسنين و المعاقين .
- ✓ التأهيل و التدريب المهني .
- ✓ المساعدة في إيجاد فرص عمل في أنشطة مدرة للدخل .

و على الرغم من الدور الهام الذي تلعبه تلك المنظمات إلا أن هناك عدد من المعوقات التنظيمية والمالية والإدارية والتشريعية و التي تمنعها في بعض الأحيان من الاستمرار في عملها :

قلة الكوارد القيادية و الإدارية القادرة على وضع السياسات و الدراسات و البرامج اللازمة لتطوير وإنجاح العمل .

لا تملك أغلبية المنظمات مصادر تمويلية مستديمة، وتعتمد في الغالب على التبرعات و أموال الزكاة وكثيرا ما تلجأ تلك المنظمات إلى الحصول على الدعم من الجهات المانحة الأجنبية .

لا تزال البيئة التشريعية التي تحكم عمل تلك المنظمات غير مستقرة، حيث تزداد الحاجة إلى تعديل القانون السائد الذي ينظم شرعية و وجود تلك المنظمات، و الذي تم إصداره في عام ١٩٦٣ و قد تم تفسير ذلك القانون بدقة تامة بطريقة أدت إلى تقييد حرية و حركة نشاط هذه المنظمات، بالإضافة إلى فرض قيود بيروقراطية على تسجيلها و اعتمادها .

الفرع الرابع : تونس ... التكافل الاجتماعي بين فئات الشعب المختلفة[1]

أدرجت تونس مقارنة الفقر و النهوض بالفئات الضعيفة في طليعة أولويات التنموية، من أجل النهوض.

و في إطار تجسيم الخيارات التنموية التي تم الاتفاق بشأنها في قمة الأرض الأولى المنعقدة بريودي جانيرو عام ١٩٩٢ وتحقيق المبادئ والتعهدات التي رسمتها بنود الأجندة ٢١ اعتمدت الدولة سياسة تنموية متكاملة تسعى إلى ضمان مقومات التنمية المستديمة في أبعادها الثلاثة المتعلقة بالنمو الاقتصادي و حماية البيئة والتصدي للفقر و ذلك تكريسا لحقوق الإنسان و في مقدمتها الحق لكل تونسي في العيش الكريم. و قد جددت تونس التزامها بالمساهمة في دعم المجهودات الرامية إلى مقاومة كل المظاهر السلبية التي تهدد العالم وخاصة منها ما يتعلق بظاهرة الفقر، و ذلك خلال انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستديمة بجوهانسبرج في الفترة من ٢٦ أكتوبر إلى ٤ سبتمبر ٢٠٠٢ حيث شكل موضوع التنمية الاجتماعية أبرز محاور مفاوضات التنمية المستديمة.

أولا : أهم البرامج و الآليات التي تتبعها تونس للحد من الفقر

سعت تونس إلى مقاومة ظاهرة الفقر و اتجهت ضمن مخططات التنموية إلى جملة من السياسات الاقتصادية و الاجتماعية والتي ترتكز على ثوابت جوهرية أهمها تلازم البعدين الاقتصادي و الاجتماعي وضمان تحقيق تكافؤ الفرص بين مختلف فئات المجتمع و نبذ كل أشكال الإقصاء و التهميش و العناية بالنواة الصلبة للفقر و نشر و تعميم ثقافة التضامن بما ساهم في الحد من نسبة الفقر لتبلغ ٤,٢% عام ٢٠٠٠ مقابل ٦,٧% عام ١٩٩٠ و ١٢,٩ % عام ١٩٨٠ و تندرج برامج النهوض بالفئات الضعيفة ضمن سياسة التنمية الاجتماعية وتشمل برامج ذات صبغة وقائية و رعائية و ادماجية تعتمد على مقاربة متكاملة ذات بعدين يتمثل الأول في المعالجة الاقتصادية التي تهدف إلى إدماج الفئات الضعيفة في الدورة الاقتصادية و الثاني في معالجة اجتماعية لرعاية الفئات التي لا تتوفر لديها الإمكانيات و المؤهلات و المهارات للاندماج في الدورة الاقتصادية لأسباب طبيعية أوصحة كالإعاقة و العجز و التقدم في السن. و انطلاقا من هذا التمشي تم وضع برامج و آليات للحد من الفقر و كان من أهمها :

[1] - جمهورية تونس ، التجربة التونسية في مجال مقاومة الفقر، وزارة الشئون الاجتماعية

١. **برامج التنمية الريفية و الحضرية المندمجة** : يهدف برنامج التنمية الريفية المندمجة إلى تحسين ظروف العيش وتحسين الإنتاجية و الدخول لفقراء المناطق الريفية وذلك من خلال إنجازات البنية الأساسية و خلق موارد الرزق، أما برامج التنمية الحضرية المندمجة فقد استهدفت الفئات والمناطق الأقل رعاية و ذلك بالتركيز على النهوض بالتشغيل في الأحياء الشعبية، و قد تم تنفيذ حوالي ٣٢ مشروعا شمل ١٧ ولاية استهدفت أحياء يقطن بها حوالي ربع مليون نسمة .

٢. **آليات التضامن الوطني**: أصبحت قيم التضامن الوطني من الثوابت الأساسية للسياسة الاجتماعية في تونس ومما يؤكد هذا التمشي مع ما عرفته آليات التضامن الوطني من تطور في المفهوم و الممارسة. كما يبرز الدور المحوري الذي يضطلع به "التضامن الوطني" مما ساهم في تجسيم مختلف البرامج خصوصا في مجال النهوض بالفئات المحرومة أو المناطق الأقل نموا في الوسطين الريفي و الحضري عبر دعم و تفعيل آليات التضامن الوطني ومزيد من ترسيخ ثقافة التضامن و تثبيتها كقيمة حضارية، و نذكر منها :

الحياة الكريمة بفضل المرافق الأساسية من طرقات و كهرباء و مياه صالحة للشرب و مساكن لائقة ومراكز صحية أساسية ومدارس و نواد للأطفال و أماكن ترفيهية فضلا عن إتاحة أكثر من ٧٠ ألف فرصة عمل. بالإضافة إلى مساهمة الصندوق في مشاريع و برامج تنموية في تحقيق العديد من النتائج الإيجابية من أهمها التقليص في نسبة الفقر إلى ٤,٢ % عام ٢٠٠٠ وبالإضافة إلى ذلك أصبحت ٧٨,٢% من الأسر التونسية حسب المسح نصف المرحلي لسنة ١٩٩٩ مالكة لمساكنها كما تشير معدلات سنة ٢٠٠١ إلى بلوغ نسبة ربط الأسر في الوسط الريفي بشبكة الكهرباء ٩١% و نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي ٨١% .

صندوق التضامن الوطني:

جاء قرار صندوق التضامن عام ١٩٩٢ بهدف تحسين ظروف المعيشة و قد استفاد ما يزيد عن مليون نسمة توفرت لهم مقومات الفئات والمناطق الأقل رعاية وذلك بالتركيز علي النهوض بالتشغيل في الأحياء الشعبية،وقدتم تنفيذ ٣٢ مشروعا شمل ١٧ ولاية استهدفت أحياء يقطن بها حوالي ربع مليون نسمة

البنك التونسي للتضامن :

تم دعم منظومة التضامن الوطني عن طريق إنشاء البنك التونسي للتضامن الذي يستهدف الحرفيين وحاملي الشهادات العليا و شهادات أصحاب المهن الصغرى و التكوين المهني الذين تعوزهم الضمانات اللازمة

للانتفاع بقروض البنوك الأخرى و قد مول البنك منذ إنشائه عام ١٩٩٨ و حتى عام 2002 حوالي ٥٥٦٣٥ مشروعا باعتمادات إجمالية قدرها ٢١١,٦ مليون دينار ساهمت في خلق ما يفوق ٨٠ ألف فرصة عمل .

نظام القروض الصغرى :

تم إنشاء نظام للقروض الصغرى المسندة من قبل الجمعيات بهدف تعزيز آليات التضامن الوطني و لنفس الغرض تم تخصيص حساب تمويل لدى البنك التونسي للتضامن لصالح الجمعيات التنموية المعنية و يهدف هذا النظام إلى مساعدة العائلات الفقيرة على الاندماج الاقتصادي و الاجتماعي و توفير موارد للرزق و تحسين ظروف المعيشة .

٣. الصندوق الوطني للتشغيل : تم إنشاء الصندوق الوطني للتشغيل لتدعيم لبرامج التكوين و التشغيل خلال عام ١٩٩٩ و الذي تتمثل مهامه في تمويل كافة العمليات الكفيلة بالرفع من مهارات طالبي العمل و توفير إمكانيات التشغيل، و تمثلت مشاركة الصندوق منذ إنشائه حتى عام ٢٠٠٢ في :

- تمكين ١٦٣ألفا من راغبي العمل من الانتفاع ببرامج التشغيل و التأهيل من بينهم ٦٨٦٣ من حاملي الشهادات العليا انتفعوا بتأهيل إضافي .
- انتفاع أكثر من ١٠٠ ألف شاب و فتاة ببرامج التدريب المهني و برامج التكوين في أشغال ذات مصلحة عامة
- انتفاع أكثر من ١٠٠ بقروض لإقامة مشاريع صغيرة و متوسطة للحساب الخاص
- تمكين ٧١٣٤٠ ممن أكملوا برامج التأهيل و التكوين من فرص تشغيل سواء في العمل للغير أو ضمن المشاريع الصغرى .
- تنفيذ برامج خاصة لمصالح المناطق ذات الأولوية تتعلق بتنمية فرص العمل .

4. برامج النهوض بالفئات الضعيفة : تهدف هذه البرامج إلى توفير الرعاية الاجتماعية للفئات الضعيفة وذات الدخل المحدود و التي لا يمكنها القيام بنشاط منتج كالمسنين و المعاقين فاقدي السند و ذلك بمساهمة فاعلة للمجتمع المدني باعتباره شريكا أساسيا في تصور و تنفيذ برامج وخطط الدولة في مجال رعاية هذه الفئات .

تعتبر برامج المساعدات لصالح العائلات الفقيرة من المعوقين و غير القادرين على العمل و المسنين من بين أهم الآليات التي تشكل النواة الصلبة لبرامج محو الفقر حيث يضمن لهذه الفئات التمتع بحد أدنى من الدخل و قد بلغ عدد المستفيدين بهذه البرامج حوالي ١٢١٠٠٠ منتفعا باعتماد إجمالي قدره ٥٧,٨مليون دينار سنة ٢٠٠٢ و في إطار المحافظة على القدرة الشرائية للعائلات الفقيرة و مواكبة لتطور مستوى المعيشة يتم الرفع باستمرار في قيمة الإعانات بالتوازي مع الزيادة في أسعار المواد الأساسية المدعومة، كما تحرص الدولة على توفير إحاطة اجتماعية شاملة للعائلات المنتفعة بالإعانات و المسجلة بقوائم الانتظار من خلال توفير العلاج المجاني والإقامة بالمؤسسات الصحية العمومية و حصولها على مساعدات بمناسبة العودة المدرسية و الجامعية والأعياد الدينية إضافة إلى تمكين الفقراء الذين يستدعي وضعهم الاجتماعي تدخلات عاجلة من مساعدات نقدية وعينية بلغت ما يفوق ١٩٠ ألف حالة بمبلغ إجمالي قدره ٣,٩٩٢ مليون دينار تونسي. و قد تم تنفيذ برنامج موائد التضامن بهدف تمكين المحتاجين فاقدي السند خاصة المسنين منهم من الحصول على الغذاء والرعاية الاجتماعية والصحية الملائمة و توجد حاليا ٥ موائد بتونس و جندوبة و القيروان و القصرين وقفصة استفاد بخدمتها سنة ٢٠٠١ نحو ١٩٨ ألف منتفعا بتكلفة إجمالية بلغت حوالي ١٧٣ ألف دينار تونسي .

في إطار العناية بالأطفال المنتمين إلى عائلات فقيرة و توفير فرص متكافئة لهم يتمتع ما يفوق ١٠٠٠٠ طفل في سن ما قبل الدراسة مجانا بخدمات تربوية داخل ٢٢٠ مركزا تربويا اجتماعيا و صحيا يشرف عليها الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي و قد بلغ الاعتماد المخصص لهذه المراكز خلال سنة ٢٠٠٢ حوالي ٢,٦ مليون دينارا .

و تكريسا لمبدأ الاعتماد على الذات تحرص وزارة الشؤون الاجتماعية و التضامن على توجيه أفراد العائلات غير القادرة على العمل نحو مختلف آليات و برامج الإدماج الاقتصادي و قد تم في هذا الإطار إنشاء نظام معلوماتي بوزارة الشؤون الاجتماعية و التضامن يهدف إلى التعرف على الأفراد القادرين على العمل المنتمين إلى العائلات الفقيرة المضمنة بسجل الفقر و يمكن من تطوير وظيفة الإعلام و التوجيه لدى الأخصائيين الاجتماعيين، في إطار الشراكة مع الجمعيات ذات الصبغة الاجتماعية والتنموية تتولى الوزارة إنجاز مشاريع مندمجة لصالح العائلات الفقيرة كمشروع النهوض بالعائلات الفقيرة .

بالإضافة إلى ذلك، أولية للمعاقين فائقة بما يضمن لهم المساواة مع سواهم في مجال التعليم و التكوين المهني و التشغيل و ترتكز الخطة الوطنية للنهوض بالمعاقين على محاور أساسية تتمثل في الوقاية و الرعاية

والإدماج. و في هذا الإطار حرصت الدولة على توفير الرعاية اللازمة و وضع برامج و امتيازات متعددة لصالح المعاقين لضمان حياة كريمة و لائقة لهم و تحقيق إدماجهم في المجتمع نذكر منها خاصة :

١.تمكين المعاقين غير القادرين على العمل و الذين تحول إعاقتهم دون دمجهم إقتصاديا و إجتماعيا من الحصول على المنح، و قد بلغ عدد المنتفعين ببرنامج الإعانة لصالح المعاقين حوالي ٣٥٠٠ معاق عام ٢٠٠٢.

٢.توفير منح تصرف للجمعيات التي تقدم خدمات رعائية و تأهيلية لصالح المعاقين عميقي و متعددي الإعاقة ببيوتهم.

٣.تمتع المعاقين الفقراء و المنتمين إلى عائلات محدودة الدخل بالتغطية الصحية المجانية .

٤.توفير الأجهزة التعويضية بتحميل نفقاتها و مصاريف إعادة التأهيل التي تستلزمها حالة المعاق على الدولة بالنسبة إلى المعاقين الفقراء و على مؤسسات الضمان الاجتماعي بالنسبة إلى الذين يشملهم الضمان الاجتماعي

و يحظى مجال تشغيل المعاقين و إدماجهم في الدورة الاقتصادية بعناية خاصة و دعم متواصل من قبل الدولة والجمعيات للحد من البطالة للمعاقين .

و لهذا الغرض تم إنشاء برنامج بعث موارد الرزق للمعاقين الذي يتمثل في تمويل مشاريع منتجة لصالح المعاقين القادرين على العمل في قطاعات مختلفة وعلاوة على ذلك فإن إنشاء البنك التونسي للتضامن قد دعم فرص التشغيل لصالح الشباب المعاق الذي تتوفر لديه مؤهلات مهنية حيث بلغ عدد المعاقين المنتفعين بالقروض من البنك ١٧٧٢معاقا منذ إنشائه حتى شهر سبتمبر ٢٠٠٠ كما تتوفر للمعاقين فرص تشغيل إضافية خاصة في إطار الصندوق الوطني للتشغيل و نظام القروض الصغرى المسندة من قبل الجمعيات .

بالنسبة لرعاية المسنين فقد وضعت الدولة مجموعة من البرامج الهادفة إلى تأمين الإحاطة المتكاملة بهم وفقا لظروفهم و من أهمها :

١.الإحاطة بالمسنين الفقراء داخل محيطهم الطبيعي و ذلك بتمكينهم من منح و مساعدات عينية و خدمات اجتماعية و صحية و آلات تعويضية .

٢.الإحاطة بالمسنين الفقراء الفاقدين كليا للسند العائلي ضمن عائلات بديلة تتمتع بمنحة شهرية تعادل ٩٠ دينارا وتستفيد من نفس المرافق و الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الجمعيات و الفرق المتنقلة .

٣.رعاية المسنين الفقراء و الفاقدين كليا للسند العائلي داخل مؤسسات الرعاية البالغ عددها ١١ مركزا والتي تقدم حاليا خدمات رعاية أساسية و إحاطة طبية و نفسية و ترفيهية لما يفوق ٧٠٠ مسنا ومسنة.

٥. **سجل الفقر** : وضعت وزارة الشؤون الاجتماعية و التضامن سجلا للفقر و يتضمن هذا السجل معطيات تتعلق بالخصائص الديموغرافية و الاجتماعية و الاقتصادية الخاصة بالعائلات الفقيرة و يهدف إلى :

- متابعة الوضع الاجتماعي و الاقتصادي للعائلات بقصد توجيه أفضل لها نحو مختلف المساعدات وآليات الإدماج الاقتصادي .
- إعداد و متابعة المؤشرات الاجتماعية و الاقتصادية الخاصة بالعائلات المعنية من أجل مزيد من التعرف على أبعاد ظاهرة الفقر و ضبط استراتيجية شاملة للنهوض بالفئات الضعيفة و مزيد من التنسيق بين مختلف العاملين في هذا المجال .

و في مجال الاستفادة من سجل الفقراء تجدر الإشارة إلى أنه يتم الاعتماد على البرامج الإعلامية التي تم وضعها بمختلف الجهات منذ عام ٢٠٠٠ إصدار قوائم المنتفعين بالبرنامج الوطني لإعانة العائلات الفقيرة أوأفراد عائلاتهم يعتمد عليها في تحديد احتياجاتهم الأساسية و تصور و تنفيذ البرامج و اتخاذ إجراءات خاصة بالنسبة لهذه الفئات وتتعلق هذه القوائم بالتالي :

- التلاميذ و الطلبة بقصد متابعة نتائجهم الدراسية و تمكينهم من مساعدات عينية و مالية بمناسبة العودة للدراسة .
- الأفراد القادرين على العمل في سن النشاط بقصد توجيههم نحو مختلف برامج و آليات الإدماج الاقتصادي علما بأن عدد الأفراد الذين تم إدماجهم خلال سنتي ٢٠٠٠-٢٠٠١ بلغ حوالي ٦٧٠٠ فردا بمختلف الولايات .
- الأشخاص المسنين بهدف تقديم الخدمات الاجتماعية و الطبية الملائمة لوضعهم .

- الأفراد الأميين المنتمين إلى العائلات المنتفعة بالمنح و ذلك بهدف تيسير عملية الاستقطاب في مجال تعليم الكبار و إنشاء مركز محو الأمية .

المطلب الثاني :تجربتي الهند و الصين

الفرع الأول : الهند ... تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات للتنمية الريفية [1]

تعيش الدول الآن عصر الاتصالات و المعلومات و التي تسهل عملية تبادل المعلومات و المعرفة و التي تعتبر المكون الرئيسي لدفع عملية التنمية – الحصول على معلومات دقيقة في الوقت المناسب – كما تساعد على تقوية المجتمعات الفقيرة و تمكين متخذي القرار و الهيئات المختلفة على جميع المستويات من مراقبة التقدم في الاستراتيجيات المختلفة التي تتبعها، بالإضافة إلى تبادل المعلومات فيما بينها. و قد اندفعت العديد من الدول النامية في بناء أنظمة للاتصالات و المعلومات بدون وضع إستراتيجية محددة لتكامل تلك الأنظمة مع استراتيجيات و خطط التنمية، و من بينها الفقر ودعم التنمية الريفية .

أولا: تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات لتقليص الفقر

قامت عدد من المنظمات الدولية بعمل مسح لعدد من الدول و التي بدأت في إدراك الدور الهام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين سبل العيش و تقليص الفقر، و تحليل هذا الدور و الفائدة المرجوة منه، و تلك المنظمات هي :

- منظمة الفاو منظمة الغذاء و الزراعة بالأمم المتحدة و التي أخذت على عاتقها مهمة تقليص الفقر والجوع من خلال تحسين التنمية الزراعية و تأمين الحصول على الغذاء كحق أساسي للجميع .
- DFID إدارة التنمية الدولية بالحكومة البريطانية و المسؤولة عن دراسة وسائل و سياسات التنمية في العالم و سبل تقليل الفقر .
- ODI و هي منظمة مستقلة تهتم بالتنمية الدولية و الإنسانية و تعمل على مساعدة الحكومات في وضع السياسات المختلفة التي تعمل على تقليص الفقر و دعم التنمية و الحصول على مستوى معيشة مناسب .

[1]- تجارب دولية ، إستراتجيات التصدي لمشكلة الفقر ، مرجع سبق ذكره ، ص: ٢٩

و جاءت نتيجة المسح و التحليل من عدد النقاط الهامة التي يجب توافرها من أجل تعزيز دور الاتصالات والمعلومات في التنمية الريفية و توفير مستوى معيشة مناسب :

- ❑ يعتبر توصيل خدمات الاتصالات و المعلومات للمناطق الريفية من الأمور المكلفة، لذا كخطوة أولية يجب أن يتم تحديد الجهة أو الجهات التي سوف تقوم بتغطية تلك التكاليف .
- ❑ توفير التكنولوجيا للجميع، بمعنى أن لا تكون حكرا على فئة أو منطقة معينة .
- ❑ توفير محتوى معلوماتي محلي يعتمد على دراسة الأحوال و الظروف المحلية و دمجه مع المصادر الدولية، بالإضافة إلى ربط الهيئات المحلية ببعضها البعض من خلال بوابة إلكترونية لتسهيل الحصول على المعلومات .
- ❑ وضع سياسات خاصة بالاتصالات و المعلومات بحيث تتماشى مع ظروف الدولة و الإمكانات المتاحة.
- ❑ تنمية القدرات البشرية على جميع المستويات (الهيئات الحكومية، الهيئات المحلية، المنظمات غير الحكومية ...) لفهم دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، و طرق التعامل معها، بالإضافة إلى زيادة مشاركة تلك المنظمات و الهيئات معا في برامج قومية .
- ❑ استخدام أنظمة متوافقة و متكاملة لتسهيل عملية التبادل المعلوماتية .
- ❑ بناء شبكة من الشركاء أفقيا بين المنظمات التي تعمل على نفس المستوى، و رأسيا بين المنظمات التي تعمل على مستويات مختلفة، حيث يعتبر من أهم عوامل نجاح أنظمة المعلومات و الاتصالات في أداء الدور المطلوب منها هو التبادل المعلوماتي .

ثانيا: دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات

الدور الذي تستطيع أن تلعبه تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات من أجل تقليص الفقر، هو دور فعال يعتمد على توفير المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب، و نستطيع تركيز هذا الدور في ثلاث نقاط :

- ✓ تسهيل عملية تبادل المعلومات من أجل مراقبة الاستراتيجيات المختلفة .
- ✓ تحسين الاتصالات بين الهيئات التي تعمل في هذا المجال .

✓ تقوية المجتمعات الفقيرة من أجل المشاركة في دعم القرار بالإضافة إلى الحصول على المعلومات اللازمة لأمور الحياة المختلفة .

و كما سبق أن ذكرنا أن الهدف الرئيسي مع المسح الذي أجرى كان بحث التنمية الريفية بمساعدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و قد وجد أن الاحتياجات الريفية من المعلومات عديدة تشمل :

الحصول عن معلومات خاصة بالموارد و مدخلات الإنتاج، مدى إتاحتها، تكلفتها، بالإضافة إلى التكنولوجيا المستخدمة من أجل الوصول إلى أفضل نتائج في الإنتاج، و التسويق للمنتجات، و من ناحية أخرى الحصول على معلومات خاصة عن الخدمات الأساسية في المناطق المختلفة، المشاريع التنموية و غيرها من الأمور التي تهم ساكني تلك المناطق مع ضرورة أن تكون طريقة توصيل المعلومة سهلة و بسيطة وتناسب المفاهيم الخاصة بتلك المجتمعات .

ثالثا :استخدام تكنولوجيا المعلومات للتنمية الريفية في الهند

تعتبر الهند من الدول ذات الدخل المنخفض، حيث يقع ٣٥% من السكان تحت خط الفقر الرسمي لحكومة الهند، و يعيش ٨٠ %من الفقراء في المناطق الريفية .

و قد تبنت الهند العديد من المبادرات من أجل مكافحة الفقر منها توفير فرص عمل و شبكات الأمان بالإضافة إلى التنمية الريفية من خلال توفير فرص عمل للفقراء سواء في الأنشطة الزراعية أو غير الزراعية وارتكزت تلك الاستراتيجيات على عدد من المبادئ و الأولويات هي :

- زيادة و تحسين المهارات البشرية.
- تأمين الحصول على الغذاء و سبل المعيشة الأساسية .
- إصلاح الهيئات المحلية .
- دمج المرأة و الفئات المحرومة في التنمية من خلال التدريب و توفير فرص العمل بدون تحيز.
- توفير معلومات ذات جودة عالية و في الوقت المناسب من أجل مراقبة الأوضاع و مدى التطور الذي تشهده السياسات .
- دعم التبادل المعرفي من خلال توصيل الهيئات المختلفة مع بعضها البعض .

و كما رأينا فإن دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات أصبح من الأولويات التي يجب أن توضع في الحسبان عند وضع استراتيجيات خاصة بالتنمية، و قد أدركت الهند ذلك منذ فترة، فقامت بالاستثمار في البنية الأساسية للاتصالات و المعلومات و ذلك من خلال الدور الرائد للمركز القومي للمعلومات (NATIONAL INFORMATIC CENTER) و الذي قام بتنفيذ مشاريع توصيل شبكات الاتصال في المناطق المختلفة من الهند، و ذلك تنفيذا للاستراتيجية الجديدة التي أقرت في الخطة الخمسية العاشرة و التي بدأت في عام ٢٠٠٢، و التي اعتبرت أن الزراعة هي أهم قطاعات الدولة و يجب أن تتم التنمية الريفية من خلال الدخول إلى العهد الجديد لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و التبادل المعرفي من خلال تلك التكنولوجيا المتطورة، و التأكيد على تنمية المهارات البشرية للتعامل مع تلك التكنولوجيا و الاستفادة منها، لذلك بدأت الهند في :

- ❖ بناء أنظمة خاصة بجمع و تحليل المعلومات عن تلك المناطق .
- ❖ بناء النظم الخاصة لنشر المعلومات التي تهم هذه المجتمعات من ناحية و المنظمات العامة في التنمية الريفية من ناحية أخرى .
- ❖ بناء أنظمة لتبادل المعلومات بين المنظمات المختلفة، و خاصة العاملة في مجال تقليص الفقر و توفير الغذاء .

الفرع الثاني : الصين ... التعليم و زيادة المهارات البشرية [1]

قامت الحكومة الصينية بعمل مجهودات عديدة لتخفيض حدة الفقر خلال العقود الماضية و قد لاقت هذه المجهودات قدر كبير من النجاح، فقد انخفض عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من ٢٥٠ مليون عام ١٩٧٨ إلى ٥٠ مليون تقريبا في عام ١٩٩٨ و لم تتوقف الحكومة عند هذا الحد و لكنها وضعت خطة قومية لتخفيض الفقر و التي أتت بثمارها فنجد أن جميع المؤشرات تشير إلى انخفاض كبير في مستوى الفقر خلال العقود الثلاثة الماضية، و لكن الفقر قد تزايد في المناطق الريفية المنعزلة و في ذات الوقت ظل الفقر والبطالة مشكلة في المناطق المدنية .

[1] - www.escape-hrd.org/education/n11china : عن الموقع

إستراتيجيات الصين في تقليص الفقر :

اشتملت استراتيجيات الحكومة الصينية لتخفيض حدة الفقر على سياسة قوية و دعم مالي من الحكومة وإصلاح اقتصادي وتعليمي بالإضافة إلى زيادة مشاركة المجتمع. و قد كان عمل آليات السوق في الاقتصاد وتبني الاتجاه المتكامل من جانب النمو في معظم المناطق في الصين، حيث قامت بالتالي :

تطبيق نظام التعليم للكبار (لمدة تسع سنوات) .

- رفع مستوى التعليم لفقراء الريف، و الذي مكنهم من التزويد بالمهارات الفنية اللازمة لزيادة دخولهم و تخفيض حدة الفقر التي يعيشونها .
- رفع مستوى التعليم الأساسي و تحسن جودته.
- إجراء تعديلات على النظام التعليمي حتى يمكنه مقابلة الاحتياجات المحلية .
- وضع مقاييس خاصة لضمان سلامة تطبيق برنامج التعليم، و قد تم اتخاذ هذه المقاييس وفقا لسياسة الحكومة الصينية لتحقيق مستوى أعلى من المسؤولية للحكومات المحلية لبلوغ مستويات أعلى من التعليم من خلال التعليم الإجباري و محو الأمية .
- تنفيذ استثمارات أساسية في تحسين مباني المدارس .
- زيادة مهارات المدرسين و زيادة مكافآتهم .
- وضع نظام للتفتيش التعليمي و الذي يعتبر نظام أساسي لضمان سلامة تطبيق القوانين الخاصة بالتعليم. و قد أدى اتباع هذه السياسة إلى تأثير إيجابي على وضع الفقر في الصين .

و من وجهة نظر الحكومة الصينية، تعتبر تنمية الموارد البشرية من الأمور الهامة التي يجب أن توضع عند التخطيط لإستراتيجيات الفقر، و كانت الخطوة الأولى هي تحديد المشكلات التي تعرقل التنمية البشرية ثم وضع حلول لها، هكذا قامت إدارة تنمية الموارد البشرية في الصين بتحديد إحدى عشر مشكلة و وضع حلول لها :

المشكلة الأولى: انخفاض مستوى التعليم و المؤهلات الفنية للسكان

الحل: محو الأمية مع برامج تنمية المهارات و التدريب العلمي

المشكلة الثانية: الحاجة إلى برامج مبتكرة لتنمية الموارد البشرية

الحل: إصلاح نظام التعليم و يشمل ذلك تطوير الدورات الأخرى

المشكلة الثالثة: المعرفة غير الكافية للعلوم و التكنولوجيا الريفية

الحل: تبسيط العلوم و تعليم التكنولوجيا و تطبيقاتها خاصة من خلال التعليم المهني و التقني

المشكلة الرابعة: نقص التدخلات المنظمة من جانب المرأة سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا

الحل: تقديم أو توفير منظمة مخصصة للمرأة كذلك رفع وعي المجتمع بقضايا المرأة

المشكلة الخامسة: عدم الوعي الكافي بالمشكلات المرتبطة بقضايا البيئة .

الحل: رفع الوعي من خلال الاهتمام بالتعليم البيئي و تحسين مهارات إدارية البيئة عن طريق متخذي القرار خاصة في المناطق شديدة الفقر .

المشكلة السابعة: الحاجة إلى تقييم مختلف التدخلات في مجالات التعليم للقضاء على الفقر و تطوير منهجيات البحث .

الحل: التدريب التجميعي و معالجة و مقارنة البيانات الإحصائية و التدريب على الموضوعات ذات الصلة بنظريات و مبادئ ومقاييس الفقر .

تطوير إطار للعمل لمقارنة الدراسات المرتبطة بالقضاء على الفقر و الدراسات المقارنة و المرتبطة بالعلاقة بين التعليم و القضاء على الفقر و الذي يعد علاجا مفضلا لبعض المناطق .

المشكلة الثامنة :الحاجة إلى التأكيد على تنفيذ استراتيجيات أو سياسات حكومية للقضاء على الفقر

الحل: توفير معلومات أكثر و تدريب لمتخذي القرار و ذلك للتأكد على تنفيذ السياسات الحكومية والاستراتيجيات الخاصة بالحد من الفقر .

المشكلة التاسعة :ندرة مشاركة المنظمات غير الحكومية في قضية الحد من الفقر و نقص الدعم الحكومي في هذه المشاركة والمساعدات الذاتية .

الحل: دعوة المنظمات غير الحكومية في القضاء على الفقر و الارتقاء بالعمليات الاستثمارية .

المشكلة العاشرة: نقص الوعي الحكومي و لا مركزية الأنشطة الجماعية للقضاء على الفقر .

الحل: توفير التدريب على المشاركة الجماعية .

المشكلة الحادية عشر: نقص حساسية النوع لسياسات و برامج القضاء على الفقر .

الحل: رفع الوعي بين متخذي القرار و مؤسسات التنمية .

المطلب الثالث: البنك الدولي ... برامج تنمية الريف و الحضر [1]

تعتبر مكافحة الفقر أحد المهام الرئيسية للبنك الدولي، و التي تنص على أن المهمة الأساسية للمنظمة هي تقليل الفقر و تحسين الظروف المعيشية للفقراء و ذلك من خلال النمو المستمر للاقتصاد الوطني و الذي يؤثر بالتبعية على مستوى معيشة جميع فئات المجتمع، و بالإضافة إلى الاستثمار في الموارد البشرية من خلال توفير التدريب المهني اللازم لزيادة المهارات و زيادة فرص العمل .

الفرع الأول : تجربة البنك الدولي مع مشاريع التنمية الريفية

تباين النهج الذي اتخذه البنك الدولي تجاه الفقر عبر السنين، ففي الفترة من ١٩٦٨-١٩٨٠ كان البنك يركز على التدخلات

الموجهة للفقراء في المناطق الريفية و الحضرية على حد سواء و المصممة بوضوح لمنفعتهم. و في السنوات الأخيرة خضعت هذه المشاريع و التي بدأت أساسا في غضون منتصف و أواخر السبعينات لعدد من التقييمات من قبل البنك نفسه و مع أنه من الصعب أن نصدر أحكاما من مجموعة واسعة من تجارب المشاريع المتنوعة إلا أنه قد تم استخلاص عدد من الاستنتاجات .

كان الهدف الأساسي لمشاريع التنمية الريفية للبنك هو نقل مركز نشاط التنمية الزراعية إلى المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة و العمل على زيادة إنتاجية هؤلاء المزارعين و ناتجهم و دخولهم و تضمنت مشاريع التنمية الريفية عادة تقديم الائتمان الزراعي للمزارعين الفقراء و إجراء البحوث على المحاصيل التي يزرعها مثل هؤلاء المزارعين و الخدمات الإرشادية و تشييد البنية الأساسية و بعض الاستثمارات (المنتجة بصورة مباشرة) وكان لكثير من المشاريع مركز نشاط و كانت تنفذ في مناطق تعاني من فقر مدقع حتى بالمقاييس الريفية في البلدان النامية على سبيل المثال في ولاية فونتوا و هي موقع أول مشروع للتنمية الريفية في نيجيريا حيث كان سكان بالريف يحصلون على أدنى نصيب للفرد من الدخل في أية ولاية.

[1] -www.worldbank.org عن موقع البنك الدولي

و قد تم تحقيق التكامل في مشروعات كثيرة و أصبحت عبارة " مشروع التنمية الريفية المتكاملة مرادفة في أذهان كثيرين من الناس لجهود تنمية الريفية الكاملة التي قام بها البنك و هناك أنواع أخرى من مشروعات التنمية الريفية أيضا فمثلا تضمن بعض المشروعات التي أقيمت على النطاق القومي عنصرا كبيرا من صغار المزارعين أو المنتجين و منخفضي الدخل و لكنّها لم تكن موجهة إلى الفقراء في الريف في منطقة جغرافية معينة و الأمثلة على ذلك في عديد من مشروعات الائتمان الزراعي على النطاق القومي في مكسيك و في مشروع للبحوث و الإرشاد الزراعي على النطاق القومي في البرازيل .

و في عام ١٩٨٧ أجرت إدارة تقييم العمليات التابعة للبنك استعراضا شاملا لـــ ١١٢ مشروعا للتنمية الريفية وكان إجمالي ما قدمه البنك من قروض لهذه المشروعات نحو ٢,٧ مليون دولار، و قد استخدم البنك أبسط وسيلة قياس و أكثر قبولا لدى البنك لتقدير "نجاح مشروع" أو فشله و هي معدل العائد الاقتصادي وقد استنتج التقييم أن ٦٣% من المشروعات كانت ناجحة و قد بدا أن نحو ٨٥% من المشروعات قد عملت على زيادة الإنتاج الغذائي مباشرة في مناطق المشروع .

و قد تم توثيق عدد من الدروس المستفادة من هذه المشاريع للتنمية الزراعية و لقد أثر كشف حساب حالات النجاح والفشل في مشروعات التنمية الريفية في غضون سنوات رئاسة مكنمار فيما بعد على نهج البنك المتعلقة بالفقر في الريف و قد أصبحت المشروعات في الوقت الحاضر تولى اهتماما أكبر للسياسات القطاعية الشاملة و تشدد بدرجة أكبر على التنمية المؤسسية و تركز بدرجة أقل على المنهج المعقدة ذات القطاعات المتعددة و أصبحت أكثر واقعية بالنسبة لجدوى تركيز منافع المشروع تحديدا على مشروعات مستهدفة ضيقة .

الفرع الثاني :تجربة البنك الدولي مع مشروعات مكافحة الفقر في الحضر

استجابة للمشكلات المتنوعة للمدن في البلدان النامية بدا البنك الدولي في السبعينات في توسيع نطاق إقراضه من أجل التنمية الحضرية، فزاد الإقراض من مبلغ متواضع قدره ١٠ ملايين دولار في عام ١٩٧٥ إلى أكثر من بليوني دولار في عام ١٩٨٨ ووجه قدرا كبيرا من هذا الإقراض إلى معالجة الفقر و في عينة من المشروعات أتيحت بشأنها بيانات عن الفقر كان ثلاثة أرباعها يخصص٤٠% على الأقل من أمواله للفقراء واتجهت نسبة ٦٠ % تقريبا من إجمالي الإقراض الحضري للبنك منذ عام ١٩٧٢ إلى عمليات التوفير المباشر

للمأوى انخفض بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة، و يعتبر الإقراض من أجل النقل و إمدادات المالية و توفير الظروف الصحية هي المكونات الأساسية الأخرى للعمليات الحضرية للبنك، و كان هناك أيضا إقراض كبير من أجل الإصلاحات المالية و المؤسسات على نطاق المدن .

و مثلما كان الحال بالنسبة لبرامج التنمية الريفية كان تركيز البنك على معالجة الفقر في المناطق الحضرية متفقا بصورة بارزة مع ما كان ينفذ في سنوات رئاسة مكنمارا و اجتذبت استراتيجية البنك المتعلقة بتوفير المأوى في ذلك الوقت الانتباه الدولي. و اعتمدت بصفة أساسية مشروعات الإسكان في المواقع والخدمات ومشروعات الارتقاء بالأحياء الفقيرة .

ففي مشروعات المواقع و الخدمات كانت مساحات من الجيارات مجهزة بخدمات حضرية أولية تقدم لما كانوا حينئذ يشيدون مساكنهم أو يسهمون في بنائها. و كانت سياسات الإسكان النمطية في القطاع العام بالبلدان النامية و التي أفادت بصفة أساسية الأسر متوسطة الدخل و ليس الفقراء، و قد زودت المشروعات المنتفعين بمساكن أساسية و بعض البنى الأساسية والمنشآت الاجتماعية و مواقع العمالة .

كما أتاحت التمويل لقطع الأرض و المساكن و مواد البناء. كما تعمدت مشاريع "الإرتقاء" النمطية على برامج الاعتماد على الذات بدرجة كبيرة، فقد التمست تحسين البنية الأساسية عن طريق تواليف شاملة ضمت المياه و توفير الظروف الصحية والصرف و التخلص من الفضلات الصلبة و الطرق و طرق المشاة وقد أثبت استراتيجية المأوى للبنك الدولي أن "إيواء الفقراء" ممكن، و أفضت التغييرات في مقاييس التصميم التي أدخلتها بعض المشروعات في واقع الأمر إلى تخفيض تكلفة المأوى و كانت في بعض الحالات تخفيضات مثيرة ففي زامبيا على سبيل المثال تكلفت مشروعات بناء المساكن في المواقع و الخدمات أقل من خمس أسعار أقل إسكان تدعمه الحكومة تكلفة، و في السلفادور تكلف مشروع بناء المساكن في المواقع والخدمات أقل من نصف ما يتكلفه أرخص المساكن التقليدية في القطاع العام .

و يشدد النهج الجديد للبنك بالنسبة للقطاع الحضري على السياسات واسعة النطاق و المسائل المؤسسية و يسعى جاهدا إلى تحقيق تأثير قطاعي واسع النطاق، و تشمل الأولويات الجديدة إدارة حضرية أفضل و تحسين تعبئة الموارد البلدية و تنشيط أسواق الأراضي الحضرية و توفير بيئة حضرية أنظف و سوق تستمر المشاركات على مستوى المشروع من قبيل توفير البنية الأساسية الحضرية تحظى بنفس الأهمية .

المطلب الرابع :النتائج و الدروس المستفادة[1]

بعد العرض السابق لعدد من التجارب الناجحة في عدد من الدول النامية في مجال محو و تقليل حدة الفقر هناك بعض النتائج التي تم التوصل إليها لتساعد على وضع رؤية واضحة لأهم السياسات و أكثرها فعالية في إطار تقليص الفقر، و التي بدورها تقوم بمساعدة متخذي القرار على رؤية جميع البدائل و اختيار الأفضل منها فيما يتناسب مع ظروفنا الاقتصادية و الاجتماعية.

في البداية نذكر ملخص سريع عن كل تجربة من التجارب المعروضة .

الفرع الأول : التجارب العربية

تجربة الأردن :

في منتصف الثمانينات تزايدت الأزمات الاقتصادية، و التي اثرت بشكل سلبي على مستويات المعيشة والفقراء بشكل خاص، و من أجل تخفيف هذا التأثير تعاونت كل من الحكومة الأردنية و البنك الدولي في إنجاز مشروع خاص بشبكات الأمان الاجتماعي و التي تضمنت العديد من البرامج التي تهدف إلى تقديم كل من الدعم النقدي و العيني للأسر الفقيرة، هذا بالإضافة إلى التدريب المهني و توفير التمويل اللازم و الذي يساعد على البدء في مشروعات مدرة للدخل، مثل برنامج الأسر المنتجة وبرامج صناديق الائتمان .

و لم يقتصر التعاون بين الحكومة الأردنية و البنك الدولي على هذا الحد و لكن شمل التعاون التخطيط لتنفيذ برنامج حزمة الأمان الاجتماعي، و الذي يهدف إلى تخفيف حدة الفقر من خلال عدد من البرامج قصيرة الأجل بالإضافة إلى تطوير البنية الأساسية و إعادة هيكلة صندوق المعونة الاجتماعية بحيث تشمل تغطية جميع المناطق، كما يهتم البرنامج بتوفير الخدمات الأساسية و تسهيل الحصول عليها، بالإضافة إلى تمويل المشاريع الصغيرة و التدريب المهني .

تجربة لبنان :

بدأت لبنان بعد الحرب الأهلية في وضع عدد من السياسات العامة لتخفيف حدة الفقر و التأثير على مستويات المعيشة أهمها سياسة العمالة و التي تهدف إلى خلق فرص عمل والتي تكتمل بسياسة الأجور و التي تؤمن للعمالة الحد الأدنى من الأجور، هذا بالإضافة إلى السياسات الضريبية وسياسات التسعير و التي أخذت في الاعتبار مستوى المعيشة المنخفض للفقراء .

[1]- تجارب دولية ، إستراتيجيات التصدي لمشكلة الفقر، مرجع سبق ذكره ، ص:٣٨

تعتبر شبكات الحماية الاجتماعية من أكثر البرامج انتشارا بين الدول النامية، و التي تهدف في لبنان إلى تقديم خدمات خاصة للأسر الفقيرة، إما في شكل برامج دائمة مثل :تغطية المشروعات الصغيرة و برامج الخدمات الصحية و المعاشات، أو مؤقتة مثل: تغطية التكاليف الصحية حتى يتم الشفاء. و مع تزايد الحاجة لتخفيف حدة الفقر، تزايدت البرامج التي تهتم برعاية الأطفال و المعاقين مع الوضع في الاعتبار أهمية وجود بيانات محدثة عن الفقراء من خلال إنشاء قواعد البيانات السكانية و التي توفر كافة البيانات اللازمة لمراقبة التقدم في مسار إستراتيجيات القضاء على الفقر .

تتميز لبنان بشكل خاص من بين الدول العربية بخبرتها الواسعة في مجال عمل المنظمات غير الحكومية والتي شهدت ازدهارا واضحا إبان فترة الحرب، و مازالت حتى الآن تقوم بدور حيوي في مساعدة الحكومة على التخفيف من حدة الفقر من خلال عدد من البرامج التي تدعم مجالات التعليم و الصحة و غيرها من الاحتياجات الأساسية للفقراء .

تجربة اليمن :

اهتمت بوضع التشريعات الخاصة التي تعمل على توضيح المعايير الخاصة لتنفيذ البرامج المختلفة ولتحديد المستهدفين من تلك البرامج، كان آخر هذه القوانين: قانون الرعاية الاجتماعية لعام ١٩٩٦ و الذي يهدف إلى زيادة فعالية الخدمة المقدمة للفقراء ليس فقط بتقديم الإعانات، و لكن أيضا بتوفير فرص الحصول على زيادة في الدخل. هذا بالإضافة إلى الاهتمام بالتعليم والذي يعتبر أحد الأسس الهامة لمقاومة الفقر. و من أهم سياسات الدولة في فترة السبعينات و الثمانينات، سياسات التنمية الاجتماعية القطاعية بالإضافة دعم أسعار السلع الرئيسية .

لكن مع عام ١٩٩٥، و التغيرات التي شهدها العالم و الذي أثر بشكل كبير على السياسات الاقتصادية و الاجتماعية في اليمن، بدأ الأمر يتطلب البدء في برنامج للإصلاح الاقتصادي و الذي كان به بعض الآثار السلبية على المجتمع، لذا قامت الحكومة خلال تلك الفترة ببناء شبكة للأمان الاجتماعي و التي تعمل على حماية الفقراء، و توفير الاحتياجات الأساسية وحمايتهم من الآثار السلبية، و قد اشتملت برامج الشبكة على مساعدة الفئات الفقيرة على زيادة الدخل بالإضافة إلى مساعدتهم على الوصول إلى الخدمات الأساسية .

و مثل لبنان كان للمنظمات غير الحكومية دورا كبيرا و فعالا في التخفيف من حدة الفقر و ذلك من خلال امتداد نشاطها في جميع المجالات مثل تقديم الإعانات المالية، الرعاية الصحية، و التدريب المهني .

تجربة تونس:

تعتبر تجربة تونس من التجارب المتميزة و التي تنطلق بأقوى معاني التضامن الاجتماعي و الذي يعتبر الأساس الذي وضعت عليه إستراتيجيات محو الفقر، و التي تهتم ليس فقط بتقديم الإعانات و لكن تعددت ذلك لتعمل بجدية على دمج الفئات الفقيرة في المجتمع في إطار سياسة الاعتماد على الذات من خلال توفير فرص العمل و التمويل الميسر.

و يعتبر توفير حياة كريمة للفقراء، مهمة أساسية للحكومة التونسية و التي قامت بالعديد من البرامج من أجل الوصول إلى هذا الهدف، يعتبر من أكثرها تمييزا، برنامج موائد التضامن و التي تعمل على نمط الإرساليات الأوروبية والتي تقوم بتوفير الغذاء لمن يحتاجه من الفقراء و المعوزين و الذي يعتبر من أبسط الحقوق في الحياة. كما تعتبر الرعاية بالمسنين و المعاقين على رأس قائمة الفئات التي تحتاج إلى رعاية نظرا لما لهم من صفات خاصة تمنع بعضهم من العمل و الحصول على الاحتياجات الأساسية .

سجل الفقر يعتبر أحد الشواهد على جدية الحكومة التونسية و إدارتها في مراقبة المؤشرات الاجتماعية وذلك من أجل معرفة مدى التقدم و التحسين المستمر للخدمات المقدمة .

الفرع الثاني : تجربتي الهند و الصين

تجربة الهند :

تعتبر الهند من أكثر الدول النامية اهتماما بتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، و من خلال دراسة قامت بها منظمات DFID, FAO, ODI، لتحليل دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في التنمية الريفية و تقليص الفقر في عدد من الدول منها الهند، و الذي يتركز على تسهيل عملية التبادل المعرفي، و تبادل المعلومات بالإضافة إلى تحسين الاتصالات بين الهيئات المعنية و بعضها البعض لزيادة التنسيق، و أخيرا منح الفرصة للمجتمعات الفقيرة في المشاركة في دعم القرار و معرفة ما يدور مشاريع تنموية في مختلف المناطق والاستفادة منها لأقصى حد .

و قد بدأت الهند بالفعل في الاستثمار في البنية الأساسية للاتصالات و المعلومات و بناء الأنظمة اللازمة لذلك مع بداية الخطة الخمسية العاشرة ٢٠٠٢-٢٠٠٧.

تجربة الصين :

اعتبرت الصين التعليم و تنمية الموارد البشرية الحل الأمثل للحد من الفقر، و يرجع ذلك لاعتمادها على الموارد البشرية بشكل كبير في التنمية بالإضافة إلى إيمانها بأن التدريب و التعليم يزيد من مهارات الأفراد وبالتالي زيادة الفرص أمامهم لزيادة الدخل ، و قد أدى إتباع هذه الإستراتجية بجانب إستراتجيات أخرى إلى تقليص الفقر بنسب كبيرة خلال الثلاثة عقود الماضية ، و يعتبر من أهم السياسات التي اتبعتها الصين هو وضع لجان للتفتيش المستمر على تطبيق النظام ووضع عقوبات صارمة لمخالفة ذلك بالإضافة إلى تحديد المشكلات التي تقابلها التنمية البشرية في جميع أنحاء الصين و العمل على وضع حلول لها .

الفرع الثالث :تجربة البنك الدولي

محو الفقر من العالم يعتبر أحد الأهداف التي يجاهد البنك الدولي في تحقيقها ، من خلال زيادة مستويات المعيشة و دعم وصولهم للخدمات الأساسية ، بالإضافة إلى اهتمام بالموارد البشرية و توفير التدريب اللازم لها و الذي يزيد من مهارتها .

و كما اهتمت برامج البنك الدولي بمشاريع التنمية الريفية اهتمت أيضا بمكافحة الفقر في الحضر وتركزت برامجها على مساعدة الفئات الفقيرة على زيادة الدخل من خلال توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة و متناهية الصغر بالإضافة إلى إعطاء القروض الميسرة سواء للبدء في مشاريع أو تحسين للظروف المعيشة.

و هكذا نرى أن تطبيق الإستراتجيات المقترحة من البنك الدولي وصلت الدول إلى نتائج إيجابية وملموسة في تقليص الفقر بالإضافة إلى استخلاص أهم السياسات التي اتبعتها الدول و ساهمت في تقليل حدة الفقر و كان لها أثرا إيجابيا على الفقراء ومستويات معيشتهم:

- ❖ توفير التمويل اللازم للفقراء و مساعدتهم على البدء في المشروعات الصغيرة، و التي تعتبر ذات فائدة مزدوجة حيث تعمل على التنمية الإقتصادية للدولة من ناحية، و من ناحية أخرى تحسين مستويات معيشة الفئات الفقيرة من خلال المساعدة على بدء أنشطة مدرة للدخل تضمن لهم دخل ثابت ، يساعدهم على مواجهة متطلبات الحياة.
- ❖ توفير التدريب المهني لمساعدة الفقراء على الحصول على وظيفة أو البدء في مشروع مدر للدخل.

- ❖ زيادة فعالية المنظمات غير الحكومية نظرا للدور الهام و الفعال الذي تقوم به ، و ذلك من خلال وضع الأطر التشريعية التي تسهل عليها القيام بعملها ، بالإضافة إلى تسهيل إجراءات التسجيل والإعتماد.
- ❖ توفير التعليم الأساسي لكل من الذكور الإناث على حد السواء ، و ربطه بالحصول على المعونات والمساعدات من أجل تحفيز الأسر الفقيرة على إرسال أبناءهم للتعليم ، أو جعله إجباريا مثلما يحدث في الصين مع وضع اللجان الإشرافية لمراقبة تطبيق أنظمة التعليم ، بالإضافة إلى توفير التدريب اللازم للمدرسين و الذي يزيد من مهاراتهم و التي تنعكس بالإيجاب على التلاميذ.
- ❖ الإهتمام بالبرامج و المشاريع الخاصة بالمعاقين ، بحيث تشتمل على كل من التأهيل الجسدي من علاج و توفير التدريب الطبيعي اللازم و الأطراف الصناعية و التأهيل المهني لمساعدتهم على الحصول على وظائف تضمن لهم الحياة الكريمة .
- ❖ تعتبر الرعاية الصحية أحد أهم البرامج المقدمة للفقراء ، لذلك اهتمت بها الدول و قدمتها في شكل تأمين صحي و تكفل بالرعاية الصحية للغير قادرين.
- ❖ تقديم القروض الميسرة لإنشاء مشاريع خاصة بعد الدراسة لطالب القرض ، و تحديد النشاط الذي يعمل فيه.
- ❖ بناء الأنظمة الحديثة و الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في تنمية كل من الريف والحضر ، لزيادة تبادل المعلومات و التي تعتبر شديدة الأهمية في الوقت الحاضر مع التطور الذي يشهده العالم والاحتياج المستمر للمعلومات لدعم القرار و الوصول إلى أفضل الإجراءات و مراقبة تطور البرامج و مدى إيجابيتها و العمل المستمر على تحسينها.
- ❖ تأمين الوصول إلى الخدمات الأساسية خاصة المياه النقية و الكهرباء.
- ❖ الوضع في الاعتبار الفئات الفقيرة عند تحديد سياسات الضرائب و التسعير للسلع الأساسية

و أخيرا يعتبر خلق بيئة اقتصادية و اجتماعية و سياسة مساعدة للتنمية و مكافحة الفقر هي الشرط الضروري لفعالية جميع الإستراتيجيات و البرامج التي توضع من أجل الوصول إلى مستوى معيشة أفضل للفئات

الفقيرة والمحرومة إن الأمر ليس مجرد برنامج و لكن إستراتيجية متكاملة على مستوى الدولة تساعد على الوصول إلى نتائج المرجوة.

المبحث الثالث:أهداف الألفية التنموية

يرجع انتباه العالم في محاولاته لاحتواء مشكلة الفقر إلى بداية الخمسينات من هذا القرن، حيث شرعت الكثير من الدول العالم في وضع برامج و خطط للتنمية تعتمد على ما توافر للبشرية من إنجازات عملية وتكنولوجية، و كان الهدف الرئيسي لهذه الدول تحقيق الانطلاق الاقتصادي بواسطة تلك الإنجازات و مع تطور الانتباه العالمي لاحتواء مشكلة الفقر بدأت المجموعة الدولية برامجها للمساعدة، و تأتي أهداف الألفية الإنمائية كإطار تعمل وفقه الدول الفقيرة و المجموعة الدولية على استئصال معضلة الفقر من المجتمعات التي تعاني من هذه المعضلة، وهذا الإطار يحتوي ثمانية أهداف و ١٨ غاية و ٤٨ مؤشر لقياس التقدم نحو الأهداف التنموية للألفية تم تبنيه بالتوافق بين خبراء من الأمانة العامة للأمم المتحدة و صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و البنك الدولي .

المطلب الأول:مجموع غايات ومؤشرات أهداف الألفية التنموية[1]

الهدف الأول: القضاء على الفقر و الجوع الشديدين

يضم هذا الهدف غايتين و خمسة مؤشرات :

الغاية الأولى :خفض نسبة ذوي الدخل الذي يقل عن دولار واحد يوميا إلى النصف بين عامي ١٩٩٠– ٢٠١٥، و تضم هذه الغاية ثلاثة مؤشرات، و هذه المؤشرات هي :

١.نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن ما يعادل القوة الشرائية لدولار واحد .

٢.نسبة فجوة الفقر (الحالات X عمق الفقر).

٣.حصة أفقر السكان من الاستهلاك الوطني .

الغاية الثانية :خفض نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عامي ١٩٩٠–٢٠١٥. و تضم هذه الغاية مؤشرين :

٤.شيوع عدد الأطفال ناقصي الوزن الذين يقل أعمارهم عن خمس سنوات .

[1]- www.un.org/arabic/millenniumgoal. عن الموقع

٥.نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية .

الهدف الثاني: تحقيق التعليم الابتدائي الشامل .

و يحتوي هذا الهدف غاية واحدة و تحتوي هذه الغاية ثلاثة مؤشرات .

الغاية الثالثة: بحلول العام ٢٠١٥، ضمان تمكين الأطفال في كل مكان، ذكورا و إناثا على حد سواء، من إكمال المقرر الدراسي الكامل للمرحلة الابتدائية .

المؤشرات:

٦. صافي نسبة التسجيل في التعليم الابتدائي .

٧.نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأولي و يصلون إلى الصف الخامس .

٨.معدل الإلمام بالقراءة و الكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين الـ ١٥ و ٢٤ عاما .

الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين/النوع الاجتماعي و تكوين المرأة .

و يضم هذا الهدف غاية واحدة و أربعة مؤشرات :

الغاية الرابعة: إزالة التفرقة بين الجنسين/النوع الاجتماعي على مستوى التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يتم مع حلول عام ٢٠٠٥ و في جميع مراحل التعليم مع حلول العام ٢٠١٥ كحد أقصى.

المؤشرات :

٩.نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي و الثانوي و العالي .

١٠.نسبة النساء إلى الرجال ممن يلمون بالقراءة و الكتابة لمن هم بين سن ١٥ و ٢٤ سنة .

١١.حصة المرأة من الوظائف ذات الأجر في القطاع غير الزراعي .

١٢.نسبة المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمانات الوطنية .

الهدف الرابع: خفض نسبة وفيات الأطفال .

يتكون من غاية واحدة و ثلاثة مؤشرات :

الغاية الخامسة: خفض نسبة الوفيات بين الأمهات بمعدل الثلثين بين عامي ١٩٩٠-٢٠١٥.

المؤشرات :

١٣.معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة .

١٤.معدل وفيات الرضع .

١٥.نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة .

الهدف الخامس: تحسين الصحة الإنجابية (صحة الأمهات) .

و بدوره يتكون من غاية واحدة تضم مؤشرا :

الغاية السادسة :خفض نسبة الوفيات بين الأمهات بمعدل الثلاثة أرباع بين عامي ١٩٩٠-٢٠١٥.

المؤشرات :

١٦.معدل وفيات الأمهات النفاس .

١٧.نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف أخصائي الصحة ذوي المهارة .

الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب الإيدز/ السيدا والملاريا والأمراض الأخرى .

يتألف هذا الهدف من غايتين و سبعة مؤشرات :

الغاية السابعة: إيقاف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بحلول عام ٢٠١٥ و المباشرة في الحد منه و هذه الغاية تضم ثلاثة مؤشرات .

المؤشرات :

١٨.مدى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى النساء الحوامل اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٢٤ عاما.

١٩.أ.نسبة استخدام الواقي الذكري عند آخر ممارسة جنسية خطيرة .

١٩.ب.نسبة السكان بين سن ١٥-٢٤ عاما، الذين لديهم معرفة شاملة صحيحة بمرض نقص المناعة المكتسبة الإيدز.

٢٠.نسبة حضور التلاميذ الأيتام بين سن ١٠-١٤ للدراسة إلى نسبة حضور التلاميذ غير الميتمين من نفس الفئة العمرية .

الغاية الثامنة : إيقاف حدوث الملاريا و الأمراض الرئيسية بحلول عام ٢٠١٥ و المثابرة في مكافحتها وهذه الغاية تحتوي أربعة مؤشرات

المؤشرات :

٢١.مدى انتشار و معدلات الوفيات المرتبطة بالملاريا .

٢٢.نسبة السكان المقيمين في المناطق المعرضة لخطر الملاريا و الذين يستخدمون تدابير فعالة للوقاية منها و علاجها .

٢٣.مدى انتشار و معدلات الوفيات المرتبطة بالتدرن الرئوي /السل .

٢٤.نسبة حالات السل التي أكتشفت و تم شفاؤها في إطار نظام العلاج لفترة قصيرة مراقبة استراتيجية عالمية موصى بها للحد من مرض السل.

الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئية .

و يتألف هذا الهدف من ثلاثة غايات تتكون بدورها من ٨ مؤشرات .

الغاية التاسعة: دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد و برامجه و عكس الاتجاه في خسارة الموارد البيئية و تهم هذه الغاية خمسة مؤشرات :

٢٥.نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات .

٢٦.نسبة الأراضي المحمية لغرض المحافظة على التنوع البيولوجي إلى إجمالي المساحة .

٢٧.الطاقة المستخدمة بما يعادل كيلو غرام واحد من الوقود لكل: دولار مقاسا، بمعادل القوة الشرائية المتعادلة، من الناتج المحلي الإجمالي .

٢٨.انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون للفرد واستهلاك غازات الكلور و فلور كربون المسببة لنفاذ طبقة الأوزن/طن (ODP).

٢٩.نسبة السكان المستخدمين للوقود الطلب .

الغاية العاشرة: خفض نسبة السكان العاجزين عن التأمين المستدام لمياه الشرب الآمنة، الإستعمال والسكان غير المتمتعين بخدمات الصرف الصحي المستدام إلى النصف بحلول العام ٢٠١٥. و تضم هذه الغاية مؤشرين إثنين .

٣٠.نسبة السكان في الحضر و الريف الذين يمكنهم الوصول بصورة مستدامة إلى مصادر محسنة للمياه.

٣١.نسبة سكان المناطق الحضرية و الريفية الذين يتمتعون بالوصول إلى الخدمات المحسنة للصرف الصحي .

الغاية الحادية عشر: تحقيق تحسن ملحوظ في حياة ما يقل عن مائة مليون من القاطنين في المناطق العشوائية و الأحياء الفقيرة والمكتظة بحلول العام ٢٠٢٠ و تضم هذه الغاية مؤشرا واحدا .

المؤشر

٣٢. نسبة الأسر المعيشية الذين يحصلون على السكن المضمون .

الهدف الثامن: تطوير شراكة عامة للتنمية .

و يضم هذا الهدف سبعة غايات و ستة عشر مؤشرات و تقع مؤشرات الغايات(١٢-١٥) في قائمة تجميعية .

الغاية الثانية عشر: المزيد من التطوير لنظام تجاري و مالي منفتح و متوقع لسلوك و غير تمييزي يشمل ذلك الالتزام بالحكم الصالح و التنمية و تخفيض الفقر على المستوى الوطني و الدولي .

الغاية الثالثة عشر: معالجة الاحتياجات الخاصة للدول الأقل نموا و يشتمل ذلك على تحرير التعريفات و الحصص لصادرات الدول لأقل نموا، و دعم برامج تخفيض الدين للدول الفقيرة الرزاحة تحت الوطأة الشديدة للدين و إلغاء الديون الثنائية الرسمية، و الزيادة السخية للمساعدات الرسمية للتنمية للبلدان الملتزمة بتخفيض الفقر.

الغاية الرابعة عشر: التعامل مع الاحتياجات الخاصة للدول المحاطة باليابسة و الدول المكونة من الجزر الصغيرة من البلدان النامية عبر برنامج العمل للتنمية المستديمة الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية و عبر أحكام الدورة الثانية و العشرون للجمعية العامة .

الغاية الخامسة عشر: التعامل على نحو شامل مع مشكلات ديون البلدان النامية من خلال تدابير قطرية و دولية لجعل المديونية قابلة للتحمل على الأمد الطويل.

بعض المؤشرات المذكورة تاليا يتم رصدها بشكل منفصل للدول الأقل كنوزا وإفريقيا و الدول النامية المحاطة باليابسة و الدول النامية المكونة من جزر صغيرة .

مؤشرات الغايات من ١٢ حتى ١٥ :

المساعدات الرسمية للتنمية

٣٣.صافي المساعدات الرسمية للتنمية (الإجمالية و للدول الأقل نموا، كنسبة من أجمالي الدخل القومي للدول المانحة من منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية/لجنة مساعدات التنمية .

٣٤.نسبة المساعدات الثنائية الرسمية للتنمية لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادي لجنة مساعدات التنمية القابلة للتخصيص القطاعي إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم الأساسي الخدمات الصحية الأساسية، الغذاء، المياه الآمنة ،الصرف الصحي).

٣٥.نسبة المساعدات الثنائية الرسمية للتنمية غير المقيدة لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية /لجنة مساعدات التنمية .

٣٦.المساعدات الرسمية للتنمية التي حصلت عليها الدول المحاطة باليابسة إلى إجمالي دخلها القومي.

٣٧.المساعدات الرسمية للتنمية التي حصلت عليها الدول النامية المكونة من جزر صغيرة إلى إجمالي دخلها القومي.

النفاذ إلى الأسواق :

٣٨.نسبة واردات الدول المتقدمة (بالقيمة و باستثناء الأسلحة) من الدول النامية و الأقل نموا و التي إعفاؤها الرسوم.

٣٠.متوسط التعريفات المفروضة من قبل الدول المتقدمة على المنتجات الزراعية و المنسوجات و الملابس من الدول النامية.

٤٠.تقدير الدعم الزراعي لدول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي .

٤١.نسبة المساعدات الرسمية للتنمية الممنوحة لبناء القدرات التجارية .

دعم المديونية :

٤٢.إجمالي عدد الدول التي وصلت إلى نقطة اتخاذ القرارات بالنسبة لمبادرة الدول الفقيرة الرازخة تحت الوطأة الشديدة للدين، و عدد الدول التي وصلت إلى نقطة الانتهاء (إجمالي) .

٤٣.خفض الدين الملتزم به ضمن إطار مبادرة تخفيف وطأة الدين للدول الفقيرة الرازخة تحت وطأته الشديدة (بالدولار الأمريكي) .

٤٤.خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع و الخدمات .

الغاية السادسة عشر: تطوير و تطبيق خطط لإيجاد فرص عمل لائق و منتج للشباب، و ذلك بالتعاون مع الدول النامية .

و تضم هذه الغاية مؤشرا واحدا .

٤٥.معدل البطالة لدى الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة (الإجمالي و لكل جنس /نوع اجتماعي على حدة).

الغاية السابعة عشر: تأمين الحصول على الأدوية في الدول النامية بكلفة معقولة، و ذلك بالتعاون مع شركات الأدوية و تضم الغاية كسابقتها مؤشرا واحدا .

٤٦.نسبة السكان الذين يتمكنون من الحصول على الأدوية بسعر مقدور عليه و بشكل مستدام .

الغاية الثامنة عشر: تعميم فوائد التقنيات الحديثة لا يسما تلك المتعلقة بمجالي المعلومات و الاتصالات، و ذلك بالتعاون مع القطاع الخاص .و تتشكل هذه الغاية من مؤشرين .

٤٧.عدد خطوط الهاتف الثابت و المشتركين في الهاتف النقال لكل ١٠٠ فرد .

٤٨.عدد الحواسيب الشخصية المستعملة لكل ١٠٠ فرد و مستعملي الإنترنت لكل ١٠٠ من السكان.

إلا أن هذه الأهداف يبدو أنها تأخذ انحرافا في مسارها، و يبقى الإعلان مجرد حبر على ورق، و هذه النتيجة يري تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥ إنها ليست نتيجة حتمية و أن الفرصة مواتية لعكس ما تقدم شريطة الالتزام بالتغيير. و أن الفرصة متاحة لتعبئة موارد الاستثمار و تطوير الخطط لبناء دفاعات قادرة على وقف الموجة المدية للفاقة العالمية، و كل ما تدعوا إليه الحاجة، هو الإرادة السياسية للعمل وفق الرؤية التي حددت الحكومات معالمها قبل خمس سنوات.[1]

[1]- ملخص تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ ، مرجع سبق ذكره

المطلب الثاني :حصيلة الأهداف الإنمائية في العالم[1] :

في نظر تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥ قد تحقق الكثير منذ أول تقارير التنمية البشرية. فأبناء البلدان النامية هم في المتوسط أحسن صحة و أفضل علما و أقل افتقار، فمنذ ١٩٩٠، ازداد متوسط العمر المتوقع في البلدان النامية عامين، و أنخفض مجموع وفيات الأطفال سنويا بثلاثة ملايين، و قل عدد الأطفال خارج المدرسة بثلاثين مليونا، و نجاما يزيد على ١٣٠ مليون إنسان من براثن الفقر المدفع .

إلا أنه يوجد واقع أخر يجعل مما سبق مكاسب لا يمكن المبالغة فيها، ففي سنة ٢٠٠٣، سجل ١٨ بلدا بمجموع سكاني يبلغ ٤٦٠ مليونا علامات على دليل التنمية البشرية أقل مما كانت عليه عام ١٩٩٠ و هو يمثل ارتداد لا سابق له، و رغم الإزدهار الاقتصادي، إلا أن وجه أخر للعالم يفرض نفسه، حيث يموت عشرة ملايين و سبعمائة طفل كل عام قبل بلوغهم سن الخامسة، و يعيش أكثر من مليار إنسان في فاقة مذلة بأقل من دولار واحد للفرد في اليوم، أما وباء فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة (المكتسب الإيدز/ السيدا) فقد سجل ارتداد فادحا و منفردا في تاريخ التنمية البشرية، حيث أودي بحياة ثلاثة ملايين إنسان، و خلف خمسة ملايين آخرين مصابيين كما يتم ملايين أطفال .

أما فيما يتعلق بالمساواة فالصورة قاتمة أيضا، و من بين أكثر اللامساواة الداعية للتريث كثيرا، تلك الفجوات في متوسط الأعمار المتوقعة، حيث فرصة عيش الإنسان في زامبيا اليوم إلى عمر الثلاثين أقل مما كانت عليه لإنسان ولد في انجلترا ١٨٤٠، ووباء الإيدز يزيد الفجوة اتساعا، و تواجه بوتسوانا هبوطا في متوسط العمر يبلغ ٣١ سنة .

أما الأطفال و الذين هم عرضة لكل التأثيرات، فالوفيات تتراجع ببطء، ففي إفريقيا جنوب الصحراء تتصاعد وفيات الأطفال، حيث تمثل المنطقة ٢٠ % من ولادات العالم و ٤٤ % من وفيات أطفاله .

أما اتجاهات توزيع الدخل فتجسد نوعا آخر من اللامساواة لا يقل قتامه عن السابق، فمجموع الدخل لأغنى ٥٠٠ إنسان في العالم يفوق دخل أفقر ٤١٦ مليونا من أبنائه، و زيادة على طرفي النقيض هذين، فإنّ ٢٥٠٠ مليون إنسانا يكون ٤٠% من سكان العالم يعيش الواحد منهم بأقل من دولارين في اليوم و لا يحققون سوى ٥% من الدخل العالم الشامل ، في حين أن أغني ١٠% يعيشون بأجمعهم تقريبا في البلدان الدخل المرتفع، يحققون ٤٥% .

[1]- النتائج بناءا على ما أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ملخص تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٥

أما فيما يخص الأهداف الألفية الإنمائية كمجموعة فيبدو أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يميل أكثر إلى التخيل و رسم الصور المستقبلية، و حتى في تصوره المستقبلين لهذه الأهداف لم تكن الصورة وردية، ففي تقرير ٢٠٠٥ السابق الذكر، أن الهدف الإنمائي للألفية بتخفيض وفيات الأطفال سوق يقصر عن بلوغ غايته بأربعة ملايين و ٤٠٠ مائة ألف وفاة، ممكنة التفادي في عام ٢٠١٥،و في خلال الأعوام العشرة المقبلة، سيبلغ حجم الهوة بين الهدف المرسوم و الاتجاه الراهن أكثر من ٤١ مليون طفل سوق يموتون قبل بلوغهم سن الخامسة، كما أنّ الفجوة القائمة بين هدف تخفيض الفقر إلى النصف و بين النتائج المقدرة بحلول سنة ٢٠١٥تساوي ٣٨٠ مليون إنسان آخر يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، و ليس التعليم بأحسن صورة. فالخطأ في بلوغ الهدف أيضا وارد، إذ سيبقى ٤٧ مليون طفل خارج المدرسة بحلول عام ٢٠١٥ .

المطلب الثالث : أهداف الألفية الإنمائية في الدول العربية

الهدف الأول[1]: القضاء على الفقر و الجوع الدقيقين :

الغاية :خفض نسبة الأشخاص ذوي الدخل الذي يقل عن دولار واحد يوميا، إلى النصف بين عامي ١٩٩٠ ٢٠١٥.

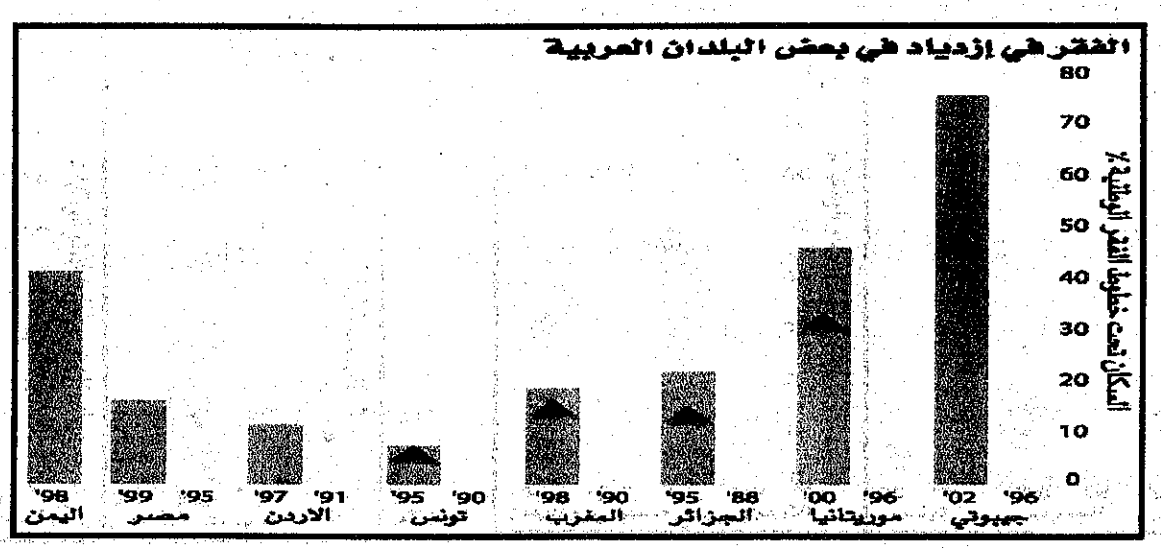

المصدر : بالاستناد إلى البنك الدولي ٢٠٠٣(الأرقام السابقة عن اليمن غير موجودة)

الشكل رقم: ٧

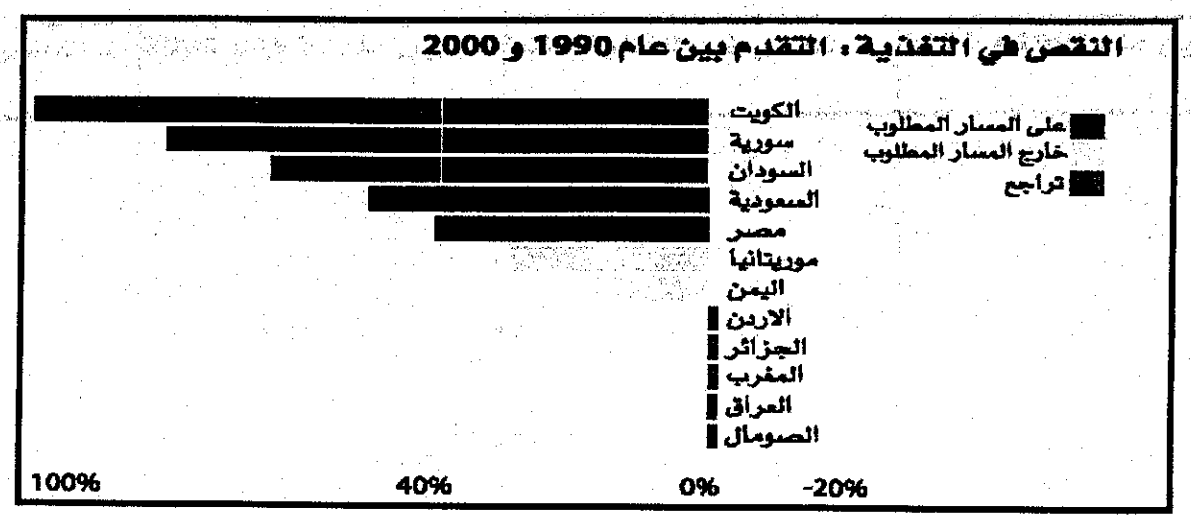

المصدر : بالاستناد إلى تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣

الشكل رقم:٨

[1] تقرير "أهداف الألفية الإنمائية في البلدان العربية"، منشور بموقع أهداف الألفية الإنمائية http://www.un.org/arabic/esa/rbas/MDG/goal1.pdf متصفح بتاريخ ٢٠٠٧/٠٤/٢٠

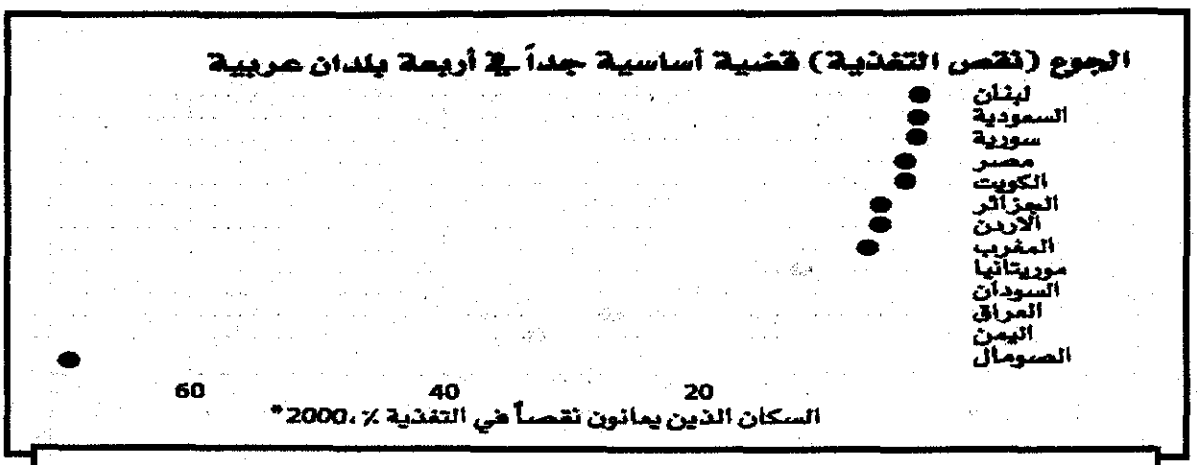

المصدر : بالاستناد إلى تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ (أرقام تجميعية)

الشكل رقم: ٠٩

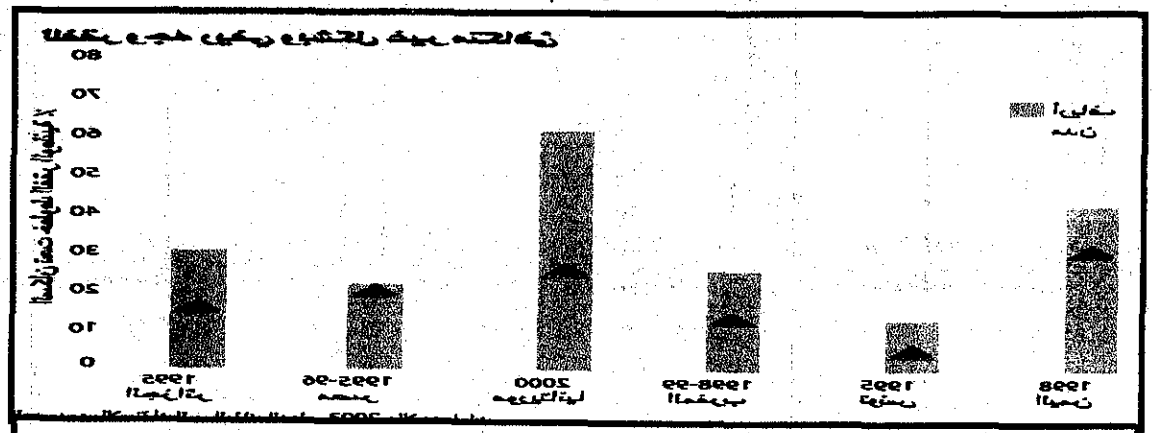

المصدر : بالاستناد إلى البنك الدولي ٢٠٠٣ و الإحصاءات الوطنية

الشكل رقم: ١٠

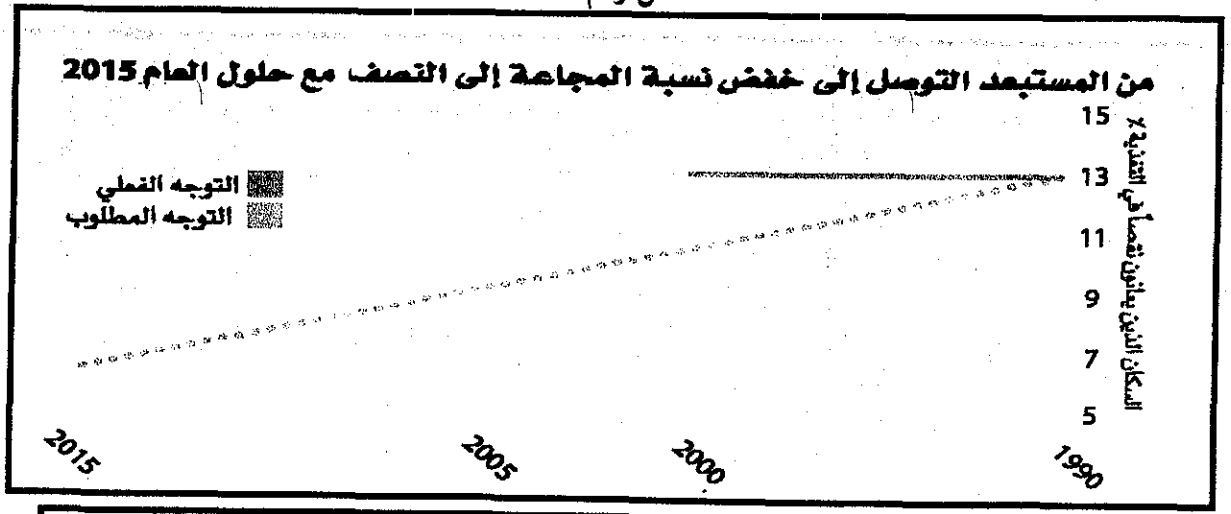

المصدر : بالاستناد إلى تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ (أرقام تجميعية)

الشكل رقم: ١١

إنّ المسح الدقيق للأبعاد الحقيقية لفقر الدخل في الدول العربية يعدّ مهمة معقدة. و حسب تقديرات البنك الدولي المنشورة حول فقر الدخل في سبع دول عربية بالاستناد إلى خطوط الفقر الوطنية، فإن آخر الأرقام تشير إن الفقر يطال عشرة بالمائة من السكان في كل من الأردن و تونس، و حوالي عشرين بالمائة في الجزائر ومصر والمغرب و أربعين بالمائة في اليمن، و ستة و أربعين بالمائة في موريتانيا .

و بالنظر إلى الأنماط و الاتجاهات الأخيرة، يمكن أن ترتفع هذه الأرقام في المستقبل القريب، ففي النصف الثاني من التسعينات، ازدادت نسب الأشخاص الذين يكافحون للبقاء في ظل الفقر في كلّ من الجزائر والمغرب، في حين بقيت هذه النسب مستقرة في تونس. بالإضافة إلى ذلك، تضاعفت نسب الفقر تقريبا في جيبوتي و بقيت مرتفعة في موريتانيا. في المقابل وكتوجه إيجابي مشجع، انخفضت نسب الفقر الدخل في كل من مصر و الأردن .

إن على جهود مكافحة الفقر التركيز على الاحتواء و الشمول الاجتماعي، و على السياسات الهادفة إلى إيجاد فرص العمل. كما و ينبغي الوصول إلى أعماق المناطق الريفية لتحفيز العمليات التنموية فيها، ذلك أن نسب الفقر في أرياف معظم الدول العربية تزيد بشكل ملحوظ عمّا هي عليه في المركز الحضرية .

الغاية :خفض نسب الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥.

من المرجح أن لا تحقق الدول العربة هذه الغاية من "الأهداف التنموية للألفية" بسبب معدل التراجع البطيء، أو حتى المنعدم خلال التسعينات في نسب الأشخاص الذين يعانون نقصا في التغذية. و على الرغم من أن العديد من الدول العربية تتقدم بقفزات هامة نحو تحقيق هذه الغاية، كما هو الحال في مصر و الكويت و السعودية و السودان و سورية، فإنّ ستة بلدان في المقابل مازالت خارج المسار المطلوب، لا بل أن أربعة بلدان عربية أخرى قد تراجعت في هذا المجال .

و كان نقص التغذية في العام ٢٠٠٠ مسألة نادرة نسبيا في تسعة بلدان من أصل ثلاثة عشر بلدا عربيا توفرت عنها بيانات. غير أنّ هذه الآفة ما تزال تطال ما يتراوح بين واحد إلى ثلاثة من أصل كل عشرة أشخاص في كل من العراق و موريتانيا والسودان و اليمن، و ليرتفع هذا العدد في الصومال إلى أكثر من سبعة من أصل كل عشرة أشخاص .

الهدف الثاني[1]: تحقيق التعليم الابتدائي الشامل

الغاية: مع حلول العام ٢٠١٥، ضمان تمكين الأطفال، فتيانا و فتيات على حد سواء، و في كل مكان من إكمال المقرر الدراسي الكامل للمرحلة الابتدائية .

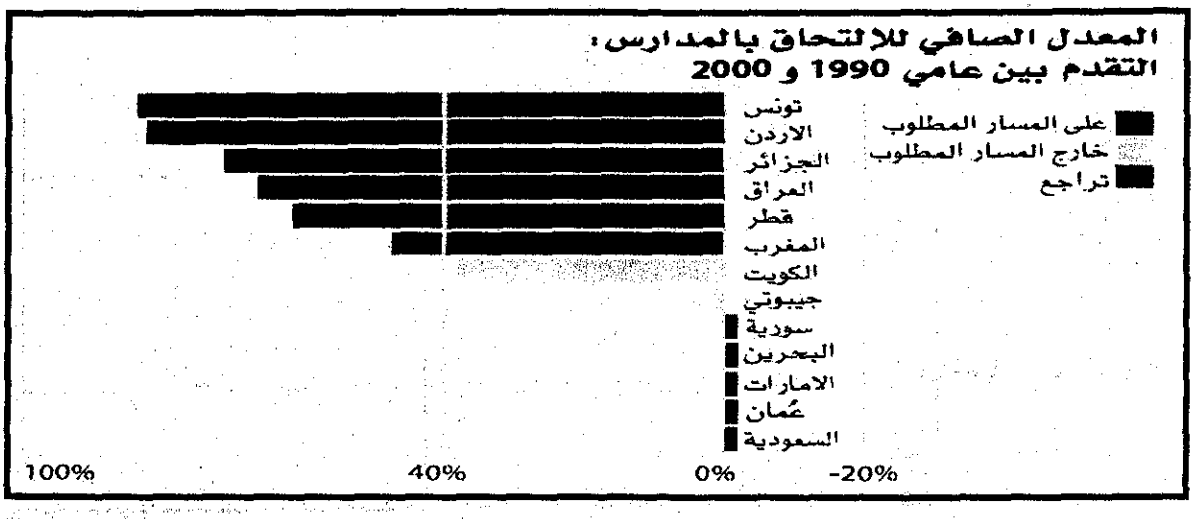

المصدر : بالاستناد إلى تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣

الشكل رقم : ١٢

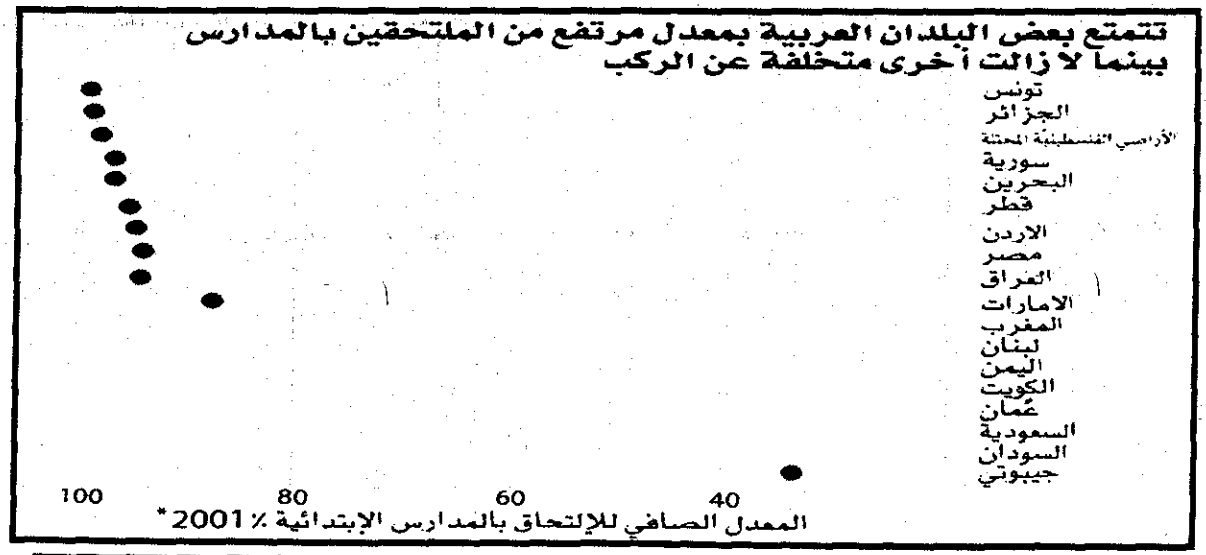

المصدر : بالاستناد إلى تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣

الشكل رقم: ١٣

[1] تقرير "أهداف الألفية الإنمائية في البلدان العربية"، منشور بموقع أهداف الألفية الإنمائية http://www.un.org/arabic/esa/rbas/MDG/goal2.pdf متصفح بتاريخ ٢٠٠٧/٠٤/٢٠

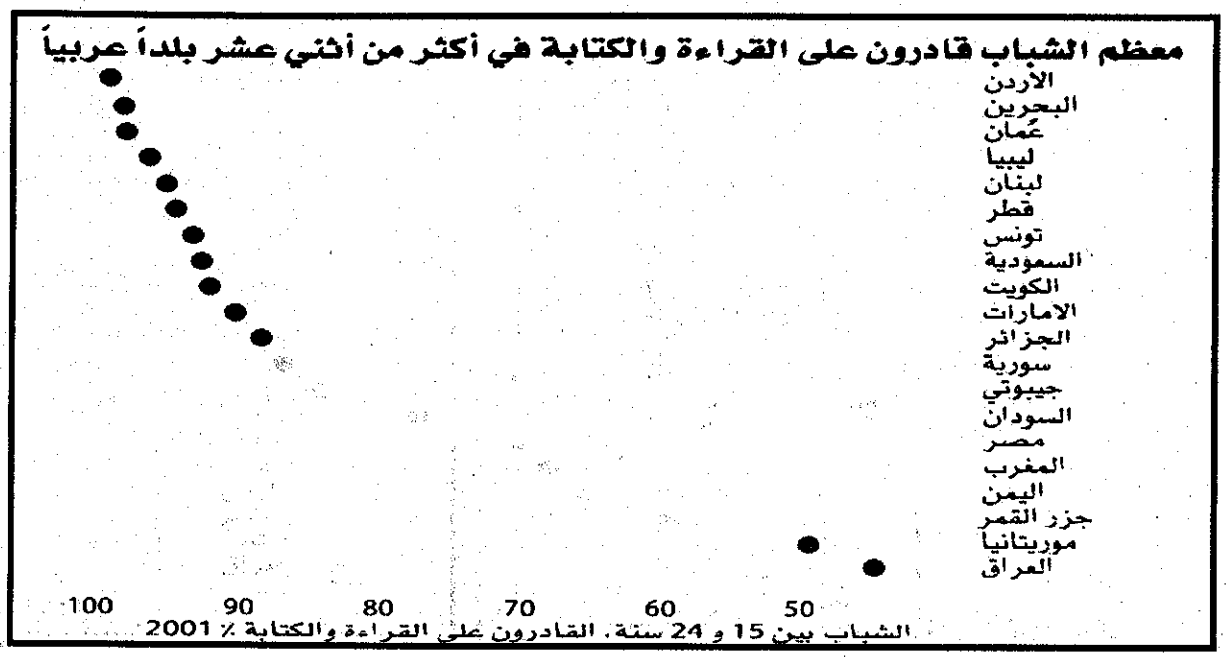

المصدر : بالاستناد إلى تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣

الشكل رقم : ١٤

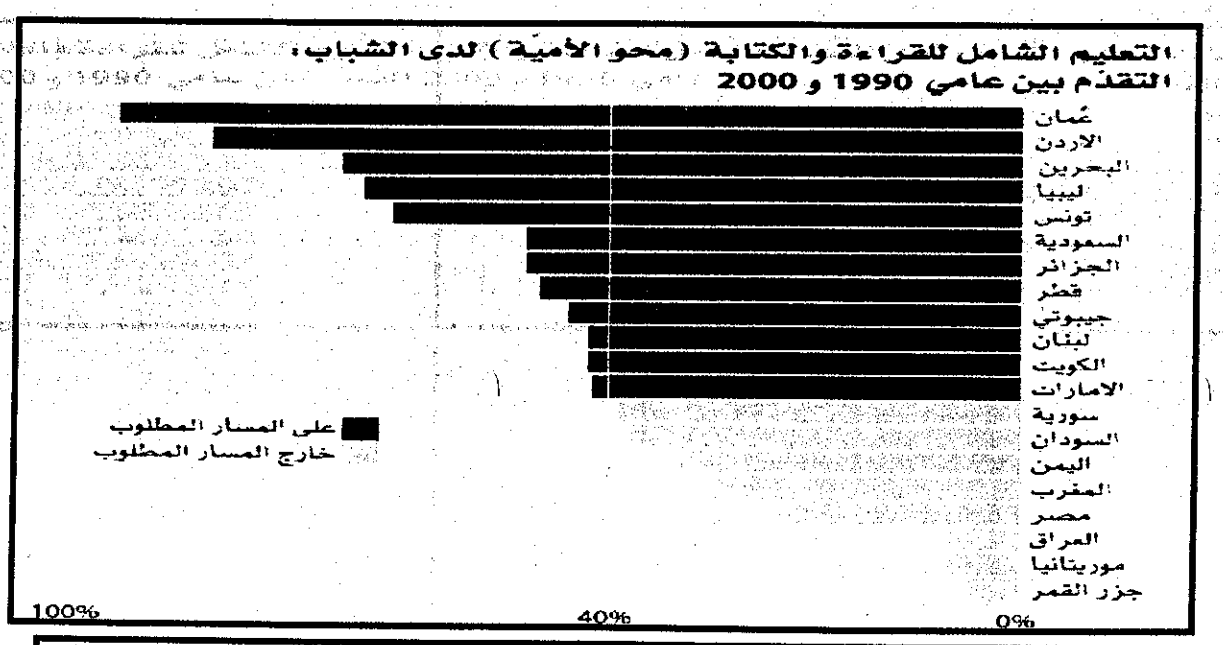

المصدر : بالاستناد إلى تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣

الشكل رقم :١٥

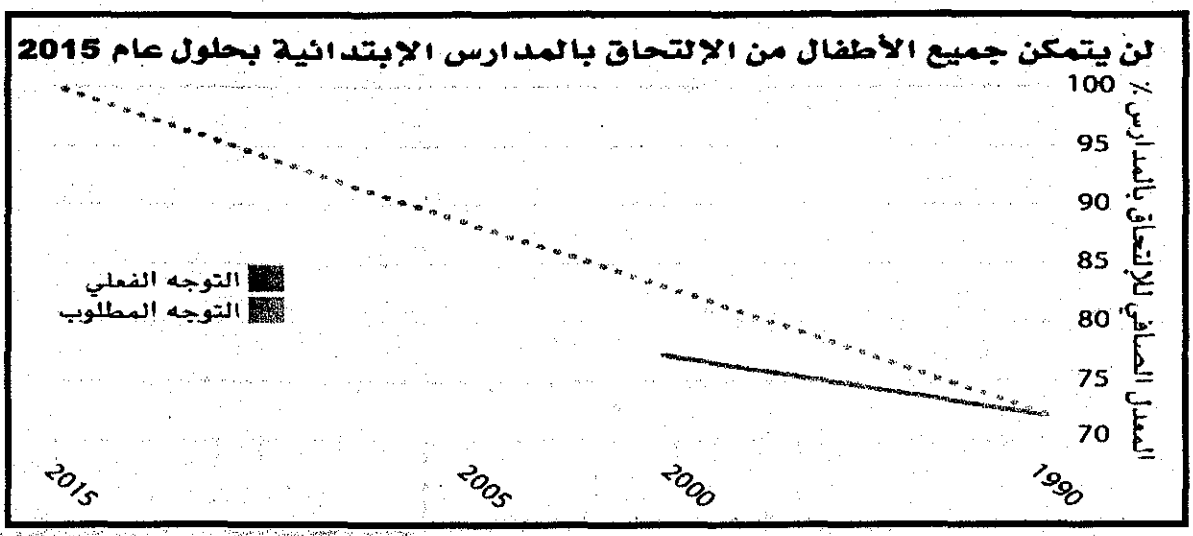

المصدر : بالاستناد إلى تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣

الشكل رقم :١٦

لم يكن التقدّم الذي تحقق خلال التسعينات ثابتا و كافيا لضمان الوصول إلى الغاية المرجوّة من هذا الهدف التنموي للألفية، ففي الوقت الذي كانت فيه ستة بلدان من أصل ثلاثة عشر توفرت حولها البيانات على المسار الصحيح للوصل إلى هذه الغاية بحلول عام ٢٠١٥، انخفضت فعليا نسب الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية في خمسة بلدان عربية أخرى ، وتعتبر معدلات الالتحاق بالمرحلة الابتدائية في المنطقة العربية، منخفضة نسبيا بمعدلات تراوحت حول الـ ٨٠ بالمائة. إلا أن المنطقة تحتوي العديد من قصص النجاح في هذا المجال، كما هو الحال في كل من العراق و الأردن و قطر، و التي جاوزت هذه المعدلات فيها الـ ٩٠ بالمائة. كما و حقق كل من المغرب و الكويت تقدّما كبيرا، على الرغم من المعدلات المنخفضة في البداية. أما في الجزائر و تونس، فإنّ التقدّم السريع الذي أحرزتاه، مبتدئتين من معدلات التحاق مرتفعة أصلا، يعني أن تحقيق الغاية المتعلقة بالتعليم فيهما هو في متناول اليد .

و كانت نسب التسرب من المدارس منخفضة نسبيا في المنطقة العربية، إذ يكمل حوالي تسعة من أصل كل عشرة تلاميذ ملتحقين بالمرحلة الابتدائية دراستهم حتى الصف الخامس على الأقل. و حققت ستة بلدان عربية تحسّنا ملحوظا خلال التسعينات ليتمكن ٩٥ بالمائة من أطفالها الملتحقين بالمدارس الابتدائية حاليا من الوصول إلى الصف الخامس. بالمقابل يصل أقل من ثمانية من أصل كل عشرة أطفال المرحلة الابتدائية إلى هذا المستوى في كلّ من جزر القمر و جيبوتي و موريتانيا و المغرب. و على وجه الخصوص، تكافح موريتانيا والسودان، للتخلص من الآثار السلبية لعقد من التراجع و تناقص الفعالية في هذا المضمار .

تقدم المنطقة العربية ببطء نحو تحقيق تعلم القراءة و الكتابة الشامل (محو الأمية) لدى الشباب المتراوحة أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما .

فبدءا بمتوسط لمعدلات القراءة و الكتابة بين الشباب بلغ ٦٧% بالمائة في عام ١٩٩٠، لم ترتفع هذه المعدلات على صعيد المنطقة العربية ففي العام ٢٠٠٠ إلا إلى ٧٧ % فقط .

و في حين أنه من المحتمل أن يتمكّن اثنا عشر بلدا من أصل عشرين من تحقيق التعليم الشامل للشباب بحلول عام ٢٠١٥، فإن ثمانية بلدان أخرى تتقدم بوتيرة أبطأ، علم بأنّها تضم بعض أكثر البلدان العربية كثافة بالسكان. إن الأمر يتطلب بذل المزيد من الجهود في كل من مصر و العراق و المغرب و اليمن، و كل من جزر القمر وموريتانيا بشكل خاص حيث يعمّق التقدم البطيء الانخفاض الأصلي في معدلات القادرين على القراءة والكتابة .

يعد محور الأمية في الأرياف أولوية في العديد من البلدان العربية. ففي كل من الجزائر و المغرب وتونس تبلغ نسبة الأميّين من المرهقين في الريف ضعفي ما هي عليه في المناطق الحضرية .

تبرز المعلومات المتوفرة العديد من التناقضات. فبعض البلدان، سجلت معدلات عالية للقراءة والكتابة بين الشباب، في حين كانت معدلات الالتحاق في المدارس لديها منخفضة نسبيا. بالمقابل كانت معدلات الالتحاق بالدارس عالية في بعض البلدان الأخرى، في حين كانت معدلات الأمية بين الشباب لديها أيضا مرتفعة. إن هذه الأمور تستدعي المزيد من الاستثمار لتوفير إحصائيات أفضل حول أنماط التوجه والتقدم نحو الأهداف التنموية للألفية .

الهدف الثالث[1]: تعزيز المساواة بين الجنسين/النوع الاجتماعي و تمكين المرأة .

الغاية: إزالة التفرقة بين الجنسين/النوع الاجتماعي على مستوى التعليم الابتدائي و الثانوي، و يفضل أن يتم ذلك مع حلول عام ٢٠٠٥ و في جميع مراحل التعليم، مع حلول العالم ٢٠١٥ كحد اقصى .

[1] تقرير "أهداف الألفية الإنمائية في البلدان العربية"، منشور بموقع أهداف الألفية الإنمائية http://www.un.org/arabic/esa/rbas/MDG/goal3.pdf متصفح بتاريخ ٢٠٠٧/٠٤/٢٠

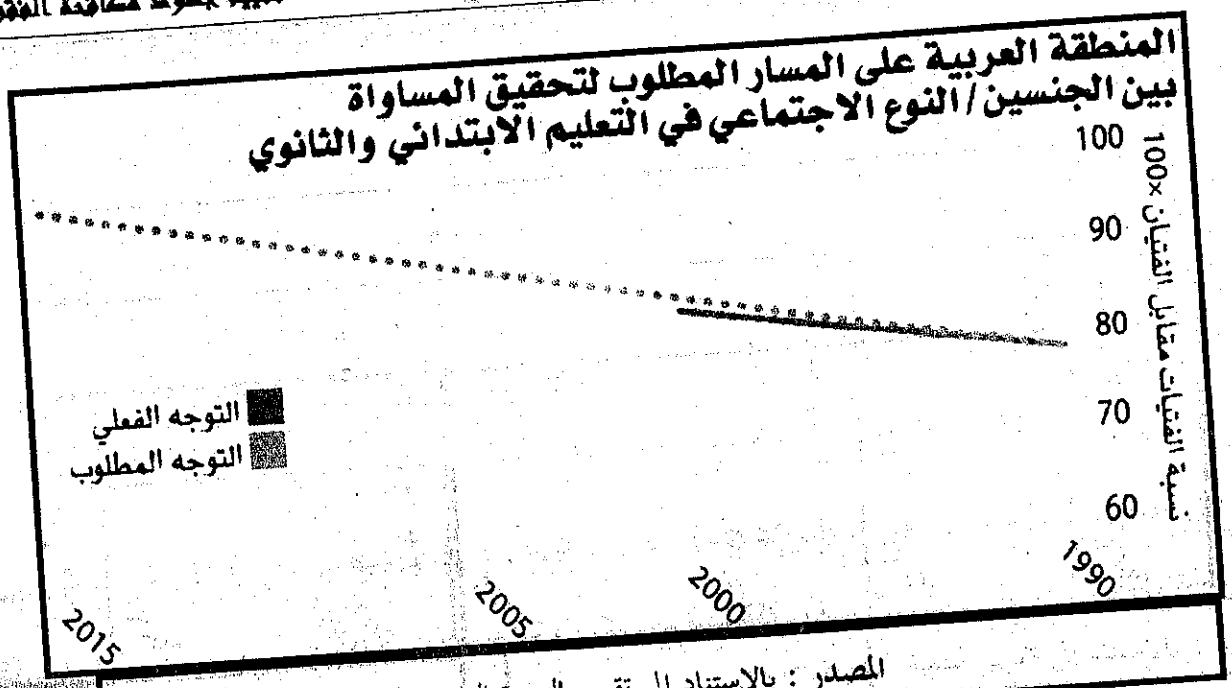

المصدر : بالاستناد إلى تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣

الشكل رقم : ١٧

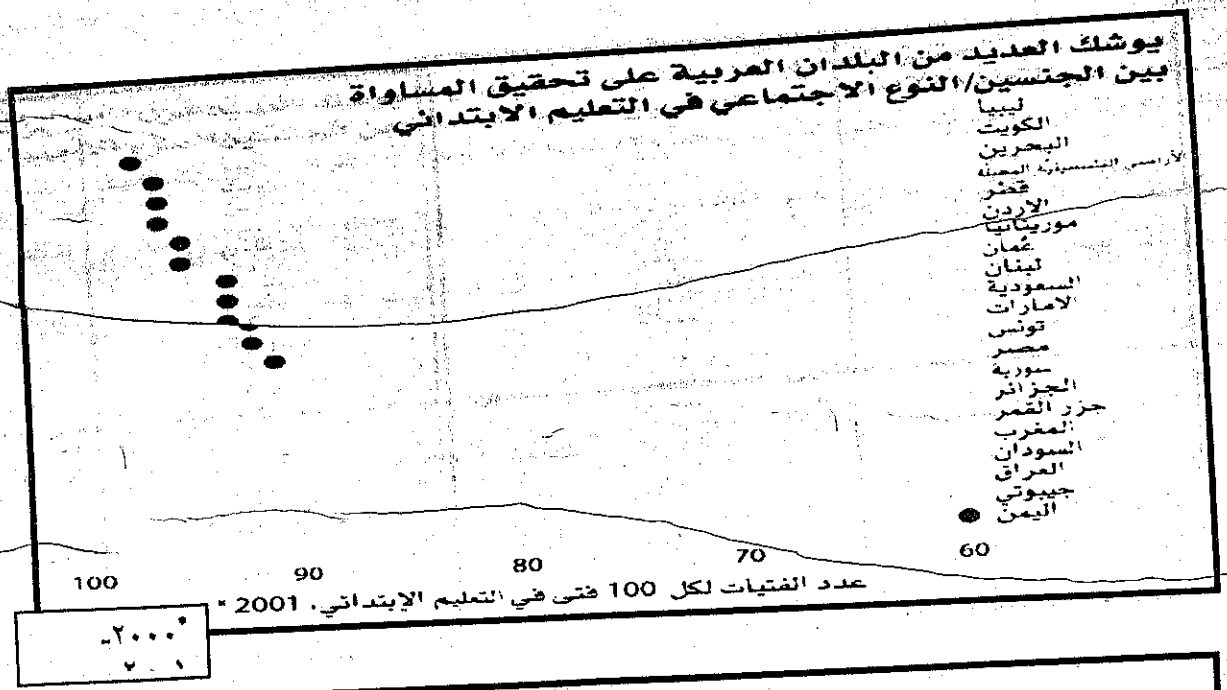

المصدر : بالاستناد إلى تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣

الشكل رقم :١٨

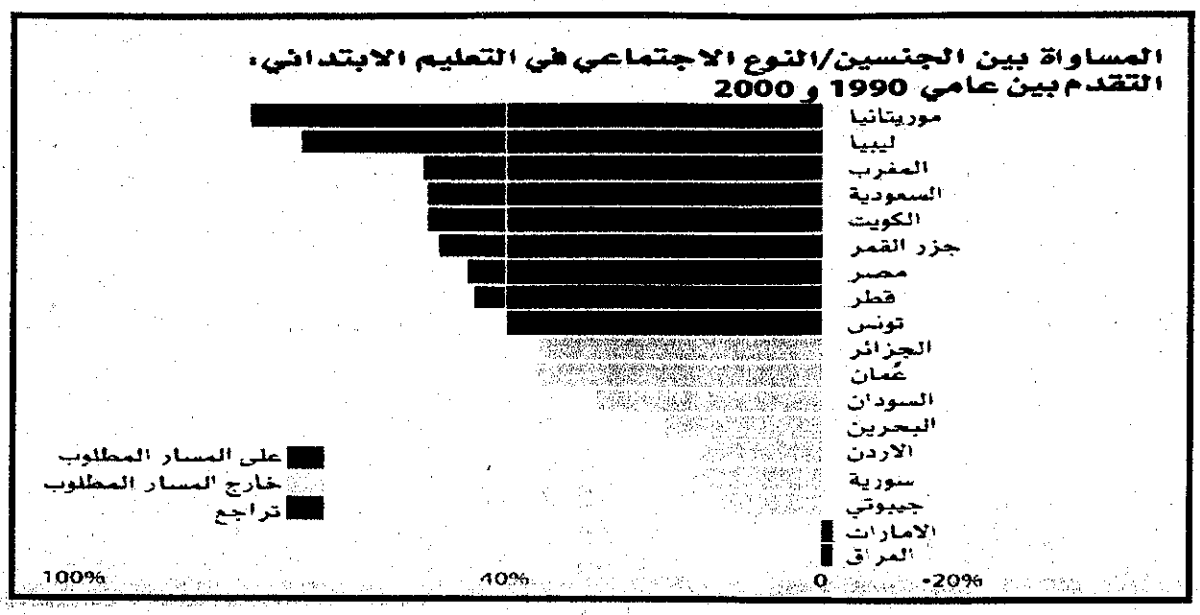

المصدر : بالاستناد إلى تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣

الشكل رقم : ١٩

مع أنّ المنطقة العربية قد لا تدرك هذه الغاية بحلول العام ٢٠٠٥، إلا أنه من المرجح أن تتمكّن المنطقة من ذلك بحلول العام ٢٠١٥ بفضل التناقص المطرد في التفرقة بين الجنسين/النوع الاجتماعي على مستوى التعليم الابتدائي و الثانوي .

على الرغم من ذلك، يبقى التوصّل إلى المساواة بين الجنسين/النوع الاجتماعي في المرحلة التعليمية العليا تحديّا قائما، حيث يقتصر عدد الطلاب من الإناث في هذا المستوى على سبع مقابل كل عشرة ذكور. كما وتتفاوت إمكانية تحقيق المساواة بين الجنسين/النوع الاجتماعي على صعيد التعليم الابتدائي من بلد عربي إلى آخر. ففي الوقت الذي ستتمكن فيه تسعة بلدان عربية تتقدمهم ليبيا و موريتانيا من تحقيق هذا الهدف، يتعين على سبعة بلدان أخرى أن تزيد من وتيرة تقدمها، إضافة إلى أنه يتعين على بلدين آخرين العمل على عكس الاتجاهات التراجعية لديها في هذا المجال. و في حين توشك بعض البلدان العربية على تحقيق المساواة الكاملة كما هو الحال في الكويت و البحرين وليبيا و الأراضي الفلسطينية المحتلة، تقتصر نسبة الفتيات الملتحقات بالمرحلة الابتدائية على أقل من ثمان بنات لكل عشرة أولاد في كل من جيبوتي و العراق و اليمن .

تتباعد هذه الاتجاهات الإيجابية بشكل واسع في المرحلتين الثانوية و العليا. ففي الوقت الذي لا يتجاوز عدد الفتيات الملتحقات بالمدارس الثانوية الثماني لكل عشرة صبيان في جزر القمر و العراق و المغرب و اليمن نرى أن عددهن يتجاوز عدد الصبيان الملتحقين بهذه المرحلة في كل من جيبوتي و لبنان و السودان. و في حين لا يصل عدد النساء الملتحقات بالمرحلة التعليمية العليا إلى ثلاث نساء لكل عشرة رجال في كل من موريتانيا واليمن، و يزيد عدد الإناث الملتحقات بالجامعات عن عدد الذكور في كل من البحرين و الكويت و قطر .

القدرة على القراءة و الكتابة :

تعاني النساء في البلدان العربية من الأمية بصورة غير متكافئة مقارنة مع الرجال، حيث تشكل النساء الأميات، و أغلبهن من المناطق الريفية، ثلثي المجموع الإجمالي للأميين من الراشدين .

في المقابل، فقد حققت الجهود المتضافرة للوصول إلى المساواة بين الجنسين/النوع الاجتماعي على صعيد تعليم القراءة والكتابة لجيل الشباب نتائجها المرجوة، فالمنطقة العربية ككل هي على المسار المطلوب لتحقيق هذه الغاية بحلول عام ٢٠١٥ حيث ارتفعت نسب الإناث القادرات على القراءة و الكتابة إلى الذكور بين البالغين صغار السن و الذين هم في سن المراهقة، من ٧١ بالمئة في عام ١٩٩٠ لتصل إلى ٨٣ بالمئة في عام ٢٠٠١.

و تشير البيانات إلى أن خمسة بلدان عربية قد تمكنت من تحقيق هذه الغاية، و إلى أن عشرة بلدان أخرى تمتلك فرصة جيدة لذلك إن هي استمرت في تحقيق أنماط التوجه الأخيرة. أما البلدان المتخلفة عن الركب فتضم كلا من جزر القمر و العراق وموريتانيا و اليمن .

تمكين المرأة:

لا تزال نسبة حصة النساء العاملات في القطاع غير الزراعي متواضعة في البلدان العربية لم تتجاوز هذه النسبة ٣٠ % في أي من البلدان العربية،بل إنها لا تتجاوز ٢٠% في أغلب الحالات. ففي كل من الجزائر و البحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، تقل نسبة مشاركة النساء في هذا المجال عن ١٥%، و لتهبط إلى ٧% في اليمن. و تزايد ببطء عدد النساء العاملات في الأعمال غير الزراعية خلال التسعينات فالعديد من الدول العربية لم يحقق تقدما. علاوة على أن بعضها سجل تراجعا كما هو الحال في كل من المغرب والسعودية .

و تستمر محاولات تحقيق المساواة بين الجنسين/النوع الاجتماعي في القصور عن تحقيق الغايات الموجودة في ميادين الهيئات التشريعية. ففي مجمل المنطقة العربية، لا تشغل النساء سوى نسبة قليلة من المقاعد النيابية (حوالي ٥%)، علما بأنّ هذه النسبة لم تتجاوز الـــ ١٢% في أيّ من البرلمانات العربية في عام ٢٠٠٣ .

الهدف الرابع[1]: خفض نسبة وفيات الأطفال .

الغاية: خفض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمعدل الثلثين بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥ .

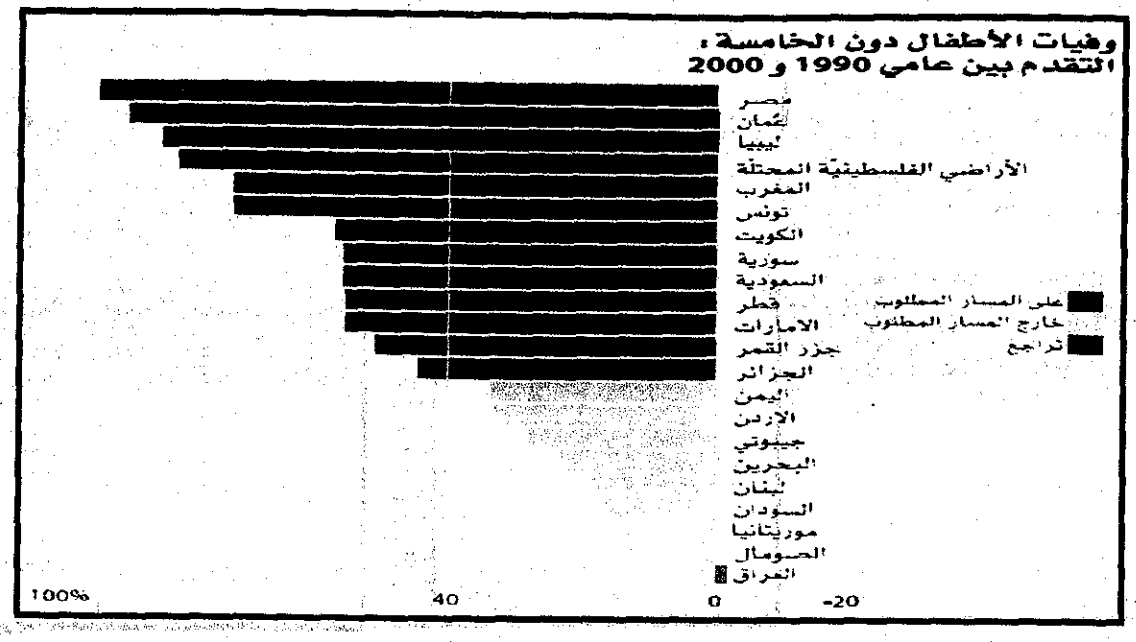

المصدر : بالاستناد إلى تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣

الشكل رقم : ٢٠

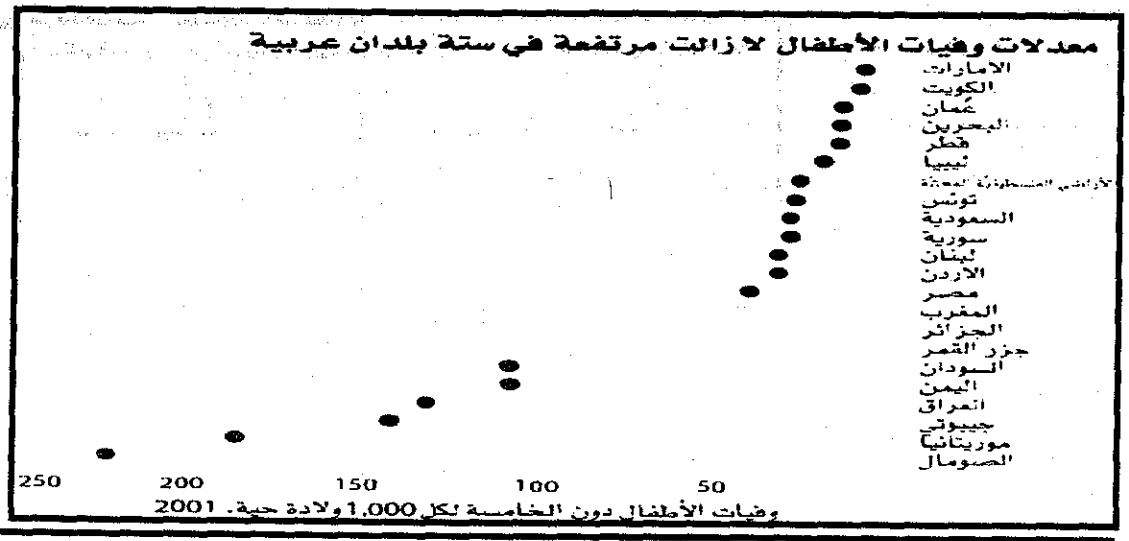

المصدر : بالاستناد إلى تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣

الشكل رقم: ٢١

[1] تقرير "أهداف الألفية الإنمائية في البلدان العربية"، منشور بموقع أهداف الألفية الإنمائية http://www.un.org/arabic/esa/rbas/MDG/goal4.pdf متصفح بتاريخ ٢٠٠٧/٠٤/٢٠

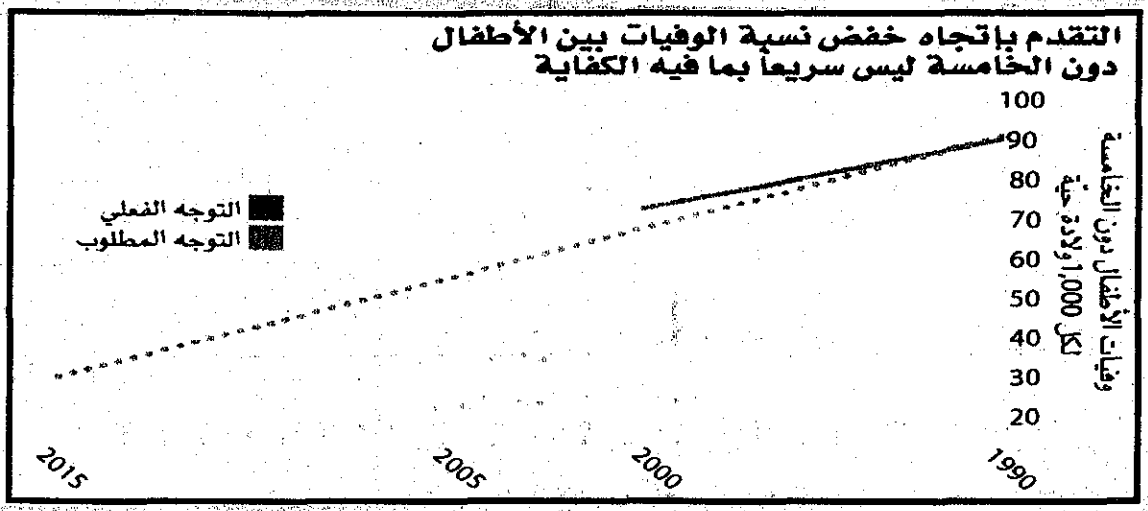

المصدر : بالاستناد إلى تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣

الشكل رقم : ٢٢

كانت وتيرة تقدم المنطقة العربية نحو تقليص نسب وفيات الأطفال دون الخامسة غير كافية لتحقيق هذه الغاية بحلول عام ٢٠١٥. ففي حين شهد العراق تراجعا في هذا المجال، شهد كل من جيبوتي و موريتانيا والصومال والسودان ركودا أو تقدما بطيئا، مما أدّى إلى بقاء نسب الوفيات مرتفعة حيث يموت أكثر من عشر الأطفال في هذه البلدان قبل عيد ميلادهم الخامس. كما و أن التحسن البطيء جدا في هذا المجال في كل من الأردن و اليمن يعني أنه من غير المحتمل أن يتمكن هذان البلدان من تحقيق هذه الغاية من "الأهداف التنموية للألفية" .

في المقابل تقدمت بعض البلدان العربية الأخرى، حيث من المتوقع أن يتمكن ثلاثة عشر بلدا من تحقيق هذا الهدف بحلول عام ٢٠١٥. فعلى سبيل المثال، و بفضل الجهود المتضافرة، استطاعت كل من جزر القمر و مصر والمغرب خفض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة لديها من معدلاتها المرتفعة في عام ١٩٩٠ إلى ما بين أربعين وثمانين حالة وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حية مع حلول العام ٢٠٠١، كما حققت كل من الإمارات العربية المتحدة والكويت و عمان و البحرين و قطر و ليبيا والأراضي الفلسطينية المحتلة و تونس بعض أكثر المستويات انخفاضا في وفيات الأطفال في المنطقة .

و تقدمت المنطقة العربية في مجال تحصين و تطعيم الأطفال الرضع ضد الحصبة، حيث زادت نسبة التغطية من ٧٧% في عام ١٩٩٠ لتصل إلى ٨٤% في عام ٢٠٠١. و سجل العديد من الدول العربية، بما فيها لبنان و البحرين ومصر و الأردن والكويت و المغرب و عمان و السعودية و الإمارات العربية المتحدة، تقدما كبيرا في هذا المجال بمعدلات تغطية تجاوزت الـ ٩٠%. بالمقابل مازال كل من الصومال و جيبوتي و السودان بحاجة إلى جهود إضافية في هذا المجال .

الهدف الخامس[1]: تحسين الصحة الإنجابية (صحة الأمّهات) .

الغاية:خفض نسبة الوفيات بين الأمهات بمعدل الثلاثة أرباع، بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥.

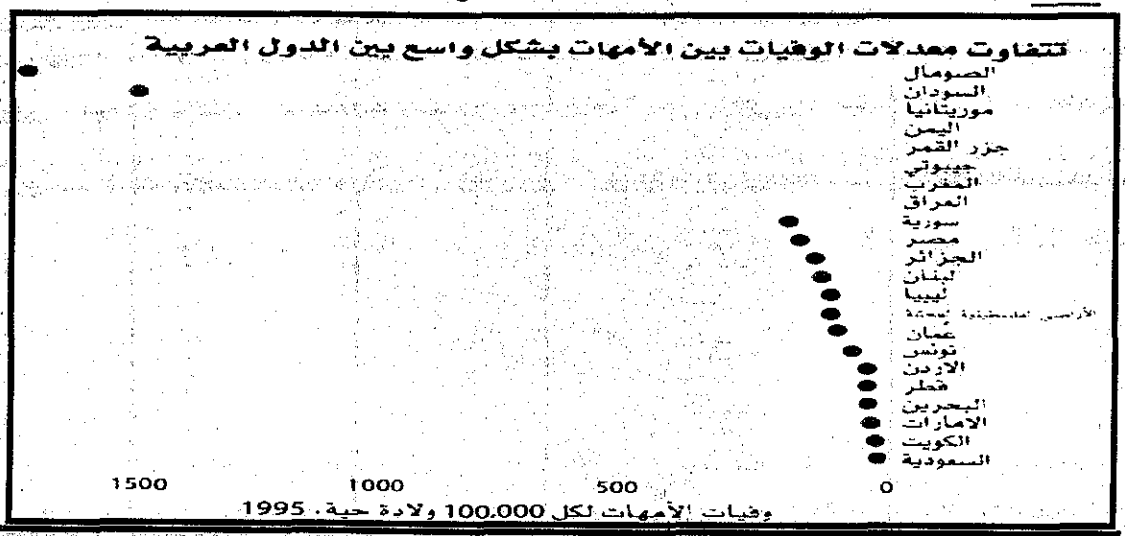

المصدر : بالاستناد إلى تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣

الشكل رقم : ٢٣

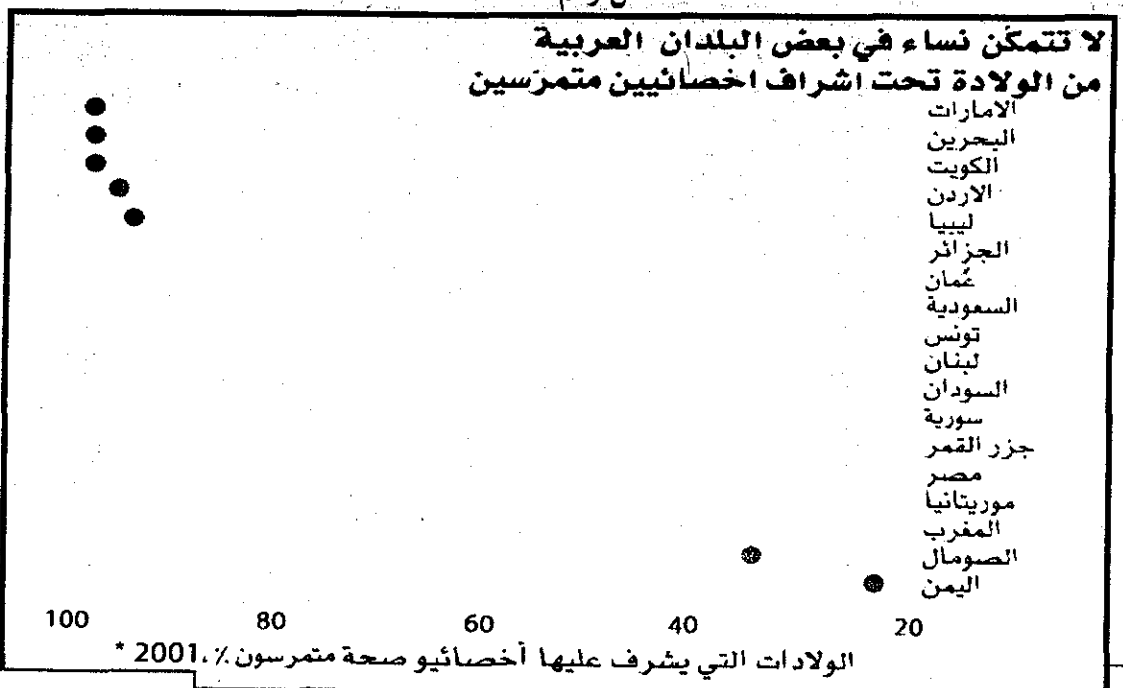

*١٩٩٥-٢٠٠١

[1]تقرير
l5.pdf

المصدر : بالاستناد إلى تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣

الشكل رقم: ٢٤

ليس هناك بيانات موثوقة تمكن من القياس الدقيق في المجال الهام لصحة الأمهات. فمن خلال الإحصاءات المتوفرة، يتبين أن هناك تفاوتا كبيرا في معدل الوفيات بين الأمهات في المنطقة العربية يتراوح بين أقل من ٥٠ وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ ولادة في كل من البحرين و الأردن و الكويت و قطر و السعودية والإمارات العربية المتحدة و أكثر من ٨٠٠ وفاة في موريتانيا والصومال و السودان و اليمن .

تتراجع في العادة نسبة الوفيات بين الأمهات عندما يحضر عملية الولادة، و هو الوقت الذي يمكن فيه التعامل مع أي طارئ بأقصى فعالية ممكنة، أخصائيو صحّة متمرّسون. و على الرغم من التحسن الذي طرأ مؤخرا في هذا المجال، فما يزال أكثر من ثلث النساء الحوامل في كل من جزر القمر و مصر و موريتانيا المغرب و الصومال و اليمن، يخضعن لعملية الولادة دون أي دعم مختص، في المقابل يشرف أخصائيو صحة متمرسون على ما يزيد عن٩٥ % من حالات الولادة في كل من البحرين والأردن و الإمارات العربية المتحدة

و على الرغم من أنّ معدل الوفيات بين الأمهات يعدّ تقليديا أحد أصعب المؤشرات الاجتماعية في القياس، إلا أنه من الواضح أن المنطقة العربية بحاجة إلى المزيد من الجهود لتحسين جمع و توفير مثل هذه البيانات، إن توفير مثل هذه البيانات قد يلقي الضوء مثلا على سبب استمرار بعض الدول كما هو الحال في السودان، في المعاناة من نسب مرتفعة في الوفيات بين الأمهات، على الرغم من ارتفاع نسب الولادات التي يحضرها أخصائيون. و العكس صحيح .

الهدف السادس[1]: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/ السيدا) والملاريا و الأمراض الأخرى .

الغاية: إيقاف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بحلول عام ٢٠١٥ و المباشر في عكس انتشاره.

[1] تقرير "أهداف الألفية الإنمائية في البلدان العربية"، منشور بموقع أهداف الألفية الإنمائية http://www.un.org/arabic/esa/rbas/MDG/goal6.pdf متصفح بتاريخ ٢٠٠٧/٠٤/٢٠

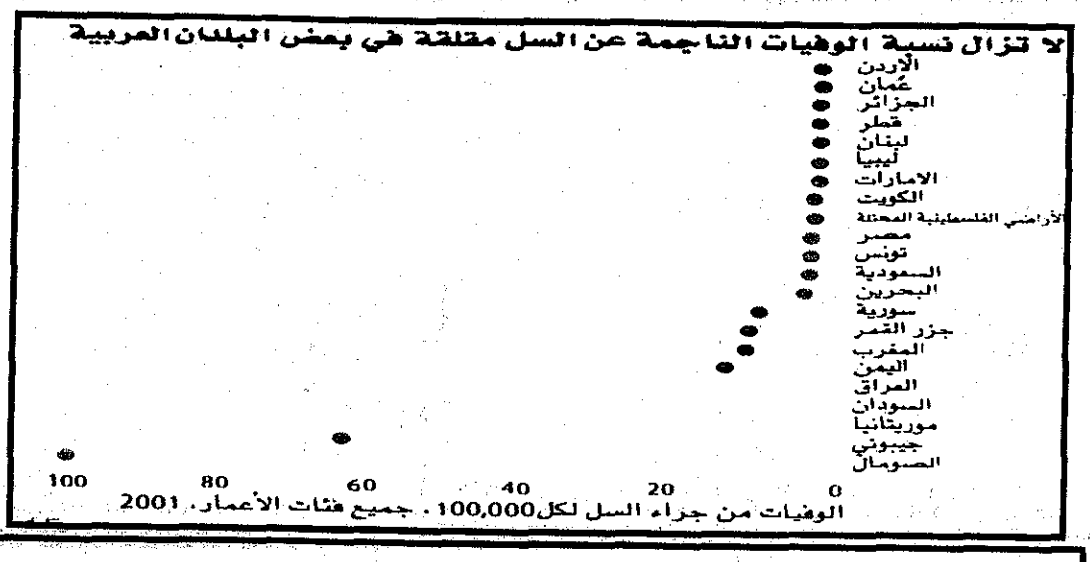

المصدر : بالاستناد إلى تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣

الشكل رقم : ٢٥

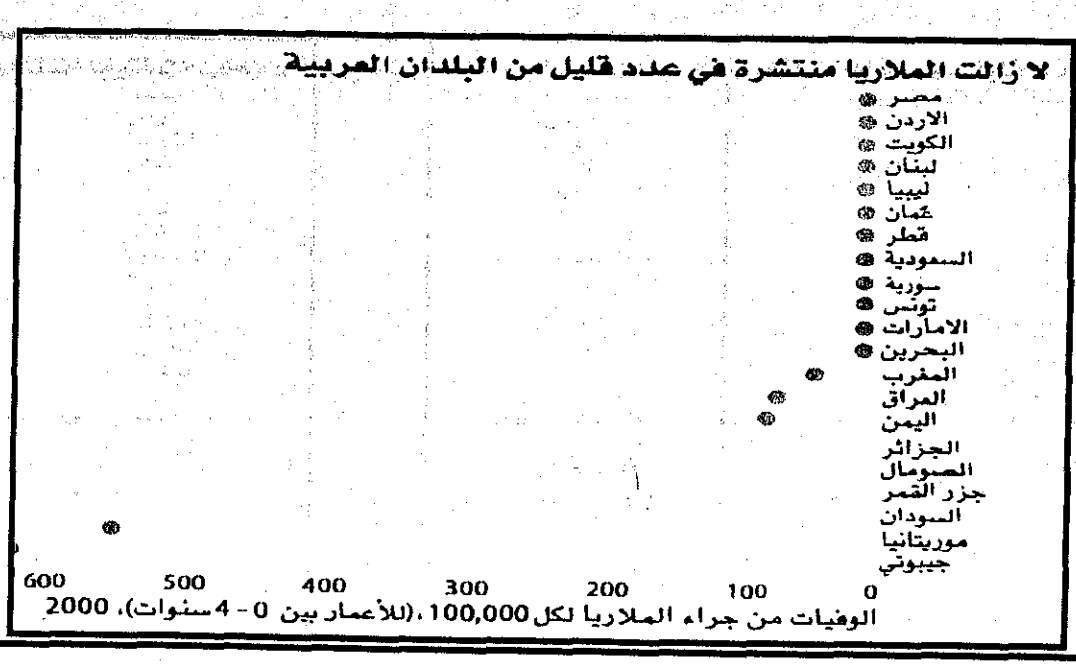

المصدر : بالاستناد إلى تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣

الشكل رقم :٢٦

إن المعلومات حول الإيدز و الأمراض الأخرى المنتقلة جنسيا في الدول العربية، هي معلومات متناثرة وغير كافية. إلا أنه ووفقا للبيانات المتوفرة، فقد تم تسجيل ما يزيد عن نصف مليون حالة إيدز في الدول العربية منذ الثمانينات. و تشكل النساء من جميع فئات الأعمار نسبة ٥٥% من هذه الحالات، في حين تشكل الشابات المتراوحة أعمارهن بين ١٥ و ٢٩ عاما نسبة ٤٥% منها .

إن العدد القليل نسبيا من حالات الإيدز المسجلة يجب أن يشجع على اتخاذ المزيد من الإجراءات الاحترازية و الوقائية، حيث أنه سيكون من المؤسف الاعتماد على هذه النسب القليلة لتبرير الصمت أوالتسليم بالأمر،هذا مع العلم بأن حملات التوعية العامة المرافقة مع كشف حالات المرض و مع الإجراءات العلاجية تعد من الوسائل الأنجع لتحقيق نتائج ذات ديمومة في هذا المجال .

و لا يعدّ وباء الملاريا من المشكلات الكبرى في معظم البلدان العربية، على الرغم من أنه مازال كذلك في بعضها، فإعداد حالات الوفاة لدى الأطفال من جراء هذا المرض ما زالت مرتفعة نسبيا في كل من جزر القمر والصومال و السودان والوضع بعد أسوأ في كل من جيبوتي و موريتانيا .

كما أن معدلات الوفيات المرتبطة بمرض السل تعد محدودة في معظم البلدان العربية، على الرغم من أن معدل انتشاره في بعضها يزيد عن متوسط المعدلات في الدول النامية. هذا مع العلم، بأن أكثر الدول العربية معاناة هي كل من جيبوتي وموريتانيا و الصومال و السودان. و تتطلب جميع هذه البلدان جهودا أكثر تركيزا وحملات توعية ضد داء السل. ففي الصومال على سبيل المثال، لا يتم اكتشاف سوى ثلث الحالات، و يتم شفاء حوالي ثمان من أصل كل عشر منها ، كما يشمل برنامج مكافحة السل في جيبوتي حوالي اثنين من كل ثلاث حالات، ولكن لا يتم شفاء سوى ست من أصل كل عشر منها .

الهدف السابع[1]: ضمان الاستدامة البيئية

الغاية: دمج التنمية المستدامة في سياسات البلد و برامجه و عكس الاتجاه في خسارة الموارد البيئية .

[1] تقرير "أهداف الألفية الإنمائية في البلدان العربية"، منشور بموقع أهداف الألفية الإنمائية http://www.un.org/arabic/esa/rbas/MDG/goal7.pdf متصفح بتاريخ ٢٠٠٧/٠٤/٢٠

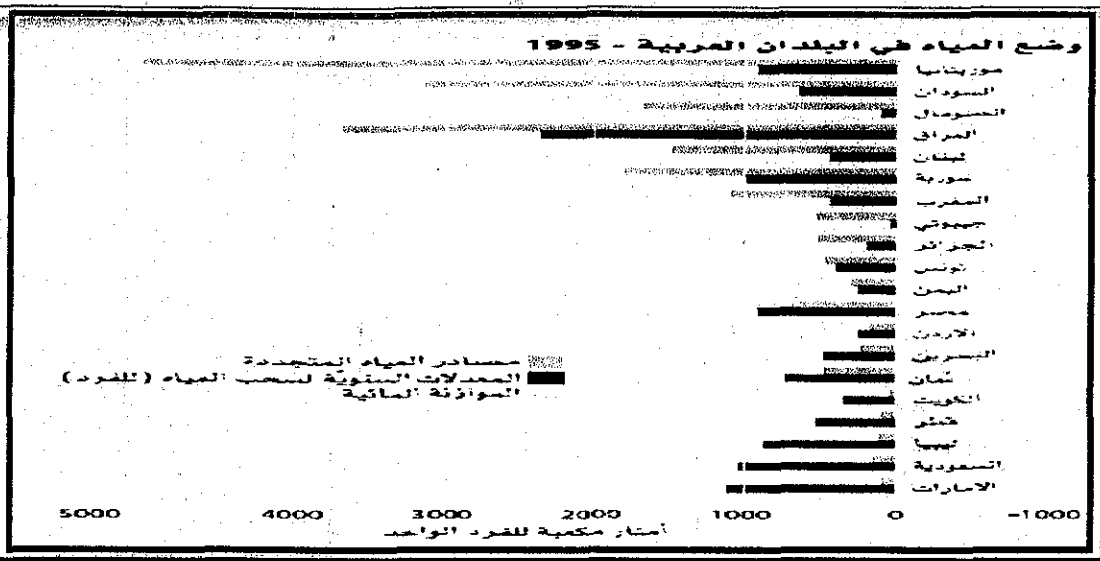

المصدر : بالاستناد إلى تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢

الشكل رقم : ٢٧

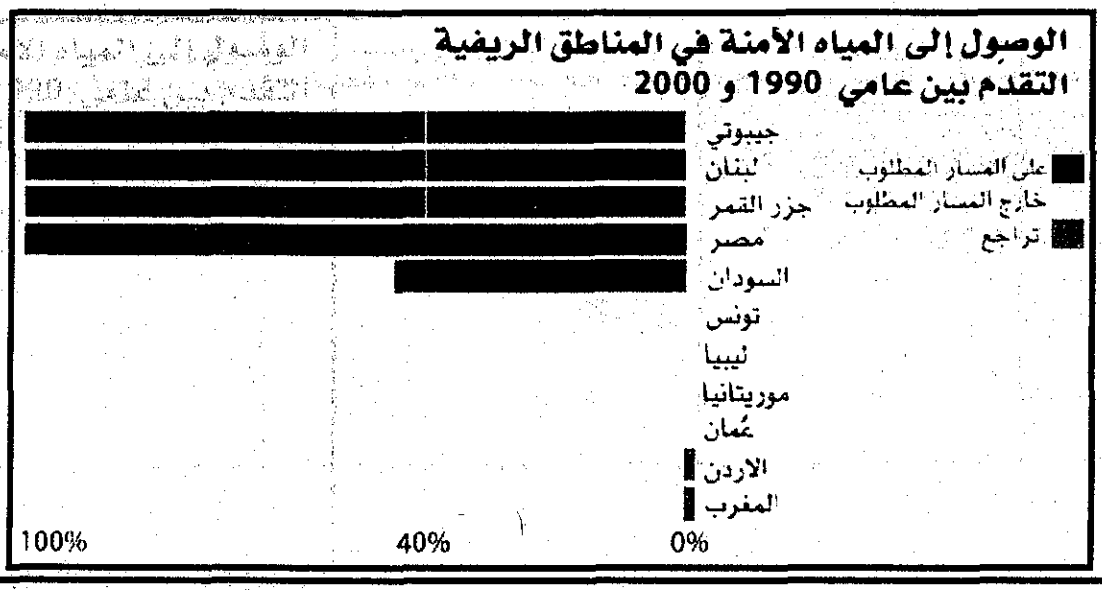

المصدر : بالاستناد إلى تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣

الشكل رقم : ٢٨

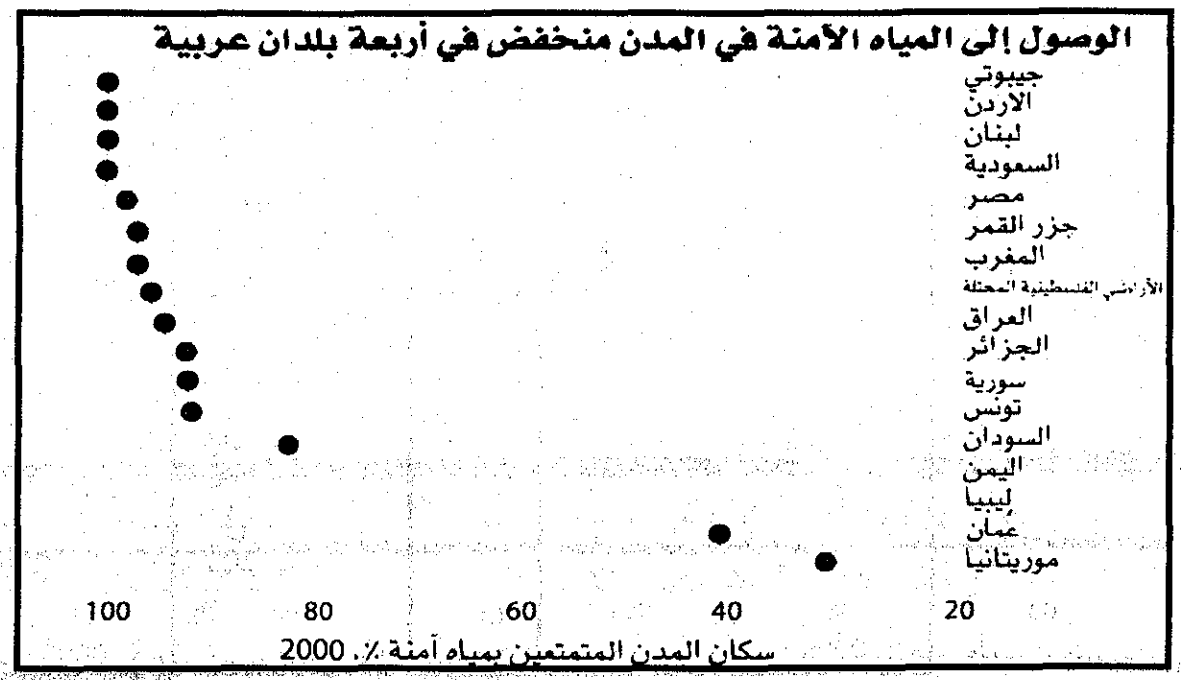

المصدر : بالاستناد إلى تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣

الشكل رقم : ٢٩

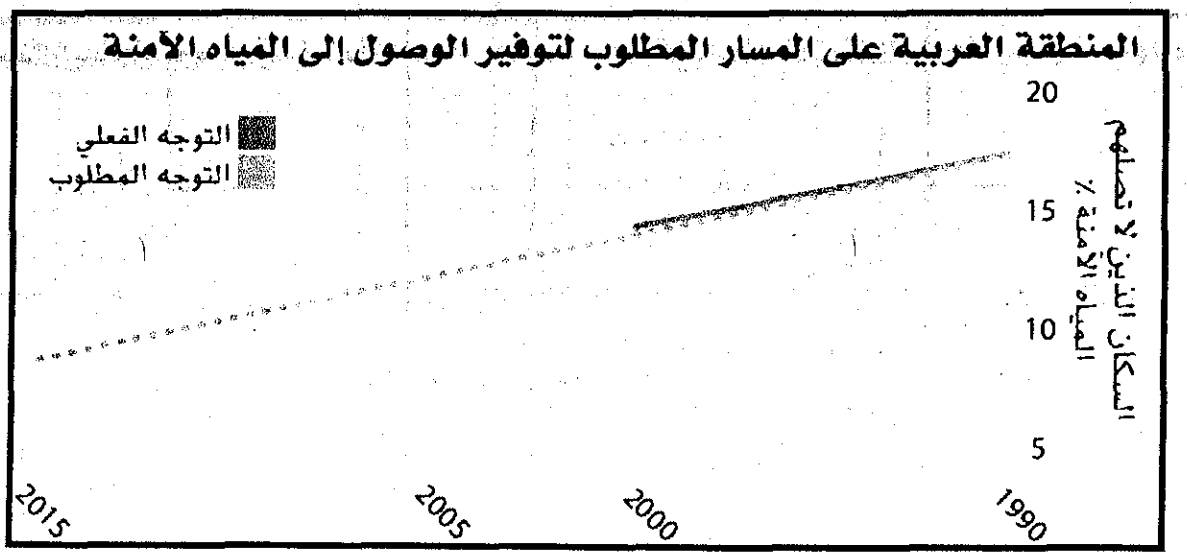

المصدر : بالاستناد إلى البنك الدولي و تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣

الشكل رقم : ٣٠

على الرغم من هشاشة الأوضاع البيئية في معظم أرجاء المنطقة العربية، فقد تثبت خمس دول عربية استراتيجيات لحماية البيئة ولا تتجاوز نسبة الأراضي المخصصة لحماية التنوع الأحيائي الـ ٥% من المساحة الإجمالية في معظم البلدان العربية .

إن غطاء الغابات في البلدان العربية، و عجب، محدود للغاية. ففي الحد الأدنى، تكسو الغابات ما يقل عن الواحد في المئة من إجمالي المساحة، كما في كل من الجزائر و قطر و السعودية و اليمن، و لتكسو في حدها الأعلى ربع المساحة الإجمالية، كما هو الحال في السودان. و في حين استطاعت كل من تونس و الإمارات العربية المتحدة توسيع رقعة الغابات فيها خلال التسعينات، يبقى الغطاء الغابي مهددا بشكل عام، لا سيّما في كل من جزر القمر والصومال و السودان .

رغم تطور كفاءة الإقليم العربي بشكل عام في استخدام الطاقة خلال التسعينات (مقاسا كل وحدة طاقة مستخدمة)، فقد شهدت كل من المغرب و عمّان و السعودية و الإمارات العربية المتحدة تراجعا في هذا المضمار. لقد أسفر النمو الاقتصادي عن زيادة معدلات انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون مما أثر سلبا على نوعية الهواء، علما بأن هذه الزيادة في معدلات انبعاث الغازات (المعدل/ للفرد) كانت مأساوية في قطر على وجه الخصوص .

لكن المشجع انخفاض معدلات الغازات المستنزفة لطبقة الأوزون (الكلوروفلوروكابورنات) في معظم البلدان العربية، على الرغم من ارتفاع هذه المعدّلات في ثلاث دول، حيث شهدت ليبيا التحدي الأكبر في هذا المجال .

الغاية: خفض نسبة السكان العاجزين عن التأمين المستدام لمياه الشرب الآمنة استعمال إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

تشير البيانات المتوفرة حول عدد محدود من البلدان العربية، أن المنطقة في وضع يؤهلها لتحقيق غاية تأمين الوصول إلى مياه الشرب الآمنة الاستعمال. فقد حقق كل من لبنان و جيبوتي تغطية كاملة في تأمين المياه في المناطق الريفية، كما أن ثلاث دول عربية أخرى، جزر القمر و مصر و السودان، تتقدم بثبات نحو تحقيق ذلك بحلول عام ٢٠١٥. بما فيها ليبيا و موريتانيا و عمان و تونس، لا تتقدم بالوتيرة المطلوبة لتحقيق الهدف أوأنها لم تحرز تقدما يذكر، فيما سجل كل من المغرب و الأردن تراجعا في هذا المضمار .

لكن الصورة تتحسن بشكل ملحوظ في المناطق الحضرية من البلدان العربية. فمن بين اثني عشر بلدا تتوفر عنه البيانات حققت أربع دول تغطية كاملة الأردن و جيبوتي و لبنان و السعودية، و تتقدم ثلاث دول أخرى، مصر و المغرب و جزر القمر، على المسار المطلوب لتحقيق هذه الغاية بحلول عام ٢٠١٥. في المقابل، لا تتقدم خمس دول أخرى، ليبيا و موريتانيا و عمان والسودان و تونس، بالوتيرة المطلوبة أو أنّها لم تحرز تقدما يذكر .

و رغم أن ثمانية من أصل كل عشر أشخاص من مجمل البلدان العربية يستطيعون الوصول إلى مصادر مياه صالحة للاستعمال، إلا أنّ بعض المناطق ما زالت تواجه عجزا كبيرا. ففي حين كانت نسبة سكان المدن القادرين على تأمين مياه نقية في اثني عشر بلدا أكثر من٩٠%، تنخفض هذه النسبة بشكل كبير في كل من السودان و ليبيا واليمن. و تواجه كل من موريتانيا وعمان المشاكل الأسوأ في هذا المضمار، حيث كان التقدم متواضعا خلال التسعينات،وحيث مازال أكثر من نصف سكان المدن عاجزين عن التأمين المستدام لمياه آمنة الاستعمال .

تتسع الهوة بين الدول العربية في المناطق الريفية، حيث مازالت العجوزات الأكبر موجودة. ففي الوقت الذي يتوفر فيه الميّاه الآمنة لكل فرد تقريبا في أرياف كل من جيبوتي و لبنان ومصر و جزر القمر، نراها غير متوفرة لمن تتراوح نسبتهم بين ١٥- ٤٠% من سكان الريف في سبع دول، و لتتجاوز هذه النسبة الأربعين بالمائة في خمس دول عربية أخرى هي العراق وموريتانيا و المغرب و عمان و تونس .

إنّ الاستمرار في التقدم نحو الهدف المتعلق بتأمين المياه يمثل تحديا هاما في المنطقة العربية. فخمس عشرة دولة عربية على الأقل تستخدم مواردها المائة، سواء المتجددة منها أو غير المتجددة، فوق طاقتها. و تواجه ثماني دول عربية، البحرين و الأردن والكويت و ليبيا و عمان و قطر و السعودية و الإمارات عجزا مائيا خطيرا على صعيد حصة الفرد .

و فيما تحاول الدول الأكثر ثراء، تعويض العجز لاعتمادها حلولا مرتفعة الكلفة، كإنشاء محطات تحلية المياه فإنّ الدول الأفقر تستنزف فعليا مصادرها المائة المحدودة. و رغم أن جميع شرائح المجتمع تتأثر بشح المياه، إلا أن معاناة الفقراء هي الأشد لا سيّما الريفيين المعتمدين على الزراعة منهم .

تزداد عملية رسم سياسات إدارة المصادر المائة تعقيدا بسبب النمو السكاني السريع، و التزايد المطرد في التحضير، و بسبب التحول في الأنماط المعيشية. و حيث أنّ الموارد المائية مشتركة في العادة بين عدة دول في المنطقة، فإن التعاون الإقليمي في هذا المجال يمكن أن يفضي إيجاد حلول مستدامة و طويلة الأمد .

الغاية :تحقيق تحسن ملحوظ في حياة ما لا يقل عن مئة مليون من القاطنين في المناطق العشوائية (الأحياء الفقيرة والمكتظة)، بحلول العام ٢٠٢٠ .

إن أحد المؤشرات ذات العلاقة بهذه الغاية يتمثل في نسبة السكان القادرين على الوصول إلى خدمات محسنة للصرف الصحي في المناطق الحضرية. بناء على ذلك يتبين أن تأمين خدمات الصرف الصحي الملائمة في المناطق الحضرية على مستوى المنطقة العربية مرتفع بنسبة تغطية إجمالية تصل إلى حوالي ٩٨%، و لتصل هذه النسبة إلى أكثر من ٩٨% في عشر بلدان منها. إلا أن خدمات الصرف الصحي، في أربعة من السبعة عشر بلدا التي تتوافر عنها معلومات كافية، ما زالت تحتاج إلى اهتمام إضافي. فأكثر من ثمن سكان المدن في المغرب والسودان محرومون من هذه الخدمات، فيما كانت الحالة أكثر إلحاحا في موريتانيا حيث لم يتمتع أكثر من نصف السكان بخدمات الصرف الصحي في العام ٢٠٠٠.

الهدف الثامن[1]: تطوير شراكة عالمية للتنمية

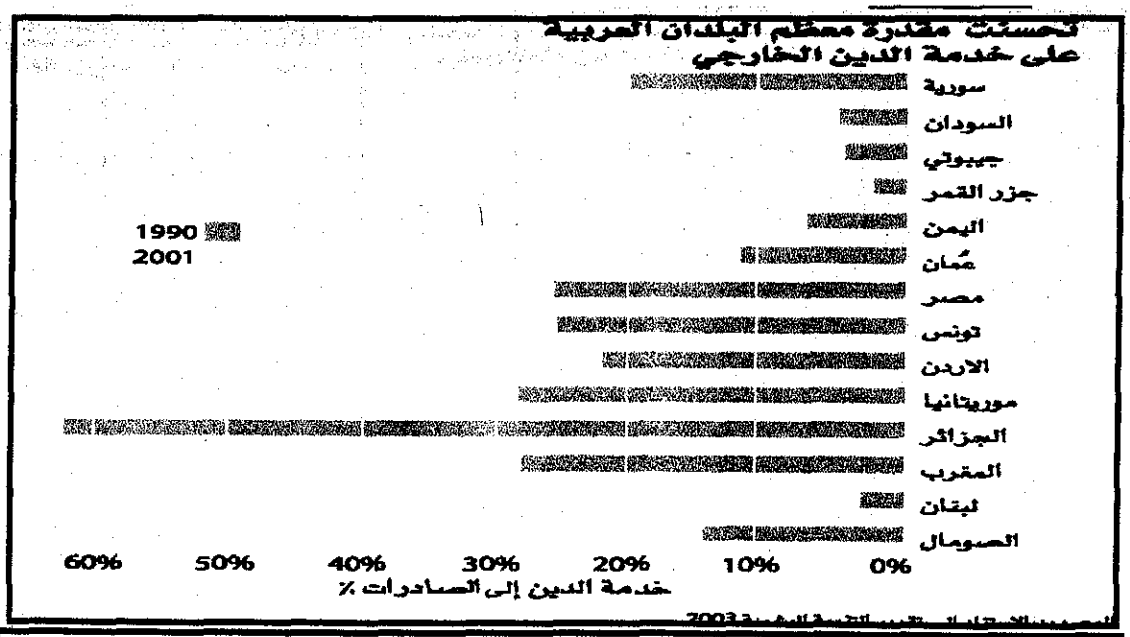

المصدر : بالاستناد إلى تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣

الشكل رقم :٣٢

[1] تقرير "أهداف الألفية الإنمائية في البلدان العربية"، منشور بموقع أهداف الألفية الإنمائية http://www.un.org/arabic/esa/rbas/MDG/goal8.pdf متصفح بتاريخ ٢٠٠٧/٠٤/٢٠

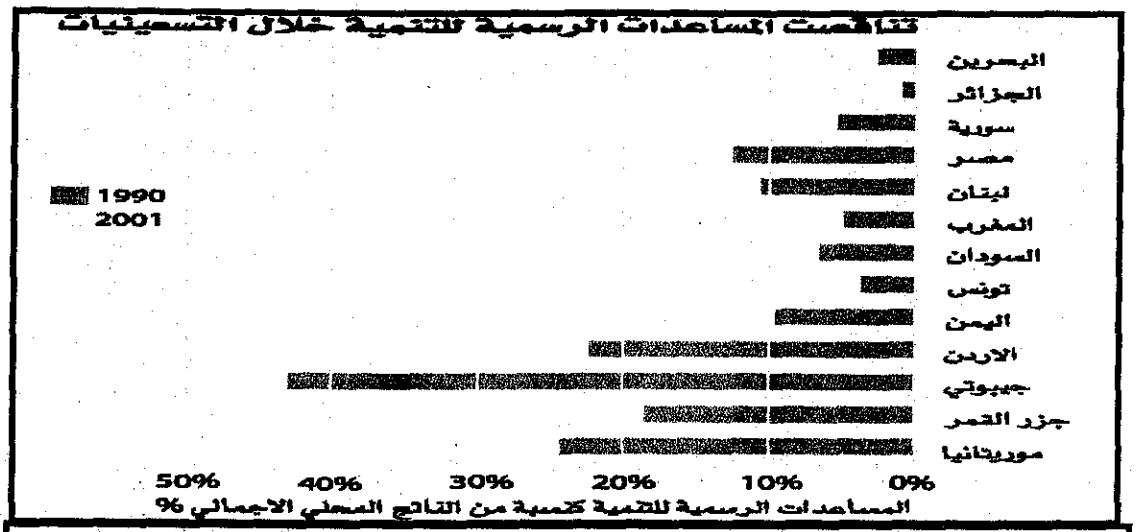

المصدر : بالاستناد إلى تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣

الشكل رقم : ٣٢

الغاية: دعم برامج تخفيف وطأة الدين، و الزيادة السخية للمساعدات الرسمية للتنمية للبلدان الملتزمة بتخفيض الفقر .

الغاية: تأمين الحصول على الأدوية الأساسية في الدول النامية بكلفة معقولة، و ذلك بالتعاون مع شركات الأدوية .

الغاية: تعميم فوائد التقنيات الحديثة لاسيما تلك المتعلقة بمجالي المعلومات و الاتصالات، و ذلك بالتعاون مع القطاع الخاص .

بإمكان الشراكة العالمية أن تسهم في تحسين حياة سكان البلاد العربية بشكل حاسم عن طريق فتح قنوات باتجاه أسواق البلدان المتطورة، أو تقليص عبء الديون الخارجية، أو عن طريق عكس التدني في المساعدات الرسمية من أجل التنمية، أو عن طريق تيسير الحصول على الأدوية الأساسية .

يبقى الدّين عائقا رئيسيا أمام التنمية في بعض البلدان العربية. ففي لبنان، تستفيد خدمة الدّين الخارجي ما يصل إلى أربعين بالمائة من عوائد التصدير، و تصل تلك النسبة إلى ٢٠% في كل من الجزائر و المغرب و إلى ١٥% من تونس و الأردن. في المقابل، حصلت موريتانيا على تخفيض بمقدار ٩٥% لدينها المترتب لنادي

باريس، حيث وصلت مع منتصف عام ٢٠٠٢ إلى نقطة الانتهاء بالنسبة للمبادرة الخاصة بالدول الفقيرة الرازحة تحت الوطأة الشديدة للدين. و إذا ما تمكّنت البلدان العربية من إعادة تحويل دفعات تسديد الديون لمصلحة تحقيق الأهداف التنموية، فإن ذلك سيؤدي إلى تحسّن هام في مستقبلها التنموي المتوقع .

و يعدّ هبوط المساعدات الرسمية من أجل التنمية حجر عثرة آخر لاسيّما بالنسبة للبلدان الأقل نموا. فقد تدنى معدل هذه المساعدات على المستوى الإقليمي العربي من ٣,٦% من مجموع إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٩٠، إلى ٠,٨% في عام ٢٠٠١، حيث تراوحت نسبة الهبوط المعدل في اثني عشر بلدا توفرت عنها البيانات، بين ٢٥ و ٩٤%

توفر الدواء :

تحسنت بثبات إمكانية الوصول إلى الدواء و الحصول عليه بسعر مناسب في البلدان العربية. و تشير البيانات المتوفرة حول عام ٢٠٠١، إن أكثر من ٩٥% من السكان في ثماني دول عربية، و أكثر من ٨٠% في سبع دول أخرى، و استطاعوا الوصول إلى الأدوية الأساسية و الحصول عليها بسعر مناسب. بالمقابل، يتمتع بذلك ما يتراوح بين ٥٠ إلى ٨٠ بالمائة من سكان موريتانيا و المغرب و تونس و اليمن، و ما زال ثمن الدواء مرتفعا جدا لأكثر من نصف السكان في الصومال و السودان .

التواصل و الاتصال :

إجمالا، تطورا استخدام كل من الهاتف الثابت و النقّال في المنطقة العربية خلال التسعينات، و إن كان هذا التطوّر بقي بطيئا في البلدان العربية الأقل نموا. ففي الكويت و قطر يصل عدد المشتركين بخطوط الهاتف الثابت والنقال إلى أكثر من ٧٢ و ٦٩ بالمائة في كل من البحرين و الإمارات العربية المتحدة على التوالي .

و على الرغم من الانتشار السريع للحاسوب الشخصي في البلدان المنتجة للنفط و البلدان متوسّطة للدخل إلاّ أن فرص معظم سكان المنطقة لاستخدام تقنيات المعلومات و الاتصالات تبقى قليلة، ففي تسعة بلدان عربية على الأقلّ، تقل نسبة استخدام الحاسوب عن ٢%، كما لا يزال استخدام شبكة الانترنيت محدودا، حيث أنّه يتوفر لأقل ٢% من السكان في اثني عشر بلدا عربيا. و رغم أن المعدّلات الأعلى في هذا المجال قد سجّلت في كل من الإمارات العربيّة المتحدة و البحرين، إلاّ أنها لا تشمل أكثر من ثلث السكان .

الخـــاتـــمة :

تعرضنا من خلال هذا الفصل إلي أهم الجهود المبذولة لمكافحة الفقر ، وسعيا منا لتقييم هذه الجهود استعرضنا تجارب لمجموعة من الدول ، ثم تجربة مؤسسة دولية ، و ليكتمل التقييم ، تناول أهم النتائج المسجلة في العالم و كذا في مجموعة الدول العربية و من خلال ما تقدم يمكننا استنتاج ما يلي :

الوثائق الإستراتجية من خلال أهدافها تمكننا من مكافحة الفقر ، لكن الإشكالية تبقى في الآليات والوسائل المطبقة و على واقع الدول النامية من خلال إعتبارات محددة تمكن من تخفيف العبء عن الفقراء الناتج عن السياسات التجميعية الاقتصادية، وهناك آليات فعالة في مكافحة الفقر متمثلة في شبكات الضمان الاجتماعي، برامج الأشغال العامة برامج التحويلات العينية و النقدية، و هناك تجارب يمكننا اعتبار بعض لآلياتها فعالة في مكافحة الفقر كشبكات الأمان لتقليص الفقر في الأردن و دور المنظمات لغير حكومية في لبنان ، زيادة الدخل من خلال توفير فرص العمل في اليمن التكافل الاجتماعي بين مختلف فئات الشعب في تونس ، دور المعلومات و الاتصالات في التنمية الريفية في الهند التعليم و زيادة المهارات في الصين .

أهداف الألفية الإنمائية تمثل طريقا إلى عالم بلا فقر أما فيما يخص واقعها في العالم فيبدوا أنه هناك جزما بعدم تحقيقها في الموعد المحدد مسبقا أي العام ٢٠١٥، إذ أن الفجوة القائمة بين تخفيض الفقر إلى النصف وبين النتائج المقدرة بحلول عام ٢٠١٥ تساوي ٣٨٠ مليون إنسان يعيشون على أقل من دولار واحد و كل الأهداف تأخذ نفس المنحنى تقريبا.

أما فيما يخص أهداف الألفية الإنمائية في العالم العربي فيمكننا تقسيم العالم العربي إلى ثلاثة مجموعات المجموعة الأولى :على المسار المطلوب أو أنها متقدمة في تحقيق الغايات بحلول العام ٢٠١٥ .

والمجموعة الثانية :خارج المسار المطلوب أو في حالة ركود أو تراجع و من غير المتوقع أن تحقق أهداف الألفية بدون جهود إضافية منسقة.

أما المجموعة الثالثة : فلا تتوفر عنها معلومات كافية موثقة مما يجعل وضعها صعبا لان التحقيق أهداف الألفية الإنمائية يتطلب توفير إحصائيات و بيانات أفضل لتوثيق التقدم و لحشد و تعبئة الطاقات الإنسانية ولتصميم سياسة إصلاحية محابية للفقراء مبنية على الحقائق و ليس على النظريات الاقتصادية فقط.

الفصل الثالث

تقييم حصيلة مكافحة الفقر في موريتانيا

المبحث الأول :جذور الفقر في موريتانيا

رغم انعدام الإحصائيات عن الفقر في موريتانيا في عهد الاستعمار و كذا في العقود الأولى بعد الاستقلال إلا أنه يمكننا إبراز صورته ، و ذلك من خلال التعرض لبعض المعطيات الاقتصادية إبان الاستقلال وفي العقود التالية له .

فموريتانيا حصلت على استقلالها في ٢٨ نوفمبر ١٩٦٠ و كان عدد السكان آنذاك لا يتجاوز ٩٤٢٠٠٠ نسمة منهم حوالي ٧٨% من البدو و الرحل و حوالي ١٥% من سكان القرى و ٧% يمثلون سكان الحضر ، أما سكان العاصمة أنو كشوط فقد كانوا يقدرون بحوالي ٣٠٠٠ نسمة و فيما يتعلق بالقوى العاملة فإنها كانت تقدر بحوالي ٢٩٩٠٠٠ نسمة ، منها ٩١% يشتغلون في التنمية الحيوانية و الزراعية و ٣% في الصناعة و ٦% في الخدمات، أما الجهاز الطبي حينها كان يتكون من ١٢ طبيبا و صيدليان أي ٧٨٥٠٠ ساكن لكل طبيب و٤٧١٠٠٠ ساكن للصيدلاني أما التمريض فلم يكن أحسن حالا من سابقيه فعدد الممرضين لم يتجاوز ١١٦ ممرضا و قابله واحدة إضافة لحوالي ٢٦٣ ممرضا مساعدا و طبيب أسنان واحد.

أما المستشفيات فقد كانت معدومة و يتم نقل المرضي إلى الخارج وكل ما هناك هو بعض المستوصفات التي تنقصها التجهيزات و التي كانت توجد في بعض المدن الرئيسية .

أما بالنسبة لقطاع التعليم يكن أحسن حالا من قطاع الصحة ، فقد كان عدد التلاميذ في السنة الدراسية ١٩٦٠-١٩٦١ يقدرون بحوالي ٩٦٤٣ تلميذ أي حوالي ٤,٧%من الأطفال الذين هم في سن التعليم الابتدائي، أما التلاميذ في المرحلة الإعدادية والثانوية فقد كانوا يقدرون بحوالي ٥٢٠ تلميذ أي نسبة ١% منهم في سن هذه المرحلة وقد كان المدرسون في هذه المرحلة يقدرون بـــ ٤٠٠ مدرس ، في حين يقتصر التعليم العالي على ١٥ طالبا يدرسون في الخارج و ٥ إطارات عليا.

و بخصوص الدخل الوطني فكان يقدر بحوالي ٣٨٥٠ مليون أوقية ، سنة ١٩٦٠ منها حوالي ٥٥% من التنمية الحيوانية و الزراعية و حوالي ١٩% من البناء و التشييد و حوالي ٦% من النقل و الموصلات وحوالي ١٢% من التجارة و الخدمات في حين أن الدخل الفردي في حدود ٤٠٠ أوقية أي ما يعادل ٨٥ دولار.[1]

أما الصادرات فكانت تقدر بـــ ٧٠٠ مليون أوقية سنة ١٩٦٠ ، ٨٠% منها من الحيوانات الحية، أما الواردات تقدر بـــ ١٩٠٠ مليون، ٥٢% من الخزينة الفرنسية و ٦% من تمويلات خارجية أخرى و هو نفس الحال بالنسبة لإيرادات الميزانية التي كانت تغطي الخزينة الفرنسية ٥٧% منها.

أما البنى التحتية من طرقات ووسائل نقل فلقد كانت هشة هي الأخرى ، فالطرقات كل ما هناك حوالي ٥٠٠ كلم من الطرقات الترابية التي كانت تقطع في فصل الخريف عند تهاطل الأمطار أن وسائل النقل

[1] - محمد ن ولد أحمد سالم ، الإقتصاد الموريتاني ثلاثون سنة من الجهود التنموية النتائج و الآفاق ، دار القافلة للطباعة والنشر ، أنوكشوط ، ١٩٩٢ ، ص: ٢٥

كانت تتمثل في حوالي ٢٠ شاحنة كبيرة تمتلكها إحدى الشركات الفرنسية التي كانت تحتكر عمليات النقل في البلاد.[1]

و ضمن هذا السياق كان الحياة السياسية أيضا تواجه صعوبة تحتم تعبئة الأهالي في الداخل لدعم الاستقلال السياسي و كذا دعمه في الخارج بالسعي للحصول على الاعتراف من المنظمات الدولية والإقليمية و خاصة منظمة الأمم المتحدة التي انضمت إليها موريتانيا ١٩٦٢.

و في السنوات المتتالية الاستقلال بدأت مساهمة الخزينة الفرنسية في الميزانية الموريتانية تتناقص ، حيث انخفضت من ٥٧% سنة ١٩٦٠ إلى ٣٩% عام ١٩٦١ و إلى ٣٦% عام ١٩٦٢ ثم إلى ١١% سنة ١٩٦٣ لتتوقف نهائيا مما يعني صدمة لاقتصاد هش.[2]

و قد اعتمدت موريتانيا أسلوب التخطيط المتوسط سنتي فقط بعد استقلالها ، و هكذا عرفت موريتانيا أربع خطط للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية امتدت فترة هذه الخطط من ١٩٦٣ إلى عالم ١٩٨٥.

جاءت الخطة الأولى رباعية و غطت الفترة :" ١٩٦٣-١٩٦٦" و لو أنها قد سبقها مشروع لخطة ثلاثية "١٩٦٠-١٩٦٢" و لو أن تصورها لم يكن كاملا ، ثم جاءت بعد ذلك الخطة الثانية رباعية و شملت الفترة "١٩٧٠- ١٩٧٣" ثم تلتها الخطة الثالثة وهي خماسية " ١٩٧٦- ١٩٨٠" و الرابعة التي جاءت خماسية على غرار سابقتها "١٩٨١-١٩٨٥" .

و من الملاحظ عدم توحيد المجال الزمني لهذه الخطط "رباعية ، خماسية" و كذا الإنقطاعات بين الخطة ولاحقتها كما أنها لم تراعي الظروف الموضوعية كوجود إحصائيات دقيقة ، فالتعداد الأول بعد الاستقلال لم يتم سوى ١٩٧٧ ، مما أدى إلى نقص في بيانات السكان و المؤشرات ، و هذا النقص بطبيعة الحال أخل بتقديرات الاستثمار و بجدوائية المشاريع.

كما أن الاعتماد على الخارج في التمويلات نظرا لعجز الموارد الداخلية عن تغطية هذه الاستثمارات وهو ما انعكس سلبا على مستويين :

- الارتفاع المستمر للمديونية الخارجية

1-نفس المرجع السابق ، ص: ٢٦

2- محمد ولد محمد و ، آثار برامج التصحيح الهيكلي على تطور ميزان المدفوعات الموريتاني خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٥ رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ١٩٩٨-١٩٩٩ ، ص: ١٠٥

- عدم التحكم في مصير المشاريع و توجيهها ، و قد اتضح ذلك من خلال المشاريع المنقولة من خطة الأخرى و تلك التي لنم تنفذ أصلا ، او تلك التي زاد فيها الواقع التمويلي عن المتوقع [1].

و مع نهاية الخطة الرابعة كان معدل الناتج المحلي للفرد يهبط سنويا ب ٠,٦% ، وبلغ معدل الاستثمارات في نفس الفترة ٣٢% من الناتج المحلي الإجمالي ، مما أدى إلى ظهور عجز كبير في الميزانية العامة و ميزان المدفوعات سنة ١٩٨٤ ، فعجز الميزانية بلغ ٣,٦ مليار أوقية أي ما يعادل ٧,٩% من الناتج المحلي الإجمالي ، أما عجز ميزان المدفوعات المحلي الإجمالي فبلغ ١٢ مليار أوقية أي ما يعادل ٢٩% من الناتج المحلي الإجمالي ، في حين أن مستوى المديونية بلغ ضعف الناتج المحلي الإجمالي و يرجع هذا الوضع إلى عوامل متفرقة من بينها الجفاف الذي ضرب البلاد فترات متلاحقة والأزمة الاقتصادية العالمية و كذا التسيير اللاعقلاني لمختلف فروع الاقتصاد الوطني فضلا عن تدني أسعار المنتجات الأولية من بينها الحديد الذي تعتمد عليه البلاد في الأسواق العالمية.

المطلب الأول :المخططات الإقتصادية الموريتانية

الفرع الأول :الخطط التنموية في موريتانيا "١٩٦٣-١٩٨٥"

أولا : السياسات و الأهداف

عرفت موريتانيا خطط للتنمية الاقتصادية منذ الاستقلال كما سبق ذكره ، و لقد تمثلت أهداف هذه الخطط في مبادئ عامة يمكن إنجازها في النقاط التالية : [2]

- تحقيق الاستقلال الاقتصادي
- تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية
- التفضيل المطلق للصناعات المنجمية
- تشجيع و دعم المبادرات الخاصة و المحلية لاسيما في نطاق المشاريع المتوسطة و الصغيرة
- تطوير مهارات الأطر و الاقتصاد
- إحلال الإنتاج الوطني محل الواردات كما في الخطط الأولى

[1]- سيدي عبد الله ولد المحبوبي ، الهجرات الداخلية و التنمية في موريتانيا ، الثنائي الحرج ، المطبعة الجديدة ، أنواكشوط ١٩٩٦ ، ص: ٢١٧
2-سيدي عبد الله ولد المحبوبي ، مرجع سابق ذكره ، ص : ٢١٨

و حسب النقاط السابقة صبت أهداف مختلف الفترات و كان من الواضح التركيز على القطاعات الأكثر تصديرا فمثلا في الخطة الأول الرباعية "١٩٦٣-١٩٦٦" احتل قطاع المناجم المرتبة الأولى و يليه صيد الأسماك بينما لم يخصص للمنتجات الريفية إلا ما لا يتجاوز ربع المخصص للمنتجات المعدنية و إذا إستثنيا هذه الحالة المتميزة من عدم التوازن بين قطاع ريفي معيل لأغلب السكان و قطاع منجمي ناشئ ، فإن بقية الإستثمارات وجهت في مسارات تنموية اقتصادية و اجتماعية أخرى ، كالنقل و المواصلات بنسبة ١٤% من الإستثمارات، والتعمير و الماء والكهرباء و الشؤون البلدية بنسبة ١٢,٤%، و الصحة العامة بنسبة ٣,٨% والتعليم و تكوين الأطر بنسبة ٢,٦% و التنقيب والدراسات بنسبة ٥,٢%.

و قد بلغ مجموع الاستثمارات المخططة ".٥٥٥" مليون أوقية بينما بلغت الاستثمارات الفعلية "٦٧٦٧" مليون أوقية و هي نسبة تعادل ١٢٢%، و إن كانت هذه النسبة تخفي وراءها التباين الواضح من قطاع لآخر ، ففي حين بلغت نسبة الإنجاز في قطاع الصيد مثلا ٣٠١% لم تصل هذه النسبة في قطاع التعمير و الماء و الكهرباء و الشؤون البلدية سوى نسبة ٤١% و هي أقل نسبة إنجاز مسجلة في المخطط الرباعي الأول و كان من المخطط أن يتم تمويل حوالي ٨٧% من استثمارات هذه الخطة من المصادر الأجنبية و الباقي من التمويل المحلي و لن تبين أن الاستثمارات التي حصلت تمت تغطيتها بنسبة تفوق ٩٠% من مصادر أجنبية وخاصة من الجمهورية الفرنسية و البنك الأوروبي للتنمية، أما فيما يتعلق بأهم المشروعات التي تم تنفيذها خلال فترة هذا المخطط فيمكن أن نذكر منها :

- مرفأ أنواكشوط التجاري ، مسلخ مدينة كيهيدي ، خلق أسطول بحري
- إنشاء مصنع لدقيق السمك و منشآت لمعالجة السمك في أنواذيب ، و ميناء للصيد البحري.
- إنشاء مولد كهربائي في مدينة أنوكشوط ، و تزويد العاصمة بالماء الصالح للشرب

و من الملاحظ أن غياب المعطيات الإحصائية بالنسبة لكافة القطاعات يجعل من الصعوبة وضع خطة تنموية لها مدلولاتها الاقتصادية و الاجتماعية، و هي الملاحظة اعترفت بها هذه الخطة ، مما جعلها تهيئة لما بعدها من خطط .

أما الخطة الثانية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية "٧٠-٧٣" فقد اعتبرت أن نقص الدقة في البيانات المتوفرة وعدم السيطرة على تمويل أغلب المشاريع "تمويلات من الخارج" "تجعل من اللازم اعتمادها على برامج

سنوية " تدمج في المعطيات الجديدة ، و من هذا المنطلق تصبح هذه الخطة مجرد إطار كلي يحدد السياسات القطاعية العامة التي تتجسد في جملة المشاريع التي يراد تنفيذها خلال السنوات الأربع.

أما توزيع الاستثمارات المخططة فيتضح قيه زيادة الاهتمام بالقطاع الريفي الذي ارتفعت نسبته من ٨% كما في المخطط الأول إلى ١٤% و إن كانت نسبة لا تغطي القدر الكافي من الأهمية و قد أستحوذ قطاع الصناعة والمعادن و النقل و الموصلات على أكثر من ٦٠% من استثمارات هذا المخطط [1]

أما مجموع الاستثمارات فقد بلغ ٤٧١٣٥ مليون أوقية، و كانت حصة التعليم والصحة و الصناعات التقليدية والإعلام والسياحة منها متواضعة إذ لم تصل إلا إلى ١٢%، و قد بلغ مجموع الاستثمارات المنفذة فعلا ٥٥٢٠ مليون أوقية وكانت نسبة الإنجاز ٦,٥٨% من الاستثمارات المخططة و يرجع انخفاض من هذه النسبة عن سابقها إلى عوامل منها :

- صعوبات الحصول على التمويل الخارجي الذي اعتمدت عليه بنسبة ٩٠%.
- انعكاسات ظاهرة الجفاف الذي ضرب البلاد في تلك الفترة

و لقد أستأثر قطاع التجهيز بأغلبية المشاريع (٤٠ مشروعا) و تعتبر نسبة الإنجاز فيه من أحسن النسب المسجلة ٤٠٥% بينما انعدمت نسبة الإنجاز في مشاريع الصحة و السكان و الصناعة التقليدية و الإعلام ويسجل قطاع المناجم أعلى نسبة إنجاز بـــ ٤٨,٥ %.

و لقد أوضحت الدراسة التقييمية المعدة من قبل مركز أبحاث التنمية الاقتصادية "أغسطس ١٩٧٢" أن هذه الخطة لم تكن الخطة بالمعنى الضيق للكلمة و إنما هي مجرد توجهات عامة يغلب عليها الطابع السياسي وبالتالي فإن الأهداف الأساسية التي ينبغي التركيز عليها و منحها الأولية مثل زيادة الإنتاجية و الدخل القومي والفردي و تحسين مستوى حياة كافة الشرائح الاجتماعية و مناطق البلاد لم تنل الأولية التي تستحقها و على العكس كانت الأهداف السياسية صاحبة الأولية مثل الوحدة الوطنية و إعادة الاعتبار للشخصية الموريتانية

[1] -Mohamed ould Ahmed Salem , l'économie mauritanienne, le bilan de la planification économie de l'indépendance , imprimerie atlas , nouakchoott, 1994, p : 33

والاستقلال السياسي و الثقافي و التركيز على العاصمة و من هذا المنطلق كانت الخطة أقرب إلى خطة للتنمية السياسية و هكذا لاحظت الدراسة التقييمية أن ٦٥ % من الاستثمارات التنموية وجهت إلى القطاع السياسي و ١٠% إلى قطاع الاجتماعي و أقل من ٢٠% نحو القطاع الاقتصادي، إنها السمات إذا التي طبعت الخطة وأصبحت بعيدة عن تحقيق الأهداف [1]

أما عن أهم المشاريع المنجزة في هذا المخطط هي :

دراسة استصلاح أراضي كوركل و تجربة زراعة القمح "تامورت أنعاج" و دراسة حالة السدود في الحوض الغربي وإنجاز ١٥ سدا في منطقتي الحوضين و إكمال دراسة استصلاح سهل بوقي، هذا في مجال التنمية.

أما فيما يخص مجال الصيد البحري فقد تم تشييد مصنع لدقيق السمك وزيته و تجهيز مخبر الصيد وشراء سبع بواخر و باخرة للتعليم و إحداث مركز للتكوين في أنواذيب .

و على الصعيد البنى التحتية تم إنجاز دراسة طريق الأمل "أنواكشوط- النعمة" و تنفيذ مشروع لصيانة الطرق وكذا طريق "روصو- أنوكشوط" و طريق "أنواكشوط –أكجوجت" و إنشاء مولد للكهرباء في أنواذيب وإنتاج و توزيع المياه في أطار و روصو و تزويد العاصمة بخط آخر للمياه من إدين [2]

و رغم أنها إنجازات متواضعة إلا أنها خطوة في اتجاه بنى تحتية تؤسس لمشروع دولة وليدة.

و تتميز خطة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الثالثة "٧٦-٨٠" بكونها أول خماسية ، كما أنها إستراتجيتها وتوجهاتها العامة تغطي فترة عشر سنوات إلى غاية ١٩٨٥، كما أن انبعاث البنك المركزي الموريتاني بعد خروج موريتانيا من منطقة الفرنك الغربي الإفريقي سنة ١٩٧٣ تساعد على توفير البيانات والمعطيات الاقتصادية مما كون أرضية جيدة للإعداد الجيد لهذا المخطط من الناحية الفنية، و بتزامنها مع تأميم القطاع المنجمي "الحديد والنحاس" سنة ١٩٧٤، إلا أن هذه الأرضية الجيدة عصفت بها من جهة موجة الجفاف المستمرة و من جهة أخرى أصدمت بـــ"حرب الصحراء" التي كانت لها تأثير سلبي اقتصاديا و كذا بشريا على هذه الخطة ، و لقد كان وقع "حرب الصحراء" ثقيلا على الاقتصاد و أنعكس بصورة مباشرة على مختلف

[1]- سيدي عبد الله ولد المحبوبي ، مرجع سابق ذكره ، ص: ٢٢٦
[2]- سيدي عبد الله ولد المحبوبي ، مرجع سابق ذكره ، ص: ٢٣٩

المشاريع المتوقعة ، وقلت ثقة الممولين الأجانب و انخفضت التسهيلات التي كانوا يسخرونها للبلاد وبذلك فإن طموحات الخطة قد اعترضها واقع صعب ختم في صيف ١٩٧٨ بتحول السلطة بانقلاب عسكري [1]

ثانيا : الحصيلة النهائية

حيث كان من أهم المشاريع التي أنجزت في هذه الفترة :

- ♣ مشروع لاستصلاح الأراضي و زراعة الأرز في منطقة روصو مشروع استصلاح كوركل الأسود والأبيض هذا بالنسبة لمشاريع التنمية الريفية .
- ♣ مشاريع صناعية تراوحت بين معامل صغيرة و متوسطة لصناعة الحليب و النسيج و الملابس إلى مشروعات كبيرة كمركب الصلب في أنواذيب ، ومشروع مصفاة النفط في أنواذيب ، كما تم إنجاز مصنع لتحويل السكر إلى طوابع وقوالب.
- ♣ و من بين المشاريع التنمية الأساسية وصول طريق الأمل "انو كشوط-النعمة" خلال الخطة إلى تشييد و إقامة ميناء في المياه العميقة المدينة أنوا كشوط بالتعاون مع الصين.

أما الخطة الثانية التي غطت الفترة "١٩٨١-١٩٨٥" فهي ثاني خطة خماسية عرفتها البلاد ، و قد استفادت من نتائج أول تعداد وطني "١٩٧٧" و أعطت تصور لفترة أطول حتى سنة ٢٠٠٠ ، وقد نصت هذه الخطة على أنها ستكون اللبنة الأولى لإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وفق إستراتجية بعيدة المدى و إيجاد تصور لحركة تنموية تمكن الدولة من المراقبة الفعلية لمواردها و إدارتها بالشكل الأمثل و بذلك يمكن تحقيق الانتقال من الاقتصاد التبعي إلى اقتصاد مستقل، و بلغت نسبة الإنجاز بشكل عام في هذه الخطة ٤٣% .

إلا أن هذه الخطة تزامنت مع استفحال الجفاف و الذي بلغ ذروته سنة "١٩٨٣-١٩٨٤" الشيء الذي أدى إلى هلاك قطعان كثيرة من المواشي و تدني المحصول الزراعي ، كما تزامنت الخطة من جهة أخرى مع اشتداد الأزمة العالمية و هبوط أسعار المواد الأولية من بينها الحديد الذي تعتبر موريتانيا من أكبر مصدري له حيث أدى هذا الوضع إلى تضآل نمو معدل الإنتاج المحلي سنة ١٩٨٤ بمعدلات سالبة "٢,٣" و بلغ عجز ميزان المدفوعات (٢٩%) من الناتج المحلي الإجمالي، أما المديونية الخارجية فقد ساءت وضعيتها حيث بلغت ضعفي هذا الناتج ، و هي مؤشرات إنعكست على حياة مواطنين فتسببت في سخط شعبي عارم و مظاهر من الاحتجاج والرفض في الشارع الموريتاني حينها، فكان سقوط النظام آنذاك، و تعليق الخطة و الدخول في

[1]- سيدي عبد الله ولد المحبوبي ، مرجع سابق ذكره

مفاوضات مع المؤسسات الدولية من أجل إعادة جدولة الديون الموريتانية والاتفاق حول برنامج الإصلاح الاقتصادي.

الزراعة : في هذه الفترة أفادت الإحصائيات أن أكثر من ٦٠% من سكان موريتانيا يعيشون على قطاع الزراعة ، و هذا ما أدى إلى تردي الظروف المعيشية للسكان نتيجة ظاهرة التصحر و تزايد المدن في اتجاه المناطق الزراعية ، مما أدى إلى تناقص مساهمة هذا القطاع في الناتج حيث وصل إلى ٢٤,٩% سنة بينما تناقص إلى ٢٠,٤% سنة ١٩٨٤.

المعادن : بدأ استغلال هذا القطاع منذ ١٩٦٣ وصل إلى حد أقصى سنة ١٩٧٤ ، ١١,٩ مليون طن وفي سنة ١٩٨٤ وصل الإنتاج إلى ٧٠% و تناقضت الأسعار بنسبة ١٥% و هذا ما أدى إلى تذبذب مساهمة هذا القطاع في الناتج من ٣٠% سنة ١٩٦٠ إلى ١٤,٧% سنة ١٩٨٤.

الصيد: تعتبر الشواطئ الموريتانية من أغنى الشواطئ العالمية ، و تقدر الطاقة الإنتاجية السنوية بحوالي 600 000 طن ، و قد وصلت صادرات هذا القطاع إلى ٥٠% من إجمالي الصادرات الموريتانية و في السنوات ٨١- ٨٤ وصلت مساهمة هذا القطاع في الناتج إلى مستويات ضعيفة قدرت عام ١٩٨٤ بـ ٦,٨% ووصلت مساهمة هذا القطاع في إيرادات الميزانية إلى حوالي ١٤,٦% من إجمالي الإيرادات .

أما فيما يخص الجانب الاجتماعي من صحة و تعليم ففي سنة ١٩٦٠ كانت نسبة التمدرس لا تتجاوز ٥% بينما وصلت ١٩٧٠ إلى ١٢,٢ %، أما عند نهاية هذه المخططات و تحديد سنة ١٩٨٤ ، وصلت إلى ٣٠,٦% حيث يتابع ١١٨ ألف تعليمهم الابتدائي و ٢٨ ألف تعليمهم الإعدادي و الثانوي و ٥٠٠٠ تعليمهم العالي منهم ١٤٠٠ يتابعون تعليمهم العالي في الخارج ، هذا بالإضافة إلى ضعف معدل التمدرس على المستوى الوطني ، كما أن الفروق الواضعة بمعدل التمدرس فيما بين الولايات تبرز عدم عدالة التوزيع معدل التمدرس فبينما وصل معدل التمدرس في أنواذيب ٥٤% لم تتجاوز هذه النسبة ١٤% في بعض المدن الأخرى مما ينم عن فروق واضحة في تكوين النسيج الاجتماعي في مختلف الولايات.

أما قطاع الصحة فهو يعاني من مشاكل كل جمة كان له انعكاس واضح على حياة المواطنين ، حيث اعتبرت موريتانيا سنة ١٩٨٣ آخر قائمة الدول المجاورة، حيث وصل أمد الحياة إلى ٤٣ سنة ووصلت نسبة وفيات الأطفال في السنة الأولى إلى ١٥٩ في الألف نصفها في الشهر الأول ، هذا بالإضافة إلى الانتشار المفرغ للأمراض المعدية.

و قد فسرت هذه الوضعية المزرية لقطاع الصحة بتدني مخصصاته في الميزانية العامة ، حيث الإنفاق علي قطاع الصحة لم يتعدي ٥% من إجمالي الميزانية العامة منها ٢/٣ أجور للعمال في حين أن منظمة الصحة العالمية توجب الوصول بهذا المخصص إلى ما بين ٨-١٢% كحد أدني .

كما أن ضعف البنى التحتية القائمة وسوء توزيع هذه الخدمات بين المدن (تركزها في أنوكشوط)، و من جهة أخرى فيما بين المدن و الريف و هذا ما أظهرته المعطيات فيما يخص التغطية الصحية و المتراوحة بين ٢٠% و ٢٥%.

أما فيما يخص عدد القوى العاملة ففي سنة ١٩٨٠ بلغت حوالي ٧٠٠ ألف نسمة يتوزعون على مختلف القطاعات بنسب متفاوتة ٩١% يعملون في التنمية الحيوانية و الزراعية و ٣% في الصناعة و ٦% في الخدمات و قد تزايدت هذه النسب حتى وصلت ١١٠ ألف نسمة، و بذلك فإن نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي تبلغ ٤٤,٤% أما معدل الاستخدام العام فيبلغ ٣٣,٦% و معدل التوظيف ٧٥,١% من القوى العاملة و قد لوحظ تناقص كبير في سكان الريف جراء الجفاف ، و كذا نتيجة للبحث عن العمل و الخدمات الصحية والتعليمية الشيء الذي أدى إلى نمو سريع لبعض المدن و بالذات أنوكشوط و أنوذيب و كذا عواصم الولايات.

أما فيما يخص النمو الديمغرافي فعدد السكان كان يقدر بـــ ٢٦٠ ألف نسمة سنة ١٩٢٠ و ٤٥٠ ألف نسمة ١٩٤٠ و تزايدت هذه النسبة حتى وصلت في سنة ١٩٦٠ إلى ٩٦٩ نسمة و في تعداد ١٩٧٧ وصل عدد السكان إلى ١٨٦٤٢٣٦ نسمة .

الفرع الثاني:برامج الإصلاح الإقتصادي١٩٨٥-٢٠٠١

يعتبر عقد الثمانيات من أصعب عقود التنمية في موريتانيا فقد كانت الدولة تواجه العديد من المشاكل السياسية (حرب الصحراء، بداية سلسلة الانقلابات العسكرية) و مشاكل اقتصادية حيث تراجع الإنتاج الزراعي نتيجة للجفاف ، و تناقص حصيلة الصادرات السمكية نتيجة هشاشة المراقبة الموريتانية ، و تناقصت إيرادات الصادرات من الحديد نتيجة انخفاض أسعار مادة الحديد عالميا هذا بالإضافة إلى تناقص حصيلة الإيرادات العامة نتيجة انعدام الصارمة في التحصيل.

هذه المرحلة الصعبة تجلت في هبوط الناتج المحلي للفرد سنويا بـــ ٠,٦% و ذلك خلال الفترة "٨٠-٨٤" في حين أن معدل الاستثمارات قد بلغ في نفس الفترة ٣٢% من الناتج المحلي الإجمالي ، الأمر الذي أدى في سنة ١٩٨٤ إلى ظهور عجز كبير في الميزانية العامة بلغ ٩,٧% من الناتج المحلي الإجمالي كما وصل عجز ميزان المدفوعات ٢٩% من الناتج المحلي الإجمالي و المديونية الخارجية بلغت ضعف هذا الناتج .[1]

و كنتيجة للضغوط السابقة كانت الضرورة ملحة للبحث عن حلول للأزمات الخانقة ، و تأتي في مقدمتها المديونية ، مما أدى للجوء إلى قروض كلا من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و هذا ما تطلب قبول الشروط الخاصة التي تضعها المؤسستين مقابل تدخلهما .

مما مهد لمجموعة من البرامج المتعددة تحت عنوانين مختلفة وصولا إلى وثائق إطارية للسياسة الاقتصادية ولقد كانت البداية مع برنامج التقويم الاقتصادي و المالي الذي غطى الفترة "١٩٨٥-١٩٨٨" ، ثم تلاه برنامج الدعم والدفع" "١٩٨٩-١٩٩١" ثم بعد ذلك "برنامج التصحيح الهيكلي "١٩٩٢-١٩٩٥" ثم بعد ذلك ما عرف بالوثائق الإطارية للسياسة الاقتصادية.

و سيكون همنا الكبير التركيز على النتائج المتحصل عليها كنتيجة للتطبيق هذه البرامج كلا على حدة و كذا الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لهذه الإصلاحات على المجتمع الموريتاني .

و من اجل تقييم علمي و موضوعي كان لزاما علينا مقارنة النتائج الميدانية المتحققة مع الأهداف التي كانت متوقعة و من أجل ذلك سنتعرض أهداف كل برنامج على حدة ثم النتائج الميدانية المحققة ، ثم النتائج عند نهاية تطبيق سلسلة الإصلاحات تلك.

أولا : برنامج التقويم الاقتصادي و المالي "٨٨ – ٨٥":

Programme de redressement économique et financiers, P.R.E.F "85-88"

لقد حدد لبرنامج التقويم الاقتصادي و المالي "P.R.E.F" خمسة أهداف مرمى له يجب أن يصل إليها عند نهاية الفترة "٨٥-١٩٨٨" و هي [2]:

١.تحقيق نمو اقتصادي سنوي قدره ٤% من الناتج المحلي الإجمالي بدلا من ٠,٥% ، خلال الفترة "٨٢-٨٥".

[1]- Mauritanie programme de redressement économique et financier « P.R.E.F » , le groupe consultatif, Paris 26-27 Novembre 1985 , P: 3.

[2] -Ministère , programme de redressement économique financier , P.R.E.F « 1985-1988 » , p : 4

٢.تخفيض التضخم من ١٥% سنة ١٩٨٤ ليصل إلى ٥% سنة ١٩٨٨

٣.تخفيض العجز الجاري في ميزان المدفوعات ليصل إلى ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية البرنامج بعد أن كان سنة ١٩٨٤ ، حوالي ٢٩% .

٤.تحقيق التوازن في ميزانية الدولة بحلول سنة ١٩٨٦ ، بعد أن كان العجز فيها سنة ١٩٨٤ ، يبلغ ٩,٧% من الناتج الإجمالي و تحقيق ادخار فيها سيكون مساويا لـ١٥% من الاستثمار العمومي مع نهاية البرنامج.

٥.وضع سقف للاستثمار العمومي يبلغ ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان خلال الفترة "١٩٨٠-١٩٨٤" يصل إلى ٣٠% من المحلي الإجمالي.

كان هدف السياسات التنموية الواردة في البرنامج تصحيح الأوضاع الاقتصادية و المالية المتردية التي عاشها الاقتصاد الوطني خلال الحقبة السابقة .

أما النتائج المتحققة ميدانيا فتتركز فيما يلي :

١.الناتج المحلي الإجمالي : فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو متوسط قدره ٣,٦% خلال الفترة "١٩٨٥-١٩٨٨" و الانتقال من تقدير الناتج المحلي بالأسعار الجارية يؤدي إلى ظهور معدل نمو جديد يقدر بـ ١١,٠٤% ما بين "٨٥-٨٨" هذا و قد أنخفض معدل التضخم من ١٤% سنة ١٩٨٥ إلى ١٠,٦% سنة ١٩٨٦ ليصل سنة ١٩٨٨ إلى معدل يتراوح بين ٤-٥% و هذا قد أتفق مع أهداف هذا البرنامج المرسومة.

٢.المالية العامة : لقد تمكن برنامج التقويم الاقتصادي و المالي فيما يخص المالية العامة من تحقيق الهدف الأساسي و هو التوصل إبتداءا من سنة ١٩٨٦ إلى توازن الميزانية العمومية للدولة، و تكوين ادخارات في القطاع العمومي يمكن أن تصل إلى أقل من ١٥% من الاستثمارات العمومية خلال سنة ١٩٨٨ و قد أرجع السبب في هذا الإنجاز المحقق للسياسات المتخذة في مجال ضبط المصاريف، و تحسين الإيرادات.

٣.المديونية : لقد ارتفعت المديونية الخارجي إلى ١٠٥,٤ مليار أوقية سنة ١٩٨٥ لتصل إلى ١٥٣ مليار سنة ١٩٨٨ و لقد ظلت طيلة البرنامج تتزايد بمعدل متوسط قدره ١٤% و هذا الزيادة ناتجة عن رسملة الفوائد الناتجة عن عمليات إعادة الجدولة بالإضافة إلى القروض الجديدة و ارتفاع أسعار الفائدة التي يقدم بها، أما بالنسبة لخدمة الدين إلى الصادرات فقد بلغت ٢٠,٥% سنة ١٩٨٦ و ٢٤,٧% سنة ١٩٨٧ في حين كانت

لا تتجاوز ١٨,٧% سنة ١٩٨٥ و خلال فترة البرنامج حصلت موريتانيا على نوعين من إعادة الجدولة إحداهما مع [1]:

- نادي باريس حيث حصلت منه على ثلاث اتفاقيات إطار لإعادة الجدولة بشروط تتضمن من إجمالية قدرها ١٢ سنة منها ٥ سنوات فترة سماح و ٧ سنوات فترة سداد
- بلدان كالجزائر و السعودية و الصين و شروط أسهل من شروط نادي باريس

و بمناسبة قبول موريتانيا في أواخر ١٩٨٦ ضمن قائمة الدول الأكثر فقرا ألغت بعض البلدان ديونها المستحقة عليها ككندا عام ١٩٨٧ و كذا كلا من الدانمارك و ألمانيا الإتحادية عام ١٩٨٨.

إن النتائج المتحصل عليها في مختلف الميادين أو بعضها على الأصح لم تكن كافية على الرغم من تطهير الوضعية المالية للبلد فالحسابات الخارجية مثلا عرفت سنة ١٩٨٩ انخفاضا شديدا و أرتفع التضخم بأربع نقاط ليصل إلى ١٠,٥% في نهاية ١٩٨٩ في الوقت الذي كانت فيه نسبته ٦,٥% سنة ١٩٨٨ وكنتيجة لما سبق اضطرت الحكومة الموريتانية حسب تعبيرها إلى طلب مؤسسات "بريتون وودز" لتمديد فترة برنامج التقويم الاقتصادي و المالي إلى الفترة "١٩٨٩-١٩٩١" و هو ما تم تحت تسمية "برنامج الدعم والدفع".

ثانيا: برنامج الدعم و الدفع:

Programme de consolidation de relance P.C.R١٩٨٩ -١٩٩١

كتكملة للبرنامج السابق ظهر البرنامج الجديد من خلال خطة مكملة للجهود بذلت في البرنامج السابق وينطلق هذا البرنامج في تحديد أهدافه و إستراتجية التنموية من المحاور التالية : [2]

١.إجراء إصلاح جذري في الجهاز الإنتاجي المحلي بغية تقوية و تنوع قاعدة الإنتاج الوطني

٢.تدعيم الحالة المالية للدولة عبر سياسة جذرية لترشيد النفقات العامة و توسيع الوعاء الضريبي وتحسين كفاءة أجهزة التحصيل الضريبي.

٣.تحسين حالة المدفوعات الخارجية من خلال إتباع وسائل مختلفة لتشجيع العرض و التحكم في الطلب وتحرير أسعار الصرف و التجارة الخارجية.

---

[1] -Bilan d'exécution du «P.R.E.F » , Ministère du plan , P : 10

2 - Mauritanie , programme de consolidation et de relance « 1989-1991 » 13 préparé pour le 2ème groupe consultatif pour la Mauritanie , paris , 1989, p : 2

٤.السعي للوصول بالمديونية و معدل خدمة الدين إلى مستوى يتناسب و قدرات الاقتصاد على الدفع.

٥.وضع إستراتجية ملائمة لتعبئة الموارد البشرية عن طريق خلق فرص عمل جديدة و إعادة توزيع الدخل أكثر عدالة من خلال تطبيق سياسية ملائمة في مجال التعليم و الصحة و تحقيق العبء الاجتماعي لإجراءات التصحيح الهيكلي على الفئات الأكثر فقرا في المجتمع .

و بناءا على هذه المحاور تم وضع الأهداف الاقتصادية التي يروم البرنامج تحقيقها ، و قد وضعت الأهداف بحيث تكون امتداد لأهداف البرنامج الذي سبقه و أهم الأهداف :[1]

١.تحقيق معدل سنوي في الناتج المحلي الإجمالي و ذلك في حدود ٣,٥% خلال فترة البرنامج بحيث يكون هذا المعدل أعلى من معدل النمو الديمغرافي .

٢.تحقيق ادخار عمومي في الميزانية قدره ٦% من الناتج المحلي الإجمالي

٣.تحسين إنتاجية الاستثمارات العمومية و تحقيق مستواها ليكون في حدود ١٦,٦% من الناتج المحلي الإجمالي.

٤.تخفيض عجز الحساب الجاري " من دون التحويلات الرسمية " للوصول به إلى مستوى أقل من ٩,٨% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي في نهاية فترة البرنامج .

٥.تحقيق معدل لخدمة الدين يتناسب مع قدرات الاقتصاد على الدفع بحيث يتراوح ذلك المعدل ما بين "٢٠ % – ٢٥% من حصيلة عائدات الصادرات في سنة ١٩٩١

أما فيما يخص النتائج المتحققة فسنركز على أهمها فيما يلي :

١.الناتج المحلي الإجمالي : لقد شهد الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو متوسط قدره ٢% خلال فترة البرنامج كما أنه شهد تذبذبا خلال الفترة ففي سنة ١٩٨٩ أدى ارتفاع إنتاج قطاع الصناعة الإستراتجية بنسبة ٥٠% إلى نمو الناتج المحلي بنسبة ٤,٨% و في السنة الموالية أدى إلى تراجع الإنتاج الزراعي بنسبة ٤١,١% إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي بـــ ١,٨% ، وذلك قبل أن يشهد نموا بلغ ٢,٦% في السنة الموالية كمحصلة للنتائج المسجلة في مختلف فروع الاقتصاد الوطني[2].

1 -Programme de consolidation et de relance (PCR) op-cit , p : 3

2 -Ministère du plan , assistance a la Mauritanie en matière d'évaluation et de laboration des politiques d'ajustement structurel , 1994 , p : 6

٢.المالية العامة : لقد بلغت الإدخارات العمومية ٢,٨ مليار أوقية كمعدل سنوي خلال فترة البرنامج أي ما يمثل ٣,٤% من الناتج المحلي الإجمالي و هذه النسبة أقل من الهدف المنشود، و بالنسبة للإيرادات فكانت تتزايد بمعدل ٦% سنويا خلال فترة البرنامج حيث أنها إنتقلت ١٦٦٤٢ مليون أوقية سنة ١٩٨٩ إلى ١٨٧٣٥ مليون أوقية سنة ١٩٩١ مثلت الإيرادات الضريبية منها ٨٢% كنسبة متوسطة خلال الفترة، أما النفقات العامة فقد كانت تتزايد بنسبة ٧,٧٢% خلال الفترة، حيث انتقلت من ١٣٩٠٠٠ مليون أوقية سنة ١٩٨٩ إلى ١٧٩٤٢ مليون أوقية سنة ١٩٩١ و يرجع ذلك إلى زيادة خدمة الدين المسددة خلال نفس الفترة[1]

٣.المديونية الخارجية : بلغت المديونية مطلع السنة الأولى من البرنامج ٢٠١٠ مليون دولار أي ما يعادل ٢٠٥% من الناتج المحلي الإجمالي و في نفس الوقت قدرت خدمة المديونية بـــ ١٨٥ مليون دولار لكن هذه الأرقام سرعان ما انخفضت نتيجة جدولة الديون الثنائية و ذلك وفقا لشروط تورنتو حيث تم :

- إلغاء ثلث أقساط المغطاة من برنامج الدعم و الدفع و تسديد (٢/٣) الثلثين الباقيين على فترة ١٤ سنة منها ٨ سنوات إعفاء.
- دعم سعر السوق مع فترة تسديد بـــ ٢٥ سنة منها ١٤ سنة إعفاء .
- إعادة الهيكلة لسعر الفائدة التوافقي مقلص بـــ ٣,٥% مع فترة تسديد قدرها ١٤ سنة منها ٨ سنوات إعفاء

أما بالنسبة لخدمة الدين إلى الصادرات فترة برنامج الدعم و الدفع فقد بلغت في المتوسط ٣٦,٤٣% وهي نسبة مرتفعة و قد كانت نسبة المديونية تنمو خلال البرنامج بنسبة ٢,٢% كنسبة متوسطة.

و الجدير بالذكر أن هذه الفترة شهدت أزمتين كان لهما أثر كبير في تراجع الاقتصاد الموريتاني وكذا عدم تحقيق أهداف البرنامج هما :

الأزمة الموريتانية السينغالية: لقد أدت أحداث أبريل ١٩٨٩ بين موريتانيا و السينغال إلى استئصال الجالية الموريتانية بأكملها و المقيمة في السينغال منذ عدة عقود من الزمن و فقدانها لأموالها التي كانت تدر تحويلات نقدية و سلعية بلغت قيمتها ٢٧ دولار سنة ١٩٨٨ ، كما خسر الإقتصاد و سوق قريبة و سهلة المنال بالنسبة للمنتجات الموريتانية.

[1] -Ministère du plan , assistance a la Mauritanie en matière d'évaluation et de laboration des politiques d'ajustement structurel , 1994

كما أن أعباء دمج المسفرين من السينغال و البالغ عددهم ٩% من السكان تقريبا و هم معدمين بنسبة ٩٩%، فقد جردوا بسبب سيادة جو انعدام الأمان في إقليم النهر و هو ما أنعكس على الملاحة النهرية وتوليد الكهرباء و انحسار التمويلات الموجهة للزراعة المرورية على ضفته الموريتانية.[1]

أما الأزمة الثانية فهي حرب الخليج الثانية ، فنظرا للموقف الشعبي و الجماهيري المساند للعراق بشكل قوي وكامل، و الموقف الرسمي المنحاز و الساكت، الشئ الذي فسر في دول الخليج العربي و الدوائر الغربية على أنه مساندة من النظام الموريتاني للنظام العراقي في احتلاله للكويت الأمر الذي أعاق تدفق تمويلات دول الخليج المتوقعة لموريتانيا وبما أن المشاريع التي هي قيد التنفيذ خلال فترة برنامج الدعم و الدفع "١٩٨٩-١٩٩١" و الممولة من طرف الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي "FADES" و الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية "FKDEA"، تبلغ ٧٨٨ مليون فرنك فرنسي و تتوزع بين قطاعات الصيد قطاع الكهرباء، قطاع الطرق،و هي قطاعات حية و مهمة كما هو واضح منها و بالتالي فتوقف تمويلها له أثر سلبي كبير .

أما بخصوص الإرتفاع المفاجئ لأسعار البترول فقد كلف موريتانيا "١٥-٢٠" مليون دولار ، أي ما يناهز "٤/١"، ربع الفائض التجاري الموريتاني علما أن موريتانيا تستورد ما بين ١٠- ١٢% من احتياجاتها من دولة الجزائر وبأسعار أدنى من الأسعار الدولية و هذا الارتفاع طبعا سيؤثر على الاحتياطي من العملة الصعبة المتوفرة، و كذا على أسعار الاستهلاك مما أدى إلى حدوث موجة تضخمية ظهرت من خلال ارتفاع التضخم سنة ١٩٩٠ إلى ١٤%.[2]

ثالثا: برنامج التصحيح الهيكلي "١٩٩٢-١٩٩٥"

بعد تمكن موريتانيا في ظل برنامج التقويم الاقتصادي و المالي الذي غطى الفترة ١٩٨٥-١٩٨٨ من تحقيق بعض النتائج الإيجابية خاصة على مستوى الاقتصاد الكلي ، إلا أن هذه النتائج سرعان ما شهدت تراجعا كبيرا في ظل برنامج الدعم و الدفع ١٩٨٩-١٩٩١ و الذي عرفت موريتانيا في فترته صعوبات مالية واقتصادية ناجمة عن التراجع في المساعدات الخارجية و انخفاض الصادرات و بالفعل فإن الخارجية الظروف

---

[1] صالح بكتاش ، النزاع الموريتاني السينغالي بين المأزق العرقي و المخرج الوطني الشعبي ،دار المستقبل العربي القاهرة ١٩٩٢، ص: ٢٢٥-٢٥٣

2-Luee - j - Geregoire , l'ajustement structurel en Mauritanie stratégie , moyens et perspectives marchés tropicaux , n °1604 du 6/11/1992

ساهمت في تأزم الوضعية الاقتصادية كحرب الخليج الثانية و الأزمة السينغالية الموريتانية و قلة التساقطات المطرية خلال هذه الفترة مما أنعكس سلبا على القطاع الزراعي الموريتاني و في هذه الظروف بالذات و المتسم بتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي و تراكم شديد في خدمات الديون توجهت الحكومة الموريتانية إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بغية الاتفاق حول برنامج ينقذ الاقتصاد من الانهيار و يستهدف إصلاحات هيكلية أكثر عمقا بدلا من البرامج السابقة ذات الطبيعة التثبيتية أو الإستقرارية فتمخضت المشاورات و المفاوضات عن برنامج التصحيح الهيكلي و الذي يجب أن يغطي الفترة "٩٢-١٩٩٥" و الذي إستهدف مواصلة مجهودات التصحيح الماكرو اقتصادية والإصلاحات البنيوية بغية الوصول إلى تنمية مستديمة .

أما الأهداف الرئيسية المتوسطة المدى لهذا البرنامج و التي تسعى إلى إيجاد نمو مستديم في إطار من العدل بغية تحسين الدخل و رفع نسبته للفرد في جو من استقرار و تدعيم الوضعية الخارجية للدولة من أجل التغلب على مصاعب التسديد و هذه الأهداف هي : [1]

١.تحقيق معدل نمو الاقتصادي قدره ٣,٥% في المتوسط عند نهاية البرنامج سنة ١٩٩٥

٢.تخفيض معدل التضخم من ٩% سنة ١٩٩١ إلى ٣,٦% سنة ١٩٩٥

٣.تخفيض العجز الجاري في ميزان المدفوعات "باستثناء التحويلات الرسمية "من ١٤,٥%من الناتج المحلي الإجمالي سنة ١٩٩١ إلى ٦,٦% عام ١٩٩٥.

كما حاولت حماية الطبقات الاجتماعية الأكثر حرمانا من التأثيرات السلبية للتصحيح الهيكلي و ذلك عن طريق الزيادة الملحوظة للموارد المخصصة لقطاع الصحة و للمشاكل الديمغرافية و التعليم الابتدائي و التقني

كما تم هنا زيادة مخصصات برنامج الغذاء مقابل العمل و الالتفات نحو مسائل البيئية و تسيير الموارد الطبيعية من أجل المساهمة في حلول مشاكل البيئية المستعصية التي تعرفها البلاد منذ عدة سنوات و خاصة مشكلة التصحر و تأثيرات عوامل التعرية و قطع الغابات و الأشجار و زحف الرمال على الطرق المعبدة .

أما النتائج الميدانية المحققة فلم يصدر تقييما لهذا البرنامج كما سبق مع البرنامجين السابقين

و توضح الإحصائيات المتوفرة أن الناتج نما سنة ١٩٩٢ بنسبة ٢,١٨% و في سنة ١٩٩٣ بنسبة ٨,٦% وهي نسبة أكبر مما كان متوقعا و يرجع ذلك إلى نمو القطاع الريفي، هذا وقد تراجع هذا النمو إلى ٤,٨% سنة

1-Mauritanie , 4ème document cadre de politique économique « DCPE » document établit par les autorités mauritaniennes en collaboration avec les services du fonds monétaires de banques mondiale 18Juin 1991 , P :2

١٩٩٤ليصل إلى نسبة ٥,٣% في العام ١٩٩٥ [1] و هي نسبة فاقت النسبة المستهدفة، و ترجع هذه النسبة في الأساس إلى قطاعين هامين هما القطاع الريفي و كذا قطاع البناء و الأشغال اللذين نميا في هذه الفترة نمو لا بأس به .

أما في مجال المالية العامة فقد شهدت ميزانية الدولة فائضا طيلة فترة البرنامج وظل ينمو بشكل مطرد وذلك بفضل السياسة المالية المتخذة حتى سنة ١٩٩٥ حيث شهدت الفترة تصاعد الإيرادات و تحكما في النفقات الجارية حيث كان الفائض في العام ١٩٩٢، ٢٥٦٣ مليون أوقية بنسبة ١٦٩% سنة ١٩٩٣، و وصل إلى ٦٩١٣ مليون أوقية، ليتراجع الفائض سنة ١٩٩٤ إلى ٦٧٨٧ مليون أوقية، ثم يتراجع في عام ١٩٩٥ إلى ٣٩٤٠ مليون أوقية.[2]

المطلب الثاني:الإصلاحات و الجانب الاجتماعي

الفرع الأول : السياسات

فيما يخص قطاع التعليم فقد أستهدف برنامج التقويم الاقتصادي و المالي "٨٥-٨٨" للتحسين من هذا القطاع عن طريق [3] :

- ❑ تسريع تنمية التعليم الأساسي في إطار الموازنة بين مراحل التعليم المختلفة
- ❑ تحسين فاعلية التعليم لمتطلبات السوق
- ❑ تحسين التسيير الإداري في قطاع التعليم

إن تحقيق هذه الأهداف يكون من خلال :

- تحقيق مستوى التمدرس الابتدائي ليزيد عن ٤٤% سنة ١٩٨٨ تبعا لظروف الميزانية
- تحسين التعليم الفني في إطار حاجة السوق و إمكانيات الميزانية
- تطوير البنية التحتية للتعليم الفني و العالي
- تطوير التعليم الخاص بالإضافة إلى مراقبة الجودة

---

1 -ONS Mauritanie en chiffre 1995 , pp : 15-16
2 -ONS annuaire statistique de la Mauritanie , année 1995 , p: 92
3 -Ministère du plan PREF , op - cit , p : 86

أما قطاع الصحة فنتيجة للوضعية التي يعيشها هذا القطاع فقد تطلبت هذه الوضعية التفكير في إمكانية الوصول إلى هدف منظمة الصحة العالمية الرامي إلى تحقيق الصحة للجميع سنة ٢٠٠٠ عن طريق توجيه الخدمات.

توجيه الخدمات الصحية إلى القاعدة و تخفيف الفجوة بين الحضر و الريف و حتى بين مختلف الطبقات السوسيو اجتماعية كما يلي :

- زيادة مخصصات قطاع الصحة الأولية على تغذية و التلقيح (التطعيم) و صحة الأم و الطفل
- إنشاء مراكز التغذية المشتركة
- بناء و صيانة المراكز الصحية
- إشراك المواطن في تكلفة الدواء
- خلق نظام للمعلوماتية و المراقبة
- ليبرالية القطاع

أما فيما يخص التشغيل فوضع برنامج إصلاحي هو من الشروط الضرورية لإعادة و تحسين قدرة الاقتصاد الموريتاني على خلق فرص توظيف، و بالذات في ظل وقف عمليات الاكتتاب و خوصصة المؤسسات، وما تؤدي إليه هذه الإجراءات من بطالة في الأمد القصير في نظر هذه البرامج لمواجهة هذه الوضعية تهدف الحكومة إلى إعادة توجيه الاستثمارات إلى القطاعات المنتجة و الخالقة لفرص العمل و إنشاء صندوق لدمج المواطنين في الحياة النشيطة سنة ١٩٨٥ يختص بإعطاء تمويل للمشاريع الصغيرة للمتقاعدين ولذوي المؤهلات الجامعية غير العاملين، وتشجيع العامل الموريتاني المهاجر على العودة إلى البلد .

و هذا بالإضافة إلى تفعيل دور القطاع غير مصنف، و تشجيع العمل الجماعي و المنظم، ووضع برنامج لإحلال العمالة الوطنية مكان العمالة الأجنبية، و هذا ما سيتطلب خلق و تطوير مؤسسات التكوين المهني وإعطاء الأولوية في هذا التكوين لحاجة السوق الوطني.

أما فيما يخص السياسات الاجتماعية المتخذة في البرنامج الثاني (برنامج الدعم و الدفع ٨٩-٩١) ففي ظل تفاقم الحالة الاجتماعية و الذي كان بسبب وقف الاكتتاب في الوظيفة العمومية، و إعادة تأهيل

المؤسسات، وإصلاح القطاع البنكي مما أدى إلى تسريح عدد كبير من العمال و تركهم دون رواتب و أجور و ارتفاع أسعار المواد والخدمات، في ظل هذه الوضعية الإجتماعية المزرية، حاول برنامج الدعم و الدفع أن يخفف من هذه الوضعية، و ذلك من خلال العمل في القطاع الريفي و القطاع لغير مصنف، و كذا خلق مؤسسات صغيرة و متوسطة و بالإضافة إلى سياسة تطوير التشغيل هذه و خلقه جاء البرنامج بسياسة اجتماعية تعتمد محاور ثلاثة هي :

- سياسة العون الغذائي و ذلك من خلال خلية الغذاء مقابل العمل و التي تسمح بمشاركة الجميع في معركة التنمية
- زيادة مخصصات القطاعات الاجتماعية في الميزانية و ذلك من خلال توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات العلاقة بالبعد الاجتماعي
- جمع المعلومات و تكثيف الدراسات حول أنجع الطرق للتحكم في البعد السلبي للإصلاح من خلال تحسين الحالة الاجتماعية، و قد طالت سياسة تحقيق الأثر السلبي للتصحيح كلا من قطاعي الصحة والتعليم.

أ.**قطاع التعليم** : لقد لوحظ على الرغم من النتائج المرضية التي حققها البرنامج السابق تدهور وضعية قطاع التعليم و قد يتبين ذلك من خلال :

- ❑ انخفاض نسبة التمدرس في المرحلة الابتدائية لتصل النسبة إلى ٤,٧٥% ممن هم في سن التمدرس
- ❑ التسرب المدرسي في مختلف المستويات
- ❑ ضعف تنمية التعليم الفني و المهني وضعف الفعالية الداخلية لنظام التربية
- ❑ ضعف نسبة المقاعد مقارنة بالتلاميذ، و كذا ضعف نسبة الأساتذة مقارنة بالتلاميذ

و بناءا على التشخيص السابق للقطاع تبني برامج و الدعم و الدفع عدة أهداف للرفع من مستوى التعليم من أهمها:

- ♣ زيادة كمية التعليم الأساسي و نوعيته
- ♣ زيادة كمية التعليم العالي، و ربطه بمتطلبات التنمية الاقتصادية

♣ الرفع من مستوى كفاءة النظام الداخلي و الخارجي

♣ تدعيم سعة التخطيط و التسيير للقطاع المكلف بالتعليم

و لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه تم تبني إستراتجية استهدفت :

- زيادة ميزانية التعليم الأساسي بـــ ٩% سنويا خلال فترة البرنامج
- تثبيت نمو التلاميذ في المرحلة الثانوية و الجامعية طيلة فترة البرنامج و زيادة ميزانية التعليم العالي بـــ٣% وتدعيم كلا من التعليم الفني و المهني.

تشجيع التعليم المحظري و الخاص كقطاعين مكملين لجهود قطاع التعليم بالإضافة إلى اهتمام بقطاع محو الأمية الذي لم تكن النتائج فيه مرضية على الرغم من إنشاء كتابه دولة مكلفة بمحو الأمية سبع سنوات قبل هذه النتائج.

بـــ.قطاع الصحة : يتطرق برنامج الدعم و الدفع إلى قطاع الصحة مستعرضا حالته المزرية إذ يرى أن أمد الحياة كان مستواه منخفضا و يتراوح ما بين ٤٣ و ٤٦ سنة و نسبة الوفاة مرتفعة حوالي ٢١ في الألف وبالنسبة للأطفال الأقل من ٥ سنوات تقارب ٣٠في الألف، و التغطية الصحة لا تشمل سوى ٣٠% من السكان وانطلاقا من هذا فقد حدد البرنامج لنفسه هدفا إجماليا و هو الصحة للجميع سنة ٢٠٠٠ [1]و على مدى سنوات البرنامج الثلاثة حددت الأهداف التالية :

- أن تشمل التغطية الصحية سنة ١٩٩١، ٥٠% من السكان بعد أن كانت ٣٠% سنة ١٩٨٩.
- الرفع من مستوى معيشة المواطنين الريفيين
- الرفع من القدرة التخطيطية و التسييرية و الرقابية للوزارة المكلفة بقطاع الصحة و الشؤون الاجتماعية

أما فيما يخص سياسة التشغيل فقد استهدف البرنامج من خلالها تخفيف حدة بطالة و القضاء على البطالة المقنعة و إعادة إصلاح نظام التعليم و التكوين المهني ليستجيب لمتطلبات السوق عن طريق :

- دعم نظام التكوين و التخطيط
- تحليل بعمق تشغيل سوق العمل

[1] - P.C.R " 89 –91" op – cit , p : 58

- توجيه القرارات الخاصة (قطاع الخاص)، و تحريضها على خلق فرص للعمل، و بما أن سياسة التشغيل هي جزء من الجانب الاقتصادي و الاجتماعي للبرنامج حسب نص البرنامج و هذا ما يتطلب بذل جهود في المجالات التالية :

  - إقامة مشاريع التنمية الزراعية، و برامج الغذاء مقابل العمل من أجل الدفع بالتشغيل في القطاع الريفي
  - الرفع بالتشغيل في القطاع الحديث عن طريق المساعدات الخاصة بإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة والبحث عن الطريق الأمثل لتشغيل اليد العاملة الموريتانية .
  - الرقي بالمشروعات الصغيرة الخاصة

أما فيما يخص برنامج التصحيح الهيكلي ١٩٩٢-١٩٩٥ فلم يختلف في أهدافه عن سابقيه من حيث النوعية والوسائل حيث أنه استهدف في قطاع تسريع التنمية الكمية للتعليم الابتدائي مراقبة النوعية في إطار الاستجابة لسوق العمل.

أما الإستراتجية التي وضعت فأهمها :

- تسريع النمو الكمي و بلوغ معدل تمدرس في حدود ٧٠%
- العمل على تقليل الفجوة بين المناطق و داخل المنطقة الواحدة (المدينة و الريف)
- الاستجابة للحاجات السوسيو اقتصادية للبلاد

أما فيما يخص قطاع التشغيل فقد استهدف البرنامج التقليل من البطالة عن طريق وضع الإستراتيجية التالية :

- وضع دراسة لمعرفة حقيقة القطاع
- خلق فرص التشغيل في القطاع الخاص
- سياسة دمج حملة الشهادات
- تشجيع المشروعات الخالقة لفرص العمل

أما الوثائق الإطارية للسياسة الاقتصادية فقد تناولت مكافحة الفقر بالتحديد حيث تناولتها من خلال تنمية المصادر البشرية و مكافحة الفقر .

ففي التعليم، فالحكومة تواصل تطبيق برنامجها في قطاع التعليم الهادف إلى زيادة معدلات التمدرس والقضاء على الفروق بين معدلات التمدرس بين كل من الولايات من جهة و كذا بين الريف و المدينة ومن جهة أخرى بين الإناث والذكور، و الوصول بهذه المعدلات إلى حدود ٨٢% سنة ١٩٩٦/١٩٩٧ و ١٠٠% سنة ٢٠٠٠ و تحسين نوعية التعليم في كافة المستويات الابتدائي العالي و الاهتمام بشكل خاص بالتعليم المهني طبقا لمتطلبات السوق .

الصحة:استهدفت الوثائق تحسين خدمات هذا القطاع و إعطاء أولوية خاصة للأمومة و الطفولة والتغطية الصحية للمناطق الريفية .

أما فيما يخص المياه فقد استهدفت الوثائق تحسين مستوى مصادر هذا القطاع، و إنشاء برنامج وطني لزيادة التغطية بالمياه الصالحة للشرب.

أما فيما يخص المرأة فالوثائق استهدفت معدل تمدرس للبنات يصل إلى ٦٢% في ٩٦/٩٧ و ٧٠% سنة ٢٠٠٠ و دمج المرأة في القطاعات المنتجة، و منحها الكثير من التشجيعات عن طريق التعاونيات النسوية والقروض الميسرة.

أما مكافحة الفقر كسياسة فمن خلال الزيادة معدلات النمو الاقتصادي و إعادة توجيه النفقات العمومية إلى قطاعات الاجتماعية الأساسية و تطبيق برنامج تنموي شعبي و مخفف للفقر يستهدف الفئات الأكثر تضررا و الخالفة لفرص العمل.

الفرع الثاني :حصيلة الإصلاح في الجانب الاجتماعي

سنركز هنا على النتائج المتحققة في الجانب الاجتماعي من خلال برامج الإصلاح المختلفة و ذلك من أجل الوقوف على الوضع الاجتماعي للسكان، مما يمكننا من تقييم الوضع الاجتماعي على أساس الأهداف المستهدفة من خلال برامج الإصلاح المختلفة و من جهة أخرى نستطلع التغييرات الحاصلة بعد الشروع في سياسات مكافحة الفقر و ما تحقق من نتائج بعد الشروع في تطبيق هذه الأخيرة .

أولا: التعليم : عرف النظام التربوي الموريتاني إصلاحات متلاحقة منذ ١٩٧٠ وقد أسرعت الحكومة منذ ١٩٨٧ في برنامج إعادة الهيكلة نظام التهذيب و التكوين، و في هذا الإطار أولويات النظام التربوي كما يلي [1]:

- ◆ تخطيط أفضل للنفقات و برمجة أحسن الأعمال التي يراد القيام بها و زيادة فعالية النظام التربوي
- ◆ تقليص الفوارق الجهوية
- ◆ تنويع أنظمة التعليم
- ◆ النمو الكمي للتعليم القاعدي كي يصل معدل التمدرس إلى ٩٠% نسبة ٢٠٠٠ (مصحوبا بازدياد سنوي بمعدل ٩% لميزانية التعليم الأساسي)
- ◆ ازدياد تمدرس البنات
- ◆ تبني إجراءات تحفيزية للتعليم الحر.
- ◆ تقوية هيكل الاستقبال و ذلك بمتابعة تشييد البنية التحتية المدرسية بمشاركة السكان.

و في إطار تنفيذ البرامج المتمخضة عن الإصلاحات التي تم إقرارها خصصت الحكومة قسطا متزايدا من ميزانية تسييرها لقطاع التهذيب وصل إلى ٢٥,٨% سنة ١٩٩٧، و ٢٧% سنة ١٩٩٨ و لا يزال هذه المخصص غير كاف بالنظر إلى العجز حيث خصصت ٤١% من ميزانية التهذيب للتعليم الأساسي و ٣٦% للتعليم الثانوي و ٢٠% للتعليم العالي مما أدى إلى ارتفاع معدل التمدرس من ٥٣,٤% سنة ١٩٩٢ إلى ٨٦% سنة ١٩٩٨/٩٧ و هذا ما يرجع أساسا إلى تزايد أعداد التلاميذ في السنة الأولى ابتدائي.

أما معدل التمدرس الصافي فقد وصل إلى ٦٢,٣% سنة ٩٦/٩٧ و يرجع هذا الانخفاض عن معدل التمدرس الخام ٨٦ إلى ضعف الفعالية الداخلية للنظام التربوي الموريتاني (معدل الرسوب وصل إلى ٢٠% تزايد معدلات الاختفاء نتيجة ارتفاع تكاليف المعيشة و بالذات تكلفة التعليم نتيجة عدم تحمل الدولة للكثير من أعبائه).

و ظل التعليم في موريتانيا يعاني من الفوارق الكبيرة سواء من حيث الجنس (بنات، ذكور) أو من حيث المدن والعاصمة و المدن الداخلية، ومن حيث التحضر (المدينة، الريف)، فتمدرس البنات وصل إلى

[1]- التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستديمة ، ص: ٣٨

٧٦,٤% سنة ٩٦/٩٥ بينما في سنة ٩٧/٩٦ وصل تمدرس الذكور إلى ٨٩,٤% و معدل تمدرس البنات إلى ٨١,٢% و هذا ما يرجع للعادات الاجتماعية المكرسة لهذه الفوارق و التي حددت دور المرأة في المجتمع بحصره في الزواج و الأسرة،و هذا ما ساهم في تزايد معدلات الرسوب و الاختفاء من المدرسة في صفوف النساء عند بلوغ سن الزواج .

أما الفوارق بين الولايات فما زال التعليم الموريتاني يعاني من هذه الفوارق حيث مازالت بعض الولايات تسجل تأخرا عن المتوسط الوطني فمثلا يصل معدل التمدرس في أنوكشوط و الحوض الغربي وتكانت حوالي ٨٠% و ٩٩% في حين يصل إلى ٦٨% في الحوض الشرقي و كوركل و كيدماغ .

و في المرحلة الثانوية وصل معدل التمدرس إلى ١٦,٦% في الفترة ٩٥-٩٦، يمثل البنات منها حوالي ٣٣,٨% و هي نسبة ضعيفة إذ ما علمنا أن مجموع البنات كشريحة سكانية أكثر من الأولاد.

أما في ميدان التعليم العالي فإن موريتانيا في تلك الفترة لا تمتلك سوى جامعة واحدة و عدة مدارس ومراكز تكوين مهنية، و يصل معدل التمدرس في هذه المرحلة إلى حوالي ٣,٨% ، سنة ١٩٩٥- ١٩٩٦.

و على مستوى محو الأمية تحسن هذا المعدل لينتقل من ٣٨,٥% سنة ١٩٨٨ إلى حوالي ٥٠,٨% سنة ١٩٩٥، على المستوي الوطني و إن كان هذا المعدل يختلف من ولاية إلى أخرى و هذا الاختلاف طفيف فنجد في كل من كوركل ٣٣% و كيدماغ ٣٦,١%، تكانت ٣٧,٨%، الحوض الغربي ٣٨,٧% الحوض الشرقي ٣٨,١%.

و على الرغم من التطور الكمي الذي شهده قطاع التعليم في موريتانيا، فإن هذا القطاع ظل يعرف نقصا على المستوى المطلوب من حيث التمدرس و المستوى الكيفي و التنظيمي و لم تستطيع الحكومة الوصول إلى معدل تعميم التعليم المستهدف و لا حتى معدلات النجاح المطلوبة و ظلت معدلات الاختفاء كبيرة في مختلف السنوات و مختلف الولايات .

و ظلت نسبة التجاوز من المرحلة الابتدائية إلى الإعدادية ضعيفة حيث عدد التلاميذ وصل إلى ١٢٥٦٧ سنة ٩٨/٩٧، أي نسبة ٣٧% ، و هذا ما يرجع إلى ضعف فعالية التعليم (نقص التأطير الإداري والتربوي ، و إجراءات الاكتتاب، و الاعتماد على المساعدات الخارجية...)

ثانيا:**الصحة:** لقد كانت الوضعية الصحية للبلد حتى الثمانيات تتميز بالضعف الكبير نتيجة بعوامل عدة من أهمها:

- تزايد الضغط على المصالح الصحية الحضرية (الهجرة من الريف)
- نقص الأدوية و الإطار المؤهل
- ضعف الميزانية المخصصة للقطاع
- التوزيع السيئ للبنية التحتية و الإطار الصحي بين الولايات من جهة و بين العاصمة و الولايات من جهة أخرى.

و لقد زاد تطبيق موريتانيا للبرامج الإصلاحية الطين بلة،حيث كانت مساهما رئيسيا في زيادة تكلفة الدواء و الخدمات الصحية، و ذلك عن طريق إلغاء الدعم الحكومي ، وهو إلغاء لا مبرر له في ظل وضعية مزرية أصلا، كما أن زيادة التكاليف الأدوية المستوردة (سعر الصرف) له أثر سلبي على التكاليف الخاصة بشراء الأدوية (حيث تدهور سعر الأوقية)، وضعف مخصص الاستثمارات في هذا القطاع نتيجة لضغط على ميزانية القطاع و تآكل هذه الأخيرة نتيجة للنفقات الجارية (الرواتب مثلا)، أدت هذه الإجراءات و غيرها إلى تدني الدخول الحقيقية للأفراد وبالتالي ضعف قدرة الطبقات الفقيرة عن الاستفادة من الخدمات الصحية الملائمة و هذا ينعكس على النتائج.

و لقد مكنت سياسة توفير البنية التحتية من توسيع الخدمات الصحية، و مضاعفة النقاط الصحية من ١٢٨ نقطة صحية عام ١٩٩٢ إلى ٢٥٩ سنة ١٩٨٨، و ارتفعت التغطية من ٣٠% سنة ١٩٩١ إلى أكثر من ٦٠% سنة ١٩٩٨.

كما تزايدت عدد عمال القطاع بـــ ٥% سنويا ليصل عدد الأطباء إلى ٢٤٩ بدل من ١٧١ والممرضين من ٢٦٧ إلى ٦٨٣ في الفترة ٩٦/٩١.

كما زاد الإنفاق العام على الصحة خلال الفترة من ٩١-٩٧، فمن ١٠٢٩ مليون أوقية إلى ٢١٤٩ مليون أوقية ، مما أدى إلى زيادة نصيب الفرد من نفقات القطاع من ٣٩٧ أوقية (٨دولار) إلى ٥٥٤ أوقية ٣,٦٤ دولار في السنوات ٩٧/٩١، في حين وصل نصيب الفرد الموريتاني من إجمالي الاستثمارات في قطاع الصحة حوالي ٢٢٨ أوقية (٢,٧٨ دولار) سنة ١٩٩١، وفي سنة ١٩٩٧ وصل إلى ٨٠٨ أوقية أي ٥,٣٤١ دولار.

هذه التحولات الجذرية التي شهدها قطاع الصحة في العشرية المسايرة لبرامج الإصلاح كانت نتيجة للجهود المبذول من أجل الإصلاح الإداري، و لا مركزية قطاع الصحة، و تكوين العمال و إشراك السكان في تفعيل السياسة الجديدة.

و على الرغم من التحسن الملاحظ في قطاع الصحة من حيث الأهداف المخطط لها إلا أننا نلاحظ ما يلي :

- إن التزايد الذي عرفه مخصص قطاع الصحة الإنفاق الجاري أو الاستثماري إنما هو تزايد عندما نسعر بالأوقية لكن عند تحويلها إلى الدولار نلاحظ أن المخصص تناقص كما هو الحال في نصيب الفرد الموريتاني سنة ١٩٧٧ أما عند ما نسعر بالدولار نجد أن المخصص تناقص من ٤,٨ دولار سنة ١٩٩١ إلى ٣,٦٤ دولار مما يدعونا إلى التوقف عندما نصف هذه الوضعية بالتحسن، خاصة إلى ما علمنا أن كل المستلزمات المتعلقة بالصحة مستوردة، أما إعادة هيكلة قطاع الصحة الذي تم تنفيذه فقد تمكن من تحقيق بعض النتائج منها لامركزية الخدمات الصحية و الاجتماعية وتعميم العلاجات الصحية الأولية وسياسة الأدوية الأساسية و زيادة ميزانية القطاع مقومة بالعملة المحلية مما انعكس على :

- ❑ استفادة مناطق جديدة من الخدمات الصحية التي وصلت ٦٣% على حيز قطر ٥ كلم و ٧٨% على حيز قطره ١٠ كلم و في الوسط الريفي أكثر من ٣٣%، و عرفت نسبة وفيات الأطفال تراجعا من ١٣١ في الألف سنة ١٩٨٥ إلى ١١١ في الألف سنة ١٩٩٥ و إلى ١٠٧ في الألف في سنة ١٩٩٧.
- ❑ وظلت الوفيات (الأطفال و الأمهات) أثناء الولادة كبيرة نتيجة عوامل عدة منها ما هو اجتماعي وثقافي: الحمل المتكرر أو المتقارب و الزواج المبكر و الأمية).
- ❑ و لم تستطيع البرامج المطبقة تقليل الفوارق فيما بين الولايات على مستوى الخدمات الصحية حيث معدل الغطاء الصحي لم يتجاوز ٣٥% في الحوض الغربي بينما وصل إلى ٧٨% في أترارزة.
- ❑ ووصل العمر المتوقع عند الولادة إلى ٥٠ سنة بينما يصل احتمال الوفاة قبل ٤٠ سنة إلى ٣٠% من المواليد وهي نسبة مرتفعة، وكما ظل تشخيص الأوبئة دون المستوى المطلوب حيث تنتشر أمراض الجهاز التنفسي و الإسهال والملا ريا.

ثالثا:السكن : أدت الظروف المناخية و الاقتصادية و السياسية إلى تزايد ظاهرة التقري و التحضر مما أدى إلى ظهور أصناف جديدة من السكن ذات أشكال متعددة مثل المساكن الهشة، و أحياء الصفيح التي هي

قديمة، حيث أثبتت دراسة قامت بها سوكوجيم (شركة موريتانية للإسكان) سنة ١٩٧٥ أن ٤٣% من الأسر في مدن البلاد السبعة الرئيسية كانت تسكن هذا النمط من المساكن.

و في سنة ١٩٩٠ أكد المسح الدائم حول ظروف معيشة الأسرة أن غالبية المساكن هي هشة في مجموع التراب الوطني، حيث كان زهاء ٤٥% من الأسر حينئذ يعيشون إما في خيام أو أكواخ، و في أنواكشوط يسكن ٤٨% من السكان هذه المساكن، في حين وصلت هذه النسبة في المدن الأخرى إلى حوالي ٢٧% تقريبا، ويرتبط هذا التدهور بالتجاوز الكبير لقدرة هذه المدن على استقبال السكان و بالذات العاصمة أنوكشوط، مما أدى بالنازحين إلى إنشاء مساكن فوضوية أساسا في الضواحي نظر لسهولة التمكن من القطع الأرضية المحتلة بصورة غير شرعية و التي لا تكلف أعباء مالية فورية، و قد ساهم توزيع القطع الأرضية خلال السنوات الأخيرة ، من بين عوامل أخرى في التقليص و بشكل طفيف من انتشار السكن العشوائي.

و في سنة ١٩٩٥ بين تحليل وضعية السكان في مجموع البلاد (مسح وزارة التخطيط و اليونيسيف) أن السكن الهش يبقى هو الغالب في موريتانيا (الدور الطينية ٢٧,٥% الخيام ٢٩,٤% ، الصفيح ١٢,٢% المباني الإسمنتية والحجرية ٢٧,٤%).

إن هذه الظاهرة يفسرها تزايد الأعباء على الأسرة الموريتانية، و بالتالي عدم قدرتها على اقتطاع جزء من دخلها القليل لبناء سكن من جهة، و من جهة ثانية ضعف أو عدم وجود سياسة واضحة المعالم للإسكان الشعبي ، حيث أعطيت هذه المهمة لسوكوجيم و أخيرا إنشاء بنك خاص بالإسكان عرف ببنك الإسكان إلا أن الاستفادة من توزيعات هذه المؤسسات ظلت محصورة في الطبقة البرجوازية و البيروقراطية .

إن انتشار الفقر من أهم العوامل التي انعكست على مستوى السكن حيث ينفق الفرد الريف ٩٥٠ أوقية للسكن أي ١,٤% من إجمالي إنفاقه في حين أن الفرد ينفق في المدينة ٢٣٠٠ أوقية.

كما أن المحيط الصحن لهذه المساكن هش هو الآخر ، حيث لا يستفيد من خدمات الصرف الصحي (بأشكاله المختلفة) ، سوى ثلث السكان، و في الريف يغلب نمط التموين بمياه الآبار و في الوسط الحضري يستفيد أكثر من ٥٠% من الماء عن طريق الشراء من موزعين متجولين و ما زالت نسبة المستفيدين من شبكة شركة المياه ضعيفة.

المبحث الثاني:الإستراتجية الوطنية لمكافحة الفقر ٢٠٠١-٢٠١٥[1]

في إطار مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون و التي أعلن قبول استفادة البلاد منها في مارس ١٩٩٩، باشرت الحكومة الموريتانية عملية إعداد إستراتجية لمكافحة الفقر شاركت فيها إلى جانب الإدارة التجمعات المحلية و ممثلون عن المنظمات الاجتماعية المعينة (أرباب العمل ، النقابات ، منظمات المجتمع المدني ....) و الشركاء في التنمية بما في ذلك البنك و صندوق النقد الدوليين.

المطلب الأول : مخطط الإستراتجية

و تعتمد هذه الإستراتيجية التنموية الطويلة المدى على مقارنة مندمجة بجميع أشكالها، للاستفادة من التنمية الاقتصادية وتحسين نوعيتها و فعاليتها، تقليص الخدمات بين الولايات و بين الجنسين في مجال الاستفادة من الخدمات الاجتماعية.

و في مجال الاستفادة من البني التحتية الاقتصادية تعتمد إستراتجية مكافحة في الفقر على أربعة محاور :[2]

- التسريع بعجلة النمو الاقتصادي
- إرساء هذا النمو في المحيط الاقتصادي للفقراء
- تطور المصادر البشرية و توسيع الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية
- تشجيع التنمية المؤسسة السليمة

تتكامل هذه المحاور بينها للحد من الفقراء عبر الزمن من خلال أفقين:

على المدى المتوسط (في حدود ٢٠٠٥) ستتحقق الأهداف المرسومة بواسطة إنجاز مجموعة منسجمة من سياسات الاستقرار الاقتصادي الكلي و تعميق الأثر المباشر على الحد من الفقر (التعليم، الصحة، الماء الشروب، التنمية الحضرية، التنمية).

و قد حددت نسب مستهدفة بحلول عام ٢٠٠٤ و منها:

---

[1]- محتوى الإستراتجية الموريتانية لمكافحة الفقر ، مقتبس من ملخص الإطار الإستراتيجي المكافحة الفقر ، نوفمبر ٢٠٠٢ أنواكشوط

[2]- وزارة الاقتصاد و التنمية ، مشروع الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر ، ٢٠٠١ ،ص:٥

- نسبة نمو قدرها ٧%
- عجز في الميزانية نسبته ٣%
- عجز في الصفقات الجارية قدره ١٤,٧%

و قد حددت النسب المستهدف للفقر كظاهرة كما يلي :

- تخفيض نسبة الفقر النقدي إلى ٣٨,٦%
- تخفيض نسبة الفقر الشديد إلى ٢١,٨%.

على المدى الطويل (٢٠١٠-٢٠١٥) إعادة تركيز دور الدولة على مهماتها الأساسية، و تحسين فعالية تدخلها، وضمان استفادة الجميع من الخدمات الأساسية، و تمكن البلد الاستفادة من الفرص التي توفرها العولمة مع الدمج لجميع المواطنين و المناطق الاقتصادية المحرومة.

و قدرت تكلفة مجموع خطة العمل (بما فيه دعم ميزان المدفوعات) بمبلغ ٤٧٥ مليون دولار تغطي منها المصادر المحلية حوالي ١٥%.[1]

امتدت الإستراتجية الموريتانية لمكافحة الفقر في مخططها على فترة ١٥ سنة تمثل الأجل الذي تعطي فيه جميع السياسات المحدودة مفعولها و من البديهي أن مختلف محاور الإستراتجية لا يمكن إنجازها في نفس الوقت بنفس الوتيرة و لذلك فإن ضغوط المصادر و طاقات الإنجاز، بل وجدانية السياسات و البرامج تبرز تحديد الأولويات، ثم إن الإستراتجية في حد ذاتها عملية متكررة تثريها تجربة إنشاءها، و معرفة أفضل للفقر و للاقتصاد الوطني و تقييم آثار البرنامج المختلفة و آراء مختلف الفاعلين، أما عن العامل الزمني فسوف يتم إنجاز الإستراتجية حسب فترات متسلسلة و تمتد الفترة الأولى من عام ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٤.

و تهدف الإستراتجية في المديين، إلى تخفيض نسبة الفقراء من ٢٧% في حدود ٢٠١٠ إلى ١٧% في حدود العام ٢٠١٥ ،كما تهدف للوصول في حدود ٢٠٠٥ إلى أهداف التنمية الاجتماعية المحددة على أساس مختلف المؤتمرات و القمم العالمية (التمدرس، محو الأمية التغطية الصحية الاستفادة من الماء الشروب ، السكنية) وتقليص الفوارق الاجتماعية السكانية .

[1]- محمد بن أعمر، أثر سياسات التثبيت و التكيف على التنمية في موريتانيا ، رسالة دكتورا ، جامعة وهران ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ، ص: ٩٨

و فيما يخص المعيقات التي حددت و التي من أجل تحقيق الصدمات الخارجية التي تؤثر على مادتي التصدير الرئيسيتين الحديد و السمك، و تخضع سلامة ميزان المدفوعات و توازن الميزانية على المدى المتوسط وبالتالي مجموع الإطار الاقتصادي الكلي يشكل قوى لـــ:

- الحفاظ على آفاق مناسبة على مستوى أسعار الحديد العالمية، و هذا مرتبط باستمرار النمو الاقتصادي العالمي .
- سوق السمك و الإتفاقات الثنائية و بالذات مع الدول الأوروبية
- الإبقاء على حجم كاف من المساعدة الخارجية

أما النوع فيرتبط بإنجاز برنامج بهذه الدرجة من الطموح يتطلب وجود قدرات مؤسسية في جميع القطاعات بغية القيام بالإصلاحات المقررة على الوجه الأكمل، و إنجاز المشاريع في الآجال و تعبئة العون الخارجي بشكل مرضي غير أن قدره الدولة في مفهومها الواسع من إدارة القطاع الخاص و المجتمع المدني لا تزال محدودة، و يستطيع الوعي العميق لهذا الرهان، و التزام الجميع بالإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر، و الحد من هذا الخطر .

أما النوع الثالث: فيرتبط بنظام المتابعة و التقييم الذي ينبغي إيجاده من حيث الأساس و فعلا يعاني نظام المعلومات الإحصائية بشكل عام و الفقر بشكل خاص من انعدام الدقة و التنظيم.

و قد حددت الإستراتجية سياسات ماكرو اقتصادية و قطاعية يجب انتهاجها من أجل تحقيق النتائج المرجوة من الإستراتجية، و كنتيجة لتوسع دائرة الفقر في موريتانيا، و تعدد أبعاده و خصوصيته يجب أن تكون لبرامج مكافحة الفقر عناصر أساسية تتوزع على جميع الأنشطة الحيوية في الاقتصادية من أجل معالجتها وتنقسم إلى :

١.القطاع الخارجي

٢.الميزانية العامة

٣.السياسة النقدية المالية

أما السياسات المتعلقة بالقطاعات فهي تعالج كل قطاع على حده من أجل تفعيل أداء كل قطاع وتنقسم إلى :

١.التنمية الريفية

٢.التنمية الحضري

٣.دعم المؤسسات الصغيرة و تشجيع التشغيل و الدمج

٤.الحماية و أحزمة الأمان

٥.تطوير و تامين المصادر البشرية و تأمين الاستفادة من الخدمات الاجتماعية

٦.دعم القدرات المؤسسة و التسيير

كما تناول الإطار الاستراتجي لمكافحة الفقر أسلوب الإنجاز و كيفية متابعتها فنيا و لوجستيا، كما تحدث عن تكييف و تحديث الإطار جاءت هذه الفقرة تحت عنوان : إنجاز الإستراتجية

و من أجل تقييم موضوعي لهذه السياسات سنتناولها كما نتناول أهدافها من أجل مناقشة أداءها وإنجازاتها بعد ذلك.

المطلب الثاني:السياسات

الفرع الأول : السياسات الماكرو إقتصادية

أولا:القطاع الخارجي : تشكل إزاحة العائق الخارجي أحد الأهداف الرئيسية بالنسبة للحكومة و يمثل تخفيض تكاليف الإنتاج (الطاقة ، الموصلات) و الإصلاح الجبائي الجاري تنفيذه و الدور الجديد الذي يضطلع به القطاع الخاص ....عناصر إيجابية قادرة على مساعدة موريتانيا في تذليل عقبة ميزان المدفوعات، و هذا ما سيظهر من خلال:

الصادرات من ٣٠٨ مليون دولار إلى ٢٥٧ مليون دولار عام ٢٠٠٤

ارتفاع الواردات من ٣٦٢ مليون دولار إلى ٤٩٥ مليون دولار عام ٢٠٠٤ و بفعل تضافر عوامل عدة منها :

- زيادة الاستثمارات في البنية التحتية الأساسية.
- ارتفاع المصاريف الاجتماعية.
- تزايد الاستثمارات في قطاعات الطاقة و الموصلات و النقل بعد خوصصة تلك القطاعات و ضرورة عصرنتها بغية تخفيض تكاليف الإنتاج .

ثانيا:الميزانية العامة : تعتمد سياسة النمو و الاستقرار الاقتصادي الكلي على سياسة ميزانية سليمة تعتمد على توسيع المطرح الضريبي، و تزايد دخول شركات الدولة، و الفعالية في جباية الرسوم، و في مجال النفقات العامة سيعمل على مواصلة سياسته التقشفية، و في نفس الوقت سيعتمد برنامج الاستثمارات العمومية على الأولويات التنموية و تحسين طاقات إنجاز الاستثمار العمومي .

ثالثا:السياسة النقدية و القطاع المالي : سيتواصل نهج سياسة نقدية صارمة لدعم سياسة أسعار الصرف و إبقاء نسبة لتضخم قريبة من المستوى الملاحظ في البلدان المجاورة و في هذا الإطار سيواصل البنك المركزي الموريتاني من دعمه للأدوات غير المباشرة و في السياسة النقدية التسيير لسيولة، و دعم الجهود المبذولة في تنقية النظام المصرفي، و ليبرالية قطاع البنوك و التأمين و تنظيمهم و تقوية الرقابة المصرفية ...رغم التطورات الإيجابية لا زال القطاع المصرفي يلعب دورا غير كامل نتيجة ضعف طاقة البنوك في جلب الادخار المحلي وتركز التمويلات في قليل من النشاطات ذات الأرباح الكبيرة، ضعف آلية سعر الفائدة في تعبئة الادخار و تشجيع الاستثمار.

و منه فإن تطوير هذا النظام يتطلب ما يلي :

- ❑ إعداد الإستراتجية لتنمية القطاع المالي و المصادقة عليها
- ❑ تشجيع نمو الإدخار عبر إجراءات تشجيع و إدخال أدوات جديدة و تنويع الموارد المالية وتطوير شبكات الجمع الصرفية و الغير المصرفية (التأمين).
- ❑ تخفيض تكاليف الوساطة المالية عبر تشجيع المنافسة
- ❑ تشجيع الادخار
- ❑ دعم آلية الرقابة الاحتياطية و المراقبة لدى البنك الموريتاني

تطوير آليات الضمان الاجتماعية و تغطية المستثمرين.

الفرع الثاني : السياسات القطاعية

إن استهداف الحد من الفقر و الفقر الشديد يتطلب تحسين أداء القطاعات التي تفيد الفقراء مباشرة، و دفع النشاط في المناطق المحرومة، و بالتالي إرساء النمو في المحيط الاقتصادي للفقراء و اعتباره محورا أساسيا في السياسة الوطنية لمكافحة الفقر، و اعتماد سياسة تجمع بين منطق التنمية القطاعية و مناطق الاستهداف المكاني ودعم الاستثمار في البنية التحتية الاقتصادية و الاجتماعية و دعم الهياكل و التشاركية .

أولا:التنمية الريفية : يمثل سكان الريف ٤٥% من سكان البلاد، و يحتوى على ٧٦% من الفقراء في تلك الآونة، ويرتبط استمرار مستوى الفقر الشديد في الريف بضعف ديناميكية القطاع الزراعي، و كذا النقص الهام في مجال البنية التحتية الاقتصادية، و سوء توزيع الخدمات الأساسية و ضعف قدرة القطاع على الصمود أمام التقلبات المناخية والسعرية .

و نتيجة لضخامة التحديات التي واجهها العالم الريفي اليوم، كان من المستعجل إنجاز إستراتجية إجمالية ومنسقة للحد من ظاهرة الفقر في المناطق الريفية، و الوصول إلى حدود النصف سنة ٢٠١٥، و القضاء على تأخر المناطق الريفية في مجال البنية التحتية الأساسية عن طريق :

١.التنمية الحيوانية : تسيطر التنمية الحيوانية بشكل واسع على القطاع الريفي حيث تمثل قرابة ٨٠% من الإنتاج الزراعي و تساهم بنسبة ٨% من الناتج الداخلي الخام، و يبلغ عدد المواشي حولي ٣٥٣٢٦٤٠ رأسا أي ١,٤ رأس و لكل فرد موريتاني، إلا أن المعوقات التي تقف في وجه الإمكانيات التي يملكها هذا القطاع في مكافحة الفقر كثيرة منها:

- ضعف المستوى العام للبنى التحتية و الخدمات (من حيث الصحة الحيوانية، المياه الرعوية ، البحث والإرشاد.)
- غياب النظم الفعالة لجمع و تحويل المنتجات الفرعية (اللحوم و الألبان مثلا)
- غياب أي تنظيم لتسيير المجالات الرعوية

إن القضاء على هذه العوائق يتطلب استهداف ما يلي:

- ❑ تحسين إنتاجية قطاعات الماشية و عصرنة شبكات الجمع و التسويق
- ❑ تشجيع اندماج تربية الماشية و الزراعة
- ❑ خلق طرق جديدة لتسيير المساحات الرعوية، و مساحات الإنتجاع في ظل احترام البيئة.

مما يتطلب القيام بالآتي:

- ➢ التطبيق بالتشاور مع الجماعات المحلية و جمعيات المنمين لمدونة الرعي، و الإجراءات الهادفة إلى نزع حواجز المجال الرعوي، و إلى تنظيم مساحات تنقل الماشية
- ➢ إنجاز برنامج لتطوير المياه الرعوية يرتكز على مضاعفة عدد الآبار الرعوية، و على تنظيف وصيانة البرك.
- ➢ تقوية الصحة الحيوانية عبر برامج التطعيم و تطوير حدائق رعوية على امتداد و طرق الانتجاع وتشجيع الاستثمار وإقامة البيطريين في المناطق الرعوية .
- ➢ تشجيع تطور فرع اللحوم عبر تنظيم المذابح و تشجيع لحفظ و تطبيق معايير الصحة والنظافة في المذابح
- ➢ دعم تطور فرعي جمع و تحويل اللبن و تقريبهما من المراكز التمويل الكبيرة عبر إجراءات تشجيعية تشجع التمويل المنتظم بالعلف و خاصة من المنتجات الفرعية للزراعة المرورية .
- ➢ إيجاد برنامج للبحث و الإرشاد حول الأنواع المتكيفة الأكثر إنتاجا
- ➢ تشجيع فرع إنتاج الجلود.

٢.<u>الزراعة المروية</u> : تتركز الزراعة إلى حد كبير على الزراعة المروية التي تمارس على ضفاف النهر وروافده، و رغم الاستثمارات الضخمة و الإصلاحات الكبيرة التي مكنت من ليبرالية هذا القطاع تواجه زراعة الأرز في موريتانيا مشكلة عامة و هذه المشكلة تتمثل في قابلية المنافسة التي ترتبط بالعوائق التقنية (سوء نوعية الإستصلاحات، غياب نظام صرف المياه ، عدم التحكم في الطرق التقنية ....) و مؤسسية و تنظيميه وضعف عمل نظم البحث والإرشاد، صعوبة التموين، مشكلة التسويق...) هذا بالإضافة إلى مشاكل أخرى ترجع إلى ليبرالية القطاع، و تخفيض الحماية الجمركية.

بما أن تكوين فروع فعالة للزراعات المروية يمثل رهانا أساسيا لنمو البلاد الاقتصادي، فقد حددت الإستراتجية المصادق عليها في إطار برامج التنمية المندمجة للزراعة المروية في موريتانيا اتجاهين أساسين :

تشجيع التنوع نحو منتجات أكثر ربحا عن طريق :

- ♣ حفز التنويع في اتجاه إنتاج و تصدير الخضروات و الفواكه عبر القرض و الإرشاد و التحسيس وتشجيع الاستثمار الخاص
- ♣ تشجيع إنشاء وحدات التحويل الصناعي و الحفظ
- ♣ دعم تطوير زراعة الفواكه عن طريق تعميم الأنواع الملائمة للظروف المناخية .
- ♣ تشجيع تقنيات الري (التقطير) الإنتاجية و المقتصدة للماء.

أما فيما يخص الأرز فقد تقرر ما يلي:

- ■ إعادة تأهيل المنشآت المائية الزراعية و توسيع المساحات الزراعية القائمة
- ■ إيجاد برنامج لتحسين نوعية الأرز، يعتمد على تعميم الأنواع ذات المردودية المرتفعة والملائمة للسوق
- ■ تخفيض تكاليف الإنتاج
- ■ دعم التسويق و البنية التحتية (التخزين)
- ■ دعم التعاونيات و مجالات تدخل القرض الزراعي
- ■ توطيد المكاسب المحققة في المجال العقاري
- ■ دعم المنظمات المهنة الاجتماعية في مجال التسيير و الصيانة
- ■ إيجاد برنامج لمكافحة الآفات الزراعية

٣.الزراعات القوتية : تمثل أهم وسيلة لفلاحي المنطقة الساحلية و تواجه علاوة على أخطار المناخ مجموعة من العوائق الأخرى التقنية و غياب البنى التحتية للتخزين و النقل، ضعف تنظيم الأسواق، تدهور المصادر البيئية، الآفات الزراعية، و يفسر استمرار هذه العوائق ارتفاع نسبة الفقر والفقر الشديد في المناطق الجافة .

أما فرع الحبوب سيحظى بعناية خاصة في الإستراتجية الوطنية لمكافحة الفقر، و يتمثل الهدف الرئيسي في تحسين المردود و تشجيع تكوين أقطاب نشاط قادرة على در دخل مستقر للفلاحين الفقراء و هي تعتمد على ثلاثة محاور :

- ❑ تحسين المردود
- ❑ دعم شبكات التموين
- ❑ التحكم في الماء

و ذلك عن طريق:

- تطبيق مجموعات من التقنيات المتوفرة (البذور المحسنة، السماد ، تسيير خصوبة التربية).
- تقوية مكافحة الآفات الزراعية
- التأطير المقرب و نشر تقنيات الإنتاج و الحفظ
- وضع برامج للبحث و الإرشاد للمنطقة الجافة
- تنظيم الأسواق عبر إنشاء بنوك الحبوب، و دعم إنشاء فروع تسويق الإنتاج في المراكز الحضرية الكبيرة .
- دعم التجمعات في بناء وسائل التخزين و في التموين بالمدخلات، كما تهدف الإستراتجية إلى دعم الاستغلال و إنتاج تجارة الصمغ العربي، و التمور، و الغابات، بغية تنويع الإنتاج الريفي

٤.سياسات البنى التحتية الريفية : يمثل العجز الذي يواجهه الريف في التجهيزات و البنى التحتية عائقا كبيرا أمام الحد من الفقر الريفي، وإدماج مناطق واسعة ذات طاقة كبيرة في الدورة الاقتصادية و قد أخذت الإستراتجية في الحسبان الحاجيات الخاصة بالمنطقة الريفية من البنى التحتية و الخدمات الأساسية على ثلاثة مستويات :

- ◆ على مستوى السياسات القطاعية (التعليم، الصحة، الماء،الطرق).
- ◆ برامج الاستثمار العمومي المقابل لها التي يجب أن تجسد بشكل واضح هدف لحق المناطق الريفية في المناطق الأخرى.

- على مستوى البرامج المواجهة لمكافحة الفقر التي تقوم بها مفوضية الأمن الغذائي و المفوضية المكلفة بحقوق والإنسان و محاربة الفقر و بالدمج ، و في هذا الإطار سيتم التركيز على البرامج المختصة والمشجعة للشغل الريفي والخالقة للبنية التحتية .
- الاستفادة من الماء و الطاقة و الموصلات في الوسط الريفي في إطار الوكالة المختصة بتشجع الاستفادة من الخدمات الأساسية:

٥.**الإجراءات المؤسسية و إجراءات التنظيم** : ستعتمد سياسات التطوير الفروع على مواصلة الإصلاحات في المجالات التالية :

- المنظمات المهنية الاجتماعية عبر تكييف الإطار التنظيمي لمنظمات الفلاحين
- نظام الإحصاء عبر القيام بمسوح حول المنتجات الزراعية و تربية الماشية
- الإصلاح العقاري و تطوير السوق العقارية
- القرض عبر تشجيع مشاركة البنوك التجارية و إنشاء صندوق الادخار و دعم تمويل المشاريع الصغيرة في المناطق الريفية.

٦.**السياسات في مجال البيئة** : تتمثل التوجهات الرئيسية لخطة العمل الوطني للبيئة التي تم إعدادها حسب مقاربة تشاركيه و طبقا للاتفاقيات الدولية (اتفاقية مكافحة التصحر ، اتفاقية التنويع البيولوجي) في :

- تشجيع التشاور الواسع على مستوى البلديات و المقاطعات حول مشاكل البيئة
- تشجيع إنجاز المشاريع النموذجية في مكافحة مختلف أشكال الإضرار بالبيئة واستثمار الموارد الطبيعية في مجالات الرعي و استغلال الغابات، و حماية المناطق الرطبة البحرية والقارية .
- تطوير السياحة البيئية بوصفها طريقا بديلا لتثمين التراث الوطني في مجال التنويع البيولوجي
- إنجاز برنامج مكثف لاستخدام غاز البوتان و الطاقات البديلة لفحم الخشب
- إيجاد نظام للمتابعة و التقويم للسياسة و البرامج البيئية

ثانيا:التنمية الحضرية : تدخل إستراتجية مكافحة الفقر في الوسط الحضري في الهدف العام لاستصلاح المتناسق للأراضي و التنمية الجهوية المتوازنة، و تسعى إلى تشجيع الظهور التدريجي لشبكة من المدن الحيوية تدعم التنمية الاقتصادية و تدمج الأحياء الفقيرة دمجا كليا ، و تمتد تلك الإستراتجية على ثلاثة مستويات :

- ❑ إعادة توازن البنية الحضارية و القضاء التدريجي على الفوارق الجهوية
- ❑ دمج الأحياء الفقيرة .
- ❑ إيجاد ممارسات جديدة للتنمية المحلية تجمع بين أدوات التخطيط اللامركزي، و آليات التسيير التي تتحكم فيها المجتمعات المحلية، و التي تضمن مشاركة السكان في جميع عمليات القرار وتعتمد على إطار مؤسسي يؤمن تدخلا منسقا لمصالح الدولة على المستوى المحلي

تهدف سياسات التنمية الحضرية خلال سنوات الإستراتجية إلى :

- تزويد عواصم الولايات بإطار مرجعي للتنمية
- دعم القدرات الوطنية (الإدارات، البلديات...) في مجال التسيير الحضري
- تحسين استفادة السكان و الفاعلين الاقتصاديين من التجهيزات و الخدمات الجماعة الأساسية
- مكافحة المضاربة العقارية و الاحتلال غير الشرعي للمساحات الحضرية
- مكافحة البطالة الحضرية

ثالثا: دعم المؤسسات الصغيرة و تشجيع التشغيل و الدمج : يشكل تشجيع التشغيل قطاع المؤسسة الصغيرة و المتوسطة أساسيا من إستراتجية إرساء النمو الاقتصادي في محيط الفقراء و الأهداف هي :

- تخفيض البطالة و خاصة في صفوف النساء و الشباب
- تشجيع نمو شبكة من المؤسسات الفردية المندمجة في القطاع العصري
- دعم التشغيل الذاتي و المبادرات الخاصة أو الجهوية لدى الفقراء
- تطوير التكوين المهني على جميع المستويات لتلبية حاجيات البلاد (البناء، الإلكترونيات، التبريد السياحة).

أما بالنسبة للنساء و الشباب:

- ♦ دعم التجمعات ذات الفائدة الاقتصادية، وخاصة تكوين مجموعات ذات فائدة اقتصادية للنساء
- ♦ دعم مراكز التكوين و الترقية النسوية، و إيجاد نظام لتشجيع المكونين
- ♦ إيجاد مؤسسات قرض خاصة بالنساء.
- ♦ مواصلة برامج دمج الشباب على أساس تقويم البرامج الحالية للمفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر وبالدمج.

و في هذا السياق قامت السلطات العمومية بإنشاء الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب في بداية العام ٢٠٠٥، و هي مؤسسة عمومية ذات الطابع إداري و تتمتع بالشخصية الاعتبارية و الاستقلال المالي ، كما تحتظي بتسهيلات في مجال تسيير الأشخاص و التسيير المالي ، كتلك التي تحظى بها المؤسسات ذات الطابع التجاري والصناعي.

و تسعى الوكالة إلى المساهمة في وضع سياسة تشغيل وطنية في إطار تشاوري مع الإدارات والمنظمات المهيمنة للعمال، و أرباب العمل و منظمات المجتمع المدني.

و تتمثل أهداف الوكالة في تصور و تنفيذ الأعمال و البرامج الرامية إلى ضمان ترقية التشغيل (التكوين، التشغيل، التشغيل الذاتي) و استقبال و توجيه طالبي العمل.

كما تقوم الوكالة بمساعدة أرباب العمل و عونهم في ما يتعلق بتحديد حاجياتهم من اليد العاملة الكفاءات، كما تقوم بتوجيه إرشاد طالبي العمل، و تعمل على وضع برامج تأهيل مهيمنة و تطوير الخبرات وإعادة التأهيل، و الدمج المباشر في الحياة النشيطة.

و تقوم الوكالة بتعبئة الأموال اللازمة لترقية التشغيل، و القضاء على البطالة و الحد منها، و لذا تتوفر الوكالة على صندوق خاص لترقية التشغيل البطالة و الحد منها و لذا تتوفر الوكالة على صندوق خاص لترقية التشغيل يتم تمويله من جميع الشركاء الدولة ، أرباب العمل، المنظمات الدولية.

أما فيما يتعلق ببرنامج الوكالة فهو يتكون من ٧ محاور:

تشغيل و توجيه طالبي العمل: و يغطي هذا المحور كلما يتعلق بطلب و عرض العمل ، و المعلومات المتعلقة به.

التشغيل الذاتي: و يهدف هذا البرنامج إلى تمويل أصحاب المبادرات الصغيرة و مساعداتهم في التكوين في مجالات التسيير و التأطير و تثمين إبداعاتهم و تسويقها .

مرصد سوق العمل: يقوم بتصور و تنفيذ نظام و سياسة معلوماتية لسوق العمل، و آليات السياسات المنفذة في هذا المجال.

التعبئة و الإعلام: و يسعى من وراء هذا البرنامج المشرفون على الوكالة إلى تعريف ببرامجها و دعم المشاركة الفعالة و البناء لكل شركاء.

الشراكة: ستقوم الوكالة بإبرام العديد من عقود و الشراكة مع كل الهيئات المعينة من قريب أو بعيد بشؤون الشغل و ترقيته.

الدعم الهيكلي: تنوي الوكالة تقديم الدعم إلى الهيئات المعينة ببرامج دعم القدرات و البحث العلمي في مجال التشغيل.

الدراسات: من أجل ضمان فعالية و مردودية السياسات المتخذة و المتبعة في مجال التشغيل ستقوم الوكالة بتمويل العديد من الدراسات المتعلقة بسوق العمل و الحرف و طالبي العمل و فرص العمل.

تطوير الشراكة بين الدولة و القطاع الخاص و الجماعات المحلية بغية دمج الشباب.

خامسا:الحماية و أحزمة الأمان : إن أهمية الفقر في موريتانيا ، و طابع الدخل المضمون و خضوعه الشديد للعوامل المناخية ، تبرر الفترة الطويلة لإنجاز سياسات و برامج خاصة لحماية السكان الأكثر تعرضا، و تتمحور سياسة الحكومة في هذا المجال حول الفرعين :

١.الأمن الغذائي : تدخل هذه السياسات ضمن إستراتجية إجمالية تهدف إلى التحسين الدائم لـــ:

- مستوى عرض المواد الغذائية و كذا زيادته حسب الحاجيات
- تمكين المواطن من الحصول على هذه المواد (السعر، النقل)
- تطوير نشاط مرصد الأمن الغذائي، الإحصاءات، الإنذار المبكر، آليات التدخل).
- توفير و توفر مخزون غذائي و مالي يضمنان التدخل عند الحاجة في الزمان و المكان.

٢.مكافحة الحرمان : إن إشكالية أحزمة الأمان للمجموعات الأكثر حرمانا هي في المقام الأول إشكالية عملية الحرمان و التعرض الناتجين عن مناطق النمو الحضري، و تواجد تلك المجموعات المهمشة أساسا في أحياء أطراف المدن الكبيرة و تتكون من :

- الأسر ذات العائل الواجد ، و بالذات إذا كان : امرأة أو أميا
- الأطفال
- المعوقين جسميا، أو عقليا

ستنفذ برامج خاصة في الوسط الحضري أساسا و تشمل:

- نشاطات تستهدف توفير الخدمات الأساسية (الصحة، الماء الشروب، التغذية ، محو الأمية) للسكان و المهمشين .
- تدخلات إعادة الدمج الاقتصادي و الاجتماعي
- إعداد الدارسات بهدف معرفة أشكال الحرمان (الأسباب و العلاج)

خامسا:تطوير و تأمين المصادر البشرية : و تأمين الاستفادة من الخدمات الأساسية إلى جانب الإستراتجية التي يتم إنجازها بغية تعجيل وتيرة النمو، و إرساء ذلك النمو بشكل أفضل في المحيط الاقتصادي للفقراء .

و تواصل الحكومة إنجاز إستراتجيات طموحه لتنمية المصادر البشرية و تعميم الاستفادة من الخدمات الأساسية (التعليم العلاجات الطبية ، الماء الشروب ، الصرف الصحي ، الطاقة)، إن هذه الخدمات ضرورية بالفعل التنمية البشرية المستديمة و أي صعوبة في الاستفادة منها يمكن أن تقلل من إمكانية استطاعة ممارسة النشاطات المدرة للدخل و بالتالي يزيد احتمال وجود الفقر.

١.التعليم : تستهدف سياسة الحكومة في مجال التعليم

- أن تضمن لكل طفل موريتاني تمدرسا نظاميا منفتحا على العالم العصري و ملائما للمحيط الثقافي و في متناول الجميع، و توفير إمكانية التكوين المؤهل والملائم للمتطلبات الحالية والمستقبلية لسوق العمل.

- بناء حجرات تدريس، و تكوين مزيد من المعلمين (٤٠ في الفصل)
- إلزامية التعليم و فتح الكفالات المدرسية في الأحياء الفقيرة
- القضاء على الفوارق بين الولايات، و إعطاء علاوة للمعلم الذي يعمل في الريف
- إصلاح التكوين الأصلي للمعلم و للمفتش
- توفير الكتاب المدرسي

٢.**الصحة و التغذية** : تسعى إستراتجية الحكومة في مجال الصحة إلى بلوغ الأهداف التالية :

* تخفيض نسبة وفيات الأطفال إلى نسبة ٥٠ في الألف في حدود عام ٢٠١٠ ، و إلى ٤٠ في الألف في حدود ٢٠١٥ و نسبة وفيات الأطفال و الشباب إلى ٤٥ في الألف في حدود ٢٠١٠ و إلى ٣٥ في الألف في حدود ٢٠١٥ .

و ذلك عن طريق :

- تطوير عرض مجموعة من العلاجات تستهدف تحسين صحة الأمهات و تكفل الأمراض المعدية ومشاكل التغذية.
- ضمان الاستفادة من تلك العلاجات لسكان الريف و الحضر المحرومين بواسطة تفعيل المراكز الصحية وتعميم الخدمات الصحية لتشمل العلاجات الوقائية ٩٠% من السكان ...

و في مجال التغذية تنطلق الإستراتجية من إنشاء إطار مؤسسي منسجم و التركيز على :

- تطوير الطاقات الوطنية لتقويم و مراقبة وضعية التغذية عبر إنجاز المسموح حول انتشار سوء التغذية ومتابعة الأطفال بغية تحسين المعرفة الوبائية و الاجتماعية حول أشكال النقص الغذائي المعاينة لدى الأطفال.
- دمج الجوانب الغذائية، و جوانب التغذية في الأهداف التنموية
- إنشاء مركز للدراسات في مجال التغذية

٣.**الماء الشروب** : تستهدف الإستراتجية القطاعية للتحسين السريع لاستفادة مجموع السكان من الماء الشروب مع إعطاء الأولوية للفئات الأكثر حرمانا، و تتمثل المبادئ المقررة في تطوير الإنتاج عن طريق إشراك

أكثر للقطاع الخاص و للتجمعات و عبر تحمل التكاليف من طرف المستهلكين و يتمثل الهدف المنشود على المدى الطويل في تزويد جميع القرى التي يتجاوز عدد سكانها ٥٠ نسمة بشبكة للماء الشروب ، و زيادة نسبة التزويد عن طريق التوصيلات إلى ٨٠% من الوسط الحضري.

٤.دمج النساء في العملية الاقتصادية : يتمثل هدف الحكومة في مجال الترقية النسوية في ضمان المشاركة الكلية للنساء و القضاء على جميع مصادر عدم المساواة التي يتعرض لها ، و هذا ما يتطلب اتخاذ إجراءات قادرة على تحسين ظروف المرأة، و زيادة دورها في النمو الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد و ذلك عن طريق :

- إعادة تكييف و تجديد الإستراتجية الوطنية للترقية النسوية
- إشراك النساء بشكل أكثر في هيئات سلطة اتخاذ القرار السياسي، الاقتصادي
- التعليم
- الصحة الإنجاب
- الترقية
- القيام بحملات تحسيسية حول تباعد الولادات
- القيام بحملات موجهة ضد السيدا
- تحسين و تكوين الأطر المكلفين برسم و تنفيذ الإستراتيجيات حول مقاربة النوع في صياغة السياسات الاقتصادية و الاجتماعية
- تطوير أدوات تمويل نشاطات النساء الاقتصادية
- إصلاح الإطار التشريعي بغية إلغاء عناصر التمييز في التشريع و ضمان إطار تشجيع للنشاط الاقتصادي

سادسا:دعم القرارات المؤسسية و التسيير : تركز الإستراتجية في هذا المجال حول خمسة محاور:

١.***تقوية دولة القانون*** : ستتم تقوية دولة القانون من خلال ثلاثة محاور كبرى:

تستفيد الهيئات البرلمانية من برنامج دعم القدرات عبر التكوين البرلمانيين في مجالات الرقابة المالية والميزانية، وإنتاج القوانين و تطوير التبادلات مع الهيئات البرلمانية في البلدان الأخرى، ووضع خبرة مناسبة تحت تصرف البرلمان، و تقوية و ممارسة الوظيفة البرلمانية عبر تحسين أداء إدارة الغرفتين و ظروف العمل .

سيتواصل دعم النظام القضائي عبر إنجاز برنامج واسع يرتكز حول تكوين مهني لمهنة القضاء و دعم البنية التحتية القضائية و تقريب القضاء من المواطن

أما حقوق الإنسان فسيتم ترقيتها عبر:

- وضع خطة عمل التطوير وضعية حقوق الإنسان من الواجب أن تسهم في ظهور ثقافة حقوق الإنسان في موريتانيا
- إعلام السكان و نشر الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان
- دمج المعايير الدولية للقانون الداخلي
- دمج حقوق الإنسان في برامج التعليم

٢.***دعم قدرات الإدارة*** : تتعلق أهم إجراءات دعم قدرات الإدارة العامة لتكييفها مع المهام الجديدة للدولة، و مواءمة الوظائف مع المواصفات داخل القطاعات الوزارية، و إنشاء شبكة إدارية للاتصال المستقل ووضع القطاعات سياسة للتكوين، و سياسة التسيير التوقعي للوكلاء العموميين و تحسين قدرات التحليل الاقتصادي، وبرمجة الاستثمارات و التحكم في أدوات المشاريع.

٣.***اللامركزية*** :عن طريق التالي:

دعم الجهاز المؤسسي بواسطة أساس تشريعي و تنظيمي و توضيح صلاحيات البلديات و تحسين فعالية الوصاية المركزية و تقوية عدم مركزة مصالح الدولة.

دعم أدوات التسيير الحضري عبر توسيع صلاحيات البلديات في مجال التسيير الحضري و العقاري ووضع العناوين و المساحة المبسطة، و إعداد خطط عمرانية عامة يحتج بها على الغير

تعبئة الموارد عبر إنجاز إصلاح للضرائب المحلية و إشراك المنتخبين بشكل يؤثر في وضع و متابعة الضرائب المحلية و إيجاد آلية للتمويل المحلي.

دعم قدرات التسيير البلدي عبر تحسين تكوين المنتخبين المحليين و إيجاد نظام لعمال البلديات، و دعم عصرنة تجهيزات و أدوات التسيير البلدي، وخاصة عن طريق استخدام التقنيات الجديدة للإعلام و الاتصال.

سيتم تنشيط إشراك المجتمع المدني في مجهود التنمية المحلية عبر دعم رابطة العمد الموريتانية و المشاريع التي تعدها أو تنعشها المنظمات غير الحكومية و جمعيات الأحياء وشبكات النساء

إعداد خطط تنموية مندمجة للبلديات في المنطقة الريفية و إستراتجيات لتنمية المدن بالنسبة للبلديات الحضرية .

٤.تسيير فعال و شفاف للممتلكات العمومية : تتمثل النشاطات ذات الأولوية المقررة لتحسين فاعلية و شفافية الممتلكات العمومية فيما يلي :

- دعم القدرات و طرق البرمجة
- التحديد الصارم للإستراتجيات القطاعية مما يستدعي تقوية قدرات هيئات تصميم و متابعة السياسة الإقتصادية، و دفع مستوى الهياكل المكلفة بالسياسات القطاعية على مستوى القطاعات الوزارية
- إنشاء نظام إعلامي فعال لضمان التنسيق الجيد بين مختلف الهياكل التي تتدخل في إعداد و تنفيذ و متابعة الميزانية
- توحيد قواعد الرقابة أولا بإنشاء آليات رقابة لنفقات الإستثمار الممولة بتمويل خارجي قريبا من آليات الرقابة المالية المعمول بها الآن بالنسبة لنفقات ميزانية الدولة
- دعم هيئات وزارة المالية المسؤولة عن تقديم الحسابات
- إعداد مشاريع قوانين تنظيمية تمكن البرلمان من ممارسة رقابة تنفيذ الميزانية التي يخولها القانون عبر محكمة الحسابات.

٥.المقاربة التشاركية و دعم قدرات المجتمع المدني : بما أن الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر يجب أن يكون مناسبا لمشاركة جديدة خاصة بين المجتمع المدني و الدولي و أن يعكس رؤية التنمية التي ينتمي إليها جميع الفاعلين المعنيين فإن عملية إنجازه و كذا صياغتة تستدعي مايلي :

- وضع مقاربة تشاركيه تكون الأداة المرجعية و تطبق تلقائيا على المستوى الجماعات و تطبيق التقنيات الملائمة للتشخيص و التخطيط التشاركي و الإنعاش الجماعي.
- وضع إستراتجية للاتصال تواكب إستراتجية مكافحة الفقر
- دعم التقنية للفاعلين الحكوميين في مجال المقاربات التشاركية و تطوير ثقافة المشاركة
- دعم الطاقات التقنية و التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني

سابعا : إنجاز الإستراتجية : سيتم إنجاز الإستراتجية الوطنية لمكافحة الفقر طبقا لنفس مبادئ إعدادها وستشرف اللجنة الوزارية المشتركة لمكافحة الفقر برئاسة الوزير الأول على الإشراف العام و يتولى وزير الشؤون الاقتصادية و التنموية التنسيق بالمشاريع مع المفوض المكلف بحقوق الإنسان و مكافحة الفقر بالدمج و تكلف كل وزارة بالإنجاز و المتابعة في القطاعات التابعة لها و أخير ستعقد لإنجاز على الإشراك الكلي والشامل للسكان المستفيدين.

١. تمويل الخطة : حيث تقدر الموارد الضرورية المخصصة لكل فترة .

٢.متابعة الفقر : تلعب المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان و مكافحة الفقر و بالدمج و المكتب الوطني للإحصاء دورا مركزيا في إنجاز و فعالية متابعة الفقر، و تسهر الأولى على وجه الخصوص على ملائمة طلبات المعلومات حول مختلف أشكال الفقر لأهداف الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر، و على تكامل أهداف كل عملية إحصائية، بينما يتأكد الثاني من تكامل مختلف عمليات جمع و تنسيق و حساب الطرق المستخدمة بغية ضمان جودة المعطيات، و في هذه الظرفية فإن الخطة العامة للإحصاء ستلعب دورا هاما بواسطة قدرتها على ربط مجموع العمليات الإحصائية يبعضها البعض على الصعيد الوطني، و فعلا رغم مجهودات السنوات التي سبقت إعداد الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر و حتى الآن لا يوجد نظام لمتابعة الفقر قائم بذاته و تعتمد المعلومات على دراسات ظرفية و على المعطيات المصالح الإحصائية بالوزارات الفنية أو على المسوح الدورية الوطنية مثل المسح الدائم ظروف معاش الأسر ٠٤،٩٦،٠٠،٠٤ ٩٠ هذا بالإضافة إلى أن النظام الإحصائي الوطني

القائم تنقصه المصادر البشرية و المادية و هذا ما يتطلب إنشاء هيئة تنسيق لإعداد و المتابعة المنتظمة لمؤشرات الفقر و دعم القدرات الفنية و العملية للهياكل الإحصائية .

٣.المؤشرات الأساسية للأداء : تتعلق المؤشرات المقررة على وجه الخصوص بالغذاء و التغذية والصحة و محو الأمية و الماء الصرف ، الصحي و الدمج الاجتماعي .

٤ .تكييف و تحديث الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر: بحيث يتم إثراء الإطار الإستراتيجي كل مدة وذلك بالتشاور مع الفاعلين في مجال التنمية و بواسطة نتائج الدراسات و التحاليل و التفكير الإستراتيجي التي تمكن من معرفة أفضل لظاهرة الفقر و توزيعها المكاني و محدداتها.

المبحث الثالث:تقييم الحصيلة في موريتانيا

سنحاول تقييم تأثير السياسات المنتهجة لمكافحة الفقر وذلك عن طريق المقارنة فيما بين النتائج المسجلة في كل من المسحيين الدائمين لظروف معيشة الأسر(EPCV 2000 2004)

المطلب الأول:تطور الفقر

الفرع الأول : تطور هيكلة نفقات الأسر

الجدول رقم ٠١ : هيكلة متوسط إنفاق الأسر (مجموع الإنفاق معبر عنه بالآلاف أوقية)

	Hodh	Hodh												
Dépense moyenne	Chargui	Gharbi	Assaba	Gorgol	Brakna	Trarza	Adrar	NDB	Tagant	Guidim.	Tiris Zem.	Inchiri	NKTT	Ensemble
Autoconsommation	15,1	11,5	10,1	8,1	5,9	7,2	15,5	1,1	7,4	8,3	0,0	5,1	0,2	5,9
Alimentation	53,7	48,9	51,5	54,6	60,2	46,8	42,3	45,2	52,3	48,7	51,5	55,8	36,5	46,0
Education	0,4	1,7	1,2	1,0	1,2	1,5	1,6	1,1	1,4	1,7	1,7	0,6	2,0	1,5
Santé	5,7	9,8	6,2	8,9	5,4	8,8	7,1	5,8	4,1	8,1	3,1	1,7	4,2	6,1
Logement	7,5	9,4	10,2	8,8	8,5	12,7	16,1	20,7	12,2	11,6	15,9	17,5	24,2	15,7
Autres	17,6	18,8	20,8	18,6	18,8	23,1	17,5	26,1	22,6	21,6	27,7	19,4	33,0	24,8

Source : profil de la pauvreté en Mauritanie, 2004, ministère des affaires économiques et du développement, CDHLCPI, Déc 2006, P : 11

من خلال الجدول رقم ٠١ نلاحظ أن متوسط مجموع إنفاق الأسر السنوي في عموم الوطن، وصل في العام ٢٠٠٤ إلى ٧٥٧٣٦١ أوقية وهو ارتفاع بنسبة ٢٣,١% ، مقارنة بالعام ٢٠٠٠ ، وطبعا يختلفوبشكل واضح من الوسط الريفي إلي الوسط الحضري ، ففي الوسط الحضري ،بلغ مجموع متوسط إنفاق الأسر سنويا ١٠٠٣٦٣٩ أوقية ،بينما لم يتجاوز ٥٩٠٢٢٩ أوقية في الوسط الريفي .

واختلاف هذا المتوسط أيضا يبدو علي مستوي الولايات ،حيث لم يتجاوز ٥٥٠٠٠٠ أوقية في كل من ولايات : الحوض الشرقي، تكانت ، إينشيري ، بينما تجاوز ١٠٠٠٠٠٠ أوقية علي مستوي كلا من نواكشوط و أنواذيب

هيكلة متوسط مجموع إنفاق الأسرة تغيرت بشكل واضح ففي ما يخص الإنفاق على الغذاء (بما في ذلك الاستهلاك الذاتي) فقد واصل الانخفاض، فمن ٦٨,٢% عام ١٩٩٦، إلى ٥٦% في العام ٢٠٠٠ إلى

٥١,٩% في العام ٢٠٠٤، أما فيما يخص توزيع الإنفاق، وتحديدا فيما يخص الإنفاق المخصص لقطاعي الصحة والتعليم، فقد تصاعد هذا المخصص تصاعدا خفيفا في العام ٢٠٠٤، فبعد التصاعد الكبير الذي حققه هذا الإنفاق عام ٢٠٠٠ بالمقارنة بالعام ١٩٩٦، حيث وصلت إلى ١,٥%، و٦,١% في العام ٢٠٠٤، بينما لم تتجاوز في العام ٢٠٠٠ النسب المسجلة في القطاعين و على التوالي: ٠,٩%، و٥,٩%، مقابل ٠,٢%، و١,٢% على التوالي في العام ١٩٩٦، وهذا الارتفاع كان مرده إلى خوصصة القطاعين في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤.

حسب الوسط، تحليل متوسط إنفاق الأسرة لا يظهر فوارق ذات أهمية، إلا أنها توضح أن الإنفاق على الصحة أكثر عند العائلات في الريف، فقد سجلت في الريف نسبة ٧,٥% بينما في الحضر لم تتجاوز النسبة ٤,٨ % وقد يرجع ارتفاع النسبة في الريف إلى انتشار الأمراض بكثرة في الريف.

المسح في الولايات، يظهر بشكل واضح في إختلاف متوسط إنفاق الأسر، فنسب الإنفاق المخصصة للغذاء لم تتجاوز ٥٠% في كل من: الحوض الغربي، أترارزة، أدرار، نواذيب، كيدماغ، أنوا كشوط، بينما وصلت إلى ٦٠,٢% في لبراكنة، ضعف المسجل في الإنفاق على الغذاء في هذه الولايات ما عدا نواكشوط ونواذيب يرجع إلى الميل إلى التعامل في مجالي الزراعة والمواشي في تلك الولايات ونسب الاستهلاك الذاتي التي ارتفعت بالمقارنة بالعام ٢٠٠٠(أكثر من ٨٠% من مجموع الإنفاق).

بالنسبة للتعليم، النسب المئوية تختلف قليلا من ولاية لأخرى، فالإنفاق المخصص للتعليم وصل إلى ٠,٤% في الحوض الشرقي، بينما وصل إلى ٠,٢% في أنوا كشوط.

وبشكل عام ٦,١% من إنفاق الأسر يتجه إلى الصحة لكن بتباين واضح بين مختلف الولايات، فهذه النسبة لم تتجاوز ٥,٠% في كل من: تكانت، تيرس الزمور، إينشيري، أنواكشوط. بينما تقارب ٩% في كل من الحوض الشرقي، كوركل، أترارزة، هذه الفوارق ترجع ربما إلى اختلاف مؤشرات الأسعار في هذه الولايات.

وفيما يخص السكن، فنسب الأكثر أهمية سجلت في ولايتي أنواكشوط، ونواذيب، فقد الولايتين كانت النسب المخصصة للسكن على التوالي ٢٤,٢% و٢٠,٧%.

الجدول رقم ٠٢ : هيكلة متوسط الإنفاق الأسري حسب الأخماس على المستوى الوطني

Quintile de dépenses moyennes par ménage						
Dépense moyenne	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**	**Ensemble**
Autoconsommation	**8,82**	**8,65**	**7,18**	**6,29**	**4,28**	**5,91**
Alimentation	**62,38**	**62,79**	**60,78**	**59,24**	**45,41**	**53,59**
Education	**1,40**	**1,47**	**1,49**	**1,36**	**1,54**	**1,48**
Santé	**2,70**	**3,04**	**4,02**	**4,92**	**8,40**	**6,06**
Logement	**10,70**	**10,77**	**13,04**	**14,45**	**19,06**	**15,75**
Autres	**14,00**	**13,26**	**13,50**	**13,75**	**21,32**	**17,22**

Source : profil de la pauvreté en Mauritanie, 2004, ministère des affaires économiques et du développement, CDHLCPI, Déc 2006, P : 14

من الجدول رقم ٠٢ يتضح أن توزيع مجموع متوسط الإنفاق الأسري يؤكد عدم المساواة القوية، حيث لم يتجاوز هذا المتوسط عند الخمس الأول (الأكثر فقرا) ٣٢٥٢٠٠ أوقية، بينما وصل هذا المتوسط عند الخمس الأخير(الأكثر غنى)، إلى ١٣٠٦٣١٣ أوقية.

وعلى العموم، فهيكلة متوسط الإنفاق الأسري حسب الأخماس تظهر أن نسب الإنفاق على الغذاء تتناسب عكسيا مع الدخل، ففي حالة انخفاض الدخل، نجد أن النسبة مرتفعة، فهي وصلت إلى ٦٢,٤% عند الخمس الأول(أفقر الفقراء) بينما لا تتجاوز ٤٥,٤% عند الخمس الخامس (أغنى الأغنياء)، وفي المقابل الإنفاق على الصحة يتناسب طرديا مع مستوى الدخل، أما مخصص السكن فهو مرتفع عند الأغنياء مقارنة بالفقراء وهذا ما يعكس هشاشة مساكن الفقراء.

أما مخصص التعليم فالمسح (EPCV٢٠٠٤)، أكد أن جانب ميزانية أسر الخمس الخامس المخصصة للتعليم ، وهو الأكبر بالضعف، مقارنة بأسر بقية الأخماس، مما يظهر أن خطر الأمية لا يزال يصطاد ناشئي الفقراء، مما يدعوا إلى مراجعة الخدمات التعليمية التي تقدمها المدارس الحكومية، والتي وجهت إليها انتقادات كثيرة، كما تبرر هذه النتيجة الحاجة إلى الدعم الحكومي الموجه للعناية بدراسة أطفال هذه الطبقة، وهو الغائب في أغلب المناطق الموريتانية.

الفرع الثاني:الفقر النقدي حسب الوسط والولايات

أولا:عتبة الفقر

الجدول رقم3 : خطوط الفقر في موريتانيا (معبر عنها بالأوقية)

Année	Seuil de pauvreté	Seuil extrême Pauvreté
1988	32800	24800
1996	58400	44150
2000	72600	54880
2004	94600	71550

Source : profil de la pauvreté en Mauritanie, 2004, ministère des affaires économiques et du développement, CDHLCPI, Déc 2006, P : 15

اعتمدت موريتانيا في تحديدها لعتبات الفقر على الأرقام التي أوردها البنك الدولي، في تقرير التنمية عن الفقر(١٩٩٠)، والذي قدر فيه خط الفقر المدقع عند ٢٥٧ دولار للفرد في السنة، وخط الفقر المطلق عند٣٧٠دولارا في السنة للفرد(بأسعار ١٩٨٥) [1]

ومنه تم تحديد هذه العتبات بالعملة الموريتانية(الأوقية)، فبلغ خط الفقر المطلق في العام ٢٠٠٠ ٧٢٦٠٠ أوقية بنما بلغ خط الفقر المدقع طبقا لتقديرات نفس العام ٥٨٤٠٠ أوقية، للفرد والسنة.

أما بالنسبة للعام ٢٠٠٤، فقد قدر خط الفقر المطلق بـ٩٤٦٠٠ أوقية، للفرد والسنة، بينما بلغ خط الفقر المدقع ٧١٥٥٠ أوقية، تحديث هذه الأرقام جاء نتيجة لمعدل التضخم المسجل فيما بين المسحيين(EPCV 2000, EPCV2004)، والذي بلغ ٣٠,٤%.

[1] World bank, Mauritania : poverty assement (washington , DC : the bank ,1994) , p : 5

ثانيا : الفقر حسب وسط الإقامة

الجدول رقم ٠٤ : مؤشر الفقر حسب الوسط

Zone écologique	p0	p1	p2
Rural fleuve	66,3	22,7	10,2
Rural autre	57,2	20,0	9,4
Nouakchott	25,9	6,3	2,4
Autres villes	33,4	9,5	3,9
TOTAL	46,7	15,3	6,9

Source : profil de la pauvreté en Mauritanie, 2004, ministère des affaires économiques et du développement, CDHLCPI, Déc 2006, P : 16

اعتمادا على المسح الدائم لظروف معيشة الأسر(EPCV2004) و من خلال الجدول رقم ٠٤ نلاحظ أن نسبة الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر، على المستوى الوطني ٤٦,٧%، هذه النسبة تخفي تباينا كبيرا حسب الوسط، ففي الوسط الريفي يعيش ٥٩% من السكان تحت خط الفقر، مقابل ٢٨,٩% في الوسط الحضري، تفاوت هذه النسب حسب الوسط يرجع إلى عوامل عديدة كالأمية المنتشرة في الريف وغياب مناصب العمل في الريف.

هذه القيم تظهر أيضا تباينا داخل كل وسط على حده، ففي أنواكشوط مؤشر الفقر سجل ٢٥,٩% من السكان تحت خط الفقر المطلق، بينما في بقية المناطق الحضرية(كل المدن التي يزيد فيها عدد السكان عن ٥٠٠٠ ساكن) سجلت نسبة الفقر المطلق ٣٣,٤%.

ريف النهر، والذي يعتبر الأكثر فقرا، أظهر المسح أن نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر المطلق ٦٦,٣% بينما سجل هذا المؤشر في بقية الريف٥٧,٢%، والجدير بالذكر أنه في الريف يتواجد ما يقارب ٦٠% من السكان وما يقارب ٧٥%، من فقراء الدولة، مما يعزز ما يتداول من كون الفقر ظاهرة ريفية.

المسح المتعلق بنسب تواجد الفقراء حسب المناطق يظهر أن منطقة الريف الآخر(عدا ريف النهر)، هي المنطقة التي يتواجد فيها أكثرية الفقراء على المستوى الوطني، بنسبة ٥٨%، وهذا نتيجة لضعف مصادر العيش في هذه المنطقة، من مزارع وتنمية، ويليها ريف النهر بـــ١٧%، من حيث تواجد الفقراء، ثم تأتي بعد ذلك العاصمة أنواكشوط بـــ١٣,٥%، وهذه النسبة تفسر الظاهرة المتزايدة المتمثلة في انتشار الأحياء العشوائية في العاصمة، وهذا الأخير نتيجة لتزايد الهجرة في اتجاه العاصمة، وما تتميز به هذه الشريحة من انعدام المهارات الحرفية، وانتشار الأمية، كما أن عجز سوق العمل في العاصمة عن استيعاب الأيدي العالمة بتلك النسب والعدد الأقل من فقراء الوطن يتواجدون في بقية المدن(الحضر عدا أنواكشوط)، بنسبة ١١,٧%، وتفسير هذا الحالة، يرجع إلى قلة السكان في هذه المنطقة[1].

أما عمق الفقر P1 الذي يقيس حجم الفجوة الإجمالية المقدرة بين دخل الطبقة الفقيرة وخط الفقر فمن الجدول رقم ٠٤ نلاحظ أن عمق الفقر في موريتانيا في العام ٢٠٠٤، وصل ١٥,٣%، وهذا المؤشر سجل تباينا واضحا من وسط إلى آخر حيث كان عمق الفقر في الريف ٢٠,٦%، مقابل ٧,٦% في الحضر، وبتعبير آخر فإن متوسط إنفاق الفئات الفقيرة في الوطن يبلغ ٨٤,٧% من خط الفقر، وهو ما يعبر عن عوز شديدة لهذه الطبقة، وتفسيره مرجعه إلى ضعف دخل هذه الطبقة، وبالمقارنة فما بين فروع المنطقتين نجد تباينا في النسب المسجلة ففي ريف النهر بلغ عمق الفقر ٢٢,٧% وهو ما يقارب ثلاثة نقاط زيادة على النسب المسجلة في ريف غير النهر[2] ، أما في الوسط الحضري فعمق الفقر في بقية المدن بلغت ٩,٦% مقابل ٧,٦% في أنواكشوط.

أما مؤشر شدة الفقرP2 والذي يلخص عدم تكافؤ توزيع النفقات بين الفقراء، هذا المؤشر سجل على المستوى الوطني ٦,٩%، المؤشرات المسجلة في ٢٠٠٤، تظهر شدة أكثر للفقر في الوسط الريفي بنسبة ٩,٣%بفرعيه (ريف النهر، ريف غير النهر).

أما الوسط الحضري فقد سجلت النسبة ٢,٩%، ومنه يظهر جليا أن التفاوت في توزيع الدخل بين الفقراء ذاتهم في الحضر محدودا، بنما نجده كبير في الريف، والتفسير لهذا التباين الكبير شيئا ما في الريف، هو انعدام المردودية الإنتاجية لمعظم أنشطة الطبقة الفقيرة في المنطقة وارتباطها بالظواهر الطبيعية كالأمطار...وأيضا توزيع منطقة الريف إلى مناطق متفرقة(ريف شرق، ريف الوسط، ريف النهر).

[1] - MAED , CDHLCPI , Profile de la pauvreté en Mauritanie 2004 , Décembre 2006 , p : 16
[2] - Op- cit , p : 16

كما أن المؤشرات المرتفعة لهذين المؤشرين سجلت في منطقة الريف، فقد سجل عمق الفقر في هذه المنطقة من الوطن نسبة ٧٥%، مما يظهر الحالة الصعبة التي يعيشها فقراء الريف أن نتوسط إنفاق الفئات الفقيرة في الريف يبلغ ٢٥% من خط الفقر، بينما سجلت شدة الفقر نسبة ٨٢,٤% وهو أيضا دليل على تصاعد كبير في تفاوت توزيع الدخل ما بين المنطقتين(الحضرية، الريفية).

المسح فيما يخص توزيع هذه النسب حسب المناطق تظهر أن الريف الآخر سجل النسب المرتفعة للمؤشرات الثلاثة وهو نتيجة لضآلة مصادر الإنتاج في هذه المنطقة فمصدر الإنتاج الوحيد هو الزراعة والتنمية الحيوانية.

أما تقسيم الفقر حسب ولايات الوطن فمن الجدول رقم ٠٥ يمكننا حسب تحليل مؤشرات توزيع الولايات، إلى ثلاثة مجموعات:

الجدول رقم ٠٥ : مؤشرات الفقر حسب الولايات

Wilaya	P0	P1	P2
Hodh El Chargui	50,4	15,0	6,4
Hodh El Gharbi	47,6	15,9	7,0
Assaba	44,1	15,1	7,4
Gorgol	68,5	24,6	11,6
Brakna	65,2	22,4	10,3
Trarza	51,9	17,6	8,0
Adrar	39,6	11,3	4,5
Dakhlet Nouadhibou	20,7	5,1	1,9
Tagant	70,3	27,9	13,9
Guidimagha	62,7	22,8	10,5
Tiris Zemmour	30,4	6,9	2,4
Inchiri	50,9	12,2	4,1
Nouakchott	25,9	6,3	2,4
TOTAL	46,7	15,3	6,9

Source : profil de la pauvreté en Mauritanie, 2004, ministère des affaires économiques et du développement, CDHLCPI, Déc 2006, P : 17

الولايات التي سجلت مؤشرات مرتفعة أكثر من ٦٠%، تكانت، كوركل، البراكنة، كيدماغ.

الولايات التي سجلت نسب تتراوح ما بين ٦٠% و٤٠% وهي تضم: اترارزة، اينشيري، الحوض الشرقي، الحوض الغرب، العصابة، أدرار.

الولايات التي سجلت نسب أقل من ٣٠%، وتضم : تيرس الزمور، أنواكشوط، أنواذيب، وتدني نسبة الفقر في هذه الولايات يرجع إلى كونها تشكل مراكز اقتصادية.

ولاية تكانت سجلت مؤشر الفقر الأكثر ارتفاعا بنسبة ٧٠%، بينما سجلت كل من: كوركل ٦٨,٥%، البراكنة ٦٥,٢%، كيدماغ ٦٢,٧%، وهذه الولايات تتجاور جغرافيا. وهذا ما فسر تقارب النسب في هذه الولايات، أما تفسير ارتفاع نسبة الفقر في تكانت هو كون هذه الولايات ليست لهرية كبقية ولايات المجموعة.

أكثر الفقراء يتواجدون في المجموعة الأولى بنسبة ٤٣,٤% من فقراء الدولة ثم تلها المجموعة الثانية بنسبة٤٨,٢% من فقراء الوطن، ثم المجموعة الثالثة بنسبة ١٦,٤% من فقراء الوطن[1].

المؤشرات الخاصة بشدة وعمق الفقر وحسب تقسيم الولايات السالفة الذكر تظهر عمق الفقر في المجموعة الأولى بنسبة أكبر من ٢٠%، بينما تقسم المجموعة الثانية إلى مجموعتين فرعيتين، المجموعة الفرعية الأولى تضم إينشيري و آدرار بنسب تتراوح بين ١٥% و١٨%، بينما سجل عمق الفقر في المجموعة الثالثة نسب أقل من ٧%.

أما شدة الفقر فقد أخذت نفس الاتجاه الذي أخذه عمق الفقر، فقد سجل مؤشر شدة الفقر أكثر من ١٠% في المجموعة الأولى، بينما سجل ما بين ٨% و٦% في المجموعة الثانية عدا إينشيري وآدرار اللتين سجلتا ما يقارب ٤%، وفي المجموعة الثالثة سجلت شدة الفقر أقل من ٢,٥%.

تحليل الدوائر يظهر أن الدائرة الأكثر اتساعا للفقر تضم كلا من كوركل وأنوا كشوط والبراكنة حيث يتواجد ما يقارب ٤٠,٥% من فقراء موريتانيا، ثم بعد ذلك اترارزة، الحوض الشرقي كيدماغ لعصابة حيث يتواجد ٤٠% من فقراء موريتانيا.

[1] - MAED , CDHLCPI , Profile de la pauvreté en Mauritanie 2004 , op – cit , p : 17

أما فما يخص أنواكشوط ولبراكنة وكوركل، فأنوا كشوط وحده يتواجد فيه ربع سكان موريتانيا ولبراكنة وكوركل تنتشر بهما الأمية، كما أن أكثر المشاريع الزراعية لا تنتج بشكل كاف وذلك نتيجة للصراعات على المزارع في تلك المنطقة.

تكانت وولايات الشمال : آدرار، انواذيب، تيرَس الزمور، اينشيري، هذه الولايات هي الدائرة الأقل اتساعا للفقر، ويعود ذلك لضعف الكثافة السكانية في هذه الولايات الخمس، فنسبة سكان هذه الولايات لا تتجاوز ١١% من مجموع السكان

الجدول رقم ٠٦ يوضح أنه على المستوى الوطني فارق متوسط الإنفاق السنوي عند الفقير ٣٢,٧% من خط الفقروالفوارق حسب الولايات تدل على أن مستوى تكانت (٣٩,٦%)، كيدماغ، كوركل (ما يقارب ٣٦,٣%) تمثل الفوارق الأكثر أهمية.

وفي أنواذيب، أنواكشوط، إينشيري وتيرس الزمور، الفوارق هي الأضعف في الوطن، حيث متوسط الإنفاق السنوي الفقير لا يمثل ٧٥% من خط الفقر في هذه الولايات.

الجدول رقم ٠٦ : فوارق تحويلات للفقير حسب الولايات

Wilaya	P1/P0	Transfert/tête (en UM)
Hodh Chargui	29,7	28085
Hodh Gharbi	33,4	31558
Assaba	34,3	32403
Gorgol	35,9	33939
Brakna	34,3	32481
Trarza	33,9	32068
Adrar	28,6	27083
Nouadhibou	24,8	23455
Tagant	39,6	37490
Guidimagha	36,3	34357
Tiris Zemmour	22,8	21537
Inchiri	24,0	22681
Nouakchott	24,5	23178
National	32,7	30914

Source : profil de la pauvreté en Mauritanie, 2004, ministère des affaires économiques et du développement, CDHLCPI, Déc 2006, P : 20

الفرع الثالث:تطور الفقر والفقر المدقع

الشكل رقم ٣٣ : تطور الفقر حسب منطقة الإقامة

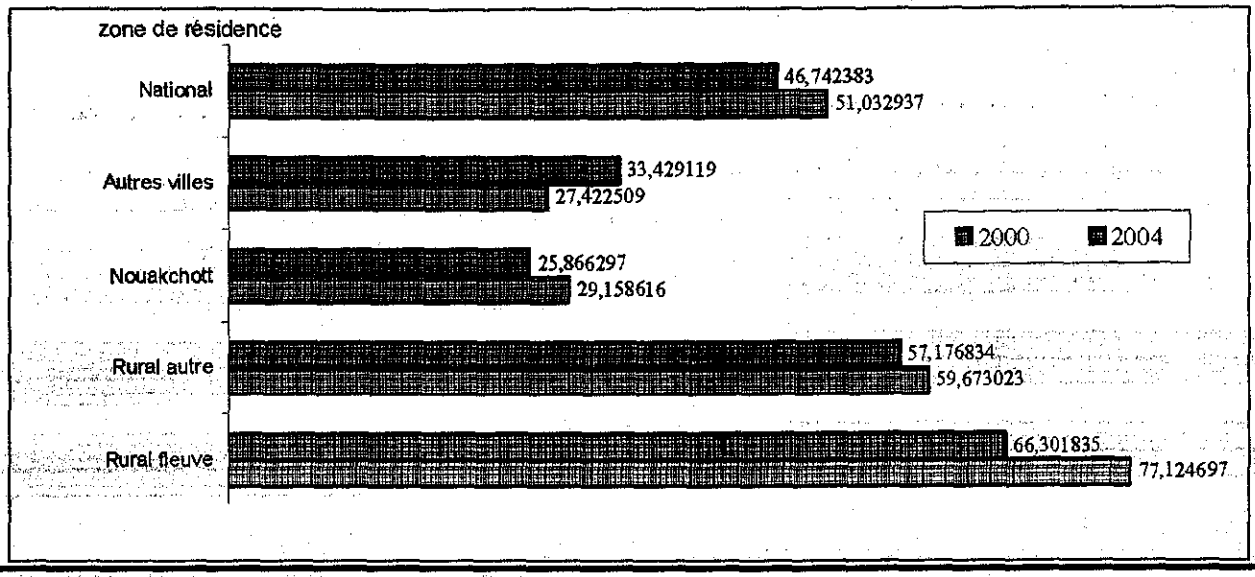

Source : profil de la pauvreté en Mauritanie, 2004, ministère des affaires économiques et du développement, CDHLCPI, Déc 2006, P : 25

كانت نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر في العام ٢٠٠٠، ٥١,٣ % .بينما تراجعت هذه النسبة إلى ٤٦,٧ % في العام ٢٠٠٤، أي أنه تراجع بـــ ٤,٣ نقطة خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٤، عمق وشدة الفقر تراجع على التوالي بـــ : ٤ و ٢,٧ نقاط خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٤ [1]، و هذه النسب لم تصل نسب التي كان مخططا لها وفقا للإستراتجية.

هذا التراجع المسجل يرجع إلى ما طرأ من تحسن في ظروف معيشة الفقراء، أيضا الفقر المدقع أنخفض بشكل أفضل من الفقر. حيث وصلت نسبته في العام ٢٠٠٠ إلى ٣٤,٨%، و انخفضت بـــ ٦ نقاط في العام ٢٠٠٤، أي ٢٨,٨% .

[1] - MAED , CDHLCPI , Profile de la pauvreté en Mauritanie 2004 , op – cit , p : ٢٥

و من النتائج المشاهدة من خلال المسح الأخير تراجع الفقر في الريف بينما تفاقمت ظاهرة الفقر في الحضر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤، عمق وشدة الفقر أخذا نفس الاتجاه في الوسطين[1] .

بالنسبة للوسط الحضري، نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر في العام ٢٠٠٠، ٢٨,٥%، ثم تطورت في العام ٢٠٠٤، إلى ٢٨,٩% ، بينما أخذ عمق وشدة الفقر نفس المنحنى .

وبينما أنخفض الفقر في أنواكشوط، و تزايد في بقية المدن، ففي أنواكشوط، كانت نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر في العام ٢٠٠٠، ٢٩,٢ %. و انخفضت هذه النسبة إلى ٢٥,٩% في العام ٢٠٠٤، إي انخفاض بـــ ٣,٣ نقاط، نفس المنحني في الاتجاه لوحظ على مستوى شدة و عمق الفقر حيث انخفض بـــ ١,٢ أنواكشوط و ٠,٤ نقطة على التوالي، هذا التراجع المسجل في العاصمة انواكشوط يرجع إلى الاستفادة من المزايا التي يحصل عليها فقراء أنواكشوط، نتيجة إلى مزايا منها : القرب من سوق العمل الأكثر حراكا في الوطن، انخفاض الأسعار في العاصمة، استهدف فقراء أنواكشوط لإظهار فعالية السياسات الحكومية الهادفة لتخفيف الفقر لكونهم واجهة للفقر في الوطن.

و في بقية المدن (الحضر عدا أنواكشوط). تصاعدت نسبة الفقر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤، بـــ ٦ نقاط حيث كانت نسبة الفقر في العام ٢٠٠٠، ٢٧,٤ %، ثم تصاعدت إلى ٣٣,٤% في عام ٢٠٠٤ و هذا الارتفاع لم يقتصر على نسبة الفقراء بل لوحظت معدلات لعمق و شدة الفقر في العام ٢٠٠٤، اكبر من المعدلات الملاحظة في العام ٢٠٠٠ بزيادة ١,٧ و٠,٧نقطة على التوالي، و هذه الزيادة ترجع إ لي تنامي الهجرة إلى المدن الداخلية و تدل على تدني ظروف الحياة في المدن الداخلية، و ذلك نتيجة لغياب فعالية السياسات الحكومية بسبب تنامي ظاهرة الفساد الإداري في المدن الداخلية .

مدينة انواذيب العاصمة الاقتصادية عرفت تدهورا كبيرا في الظروف المعيشية حيث زادت نسبة الفقر من ١,٤% في العام سنة ٢٠٠٠، إلى ضعفها خمس مرات في العام ٢٠٠٤، حيث سجلت في العام ٢٠٠٤ نسبة ٢٠,٦% من الأشخاص يعيشون تحت خط الفقر ، هذا التدهور كان نتيجة لتراجع إنتاجية قطاع الصيد الذي يعتبر مصدر عيش معظم السكان في هذه المدينة مما يتطلب البحث عن مصادر عديدة للعيش من أجل احتواء هذا النوع من الأزمات[2] ، في الوسط الريفي، لوحظ تراجع للفقر فمؤشر الفقر سجل ٦٦,٢% في العام

[1] - MAED , CDHLCPI , Profile de la pauvreté en Mauritanie 2004 , op – cit , p : 25

[2] - MAED , CDHLCPI , Profile de la pauvreté en Mauritanie 2004 , op – cit , p : ٢٦

٢٠٠٠% ثم تراجعت هذه النسبة إلى٥٩ % ، في العام ٢٠٠٤،كما تراجع كلا من عمق وشدة الفقر حيث تراجع عمق الفقر من 27 % عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠,٦% في العام ٢٠٠٤، بينما تراجعت شدة الفقر من ١٤% سنة ٢٠٠٠، إلى ٩,٦% في العام ٢٠٠٤، في ريف النهر تراجعت نسبة الفقر من ٦٦,٣% في العام ٢٠٠٠ إلى ٥٩% في العام ٢٠٠٤ ، التراجع كان أيضا هو المنحني الذي لوحظ على مستوى عمق وشدة الفقر، فعمق الفقر تراجع من ٣٢,٧% في العام ٢٠٠٠ إلى ٢٢,٧% في العام ٢٠٠٤، بينما تراجعت شدة الفقر من ١٧,٣% في العام ٢٠٠٠، إلى ١٠,٢% في العام ٢٠٠٤ ، في بقية الريف، سجلت نسبة الفقر في العام ٢٠٠٤، ٥٧,٢ % بينما سجلت هذه النسبة عام ٢٠٠٠ ٥٩,٧ %، و هو تراجع بنسبة ٢,٥ نقطة كما سجل عمق الفقر تراجعا بـــ٣,٧% نقطة، وسجل مؤشر شدة الفقر تراجعا هو الآخر بـــ ٢,٧ نقطة، هذا التحسن المسجل في منطقة الريف يرجع إلى اعتماد سكان هذه المنطقة على الزراعة و تربية المواشي، وما أنتهج في السنوات الأخيرة من سياسات حكومية تدعم تلك النشاطات، و فيما يخص مساهمة الوسط في الفقر في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ سجل انخفاضا في مساهمة الوسط الريف في الفقر من ٧٧,٦ % في العام ٢٠٠٠، إلى ٧٤,٨% في العام ٢٠٠٤.

أما أكبر المناطق فقرا، فقد سجلت منطقة ريف النهر في العام ٢٠٠٠ نسبة ٣٣,٦% لتنخفض هذه النسبة إلى ١٦,٩% في العام ٢٠٠٤، و على العكس من ذلك، فقد زادت هذه النسبة في بقية الريف (غير ريف النهر) من ٤٤% في العام ٢٠٠٠، لتصل إلى ٥٧,٩% في العام ٢٠٠٤ ، بينما على المستوى الحضري استقرت نسبة مساهمة العاصمة أنواكشوط، و تصاعدت مساهمة بقية المدن من ٨,٧% في العام ٢٠٠٠، لتصل إلى ١١,٧%، نفس اتجاه المساهمة في الفقر في الوسطين سلكه كلا من عمق الفقر و شدته .

أولا: تطور الفقر حسب الولايات :

الشكل رقم ٣٤ : تطور الفقر حسب الولايات خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٤

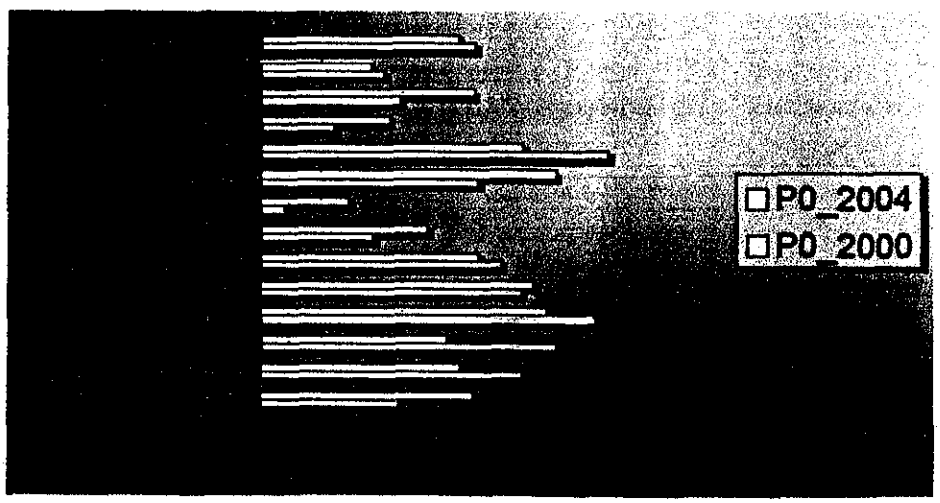

affaires
P : 27

تحليل معدلات الفقر حسب مناطق كبيرة لا يمكننا من تحديد جيوب الفقر، و من أجل ذلك يلزمنا تحليل هذه المعدلات على مستوى الولايات، من أجل توجيه فعال للبرامج التنموية، و أيضا من أجل توجيه فعال للبرامج التنموية، و أيضا من أجل تقييم موضوعي و علمي لأثر السياسات المنتهجة .

بالمقارنة ما بين نتائج المسحيين (EPCV 2000, EPCV 2004) يظهر لنا تزايدا في نسب الفقر في كلا من الولايات الست التالية: (الحوض الشرقي، البراكنة، آدرار داخلت أنواذيب، تكانت، تيرس الزمور اينشيري ويشكل مطلق، هذا التفاقم قارب ١٨ نقطة بالنسبة لتكانت، اينشيري،الحوض الشرقي، و ١٥ نقطة بالنسبة لداخلت، أنواذيب و ١٣ نقطة تقريبا بالنسبة لـــ: تيرس الزمور، و آدرار و ٢,٧ نقطة بالنسبة لبراكنة

بينما انخفضت معدلات الفقر في الولايات السبعة المتبقية، و كانت الانخفاضات الأهم مسجلة في كل من: لعصابة، كيدماغ، الحوض الغربي، كوركل، حيث سجلت على التوالي انخفاضات بـــ : ٢٠،٢٠، ٢٦، ١٥ و١١ نقاط .

و يمكننا من خلال المقارنة بين المسحيين تلخيص ما يأتي :

- انخفاض الفقر بشكل عام في موريتانيا في الفترة ما بين ٢٠٠٠- ٢٠٠٤
- الفقر ظل ظاهرة ريفية في موريتانيا .
- العاصمة عرفت تحسنا في مستوى معيشة الأفراد .

و منه ترجع أسباب انخفاض الفقر إلى فعالية نسبية لسياسات المنتجة على المستوى الوطني أما فيما يتعلق ببقاء الفقر ظاهرة ريفية السبب في ذلك هو ضعف وسائل الإنتاج و انتشار الأمية و طرق الإنتاج البدائية والتي تعد الأكثر استخداما.

تحسن ظروف معيشة السكان في أنواكشوط حسب اعتقادنا يعود إلى الامتيازات الخاصة بسكان أنواكشوط كانخفاض الأسعار مقارنة ببقية مناطق الوطن، الاستفادة من الخدمات العمومية، أهمية سكان العاصمة من الناحية السياسية و ارتفاع معدل التعليم للسكان، و التوفر النسبي لمناصب العمل .

ثالثا: تطور الفقر حسب المجموعة الاجتماعية الاقتصادية ٢٠٠٠- ٢٠٠٤ :

التحليل بالمقارنة لتطور اتجاه الفقر حسب المجموعات الاجتماعية الاقتصادية تدل على أنّه حصل تصاعد في نسب الفقر في المجموعات: أجراء لقطاع العام و القطاع الخاص و المستقلين غير الزارعين و ذو مناصب أخرى ، الزيادة كانت بـــ ٦ نقاط عند المستقلين غير الزراعيين و قاربت ٣ نقاط عند أجراء القطاع العام والخاص أيضا .

أهم انخفاض للأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر سجل على مستوى المستقلين الزراعيين حيث كان الانخفاض بـــ ١٠,٥ نقطة، بالنسبة لكل المجموعات باستثناء أجراء القطاع العام و الخاص، فإنّ مؤشرا عمق و شدة الفقر تراجعا خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ .

تحليل تطور الفقر عند المجموعات الاجتماعية الاقتصادية بالنسبة للوسط. تظهر تبيانا في اتجاه أجراء القطاع العام في كل من الحضر و الريف، بينما انخفضت نسبة أجراء القطاع العام الذين هم تحت خط الفقر في الريف بما يقارب ٧ نقاط بينما هذه النسبة لدى أجراء القطاع العام في الحضر بـــ ٢,٧ نقاط، و بينما تحسنت وضعية أجراء القطاع الخاص في الحضر تدهورت في نفس الوقت وضعيتهم في الوسط الريفي.

و السبب في الانخفاض في نسبة الفقر عند أجراء القطاع العام في الوسط الريفي هو "علاوة البعد" التي درجت في قانون التوظيف العام، و التي بموجبها يحصل الموظف الذي يتواجد في مناطق ريفية على مبلغ محدد علاوة على الأجر المحدد أصلا، أما تدهور حالة أجراء القطاع الخاص في الريف فترجع إلى غياب نقابات العمال في الريف، و انتهاز أرباب العمل لجهل أكثرية العمال في الريف[1] .

الفرع الرابع:عدم المساواة

لا توجد في موريتانيا دراسات كثيرة تتعلق بقياس التفاوت في توزيع الدخل، إلا أنه و ضمن المسح الدائم حول ظروف المعيشة الذي يجري على فترات زمنية محددة، و رغم صعوبة الحصول على تطور نتائج هذه المسوحات إلا أنّنا سنحاول إعطاء صورة عن تطور التفاوت في توزيع الدخل في الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٤ من خلال التقارير المتوفرة لدينا.

[1] -MAED , CDHLCPI , Profile de la pauvreté en Mauritanie 2004 , op – cit , p : 27

حساب نصيب عشيرات السكان، الأكثر فقرا و الأكثر غني، يمكننا من أخذ فكرة أولية عن عدم المساواة في المجتمع المدروس.[1]

و في حالة موريتانيا نصيب العشير الأدنى من الاستهلاك لم يتجاوز ٢,٧% من مجموع الإنفاق، مقابل ٢,٥ % من مجموع الاستهلاك في العام ٢٠٠٤ ، و في مقابل ذلك العشير الأغنى من مجموع السكان يتقاسم ٣٢% من مجموع الإنفاق في العام ٢٠٠٤، مقابل ٢٩,٥% في العام ٢٠٠٠ أي ما يقارب ١٢ مرة ضعف استهلاك العشير الأكثر فقرا من مجموع السكان .

هذه النتائج تظهر تطابق خفيف على مستوى العشير الأفقر مما يدل ضمنيا على أن الأكثر فقرا بقوا على نفس المستوى بالمقارنة بالعام ٢٠٠٠. لا سيما إذا ما أخذنا في الاعتبار معدل التضخم المسجل في الفترة ما بين ٢٠٠٠-٢٠٠٤، حيث كان معدل التضخم ٣٠,٤% و الذّي أثر على أسعار السلع و الخدمات الأساسية في هذه الفترة .

العشير الأول الأكثر فقرا يتقاسمون ٦,٧% بينما ١٠% الأكثر غنى يتقاسمون ما يعادل نصف الانفاق على المستوى الوطني (٤٦,٨%) هذه النتائج التالية تنبؤ عن وضع مقلق للحاجات الأساسية الدنيا. و قد يكون هذت التفاوت في الإنفاق نتيجة لتدهور مداخيل الفقراء و التي تعتبر ضعيفة في مواجهة الصدمات الخارجية والداخلية . يوضح الجدول مختلف المؤشرات الولايات و مقارنة الوسطين .

قراءة الجدول التالي تظهر أن ولايات: لعصابة، أنواذيب، أنواكشوط سجلت المؤشرات الأكثر ارتفاعا، مقارنة بنتائج المسحين الخاصين بـــ ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤، و تظهر الاستنتاجات على المستوى الوطن انتشارا لعدم المساواة بالنسبة لأنوا كشوط، و بشكل أكثر حدة (نصيب العشير الفقير من الإنفاق تراجع من ٣,١ % في العام ٢٠٠٠ إلى ٣% في العام ٢٠٠٤، بينما يتقاسم العشير الأغنى ٢٧,٢% ، و تزايدت هذه النسبة لتصل إلى ٣٣,٢% في العام ٢٠٠٤) ، بمعنى أن الأكثر فقرا في أنواكشوط هم أكثر فقرا من العام ٢٠٠٠.

و حسب مستوى وسط الإقامة، النتائج المسجلة في المسحيين متقاربة في الوسط الريفي و أخذ نصيب الأكثر فقرا نفس المنحني الذّي أخده نصيب الأكثر غني، غير أن عدم المساواة تصاعدت في الوسط الحضري خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤.

[1] - MAED , CDHLCPI , Profile de la pauvreté en Mauritanie 2004 , op – cit , p : 27

فحالة عدم المساواة المسجلة في الريف قد تعتبر لطبيعة القطاع الريفي الكبير الذي تختفي فيه تما تزايدت الدخل الواسعة .

الجدول رقم07: النسب المئوية للإنفاق حسب الأعشار

Wilaya/Milieu	1er décile	10ème décile)
Hodh Chargui	3.3	24.5
Hodh Gharbi	2.8	30
Assaba	2.3	32.3
Gorgol	3.4	27.9
Brakna	3.5	25.3
Trarza	2.9	28.3
Adrar	3	30.7
Nouadhibou	2.6	31.3
Tagant	3.3	26.4
Guidimagha	3.7	25.5
Tiris Zemmour	4	22.3
Inchiri	4.7	19.2
Nouakchott	3	33.2
Urbain	2.8	32.5
Rural	3.1	28.1
Ensemble	2.7	

Source : profil de la pauvreté en Mauritanie, 2004, ministère des affaires économiques et du développement, CDHLCPI, Déc 2006, P : 29

فيما يتعلق منحني Lorenz لورنز تدل المعطيات على تصاعد خفيف لعدم المساواة خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٤ ومعامل جيني تصاعد من ٠,٣٩٠ إلى ٠,٣٩٣، هذه النتيجة تخفي تباينا مهما بالنسبة لوسط الإقامة، فعدم المساواة أكثر شدة في الوسط الحضري منه في الوسط الريفي.

مؤشر جيني شهد ثباتا في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ في الوسط الريفي، و في المقابل تصاعد من ٠,٣٦٧ في العام ٢٠٠٠، إلى ٠,٣٩٥ في العام ٢٠٠٤ في الوسط الحضري، عدم المساواة فيما بين الريف و الحضر قوية جدا حيث كان الفارق بنسبة ٥٤% ، عدم المساواة حسب الولايات تبرز أن عدم المساواة الأكثر ارتفاعا تظهر في

ولاية لعصابة حيث سجلت ٠,٤٠٨ في العام ٢٠٠٤ مقابل ٠,٣٨١ في العام ٢٠٠٠ ، و في المقابل سجلت أقل درجة لعدم المساواة في ولايتي إينشيري و تيرس الزمور حيث سجلت في العام ٢٠٠٤، ٠,٢٣٥ و٠,٢٧٣، على التوالي، مقابل ٠,٣٥٢ و ٠,٣٧٢، في العام ٢٠٠٠، و هذا ما يترجم التحسن الكبير في اتجاه المساواة داخل الولايتين و في نفس الوقت هذا التحسن يؤثر على حالة الإملاق في الولايتين

وفيما يخص عدم المساواة و انعكاسها على المجموعات الاجتماعية الاقتصادية، مؤشر جيني يظهر مجموعة المستقلين غير الزراعيين، المجموعة الأقل مساواة، و يرجع ذلك لعدم تجانس هذه المجموعة بشكل خاص أما فيما يخص المقارنة أجراء القطاع الخاص و أجراء القطاع العام فقد سجلا في العام ٢٠٠٠ حسب مؤشر جيني ٠,٣٥ و سجلا ٠,٣٩ في العام ٢٠٠٤ [1].

أما فيما يخص ما يلاحظ من التفاوت في توزيع الدخل في المناطق الريفية هو أقل من المستويات السائدة في المناطق الحضرية، قد يكون ذلك مرتبطا بفرضية كوزنتز، إذ أن المناطق الحضرية في المراحل الأولى من التنمية تتنوع فيها الأنشطة الاقتصادية مما يؤدي إلى التباين في توزيع الدخل بين الأفراد، و ذلك بسبب اختلاف قدراتهم على الاستفادة من هذه الظروف الجديدة .[2]

المطلب الثاني: الخصائص الاجتماعية الاقتصادية

الفرع الأول : الخصائص الجغرافية

أولا : هيكل السكان حسب العمر و الجنس

تشكل الإناث ٥١,١% من مجموع سكان موريتانيا و الرجال ٤٨,٩%، نسبة الرجال للنساء تناقصت من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤ فمن ٩٧,٦ رجل لـــ ١٠٠ امرأة في ٢٠٠٠، إلى ٩٥,٦ رجل لـــ ١٠٠ امرأة أما حسب العمر، فقد بينت الإحصاءات أن ٤١,٦% من الأفراد تقل أعمارهم عن ١٥ سنة، بينما تشكل الفئة العمرية من ١٥ سنة إلى ٦٤ سنة، الفئة الأكثر نسبة بـــ ٥٤,٦% .

أما حسب وسط الإقامة فبنيت الإحصاءات أن الأفراد الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة، أكثر تواجدا في الريف بنسبة ٤٤,٤% بينما في الوسط الحضري، (٣٧,٥%) أما نسبة الأشخاص ذو الفئة العمرية(١٥-٦٤) النشيطين هم أقل في الوسط الريفي(٥١,٥%) مقابل ٥٩,٨% في الوسط الحضري .

---

[1] - MAED , CDHLCPI , Profile de la pauvreté en Mauritanie 2004 , op – cit , p : 29-30

[2] - الدكتور عبد الرزاق فارس، مرجع سبق ذكره، ص:١٣٦.

نسبة الأسر الذين تعولهم امرأة في العام ٢٠٠٤، ١٩,٢% على المستوى الوطني، و هذه النسبة سجلت انخفاضا بالمقارنة مع العام ٢٠٠٠، حيث كانت تصل إلى ٢٠,٥%، هذه النسبة تختلف حسب وسط الإقامة فبينما بلغت ١٨,٢% في الوسط الريفي وصلت إلى ٢٠,٨% في الوسط الحضري كما تبين الإحصائيات أن أكثرية نساء ربات العائلات، المتزوجات منهن بنسبة ٧,٧٤%، بينما ٢,٩% منهم عازبات .

أما عن حجم الأسر في مسح ٢٠٠٤، فمتوسط حجم الأسر يساو ٥,٧ فرد، أي زيادة قرد على النتيجة المسلحة في مسح ٢٠٠٠ ، حيث كان حجم الأسر ٦,٥ فرد ، مما يعتبر من العوامل التي تزيد من وقوع العائلات في شراك الفقر، و هذا الحجم يختلف حسب الولايات، فالحجم الأكثر ارتفاعا سجل في كيدماغ ٦,٤ و كوركل بـــ ٦,٤، و أنواكشوط بمتوسط حجم الأسرة بلغ ٥,٩.

معطيات المسح تبين أن متوسط حجم أسرة تربيها امرأة بلغ ٤,٤ فرد، بينما متوسط حجم أسر يربيها رجل بلغ ٥,٩ فرد .

الفرع الثاني:تعليم الأميين

نسبة اللاأمية ارتفعت إلى ٥٧,٥ % بالنسبة للفئة العمرية، ١٥ سنة فما فوق، بينما كانت في العام ٢٠٠٠ ٥٧,٢% و هو ارتفاع خفيف جدا، خلال أربعة سنوات، و بالرجوع إلى الفئة العمرية ١٠ سنوات فما فوق نجد أن اللاأمية عرفت تطور إيجابيا خاصا، حيث ارتفعت بـــ ٧ نقاط خلال نفس الفترة. فتصاعدت من ٥٣,١% في العام ٢٠٠٤، إلى ٦٠,٤% في العام ٢٠٠٤.

في العام ٢٠٠٤، سجلت اللاأمية فوارق متباينة تبعا للجنس و الوسط، حيث كانت النسب: ٦٦,٥% للرجال، مقابل ٤٩,٥ % عند النساء، و ٧٢,٣% للوسط الحضري مقابل ٤٦,٢% في الوسط الريفي وبالمقارنة مع النتائج في العام ٢٠٠٠، سجل تحسنا عند الرجال بـــ ٣ نقاط و على مستوى الوسط الريفي بنقطة واحدة، و بالمقابل سجل انخفاض فيما يخص النساء و الوسط الحضري بما يقارب ٣ نقاط.

أما التراجع المسجل عند النساء فقد يكون مرده إلى العادات الاجتماعية كعزوف المرأة عن التعلم عند الزواج، أما عن التراجع في الوسط الحضري فقد يكون نتيجة لتنامي الأنشطة الاقتصادية التي لا تحتاج إلى مؤهلات علمية، كالتجارة بالتقسيط أو الحرف اليدوية.

التحليل تبعا لمختلف الولايات يظهر فوارق خاصة، فمعدل اللاأمية يختلف ما بين كوركل ٢٨,٦% وأنواكشوط ٧٦,٤% ، ولايات : كوركل، كيدماغ، لعصابة، الحوض الشرقي، الحوض الغربي، لبراكنة

سجلت أدنى نسبة للأمية في الوطن، و هذه الولايات تعتبر من بين ولايات الأكثر انتشارا للفقر مما قد يبرر إرتفاع الأمية فيها، أحسن النتائج سجلت على مستوى أنواكشوط و أدخلت أنواذيب، فبالمقارنة بالعام ٢٠٠٠ عرفت أربع ولايات تحسنا و هي (الحوض الغربي، لبراكنة، كيدماغ، اترارزة) حيث ارتفعت نسبة اللاأمية في هذه الولايات بـــ ٥ إلى ١٥ نقطة، و في المقابل بقية ولايات الوطن سجلت انخفاض للاأمية فمن إنخفاض في أنواكشوط بـــ ١,١ نقطة ، بينما كان الإنخفاض في كوركل بـــ ٢٧,١ نقطة .

و فيما يخص العلاقة في ما بين درجة الفقر و اللاأمية، فقد سجلت على مستوى الخمس الأول نسبة ٣٨,٤% بينما وصلت إلى ٧٣,٢% في الخمس الأخير، أي ما يعادل الضعف تقريبا و هو ما له ما يبرره من تزايد الأمية في الخمس الأفقر نتيجة لضعف الدخل، و عدم الوعي بأهمية التعلم[1].

الفرع الثالث:التعليم

معدل التمدرس [2] لدى الذكور صل إلى ٧١,٦% في ٢٠٠٠، و تحسن خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ حيث سجل في العام ٢٠٠٤، ٧٦,٦%، كما سجل تحسن في انتشار التمدرس على عموم التراب الوطني .

و حسب الجنس في العام ٢٠٠٤، معدل التمدرس لدى البنات تجاوز معدل التمدرس لدى الذكور بـــ ٤,٥ نقطة، ٧٩% لدى الإناث و ٤٧,٥% لدى الذكور، و هذا عكس الحالة في العام ٢٠٠٠ (٧٢,٤% مقابل ٧٠,٧%)، التباينات الأكثر أهمية لوحظت فيما بين الوسطين، حيث كانت نسبة التمدرس في الوسط الحضري ١٠٢,٦% مقابل ٦٢,٤% فقط في الوسط الريفي، أي فارق ٤٠,٢ نقطة .

و من الواضح أن مستوى معيشة الأسرة له أثر مهم على معدل التمدرس بغض النظر عن جنس الطفل، و منه أطفال الأسر الأكثر فقرا أقل مرتين تمدرسا من أطفال الأسر الثرية حيث كانت نسبة التمدرس لدى الأطفال أكثر فقرا لا تتجاوز ٥٦,٣ % بينما سجلت النسبة ٩٧,٨% لدى أطفال الأسر الأكثر غنى

و تبعا للولايات سجلت نسب التمدرس فوارق كبيرة و أكثر الفوارق ضخامة هي تلك المسجلة في ما بين تيرس الزمور و كوركل، فبينما كانت نسبة التمدرس في تيرس الزمور ١٠٧,٦%، لم تتجاوز ٤٩,٣% في كوركل، أي بفارق ٥٨ نقطة.

---

[1] -MAED , CDHLCPI , Profile de la pauvreté en Mauritanie 2004 , op – cit , p : 31- 32

2- معدل التمدرس: عدد الأطفال في المرحلة الابتدائية/مجموع عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١١ سنة .

و بالمقارنة مع معدل التمدرس المسجل على مستوى الوطن فولايات الحوض الشرقي لعصابة كوركل، كيدماغ، بنسب التمدرس المسجلة في هذه الولايات أقل من النسبة المسجلة على مستوى الوطن بينما سجلت ولايات الحوض الغربي، لبراكنة، اينشيري، و بقية الولايات معدلات أكبر من النسبة المسجلة على مستوى الوطن، لاسيما حالة كلا من أنواكشوط و تيرس الزمور و آدرار حيث تجاوز معدل التمدرس ١٠٠%.

و بخصوص الوصول إلى المدرسة، فنسبة ٧٢,٥% من الأطفال في المرحلة الابتدائية في العام ٢٠٠٤يعيشون في مواقع تبعد أقل من ٣٠ دقيقة عن مدرستهم، هذه النسبة ارتفعت إلى ٨١,١% في الوسط الحضري مقابل ٦٧,٨% في الوسط الريفي و حسب الولايات فهي تختلف من ٤٩,١% في إينشيري إلى ٨٦,٦% في أنوكشوط.

انتشار التمدرس مثلما النصيب الأكبر من الخدمات الاجتماعية، المستفيدين أكثر منهم ، هم الأكثر غنى مقارنة بالأكثر فقرا ، التطور الملاحظ من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤ لصالح الطبقة الأكثر فقرا، و الأكثر أهمية بالنسبة للخمسين الأول و الثاني (أنظر الجدول رقم) هذا التحسن في إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة ربما نقطة إيجابية تسجل للسياسات المنتهجة لصالح السكان فيما يخص البني التحتية الأساسية، و إن كانت لا تزال ضعيفا خاصة في المناطق النائية .

و على مستوى التعليم الثانوي[1]، فمعدل التمدرس في هذه المرحلة عرف في السنوات الأخيرة ارتفاعا فقد تجاوز ١٩,٤% عام ٢٠٠٠، إلى ٢٩,٦% في العام ٢٠٠٤. و على عكس التعليم الابتدائي، معدل تمدرس الذكور في التعليم أكبر من لدى الإناث ٣١,٨% مقابل ٢٧,٥% و هو تفاقم لعدم المساواة بين الجنسين مقارنته بالعام ٢٠٠٠ حيث سجلت (١٩,٩% مقابل ١٨,٨%) الفوارق الأكثر أهمية هي تلك المسجلة في الحضر مقارنة بالريف حيث على التوالي سجلت ٥١,٩% مقابل ١٤% في العام ٢٠٠٤، و هذا الفارق الكبير، قد يرجع إلى عدم انتشار و المدارس الثانوية في الريف، و عجز الأسر عن تحمل أعباء دراسة أولادهم في المدن أو المراكز الحضرية و هذا الفارق اكبر من الفارق المسجل في العام ٢٠٠٠ حيث كان بـــ ٣١,٣% نقطة.

تحليل المؤشرات حسب الولايات في العام ٢٠٠٤، تمكننا من تقسيم الولايات إلى مجموعتين. حيث المجموعة الأولى تعم الحوض الشرقي، كوركل، لعصابة، لبراكنة، حيث معدل التمدرس في التعليم الثانوي أقل

[1]- نسبة التلاميذ في المستوى الثانوي من مجموع الأطفال الذين تتراوح أعمالهم ما بين ١٢ و ١٧ سنة .

من المعدل المسجل على المستوى الوطني بينما بقية الولايات تجاوزت المعدل المسجل على المستوى الوطني. الفوارق الأكثر أهمية سجلت على مستوى إينشيري بـــ ٦١,١% و تيسر الرموز بـــ ٦٤,١%، من و الحوض الشرقي من جهة أخرى بـــ ٨,٦%، و هي نسبة منخفضة خاصة إذا نظرنا إلى الكثافة السكانية في تلك الولاية النائية[1] .

الرسوب و التسرب المدرسي:

فيما يخص الرسوب المدرسي، فالنسبة تصاعدت من ١٣,٣% في العام ٢٠٠٠، إلى ١٤% في العام ٢٠٠٤ على مستوى التعليم الابتدائي، و النسبة الأعلى للرسوب سجلت في السنة السادسة ابتدائية في العام ٢٠٠٤، حيث وصلت إلى ٢٨,٥% بينما سجلت أخفض نسبة في السنة ثانية بنسبة ١١% في العام ٢٠٠٤، في التعليم الابتدائي .

بينما انخفضت نسبة الرسوب في المستوى الثانوي (١٧% في السنة الدراسية ٢٠٠٣-٠٤، مقابل ١٤% في السنة الدراسية ٢٠٠٤-٠٥)، النسبة الأعلى للرسوب سجلت في البكالوريا (٦١% في ٢٠٠٣-٠٤،مقابل ٧٣ % في ٢٠٠٤-٠٥). بينما أخفض نسبة سجلت في القسم الرابع (٤,٤%).

أما التسرب المدرسي، فتشير إحصائيات ٢٠٠٤-٠٥ إلى نسبة ٣٥,٣% لم يستطيعون متابعة دراستهم و٢٤,٨% تسربوا إلى العمل،و ٥,٨% نتيجة للمرض،بينما ٤,٣% نتيجة لعوائق اجتماعية كالزواج أوالسمنة[2]

الفرع الرابع:الصحّة والتغذية

أولا:الصحة

لقد بقيت مستويات الاعتلال مقاسه بالنسبة المئوية للأشخاص المصابين بالمرض خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤، مستقرة ١٢,٣% في أربعة أسابيع، بينما تحسنت التغطية التلقيحية بشكل ملحوظ، حيث أنه ٧٨,٧% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٢ و ٢٣ شهرا تلقوا جميع للقاحات، و أن ٥,٤% فقط من هؤلاء لم يتلقوا أي لقاح مقابل ١٥% سنة ٢٠٠٠، و تبين نتائج المسح الدائم حول الظروف المعيشية الأسر ٢٠٠٤ تحسنا واضحا في متابعة النساء الحوامل، حيث أن ٨٠,٢% من النساء اللاتي و لدن خلال السنة الأخيرة

[1] - MAED , CDHLCPI , Profile de la pauvreté en Mauritanie 2004 , op – cit , p : 32- 33
[2] - MAED , CDHLCPI , Profile de la pauvreté en Mauritanie 2004 , op – cit , p : 33

استفدن من الرعاية الطبيعية قبل الوضع، مقابل ٦٤,٦% سنة ٢٠٠٠، غير أن معدل الولادات التي تتم تحت رعاية موظفين صحيين مؤهلين لم يتطور كثيرا إذا ارتفع من ٥٦% سنة ٢٠٠٠ إلى ٧٥% سنة ٢٠٠٤[1].

ثانيا: التغذية:[2]

لقد أظهرت الدراسة الغذائية الأخيرة التي قام بها في ديسمبر ٢٠٠٥ (من طرف برنامج الغذاء العالمي صندوق الأمم المتحدة للأمومة و الطفولة، مرصد الأمن الغذائي)، أن انتشار سوء التغذية الحاد لدى الأطفال وصل إلى ١٢% (يعتبر حد ١٠% حدا حرجا من طرف منظمة الصحة العالمية) و الولايات الأكثر معناة في هذا المجال هي إينشيري، كوركل، لعصابة، الحوض العربي حيث تجاوز نسب سوء التغذية الحاد لدى الأطفال فيها الحد الحرج، حيث سجلت ١٥%.

كما تم تسجيل مؤشرات أخرى للإنذار المبكر خلال المسح الأخير في أبريل-مايو ٢٠٠٦: تخفيض عدد الوجبات اليومية و بيع المواشي ذوات الإنتاجية، الاستدانة الزائدة، هجرة القادرين على العمل، و يشتد القلق في هذا المجال بالنسبة للمزارعين الذين مروا بفترة شح صعبة، حيث كانوا يستنفذون كل طاقاتهم في العمل في الحقول و لا يبقى لهم أي مجال للحصول على الأغذية قبل حلول الخريف .

و لقد قاد سوء الأوضاع المعيشية في الوسط الريفي و تكرار الهزات خلال السنوات الخمس الأخيرة إلى هجرة مكثفة باتجاه المراكز الحضرية الكبرى في وقت لم تكن فيه هذه المراكز مهيئة لاستقبال هؤلاء السكان الجدد، مما ضاعف من هشاشتهم الغذائية، حتى أصبحت الحالة الغذائية للسكان الأكثر فقرا في ضواحي المراكز الحضرية الكبرى مقلقة للغاية و قد أظهر المسح المقام به من طرف مرصد لأمن الغذائي في المراكز الحضرية الأساسية هشاشة قسم من السكان الحضريين يقدر عدده بـــ ٢٣٠٠٠٠ نسمة .

و حسب مرصد الأمن الغذائي بلغت الحالة الغذائية لدى سكان الأحياء الفقيرة المحيطة بالمراكز الحضرية الكبرى درجة من التردي لم تعد معها سنوات الخصب النادرة مجدية .

و يعيش أكثر من نصف مليون شخص باستمرار في ضوء انعدام أمن غذائي حاد و يصل هذا الرقم بسهولة إلى المليونين[1] خلال سنوات الكوارث أو هبوط الإنتاج و كل تطور سيئ، مثل تأخر توزيع العون الغذائي أو ارتفاع كبير في أسعار المواد، ينقل البلاد من وضعية الخطر المهدد إلى وضعية الأزمة الخطيرة المحققة .

---

[1] -MAED , CDHLCPI , Profile de la pauvreté en Mauritanie 2004 , op – cit , p : ٣٤

[١] _ مرصد الأمن الغذائي، محطية إخبارية رقم ٩ أغسطس ٢٠٠٦، أنواكشوط، ص : ٢٩

و على سبيل المثال أظهرت مسوح قابلية التعرض لأزمات غذائية التي أجريت في شهر أكتوبر ٢٠٠٤ ما يلي:

- أصبحت ١٧٣ بلدية ريفية مهددة من أصل ١٩٣ تم إحصاؤها في موريتانيا.
- ٦٠ بلدية تعتبر ذات قابلية عجز مرتفعة و ٨٧ في حالة قابلية قصوى، و يمثل هذا ما مجموعه ٨٨٥٠٠ شخص يحتاجون لعون غذائي و تجدر الإشارة إلى أن هذه المسوح لا تأخذ في الحسبان سكان الحضر الذين يشكلون ٦٠% من سكان البلد، و ضخامة هذه الأرقام الملاحظة في الريف مروعة مقارنة بمجموع السكان في الريف، و تظهر عوز و إملاق السكان في هذه المناطق .

و لقد أظهرت المسوح التي قام بها مرصد الأمن الغذائي خلال السنوات الخمس الأخيرة أنه من بين ١٩٧ بلدية ريفية شملها المسح توجد ١٥٤ بلدية تعتبر معرضة للخطر بصفة متكررة و يمثل هذا عددا من السكان المعرضين لانعدام الأمن يبلغ ٧٠٠٠٠٠ شخص.

و يشكل سوء التغذية خصوصا لدى الأطفال إحدى أبرز تجليات انعدام الأمن الغذائي البنيوي في موريتانيا، و هكذا مهما بلغ مستوى الإنتاج السنوي فإنّ :

- ٣٢% من الأطفال دون سن الخامسة يعانون نقصا في الوزن.
- ٣٥% يعانون من تأخر النمو
- ٤٢% يعانون نقصا في الوزن عند الولادة .[2]

تضاف إلى هذه المسائل المرتبطة بعجز الإنتاج المحلي عن تغطية الحاجات الغذائية، و انخفاض و عدم ثبات الدخل، صعوبات التموين في بلد مترامي لأطراف يمتاز بالتبعثر و التقري العشوائي. و عزلة المناطق الأهلية بالسكان .

---

1 ـ مرصد الأمن الغذائي، مرجع سبق ذكره، ص. ٦١.

2- مرصد الأمن الغذائي مرجع سبق ذكره، ص: ٦٢.

و يعود جزء كبير من الصعوبات الغذائية الحالية إلى الاختلال الحاد في آليات الأمن الغذائي و هو ما يزيد من تفاقم الأزمات الظرفية، و يستدعي حل هذه المشاكل القيام بأنشطة تأمين غذائي منظمة في المناطق التي تزداد فيها حدّة هذه الأزمات اليوم.

الفرع الخامس:السكن[1]:

تلعب نوعية السكن دورا مهما في الحاجيات الضرورية للسكان و تختلف حسب مستوى معيشة الأسر.

المساكن تتوزع إلى نوعين رئيسين: مساكن ذات نوعية هشة(الخيام، m'bar, braques, cases) والتي تمثل في العام ٢٠٠٤، ٣٣% ، (Les m'bars تمثل ٢١,٥% من المساكن)، مقابل ٣٢,٦% في العام ٢٠٠٠ و المنازل بـــ٦٧% (مقابل ٦٧,٧% في العام ٢٠٠٠)، ترتكز نوعية المساكن المتمثلة في المنازل في الحضر بـــ ٨٧,٥%، المساكن الهشة تمثل نسبة غير كبيرة ما يقارب ٩,١٣%، هذه المساكن أكثر انتشارا في أنواكشوط بنسبة ١١,٦%، و في أنواذيب (٢٦,٧%). و هاتين المدينتين هما الأكثر تحضرا في البلاد، المنازل أكثر في الوسط الحضري منه في بقية المناطق، النسب التي تظهر التباين فيما بين الولايات من حيث نوعية المساكن،فالأسر التي تسكن منازل في الحوض الغربي لم تتجاوز ٢٥,٦% بينما وصلت هذه النسبة إلى ٩٢,٢% في تيرس الزمور ، في الوسط الريفي الأسر التي تسكن المنازل تمثل ٥٣,٢%، بينما تمثل المساكن الهشة ٤٦,٨% ٣٢,٩% منها هي m'bar .

حسب الأخماس الفقيرة نوعية المسكن "المنازل" تمثل ٥٤,٢% من مساكن الأكثر فقرا بينما تمثل ٧٧,٤ %من المساكن أكثر، بينما على العكس فنوعية Le m'bar تتناقص عند الأكثر غنى مقارنة بالأكثر فقرا.

أغلبية الأسر تمتلك المساكن التي تسكنها بنسبة ٧٧,٢ % عام ٢٠٠٤، مقابل ٧٧% في ٢٠٠٢ الإيجار يأتي في المرتبة الثانية بـــ ١١,٢% في العام ٢٠٠٤، مقابل ١٣% في العام ٢٠٠٠، ثم بعد ذلك تأتي المساكن المجانية بـــ ٦,١%، ثم التمليك (٤,٨%) .

على مستوى الولايات تختلف النسب حيث المساكن المملوكة لأصحاب ساكنيها تختلف أنواذيب ٤٥,٥% ، إلى الحوض الغربي حيث وصلت إلى ٩٦,١%، و قد يكون هذا نتيجة للتكاليف الباهظة للبناء أوشراء المساكن في المدن الكبيرة، و رخصها في بقية المدن .

[1] - MAED , CDHLCPI , Profile de la pauvreté en Mauritanie 2004 , op – cit , p : 37- 38

التباينات حسب وسط الإقامة، توحي بفارق مهم بين الحضر و الريف، ففي الوسط الريفي، أغلبية الأسر يمتلكون مساكنهم بنسبة ٩٣%، بينما سجل هذا المؤشر نسبة ضعيفة في الوسط الحضري حيث لم تتجاوز هذه النسبة ٥٣,٨% ، الأسر المستأجرة تمثل في الوسط الحضري ٢٦,٢% ، بينما تمثل الأسر ذات السكن المجاني في الحضر ١٠,٥%، بينما في الوسط الريفي، لا توجد تقريبا.

أولا: خصائص السكن

١.الماء الصالح للشرب:

الآبار (بمضخ، و بدون مضخ) تشكل المصدر الرئيسي للتزويد بالماء الصالح للشرب، بـــ ٣٩,٤% في العام ٢٠٠٤، مقابل ٤٥% في العام ٢٠٠٠، التموين عن الطريق الحنفيات الداخلية بنسبة ١٨,٩% في العام ٢٠٠٤ مقابل ١٥% في العام ٢٠٠٠. و ما يقارب ٢٢ % من الأسر مصدر تموينها من بقية المصادر Fleuves ou lacs, citerne, robinet voisin, fontaine, eau de pluies) ... الخ)، الأفراد الذين يعيشون في الوسط الحضري مموهم الرئيسي هم البائعين المتجولين بـــ ٤٧,٤%، و الحنفيات الداخلية ٢٨,٥% المائية و بقية المصادر، و تشكل نسبة الأسر الذين يستخدمون حنفيات داخلية في الوسط الريفي ١٢,٣%

الأكثر فقرا، مموهم الرئيسي هم الآبار بلا مضخ (٤٧%) بينما الأكثر غنى مموهم الرئيسي الحنفيات الداخلية (٤٣%) [1].

٢. الإنارة:

المصدر الرئيسي للإنارة عند الأسر هم المصابيح بـــ ٥١,٢%، نسبة الأسر الذين يستفيدون من شبكة الكهرباء وصلت إلى ١٨% في العام ٢٠٠٠، ثم إلى ٢٤% في العام ٢٠٠٤ ، تأتي الشمعة في المرتبة الثالثة بـــ ١٥,٤%، المصابيح التي تعمل بالغاز أو الزيت مستخدميها يشكلون ٥,١%، بينما مجموعة المولدات الكهربائية و الطاقة الشمسية تشكل المصدر الهامشي للإنارة عند الأسر.

و حسب الوسط، المصابيح و الشمعات تبقى المصدر الرئيسي للإنارة في الوسط الريفي بـــ ٨٨,٥% في المقابل في الوسط الحضري المصدر الرئيسي للإنارة هو الكهرباء بـــ ٥٧,٦% من الأسر يستخدمون الكهرباء في العام ٢٠٠٤، مقابل ٤٩% في العام ٢٠٠٠.

[1] -MAED , CDHLCPI , Profile de la pauvreté en Mauritanie 2004 , op – cit , p : ٣٨

الأكثر غنى يستخدمون الكهرباء كمصدر رئيسي للإنارة بنسبة ٤٧ %، بينما الأكثر فقرا يستخدمون أكثر المصابيح بنسبة ٧٧%، المصدر الثاني للإنارة عند الأكثر فقرا هو الشمع بـــ ١٤,٨% بينما المصدر الثاني عند الأكثر غنى هو المصابيح بـــ ٣٢,٤% .

٣ .نوعية المراحيض :

على العموم، في العام ٢٠٠٤، ٤٧,٩% من الأسر لا يمتلكون مراحيض في مساكنهم مقابل ٥٢% في العام ٢٠٠٠، ٦,٥% في عام ٢٠٠٤، مقابل ٨% في العام ٢٠٠٠ يستخدمون سطل أو حوض و ٢٩,٩% في عام ٢٠٠٤، مقابل ٣٤% في العام ٢٠٠٠، يستخدمون بيوت الخلاء المحفورة و٧,٣% فقط يتحصلون على مراحيض نظيفة.

هذا النسب تخفي فوارق مهمة حسب الوسط، ففي الوسط الحضري بيوت الخلاء هي الأكثر استخداما بنسبة ٥١,٥%، و في غياب المراحيض نلاحظ (١٥,١%)، بينما في الوسط الريفي أغلبية الأسر لا تتوفر لديهم مراحيض ما يقارب ٧٠,١%، و ١٥,٢% فقط هم الذين يستخدمون بيوت للخلاء المحفورة المراحيض النظيفة أكثر أهمية في الوسط الحضري بـــ١٥,٥% .

التحليل حسب الولايات يظهر تباينا كبيرا، ففي ولاية أنواكشوط، بيوت الخلاء تستخدم أكثر بنسبة ٦٠% تقريبا. و المراحيض النظيفة و بها الماء تشكل ٩,١% .

في ولايات الشمال: داخلت أنواذيب، تيرس الزمور و إينشيري . المراحيض النظيفة هي الأكثر استخداما ثم تليها بيوت الخلاء، وضعية هذه الولايات الخاصة، ترجع إلى كون منطقتهم منطقة تتواجد فيها المعادن، و أكثرية المساكن مبنية من طرف الشركات لصالح موظفيها، و في المقابل أكثرية الأسر في بقية الولايات بلا مراحيض ، هذه الحالة تنبؤ عن فقر في الوعي الصحي، مما يجعل من هذه الولايات بؤرة غير محصنة ضد كل مظاهر الفقر.

حسب الفقر الأكثر غني يستخدمون أكثر بيوت الخلاء المحفورة بنسبة (٣٧,٩)، بينما أغلبية الفقراء ٧٣% لا يستخدمون مراحيض، استخدام المراحيض النظيفة عند الخمس الأفقر بنسبة ١,٣% بينما عند الخمس الأغنى ١٨,١% [1].

[1] - MAED , CDHLCPI , Profile de la pauvreté en Mauritanie 2004 , op – cit , p : 39

٤.مصادر إعداد الطبخ:

فبينما يمثل الحطب المصدر الأول للطبخ بـــ ٤٤,٦% مقابل ٤٨% في العام ٢٠٠٠، الغاز يأتي ثانيا بـــ ٣٥% مقابل ٢٨% في العام ٢٠٠٠، فحم الحطب يمثل المصدر الثالث بـــ ١٩,١% (مقابل ٢٣% عام ٢٠٠٠(الكهرباء و بقية المصادر بنسبة ضعيفة ٢%) .

حسب الوسط الفروقات تكشف عن تباينا، فعلى مستوى الحضر النسبة الكبيرة تستخدم الغاز بنسبة ٦٢,٨% ثم الفحم ٢٨,٣%، بينما الحطب هو المصدر الرئيسي في الريف بأكثر من ٧٠,٤% ثم الغاز بـــ ١٦,٢%، ثمّ الفحم ١٢,٨%.

معطيات المسح في الولايات تظهر أن الغاز هو الأكثر استخداما في ولايات: اترارزة، أنواكشوط تكانت، و ولايات الشمال، بينما الحطب هو الأكثر استخداما في بقية الولايات، و هذه الوضعية تضر بالبيئة و تلعب دورا في اختفاء الغابات خاصة في المناطق الزراعية .

فتحليل يظهر أيضا أن الأكثر غني يستخدمون الحطب أكثر بنسبة (٣٧,٨%)، ثمّ بعد ذلك الغاز ٣٥,١%، و بالنسبة للفقراء، يبقى الحطب هو الأكثر استخداما لكن بسبة قوية (٦٧,٩%)، ثمّ الغاز بـــ ١٢,٣%[1].

الفرع السادس: التشغيل و البطالة

أولا:التشغيل

تشير نتائج المسح الدائم حول ظروف المعيشة ٢٠٠٤، إلى أن السكان الذين هم في سن العمل (١٥-٦٥ سنة) يمثلون ٥٤,٩% من مجموع السكان. هذه النسبة مرتفعة في الوسط الحضري بالمقارنة بالوسط الريفي (٥٩,٨% مقابل ٥١,٥%) .تبلغ نسبة النشطين في الفئة من ١٥ إلى ٦٥ سنة، ٥٩,٢%، مع وجود تباين حسب الجنس (رجال و نساء) بينما يبلغ معدل النشاط ٨١,٩% عند الرجال بينما لم تتجاوز نسبة النشاط عند النساء (٣٩,١%)، و قد يرجع هذا التباين بين الجنسين جزئيا إلى طول مدة تمدرس الرجال مقارنة مع النساء، و يلاحظ أن أكثر فئات النساء نشاطا هي الفئة العمرية من ١٥ إلى ٢٤ سنة، بنسبة ٤٣,٢% و في

[1] -MAED , CDHLCPI , Profile de la pauvreté en Mauritanie 2004 , op – cit , p : ٣٩-40

المقابل الرجال في نفس الفئة العمرية أقل نشاطا، بينما سجلت الفئة العمرية من الرجال ما بين ٢٥ إلى ٣٩ سنة نشاطا أكثر أهمية بـــ ٩٥,٥% .

من جهة أخرى نسبة النشاط في الريف أقل منها هي في الحضر، بالترتيب ٥٨,١%و ٦٠,٦% هذه النسبة تجاوزت ٤٢,٤% عند النساء الحضريات، و ٣٥,٨% عند نساء الريف، بالنسبة للرجال الفوارق لصالح الريف، فنسبة ٨٤,٩% من رجال الريف نشطين مقابل ٧٩,٧% في الحضر .

التحليل حسب الولايات يظهر أن ولايات : لعصابة، كيدماغ الولايات الأكثر نشطاء في الوطن بنسب على التوالي ٦٩,٨% و ٦٥,٣% .

بينما تظهر التحليلات جميع الأخماس متقاربة في نسب النشطين (ما يقارب ٦٠%) مع زيادة خفيفة لصالح الأكثر فقر مقارنة بالأكثر غنى بـــ+ ١,٣% ، التحليل حسب الجنس يظهر دائما أن الرجال هم الأكثر نشاطا مقارنة بالنساء مهما كان مستوى الفقر .

القطاع الزراعي هو الأكثر عمالة في موريتانيا بـــ ٣١% (٦,٣% يعملون في القطاع الفرعي (التنمية الحيوانية). التجارة بالمرتبة الثانية بـــ ٢٤,٦% من الموظفين، الإدارة العامة بـــ ١٤,٣% من العمالة المستخدمة على المستوى الوطن، بينما قطاع الخدمات ٨,٦% من الموظفين، بقية القطاعات مثل الصيد، الصناعة و المعادن هم المساهمون الأقل في التوظيف، مع أن هذه القطاعات تعد رائدة في الاقتصاد الوطني، مما يثير الانتباه إلى اليد العاملة الوافدة و ما تمتع به من مزايا. و هذا ما يرجعه لبعض إلى ضعف المهارات لدى المواطنين، و نقصان التخصصات التي تحتاجها هذه القطاعات .

في الوسط الريفي، المصدر الرئيسي للعمالة هو الزراعة و التجارة بنسب على التوالي ٥٣% (١٠,٨% التنمية) و٢٠,٥% من مناصب الشغل في الريف، في الوسط الحضري، توجد ثلاثة مصادر رئيسية هي: التجارة الهيئات الإدارية ، الخدمات، بالترتيب ٢٩,٩%، ٢٥,٤%، ١٣%، الهيئات الإدارية و الخدمات يمثلان المصدر الثالث في الوسط الريفي، لكل واحد ٥% من التشغيل في الوسط الريفي، حسب الولايات يمكننا تقسيم الولايات إلى ثلاثة مجموعات مجموعة تسيطر عليها الزراعة و التجارة و تضم هذه المجموعة الولايات التسعة: الحوضين (الحوض الغربي و الشرقي)، العصابة، لبراكنة، آدرار، تكانت، كيدماغ و آدرار . التي سجلت ظهور نسبي مهم للإدارة بـــ ١٥,٧% من مناصب العمل في الولاية، في المجموعة الثانية التجارة والهيئات الإدارية هي الأكثر عمالة، و هذه المجموعة تضم : اترارزة، اينشيري، تيرس الزمور و أنواكشوط، هذه الولايات تختلف

حسب الفرع الثالث النشط، فبينما في إينشيري هو التنمية الحيوانية، و في أنواكشوط آترارزة الخدمات، و في تيرس الزمور، هي الهيئات الإدارية التي توظف ٦٧,٧% من العمالة في الولاية،ولاية أنواذيب والتي تشكل المجموعة الثالثة يعتبر الصيد و الهيئات الإدارية المصدرين الرئيسين للتشغيل، بعدهما تأتي التجارة بنسب على التوالي: ٢٦,١% ٢٥,٩% ١٩,١% من العمالة في الولاية[1] .

ثانيا:البطالة :

مستوى البطالة وصل إلى ٣٢,٥% في العام ٢٠٠٤، و هو تفاقم كبير بالمقارنة بالعام ٢٠٠٠ حيث سجلت البطالة ٢٨,٩% . وتنتشر البطالة أكثر في النساء و ذلك كنتيجة طبيعية لعادات المجتمع .

تطور البطالة من العام ٢٠٠٠ إلى العام ٢٠٠٤. تضرر منه النساء وحدهن فمن ٣٣,٩% عام ٢٠٠٠ إلى ٤٦,٩% عام ٢٠٠٤، بينما تراجعت البطالة عند الرجال فمن ٢٥,٧% عام ٢٠٠٠، إلى ٢٤,٨% عام ٢٠٠٤.

تحليل البطالة حسب الفئات العمرية يوضح أن البطالة تمس أكثر شريحه الشباب، و٦٩% من الناشطين في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة و ٥٠,٨% من الرجال في نفس الفئة العمرية لا يعملون (في بطالة)، الفئة العمرية (٥٠ —٦٥ سنة) تظهر بطالة ضعيفة نسبيا ٦% عند الرجال و ٥,٣% عند النساء، نسبة البطالة تظهر مرتفعة عند سكان الحضر مقارنة بالريف بنسب على التوالي ٣٥,٤% ، ٣٠,٢% .

التحليل حسب الولايات، يظهر الولايات الشرقية الثلاثة (الحوضين، لعصابة) بأقل نسبة للبطالة حيث تتراوح ما بين ١٢,٦% و ٢٨%، المجموعة الثانيّة تضم الولايات السبعة: كوركل، اترارزة، لبراكنة أنواكشوط، تكانت، تيرس الرموز و أنواذيب، التي أظهرت نسب مرتفعة هي: ٣٠% و ٤٠%، الولايات الثلاثة التي أظهرت نسب مرتفعة هي: كيدماغ ٤٨,٧% و إينشيري ٤٨,٧% و آدرار بـــ ٥٤,٨% .

حسب الفقر التحليل يظهر أن الأكثر فقرا هم الأكثر عاطلين عن العمل بـــ ٣٧%. مقارنة بالأكثر غنى بـــ ٣٢,٥%[2].

[1] - MAED , CDHLCPI , Profile de la pauvreté en Mauritanie 2004 , op – cit , p :40 - 41
[2] - MAED , CDHLCPI , Profile de la pauvreté en Mauritanie 2004 , op – cit , p : 41- 42

المطلب الثالث:الرأسمال الاجتماعي

الفرع الأول:تطور الحالة الاقتصادية العامة للمجموعة

على العموم 41.5 % من الأسر حالتها الاقتصادية متردية، بينما تراجعت حالة ٣٠,٧% مقارنة بحالتهم في السنة السابقة بينما تحسنت حالة ١٤,٥%.

المسح حسب الوسط، يظهر أن التحسن أكثر انتشارا في الريف منه في الحضر حيث على التوالي١٩ %و ٧,٨% تحسنتهم حالة اقتصاديا، فيما يخص الإستقرار أو التفاقم في الحالة الاقتصادية لا يوجد فارق كبير فيما يخص الحضر والريف، فبينما كانت نسبة الأسر الذين تفاقمت أوضاعهم في الريف ٤٢,٦%، كانت هذه النسبة في الحضر ٣٩,٨ %، مقابل٣٠,٥ %من الأسر في الريف أستقرت حالتهم و٣١,١% في الحضر.

أولا:تطور الحالة الاقتصادية للأسر[1]

بشكل عام، أقل من خمس الأسر(١٨,٥%) يعلنون أن أوضاعهم الاقتصادية تحسنت بالمقارنة بسنة قبل ذلك، نسبة الأسر الذين شعروا بتفاقم أوضاعهم بلغت ٤٤,٦%، مقابل ٣٠,٤% يرون أن أوضاعهم أستقرت التحليل حسب الوسط. يظهر إرتفاع التحسن في الظروف الاقتصادية أكثر في الريف منه في الحضر، بنسب على التوالي ٢١,٣%،١٤,٣%. نسب من أستقرت أوضاعهم حسب الوسط لا تظهر فوارق كبيرة، فقد سجلت نسبتهم في الريف ٣٣%، بينما في الحضر ٣٦,٤%.

الفرع الثاني:إشباع الحاجات الغذائية

على المستوى الوطني، ٣٠,٦%من الأسر يتمكنون من إشباع حاجاتهم الغذائية، في المقابل الذين في الغالب أو أحيانا ما يجدون مصاعب في إشباع رغباتهم الغذائية بنسبة ٣٨,١%.

ونسبة الأسر الذين يجدون في بعض المرات مصاعب غذائية مرتفعة، فقد بلغت نسبتهم ٣١,٢%.

المسح حسب الوسط لا يظهر فوارق كبيرة ما بين الحضر والريف، بينما كانت الفوارق فيما بين الولايات متباينة، حيث كانت نسبة الأسر الذي يجدون دائما صعوبات في إشباع حاجاتهم الغذائية في كلا من كيدماغ ١٤,١% كوركل ١٣,٨%، ولبراكنة ١١,٣%، سجلت كل من تيرس الزمور ب٧١,٧%. كيدماغ

[1] -MAED , CDHLCPI , Profile de la pauvreté en Mauritanie 2004 , op – cit , p : ٤٣

(٦٥,٨%)، آدرار (٤١,١%)،هذه الولايات سجلت أكبر نسب للأسر الذين يجدون أحيانا مصاعب في إشباع حاجاتهم الغذائية.

عدم كفاية الوسائل لإشباع الحاجات الغذائية وانعدام الشغل يعتبران حسب المسح هما المحددين الرئيسين للفقر في العام ٢٠٠٤ ب٦٠,٥%و٣٤,٤%، على التوالي، هذه النتائج شبيه بالمسجلة في العام ٢٠٠٠ حيث كانت على التوالي ٤٠%و٢٠,٩% لكنها كانت أكبر في العام ٢٠٠٤، المحددات الأخرى هي: الذين لا يمتلكوا مواشي،(٢٣,٩%)، إنعدام وسائل السكن (٢١,٦%)، وعدم القدرة على الاستجابة للطوارئ ١٤,٢%

في العام ٢٠٠٠. توزيعة تمييز السكان حسب بيئتهم. على مستوى الفقر النسبي، ارتفعت ف٠٥% من الأسر يشعرون بأن أغلبية سكان أحياءهم أو قراهم فقراء بينما ٢٣,٧%. يعتقدون أن الجميع فقراء. النسب المسجل في العام ٢٠٠٠، على التوالي ٤٣,٣%و٣٨,٩%.

الفرع الثالث: التمكن من الخدمات العامة

الخدمات العامة الأكثر انتشارا على مستوى التراب الوطني هي القطاعات ذات الأفضلية (الماء الصالح للشرب ، التعليم الابتدائي، النقل العام). بينما في المقابل ، بقية الخدمات (العدالة، الشرطة، الخدمات البنكية) إمكانية الحصول عليها بقيت تحت الأهداف المرسومة.

المدرسة الابتدائية هي الأكثر انتشارا ب٨٥,٤% من الأسر يتمكنون من هذه الخدمة في أحياءهم أوقراهم، (بانخفاض مقارنة بالعام ٢٠٠٠). النسب حسب الولايات، وصلت إلى ٨١,٩% في أترارزة ٩٠,٢% في كيدماغ، بعد التعليم الابتدائي يأتي النقل ٥٩,٦% ، ثم التموين بالماء الصالح للشرب بـــ ٥٧,٩ %، بتباين تبعا للولايات، ففيما يتعلق بمن يتحصلون على النقل العمومي، تعتبر في تيرس الزمور هي الأكثر استخداما ٩٢,٤%، بينما سجل انواكشوط وانواذيب نسب أكثر انخفاضا (٨٧,٤%،٨٦%على التوالي). ترجع النسبة في المسجلة في تيرس الزمور إلى أن أكثرية سكان الولاية يرتكزون في المدن.

بالنسبة للماء الصالح للشرب، نسب المتمكنين منه أكثر ارتفاعا في داخلت أنواذيب (٩٢,٩%)، بينما النسب الأكثر إنخفاضا سجلت في الحوض الشرقي ب٣٢,٧%.

وفيما يتعلق بالوصول للخدمات الصحية العامة (المراكز والنقاط الصحية) تشكل البنى التحتية الصحية الأكثر ارتيادا من طرف الأسر بـــ٤١,٧%. بينما المستشفيات في المرتبة الثالثة، حيث نسبة الذين يرتادونهم ممن هم خارج أنواكشوط لا تتجاوز ٨,٤%، وهذه النسبة انخفضت بالمقارنة بـــ٢٠٠٠ بـــ (٢,٥%)، المنفذ إلى

خدمات النظافة والتطهير شهد ارتفاعا من ٦,٣% في العام ٢٠٠٠ إلى ١٩,٧% في عام ٢٠٠٤ وهي نسبة ما زالت ضعيفة، الوصول إلى الكهرباء شهد هو الآخر تحسنا مقارنة بـــ ٢٠٠٠ (٩,٦%)، لكنه بقي ضعيفا نسبيا حيث لم تتجاوز النسبة ٣٥,٤%، وهذه النسبة تخفي تباينا حسب الولايات أكثر حدة (٩٤,٩% في داخلت أنواذيب مقابل ٨,٩% في الحوض الغربي) [1]، إمكانية الوصول إلى الهواتف تضاعفت بالمقارنة بالعام ٢٠٠٠، (٤٢,٧% مقابل ١٩,٣%)، الخدمات البريدية متواجدة في الأحياء أو المدن ب١٠,٦%من الأسر بينما ١١,٧%فقط يتمكنون من الحصول على الخدمات البنكية في محيطهم (مقابل ١٤,١% في العام ٢٠٠٠).

بالنسبة للصحافة المستقلة، ٥,٥% من الذين تم استفتاؤهم يعلنون أنهم يتمكنون من قراءة وسائل الإعلام، بالنسبة للصحافة الرسمية، النسبة وصلت إلى ٥٢%، ما عدا انواكشوط وداخلت انواذيب، بقية الولايات لم تتجاوز النسبة فيها ٨,٧%.

فيما يخص شبكة الانترنيت، فقد أجرت كتابة الدولة لدى الوزير الأول المكلفة بالتقنيات الجديدة سنة ٢٠٠٤، مسحا حول استخدام التقنيات الجديدة، على المستوى الوطني وشمل هذا المسح جانبين، يتعلق أحدهما بالأسرة وضم ١٤٠٠ أسرة، موزعة على جميع الولايات، بينما يتعلق الثاني بالمقاولات العاملة في انواكشوط وداخل البلاد.

وتبين من المسح أن حوالي ٦٨% من السكان الذين تزيد أعمارهم على ١١ سنة، سبق لهم أن سمعوا بالتقنيات الجديدة أو بالانترنيت، وضمن هذه الساكنة، لا يمثل أولئك الذين يتمتعون بإمكانية النفاذ إلى الانترنيت سوى ١٦%، وتسجل انواكشوط وانواذيب وآدرار نسب النفاذ الأعلى بالمقارنة مع باقي الولايات.

ويستخدم أكثر من ٨٠% من المبحرين على شبكة الانترنيت خدمة البريد الإلكتروني فقط ، وتمثل مقاهي الإنترنت مواطن النفاذ الأكثر أهمية بنسبة ٧٠% يليها مكان العمل (٢٤%)، في حين لم يذكر المترل إلا في ٢%من الحالات.

ويصرح ٦١%من السكان الذين يتمتعون بالنفاذ إلى الانترنيت أن لديهم عنوانا إلكترونيا، وتسجل أكبر نسبة من هذا العدد في أنواكشوط، من أصل مجموع الأسر التي شملها المسح، لا يتوفر سوى ٢% فقط على الإنترنت في المترل.

وتتلخص الأسباب الرئيسية وراء عدم توفر الأسر على الإنترنت في:

[1] -MAED , CDHLCPI , Profile de la pauvreté en Mauritanie 2004 , op – cit , p. 43- 44

أ.عدم توفر حاسوب أو هاتف.

ب.عدم معرفة إستخدام هذه الأجهزة.

جـ. ارتفاع تكاليف النفاذ فوق طاقتهم.

وتبلغ نسبة الأسر التي تصرح بنيتها اقتناء الإنترنت في المترل ٢١% من العينة، ويرتفع الرقم نسبيا في إينشيري (٣٣%) وآدرار (٣٠%). لكنه ضعيف جدا في الحوض الغربي (٨%).

المطلب الرابع: الأثر على المؤشرات الاقتصادية الكلية

الفرع الأول :الدخل الوطني

يتبين من دراسة الناتج الوطني الخام للفرد الموريتاني أن هذا الناتج انخفض بشكل كبير بين سنتي ١٩٧٠-١٩٩٠، وابتداء من مستهل التسعينات شرع في التزايد الطفيف ليستعيد سنة ٢٠٠٣ مستواه في الثمانينات، ويشبه هذا التطور نظيره الملاحظ في دول المنطقة، باستثناء ساحل العاج الذي سجل ناتجه الوطني الخام للفرد تراجعا في البداية العقد الأول من القرن ٢١ .

وخلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩، ارتفع الناتج الوطني الخام في موريتانيا بنسبة ١,٥% أي أقل بقليل من نظرائه في ساحل العاج والسنغال وكينيا والنيجر (على التوالي: ١,٠٥، ٠,٦، -٠,٣، -١,٠٩) ويفوق هذا التطور للناتج الوطني الخام للفرد في موريتانيا بقليل إنخفاض معدل الفقر على امتداد الفترة نفسها(٩٠-٩٩) الأمر الذي قد يدل على أن توزيع المداخيل لم يكن لصالح الفقراء [1]

الفرع الثاني : النمو الاقتصادي

لقد تطور الاقتصاد الموريتاني بصورة غير منتظمة خلال العقود الأخيرة، ويرجع هذا التطور إلى عدة عوامل خارجية وداخلية[2]:

فعلى امتداد الفترة ١٩٧١-١٩٧٥، بلغت نسبة النمو ٠,٧% في المتوسط، ويرجع السبب في هذه النسبة المتدنية إلى حالة الجفاف في هذه الفترة.

[1]- المركز الموريتاني لتحليل السياسات، تحليل عناصر النمو الإقتصادي في موريتانيا، أوت ٢٠٠٥، ص: ١٣

[2]-المركز الموريتاني لتحليل السياسات ، عناصر النمو الإقتصادي في موريتانيا ،مرجع سبق ذكره

خلال مرحلة ثانية تمتد من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٤، بلغ متوسط النمو ضعفي ما سجل في الفترة السابقة وتتميز هذه الفترة بتسجيل معدلي نموا سالبين في سنتي ١٩٨٢ و١٩٨٤ نتيجة للجفاف وللخيارات الاقتصادية السيئة التي تم تبنيتها في تلك الفترة.

و قد ارتبطت فترة ثالثة بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لاسيما من خلال وضع برنامج الإصلاح الهيكلي سنة ١٩٨٥، كما عرفت معدل نمو اقتصادي قدره ٢,٥ % في المتوسط.

وأخيرا فقد كرست فترة رابعة لتعزيز الإصلاحات التي بدأ تنفيذها سنة ١٩٨٥، بمزيد من تأكيد انسحاب الدولة من القطاعات الإنتاجية مع المزيد من إشراك القطاع الخاص، كما عرفت معدل نمو اقتصادي قدره ٤,٥% في المتوسط سنويا.

وفي المرحلة الممتدة من ٢٠٠٠ و حتى ٢٠٠٦ شهد النمو الاقتصادي تجاذبات، فبينما كان في العام ٢٠٠٠ النمو الاقتصادي ٦,٧%[1]، وصل إلي ٦,٩ % في العام ٢٠٠٤ ليشهد بعد ذلك تراجعا إلي ٥,٤% في العام٢٠٠٥ ،ويشهد أيضا تراجع في العام ٢٠٠٦ إلي ٤,٤% و ،ويعود هذا التراجع إلي [2]:

-الصعوبات التقنية التي واجهها القطاع النفطي

- إنخفاض في أداء قطاع الصيد

- تراجع القطاع الفلاحي نتيجة للاضطرابات المناخية وللآفات الزراعية

-تأثر قطاع البناء والتشغيل بانخفاض التموين بأدوات البناء

الفرع الثالث : الميزان التجاري

أولا: الصادرات

تمثل الصادرات في موريتانيا حوالي ٣٤% من الناتج الداخلي الخام، سنة ٢٠٠٢، ولم تتطور هذه الحصة كثيرا في الزمن، إذ بلغت ٢٩% سنة ١٩٧٠، و٣٧% سنة ٢٠٠٢، وتتكون الصادرات الموريتانية أساسا من مناجم الحديد والسمك، كما واكبت بنيتها تطور سعر الحديد ووضعية قطاع الصيد، وقد تناقصت حصة الحديد في الصادرات بصورة مطردة بين سنتي ١٩٨٠-١٩٨٩، حيث تراجعت من ٧٦,٩% إلى ٣٩,٤% وخلال الفترة المستمدة من سنة ١٩٨٦ إلي سنة ١٩٨٩ نقصت هذه الحصة عن ٤٠% ،وإبتداءا من سنة ١٩٩٠

[1] -The world bank group, Mauritanie data profile, 2006
[2] -MAED , le point conjoncturel , Mars 2007, p : 3

وخاصة بحكم أزمة قطاع الصيد ،أخذت هذه الحصة في التزايد حيث تجاوزت ٥٠% ابتداءا من ١٩٩٧،ويشكل هذا النقص في تنوع الصادرات خطرا كبيرا علي الاقتصاد الوطني الذي يبقي هشا حيال أدني الصدمات الخارجية ،ومن المتوقع أن تتفاقم هذه الهشاشة في السنوات المقبلة مع تزايد وزن قطاع النفط في الصادرات.

ثانيا: الواردات

أما الواردات فقد عرفت زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة حيث ارتفعت من ٤٧% من الناتج الداخلي الخام سنة ١٩٩٨، إلى ٥٩% سنة ٢٠٠٢، وترجع هذه الزيادة الكبيرة إلى حد كبير، إلى زيادة الاستهلاك الخصوصي الأمر الذي يكون مؤشرا على ضعف إنتاجية الاقتصاد، وحتى غياب إنتاج محلي لمواجهة الطلب الداخلي مما له أثر سيء على الفقراء.

الفرع الرابع : الميزانية العامة

يتبين من تحليل المالية العامة خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٤، أن الإصلاحات الاقتصادية الكلية والبنيوية المنفذة في الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٤، في إطار برامج التقويم المتعاقبة قد مكنت من تحقيق منجزات كبيرة في مجال تقويم الميزانية، وذلك عن طريق تعبئة أفضل للموارد خاصة ابتداء من سنة ١٩٩٢، وتسيير أكثر صرامة للنفقات.

أولا: الإيرادات

لقد تمثلت الأهداف الرئيسية التي استهدفتها الإصلاحات الضريبية المطبقة طوال الفترة ١٩٨٥- ٢٠٠٤ في جعل النظام الضريبي أداة حقيقية للتنمية، وذلك بجعله أكثر تحفيزا للنمو مع ضمان تمويل ميزانية الدولة في الوقت نفسه، وترجمت هذه الإصلاحات على صعيد الإيرادات في نمو طوال الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٤ ١٤,٧% كان أسرع وتيرة من نمو الناتج الداخلي الخام ١١,١% إلا أنه يساوي تقريبا النمو المسجل خلال الفترة السابقة للإصلاح، أي (١٤,٥% مابين سنتي ١٩٨٠-١٩٨٤)، نظرا للتباطؤ الحاصل في الفترة ١٩٨٥-١٩٩١ نتيجة لصدمات خارجية كبيرة وقعت خلال هذه الفترة، كما عوض عن خفض الضريبية الذي أجري في فترة الإصلاح: توسيع الوعاء الضريبي، تحسين الجباية، وارتفاع الرسوم غير الضريبية، قد مكن هذا النمو من تحقيق زيادة ملحوظة بين الفترتين في:معدل الاقتطاع العمومي (نسبة إجمالي الإيرادات الداخلية إلى الناتج الداخلي الخام) الذي ارتفع إلى ٢٥,٥%، من الناتج الداخلي الخام مقابل ١٩,٢%، مع الاتجاه إلى الارتفاع ٢٦,٣%

خلال الفترة(٢٠٠٢-٢٠٠٤)، وهو الدخل المتوسط، والأعلى بشكل ملحوظ من ما هو سائد في البلدان المشابهة في شبه المنطقة[1].

الضغط الضريبي (١٦,٩% مقابل ١٣,٩%) وإن كان ذلك مع وجود اتجاه إلى الانخفاض منذ سنة١٩٩٩، وبالمقابل فقد ازداد وزن الإيرادات غر الضريبية بشكل ملموس في الإيرادات الكلية، الأمر الذي فاقم من هشاشة إيرادات الميزانية ومن تقلبها، وتمثل بنية الاقتطاع العمومي بدورها عاملا مهما في الانعكاس الذي يمكن أن يكون للاقتطاع العمومي نفسه على الاقتصاد، وفي موريتانيا، فيتبين من تطور هذه البنية أن مجهود الاقتطاع تموله بشكل متزايد أنشطة ضعيفة الاندماج في الاقتصاد الوطني على نحو يعزز عدم استقرار إيرادات الميزانية، كما يتبين من التطور نفسه أن تركز الإيرادات غير المباشرة المعروفة بقلة تشجيعها للإنصاف، و منه نلاحظ[2]:

- مواصلة الإيرادات الضريبية، معبرا عنها في شكل نقاط من الناتج الداخلي الخام(تقيس الضغط الجبائي) الاتجاه إلى الانخفاض (١٤,٤% بين سنتي ٢٠٠٠ و٢٠٠٢)، ودلك بعد مرحلة من الارتفاع طوال الفترة الأولى من الإصلاح (١٨,٣% خلال السنوات ١٩٨٥-١٩٩١، مقابل ١٣,٩%، خلال المدة ١٩٨٠-١٩٨٤) وخلال الفترة ١٩٨٨-٢٠٠٢، احتل الضغط الجبائي في موريتانيا موقعا وسطا(١٤,٤%) بالمقارنة مع البلدان ذات البنى الاقتصادية المشابهة(١٣% في مالي، ١٧% السنغال).
- تفاقم تبعية الميزانية للإيرادات غير الضريبية(٣٣,٥% خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٤، مقابل ٢٥,٤% خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٤)، خاصة تحت تأثير زيادة إتاوات اليد في إطار الاتفاقية المبرمة مع الإتحاد الأوروبي سنة ١٩٩٦ والتي أعيد تجديدها سنة ٢٠٠١، ويعكس هذا التطور انخفاض الرسوم على التجارة الدولية الذي تزايد خاصة ابتداء من سنة ١٩٩٧ نتيجة للإصلاح الجمركي المنفذ خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩(حيث انخفضت هذه الرسوم من ٤٠%، ما بين سنتي ١٩٩٢-١٩٩٦ إلى ١٧,٧% في سنتي ١٩٩٧ -٢٠٠٢) معززا بذلك عدم استقرار إيرادات الميزانية وتبعيتها إزاء العمليات مع الخارج.
- تركيز كبير نسبيا على عدد محدود من الضرائب، ذلك أن ثلاثة ضرائب هي ضريبة الأرباح الصناعة والتجارية ورسم القيمة المضافة، والحق الضريبي على الاستيراد تمثل لوحدها ٨٤,٢% من إيرادات الميزانية مقابل ٨٠,١% بين سنتي ١٩٨٥ و١٩٩١، وهي الضرائب التي يتحملها عدد محدود من مقاولات القطاع

[1]-المركز الموريتاني لتحليل السياسات ، مرجع سبق ذكره ، ص: ٨٥
[2]-المركز الموريتاني لتحليل السياسات ، مرجع سبق ذكره ، ص: ٨٦

العصري(تقدر بحوالي ٤٠٠مقاولة)، في غياب تغطية القطاع العصري وإخضاع قطاعي التنمية الحيوانية والزراعة للضريبة.

- نمو حقيقي لإيرادات الميزانية مدفوعا أساسا بديناميكية الإيرادات غير المباشرة (التي ساهمت في النمو بنسبة ٣,٥% خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٢، مقابل١,٤% بالنسبة للإيرادات المباشرة) القليلة التشجيع للإنصاف الضريبي بحكم حيادها بالنسبة لدرجة الفقر.

وتؤكد دراسة أجراها المركز الموريتاني لتحليل السياسات أن عبء بعض الضرائب مازال يشكل عقبة تنافسية للإقتصاد، رغم التقدم الذي تم تحقيقه في مجال الإصلاح الضريبي، ولتعزيز دور الضريبة في التنمية الاقتصادية الوطنية وجعلها أداة للمنافسة، توصي الدراسة بمواصلة الإصلاحات خاصة في مجالي ضرائب الشركات والضرائب الجمركية[1].

ثانيا : النفقات

أما النفقات، فقد أسفرت جهود وصرامة وعقلنة النفقات العمومية المبذولة خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٠، عن التحكم في وتيرة زيادة النفقات العمومية(١٤,٧%) وساعد على ذلك انسحاب الدولة الكبير من القطاعات غير الإستراتجية الذي تجسد في الخفض الكبير لعدد الشركات التي تساهم فيها الدولة مساهمة ذات أهمية، مقلصا بذلك العبء على ميزانية الدولة.

وعلى امتداد فترة التقويم ١٩٨٥-٢٠٠٣، تم الاحتفاظ بنسبة النفقات إلى الناتج الداخلي الخام ضمن مستوى متوسط منخفض بصورة ملموسة(٢٧,١%) بالمقارنة مع الفترة السابقة ٣١,٢% خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٤)، وذلك قبل أن تسجل هذه النسبة ارتفاعا كبيرا ما بين السنتين٢٠٠٣-٢٠٠٤ (٥٥%)، وقد دفع هذه الزيادة على وجه الخصوص تنامي نفقات الاستثمار.

ورغم ما طبع نفقات الاستثمار من شدة تذبذب التطور خاصة قبل سنة ٢٠٠٢ (٥,٧%) من الناتج الداخلي الخام مقابل ٧,١% خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٤)، فقد شهد تخصيصها تحسنا تدريجيا في اتجاه أكثر مواتاة للقطاعات الاجتماعية وللبنى التحتية الأساسية، فهذه القطاعات إضافة إلى مساهمتها في الحد من الفقر تعتبر بمثابة الأساسية في تحقيق النمو عبر تحسين إنتاجية عوامل الإنتاج، وخفض التكاليف، وقد تعزز هذا الاتجاه على اثر تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، ونفاذ البلاد إلى الاستفادة من فوائد مبادرة تخفيض

[1] المركز الموريتاني لتحليل السياسات، مرجع سبق ذكره، ص: ٨٧-٨٨

مديونية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، كما صاحبه اتجاه تصاعدي ذو أهمية في حصة النفقات الممولة على موارد الدولة الذاتية، الأمر الذي ساعد على تقليص الاعتماد على الموارد الخارجة في تمويل الاستثمار.

الفرع الخامس : المديونية

خلال الثمانينات واجهت موريتانيا عبء ثقيلا ناتجا عن مديونيتها الخارجة(ما يقارب ٢٨٠% من الناتج الداخلي في بداية هذا العقد)، انجرت عنه مخاطر جدية على إمكانيات نمو الاقتصاد الوطني (استخدام الموارد المولدة لتسديد الأقساط المقبلة) للحد من هذه المخاطر وتحويل المديونية إلى أداة في خدمة تمويل النمو انطلقت موريتانيا في ديناميكية لتحسين تسيير ديونها ارتكزت على مواصلة سياسات اقتصادية كلية مناسبة واللجوء إلى تمويلات خارجية بشروط ميسرة، وقد ترجمت هذه السياسات خلال فترة التقويم من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٢ في الإنخفاض التدريجي للقروض (بما فيها أشباه الهبات) بين فترتي ١٩٨٥-١٩٩٧، و ١٩٩٢ - ٢٠٠٢ (٤٥% مقابل ٦٠%) لصالح موارد الدولة الذاتية (٢٢,٨% مقابل ٨,٩%) والهبات(٢٠,٥% مقابل ٢٦,٦%) لتمويل الاستثمارات.

وقد استفادت موريتانيا حسب آخر مؤتمر صحفي للوزير الأول للحكومة الانتقالية بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠٠٧،أن موريتانيا استفادت وضمن مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من إعفاء مبلغ ٧٨٦ مليون دولار أمريكي، أي ما يمثل اقتصادا في خدمة الديون يقدر بـــ ٢٢,٤ مليون دولار أمريكي، إلا أن هذا الإعفاء لا يمكن تعبيره يدخل ضمن إنجازات السياسات التنموية، وإنما هو استثنائي، كنتيجة لظرف معين إلا أنه قد يساعد في تحسين وضع الفقراء.

الخـاتـمة :

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل في البداية، إبراز صورة الفقر في موريتانيا في السنوات الأولى للإستقلال وذلك من خلال المعطيات المتوفرة، حيث لم تكن تتوفر في هذه الفترة إحصائيات تتناول الفقر كظاهرة في موريتانيا، لكننا حاولنا إبراز الصورة من خلال المعطيات المتوفرة والتي كانت تنبئ عن وضعية مزرية، حيث دخل الفرد لم يكن يتجاوز ٨٥ دولار أمريكي، و القوى العاملة لم تكن تتجاوز ٣١,٧٤% من مجموع السكان. والجهاز الطبي بدوره لم يكن يتجاوز ١٢ طبيباً وصيدليان، ولم تكن نسبة التعليم الابتدائي تتجاوز٤,٧%...

وبعد الاستقلال بثلاث سنوات انتهجت الدولة أسلوب التخطيط حيث امتازت هذه الفترة بضبابية في الرؤية. كما واجهتها صعوبات سياسية وصعوبات أخرى كالجفاف. مما أوصل موريتانيا إلى معدلات نمو سالبة، وهذه الفترة امتدت من ١٩٦٠-١٩٨٥، ثم جاءت الدفعة الثانية من المخططات الاقتصادية الموريتانية، والتي كانت بالتعاون مع منظمات بريتون وودز، حيث دعمت خوصصة المؤسسات العمومية، وبدأت الدولة تتخلى عن توفير الخدمات الضرورية للمواطنين مما زاد من حدة وضعية فقراء، لتواصل موريتانيا بعد ذلك إصلاحاتها الاقتصادية تحت مظلة استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر، جاءت صياغتها وحسب الحكومة بالتشاور مع المنظمات الدولية وأرباب العمل والمجتمع المدني، حيث تناولت هذه الاستراتيجية مجموعة من السياسات الماكر واقتصادية والقطاعية.

وبعد مرور ما يقارب ٤ سنوات على دخول هذه الاستراتيجية حيز التنفيذ. لم تنخفض نسبة الفقر إلا بـــ ٤,٣ نقطة، ولم ترتفع نسبة التعليم إلا بـــ ٥ نقاط، وكانت بقية المؤشرات تأخذ نفس المنحنى، وهذه النتائج جاءت أخفض مما كان مخططاً له. مما يدعو إلى النظر في السياسات المنتهجة، وكذا النظر في كيفية تطبيقها.

الخـاتـمة الـعامة :

بعد كل ما استعرضنا، بدا جلياً أن الفقر معقد ويواجه مناقشات عديدة نظراً لتعدد أبعاده.

ولقد حاولنا في بداية البحث التعرض لأفقر الفئات، وذلك لكون هذه الفئة تقابل بصفة عامة بالإغفال، ويتضح أن هذه الفئة تواجه صعوبات عديدة فمن بدائية وسائل الإنتاج، إلى سوء في عوامل الإنتاج إلى مشاكل اجتماعية تعصف بهذه الفئة، إلى عوامل أخرى خارجية.

ثم تعرضنا بعد ذلك إلى مجموعة التعاريف المتعددة لظاهرة الفقر، حيث تناولت مجموعة التعاريف مختلف أشكال الحرمان التي يواجهها الفرد أو الأسرة في الحياة، ثم حاولنا بعد ذلك إبراز نظرة الإسلام للفقر حيث استعرضنا كل ما تناول هذه الظاهرة من قرآن كريم وحديث شريف وآراء لبعض الصحابة رضوان الله عليهم ، ثم آراء بعض العلماء، حيث كانت المحصلة أن الفقر معطل وخطر على العقيدة وبالتالي يجب العمل على التخلص منه، ثم تعرضنا بعد ذلك لأسباب وعوامل الفقر حاولنا إبراز تأثير كل من هذه الأسباب والعوامل لنأتي بعد ذلك على آراء مختلف الاقتصاديين في هذه الظاهرة، ثم بعد ذلك تناولنا التيارات المهتمة بهذه الظاهرة، لنتناول بعد ذلك قياس الفقر حيث تعرضنا لمختلف مؤشرات قياس الفقر

وقد تناولنا أيضاً أهم الجهود المنتهجة لمكافحة الفقر حيث استعرضنا الوثائق الاستراتيجية لمكافحة الفقر ومخططاتها كما حاولنا الربط بين سياسات هذه الوثائق والسياسات الماكرو اقتصادية، وذلك للتأكيد على مراعاة أوضاع الفقر والتأثيرات التي تنعكس عليهم جراء انتهاج سياسات اقتصادية معينة، وربطنا بين السياسات الماكرو اقتصادية والفقر والتأثيرات المحتملة لهذه السياسات على الفقر، كما تناولنا الاعتبارات التي يجب الأخذ بها عند انتهاج سياسات ماكرو اقتصادية معينة لتخفيف من الآثار التي تنعكس على الفقراء، ثم تعرضنا بعد ذلك للآليات الفاعلة في مكافحة الفقر، لنستعرض بعد ذلك تجارب دولية في مكافحة الفقر ومن خلالها تعرضنا لتجارب دول عربية ثم تجارب للدولتين اللتين يتواجد بينهما أكبر نسبة من الفقراء في العالم (الهند والصين)، ومن أجل التقييم، تناولنا تجربة البنك الدولي كمؤسسة دولية جعلت مكافحة الفقر ضمن أولوياتها، حيث أبرزنا أهم آليات هذه التجارب، حيث تميزت كل تجربة بآلية محددة أثبتت فعاليتها،ثم بعد ذلك تناولنا مجموعة أهداف الألفية الإنمائية الثمانية بغايتها ومؤشراتها، لنستعرض بعد ذلك النتائج المسجلة على مستوى العالم، حيث ازداد متوسط العمر المتوقع في البلدان النامية عامة، وانخفض مجموع وفيات الأطفال

سنوياً بثلاثة ملايين، وقل عدد الأطفال خارج المدرسة بثلاثين مليوناً، ونجا ما يزيد على ١٣٠ مليون إنسان من براثن الفقر المدقع،إلا أنها نتائج أخفض مما كان مخطط له.

كما أنه سجل تراجعاً بطيء في بعض مناطق العالم، في إفريقيا جنوب الصحراء مثلاً تتصاعد وفيات الأطفال، حيث تمثل المنطقة ٢٠% من ولادات العالم و ٤٤% من وفيات أطفال العالم كما أن مسار هذه الأهداف مهدد بالتعثر حيث لن يتمكن العالم من بلوغ الأهداف المحددة في أفق ٢٠١٥

أما أهداف الألفية الإنمائية في العالم العربي فمعظم الدول العربية لا يتقدم بشكل متكافئ نحو تحقيق هذه الغايات، حيث يتقدم بعضها بشكل جيد ، في حين يتخلف البعض الآخر عن الركب، ومع إدراك الفروقات الواضحة بين الدول العربية على صعيد التنمية الإنسانية، علاوة على الفروقات ضمن حدود الدولة الواحدة، وبأن الأرقام والمؤشرات الإقليمية التجميعية بالكاد تعكس الصورة العامة المعمقة، أما عن الأرقام المسجلة فحسب تقديرات البنك الدولي المنشورة حول فقر الدخل في سبع دول عربية بالاستناد إلى خطوط الفقر الوطنية، فإن الأرقام تشير إلى أن الفقر يطال ١٠% من السكان في كلاً من الأردن وتونس، وحوالي ٢٠% في كل من الجزائر ومصر ، و ٤٠% في المائة في المغرب و٤٦ % في موريتانيا، أما نسبة القادرين على القراءة والكتابة ضمن الفئة العمرية بين ١٥ و٢٤ عاماً لم تتجاوز ٧٧%، أما معدل الحياة المتوقعة عند الولادة فلم تتجاوز ٦٠ سنة، بينما لم تتجاوز نسبة من يتحصلون على مياه صالحة للشرب ٨٣%.

مما يتطلب تركيز جهود مكافحة الفقر على الاحتواء والشمول الاجتماعي، وعلى السياسات الهادفة إلى إيجاد فرص العمل، كما ينبغي الوصول إلى أعماق المناطق الريفية، نظراً لكون الفقر في العالم العربي يبقى ظاهرةً ريفية.

أما فيما يخص موريتانيا فمن خلال استعراض مختلف المراحل الاقتصادية التي مرت بها موريتانيا حيث كانت كل المؤشرات الخاصة بموريتانيا ضعيفة جداً، وتراكمت حدة هذه الوضعية عند اصطدامها بظروف قاسية عديدة، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة الاصلاح الاقتصادي ابتداءً من العام ١٩٨٥، حيث تسلمت موريتانيا ٤,٥ مليار دولار أمريكي على امتداد الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٠، و بينما كانت تصل نسبة الفقر في العام ١٩٩٦ إلى ٥٦,٦% لم تتراجع في العام ٢٠٠٠، إلا إلى ٥١% ، لتبدا موريتانيا بعد ذلك في تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر من خلال مجموعة من السياسات تراعي ظروف الفقر وتحاول من تخفيض أعدادهم، وقد حددت نسبة الفقر المستهدفة في العام ٢٠٠٤بـ ٣٨,٦%، إلا أن هذه النسبة في العام ٢٠٠٤، تتجاوز ما كان مستهدف لتصل إلى٤٦,٧%، مما يتطلب النظر في ملائمة هذه السياسات للوضعية الخاصة للفقراء في موريتانيا.

كما انه يجب التأكيد على أهمية التنمية الريفية والاهتمام بها أكثر، نظراً لضخامة الكتلة السكانية التي تستفيد من هذا القطاع.

الاستنتاجات والاقتراحات

أولاً: الاستنتاجات.

من خلال بحثنا تمكنا من استخلاص النتائج التالية:

١- إن الفقر المنتشر، وتعمق اللامساواة هما من العلامات المميزة للصورة الاجتماعية المعاصرة، ولقد أخذ الوعي يتنامى ويزداد عند المؤسسات والمنظمات العالمية الفعالة ذات الهيمنة العالمية استجابة لتلك المؤشرات الخطيرة والتي تشكل تهديداً حيوياً للنظام العالمي.

٢- توفر البيانات والمسوحات ما لم يقترن بتوفر دراسات أكاديمية وقناعات جديدة من أصحاب القرارات بمكافحة الفقر، وتفعيل الآليات المتوصل إليها من خلال الطرق العلمية.

٣- في موريتانيا نستنتج غياب للحماية الاجتماعية، ففي موريتانيا شبكات الضمان الاجتماعي غائبة كلية مما عمق من سوء وضعية الفقراء.

٤- بدون تغيير جذري للاقتصاد ككل، فإنه يصعب الحديث عن تحسين ظروف الفئات الفقيرة.

٥- الفقر في موريتانيا يبقى بشكل أساسي ظاهرة ريفية، فسكان الريف يمثلون ٦٠% من السكان، وفي الريف يتواجد ٧٥% من فقراء موريتانيا، إذن فمعظم الفقراء يتركزون في المناطق الريفية، ويرتبط فقرهم بانعدام البنية الأساسية وتنوع الهيكل الإنتاجي وتركز معظم النشاط الاقتصادي حول التنمية الحيوانية والزراعة، وكلا القطاعين يعتمد بدرجة كبيرة على الأمطار، ومنه ظاهرة الفقر تتفاقم بسبب وجود ظاهرة البطالة الموسمية أوالتعرض لموجات من الفيضانات أو الجفاف والتي تمتد آثارها لتشمل القطاعات الإنتاجية الأخرى مهما كانت صغيرة ومهمشة.

٦- فشل السياسات المنتهجة لمكافحة الفقر في موريتانيا من الوصول إلى مرماها المعلن عنه مسبقاً بحلول ٢٠٠٤،حيث استهدفت نسبة ٣٨,٦%، في العام ٢٠٠٤، بينما لم تنخفض هذه النسبة إلا ٤٦,٧% واستهدفت تخفيض نسبة الفقر المدقع إلى ٢١,٨%، بينما سجل هذا المؤشر ٢٨,٨% في العام ٢٠٠٤، كما أن المؤشرات الاجتماعية أيضاً هي الأخرى لم تصل إلى مرماها، حيث معدل التمدرس في التعليم الابتدائي لم يتجاوز

٧٦,٦% وقد كان من المخطط أن تصل هذه النسبة إلى ١٠٠%. كما أن الفوارق الاجتماعية بين الذكور والإناث هي الأخرى أخذت نفس المنحنى.

٧- الفقر في موريتانيا أيضاً غالباً ما يقترن بالأمية والضعف الصحي، والتعرض للمخاطر البيئية.

ثانياً: الاقتراحات

١- تحقيق الهدف التنموي الرامي للإقلال من الفقر يتطلب منهجية خاصة في تشخيص الأوضاع وكذا في صياغة السياسات،كما أن المنهج السليم هو استعمال التفضيل الاقتصادي الاجتماعي في اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية.

٢- انتهاج البرامج ذات البعد الاجتماعي تساعد البلدان في اتجاهها إلى تحقيق الهدفين الحاسمين اللذين يعزز كل منهما الآخر، ألاَ وهما النمو القابل للاستمرار والإقلال من الفقر.

٣-التركيز على تنمية الكفاءة والقدرة المحلية لمعالجة إشكالية الربط بين السياسات الاقتصادية وأبعادها الاجتماعية، وكذلك بالتركيز على بناء المؤسسات، وتدريب الكوادر الفنية.

٤-تصميم سياسات لعلاج مشكلة الفقر في المدى القصير من خلال سياسات الدعم وشبكات الأمان الاجتماعي والتوظيف، أو في المدى الطويل من خلال توفير التعليم والخدمات الصحية للمناطق الريفية ومحاولة إيجاد تنمية إقليمية أكثر توازناً، وذلك بإيجاد الحوافز لإقامة المشروعات الإنتاجية خارج نطاق المدن المكتظة.

٥- تشجيع اللامركزية وتدعيم الممارسات والسياسات الديمقراطية وخاصةً بالنسبة للمجتمعات المحلية والفئة المحرومة والفقيرة، وتشجيع مشاركتهم في تحديد احتياجاتهم، وفي وسائل تدبير وتوفير هذه الاحتياجات وتحديد المعالم الرئيسية للمستقبل في مجتمعاتهم وحياتهم، وتحويلهم من قوى مستهلكة إلى قوى منتجة.

٦-توفير المناخ الملائم للمجتمعات المحلية للتعود على ممارسة المشاركة يعتمد على توسيع قاعدة دور المنظمات غير الحكومية في تشجيع هذه الممارسات.

٧-زرع الثقة بين الأفراد وبناء مجتمع مدني هي وسائل هامة لبناء الاقتصاد الطويل المدى، فالثقة بين شرائح المجتمع، كما أظهرت الدراسات في الولايات المتحدة هي أحد العوامل الهامة لتحقيق النمو الاقتصادي[1].

[1]- علي- الطراح، غسان سلو، التنمية البشرية في المجتمعات النامية والمتحولة، دراسات في إطار العولمة والتحولات العالمية، دار النهضة العربية. بيروت، لبنان، ٢٠٠٤، ص٢٥.

الملاحق

Annexe 1 : Objectifs chiffrés de réduction de la pauvreté

Objectifs prioritaires et indicateurs de performance	Situation de référence		Objectifs chiffrés		
	Date	Valeur	2004	2010	2015
Réduire la pauvreté					
Nombre de pauvres (en milliers)	1996	1.175	1.202	850	478
Incidence de la pauvreté	1996	50%	38,6%	26,6%	16,9%
Incidence de l'extrême pauvreté	1996	32,6%	21,8%	11,7%	4,6%
Profondeur de la pauvreté	1996	18,3%	11,2%	4,8%	1,0%
Sévérité de la pauvreté	1996	9,1%	4,7%	1,8%	1,0%
Indice de Gini [1]	1996	37,7%	35,3%	33,3%	32,4%
Cf. indicateurs ci-dessous					
Accélérer la croissance économique					
Taux de croissance du PIB par an	1999	4,1%	7%	7%	7,3%
Taux de croissance du PIB par tête par an	1999	1,2%	4 %	4,4%	4,7%
Taux d'investissement (en % du PIB)	1998	15,4%	25%	23%	22%
Préserver la stabilité macro-économique					
Taux d'inflation (en %)	1999	4,1%	2,4%	2,6%	2,6%
Solde budgétaire (en % du PIB)	1999	2,2%	-3%		
Déficit des transactions courantes hors transferts officiels (en % du PIB)	1998	11,4%	14,7%	10%	10,5%
Réserves brutes (en mois d'importation)	1998	5,9	6,0	6,0	6,0
Ratio de la dette/PIB (en %)	1998	215			
Améliorer le niveau global d'éducation					
Taux brut de scolarisation primaire	1999	86%	100%	100%	100%
Taux brut de scolarisation des filles	1999	81%	97%	100%	100%
Proportion des enfants qui terminent le cycle fondamental	1999	55%	67%	78%	100%
Proportion des filles atteignant la 6ème année du fondamental	1999	50%	60%	78%	100%
Nouveaux entrants en 1ère année de l'enseignement secondaire	1999	18.344	28.666	34.878	50.000
Ratio élèves/enseignant dans le premier cycle du secondaire	1999	36	30,6	26	26
Taux d'analphabétisme des adultes	1996	42%	20%	13%	1%
Dépenses d'éducation en pourcentage du PIB	1999	3,7%	4,23%	5%	5,4%
Améliorer l'état de santé global					
Espérance de vie à la naissance (ans)	1998	54	56	59	62
Indice synthétique de fécondité	1998	5,4	5	4	3
Taux de mortalité infantile (‰)	1998	105	90	50	40
Taux de mortalité infanto-juvénile (‰)	1998	140	130	103	55
Taux de mortalité maternelle (100.000)	1998	930	700	450	250

[1] *L'indice de Gini, qui est mesuré pour les dépenses, ne devrait pas connaître une évolution importante, car les habitudes de consommation des mauritaniens ne varient pas beaucoup d'un niveau de revenu à l'autre.*

Objectifs prioritaires et indicateurs de performance	Situation de référence		Objectifs chiffrés		
	Date	Valeur	2004	2010	2015
Taux de prévalence du VIH chez les femmes enceintes	1998	1%	2%	1%	1%
Taux de couverture (par une USB) dans un rayon de 5km	1998	70%	80%	90%	100%
Taux de malnutrition (poids pour âge) chez les enfants < 5ans	1999	23%	18%	14%	10%
Augmenter l'accès à l'eau potable					
Taux de raccordement au réseau d'eau	1997	35%	45%	54%	60%
Prix du m^3 d'eau (en dollars USA)	1997	1,03	1,03	1,07	1,10
Augmenter les revenus et améliorer les conditions de vie en milieu rural					
Incidence de la pauvreté rurale	1996	68,1%	52,7%	44,0%	34,0%
Incidence de l'extrême pauvreté rurale	1996	56,2%	40,8%	33,8%	24,0%
Indice de Gini en milieu rural	1996	33,0%	31,7%	30,8%	30,0%
Taux de croissance du PIB agricole	1998	6,2%	10%	10%	10%
Rendement du riz irrigué (tonnes/ha an, avec culture de contre-saison)	1998	4	9	10	12
Taux de couverture sanitaire du cheptel (vaccins obligatoires)	1999	60%	70%	77%	85%
Rendement des cultures vivrières arides	1999	0,4	0,8	1,0	1,0
Augmenter les revenus et améliorer les conditions de vie dans les quartiers précaires des grandes villes et des villes secondaires					
Population cible (en milliers)	2000	540	266	540	700
Nombre d'actifs ayant accès au micro-crédit (en milliers)			20	40	80
Volume cumulé de micro-crédits (en millions UM)	2000	200	2.500	5.000	6.000
Nombre de titres fonciers régularisés dans les quartiers pauvres	2000	800	16.000	30.000	40.000
Nombre de nouveaux terrains aménagés			8.000	20.000	35.000
Accès à l'habitat subventionné dans les quartiers pauvres (familles)	2000	300	10.000	20.000	35.000
Consommation d'eau potable (l/j) par habitant des quartiers pauvres	1997	10 à 20	20 à 30	40	50
Taux d'accès à l'eau potable dans les quartiers pauvres	1997	35%	40%	50%	60%
Prix du m^3 d'eau (en $ USA) dans les quartiers pauvres	1997	2 à 3	<1	<0,5	<0,50
Prix du m^3 d'eau dans les quartiers pauvres par rapport aux autres quartiers	1997	5 fois	1 fois	0,8 fois	0,8 fois
Taux d'accès à l'assainissement dans les quartiers pauvres (*)	2000	10%	15%	26%	36%

(*) Il s'agit des réalisations financées dans le cadre des programmes publics urbains.

Annexe 2 : Matrice des mesures

L'objectif majeur de la stratégie nationale de lutte contre la pauvreté est de réduire les différentes formes de pauvreté (monétaire, conditions de vie, potentialités) à travers la mise en œuvre de mesures visant : (i) une croissance accélérée et redistributrice, (ii) une croissance ancrée dans la sphère économique des pauvres, (iii) le développement des ressources humaines et l'accès de tous les citoyens aux services de base et (iv) un réel développement institutionnel, appuyé sur une bonne gouvernance et sur la pleine participation de tous les acteurs de la lutte contre la pauvreté.

La matrice qui suit liste, pour chacun de ces axes, les objectifs, actions prioritaires et calendrier d'exécution.

Domaine	Objectifs/stratégies	Actions prioritaires	Période
	- Réduire la pauvreté sous toutes ses formes	• Mise en œuvre des actions prioritaires du Cadre stratégique de lutte contre la pauvreté	2001-2004
AXE 1 : UNE CROISSANCE ACCELEREE ET REDISTRIBUTRICE			
Croissance	- Accélérer la croissance et atteindre un taux tendanciel de 7%	• Cf. Politiques macro, secteurs extérieurs, …	2001-2004
Cadre macro-économique	- Maintenir un taux d'inflation < 3% - Maintenir un déficit du compte consolidé de l'Etat < 3%	• Maintien de recettes et de dépenses conformes aux objectifs du CSLP et correspondant à des niveaux de 25,7% et 27,8% du PIB, en moyenne • Mise en place de la réforme de la fiscalité intérieure • Renforcement de la DGI	2001-2004 2001-2004 2001-2004
	- Maintenir un déficit des transactions courantes (hors transferts officiels) < 15,5% du PIB et un niveau de réserves extérieures de 6 mois	• Poursuite d'une politique monétaire fondée sur les forces du marché, à travers l'utilisation des instruments directs de gestion de la liquidité et le développement du marché des Bons du Trésor • Mise en œuvre de politiques et de programmes de développement des secteurs exportateurs (SNIM, diversification agricole, tourisme,…) • Maintien du taux de change effectif réel à un niveau conforme à l'objectif de compte courant	2001-2004 2001-2004 2001-2004
	- Réduire les écarts entre les taux débiteurs et créditeurs - Développer la concurrence dans le secteur financier - Stimuler l'épargne	• Respect par les banques des ratios de couverture et de division des risques, conformément au programme convenu avec le FMI et la BM • Ouverture du secteur financier à d'autres banques • Finalisation de l'étude de développement du secteur financier • Accès aux instruments appropriés de collecte de l'épargne avec l'AT du FMI et de la BM	2001-2004 2001-2004 2001 2001-2004
Développement du secteur privé	- Créer un environnement favorable au développement du secteur privé	• Application des codes révisés relatifs aux droits des affaires • Réduction et simplification de la fiscalité directe et indirecte (TVA) applicable aux entreprises • Suppression des entraves à la concurrence (dans les transports) et extension progressive du champ de compétence de l'Autorité de régulation	2001-2004 2001-2004 2001-2004

Domaine	Objectifs/stratégies	Actions prioritaires	Période
Emploi, micro-finance, micro et petite entreprise	- Promouvoir l'accès des pauvres, et notamment des femmes, au micro-crédit	• Consolidation et extension des programmes de micro-crédit et d'appui aux IMF	2001-2004
		• Création d'un Fonds de Maturation pour le renforcement des IMF en milieux rural et péri-urbain	2001
		• Poursuite des programmes d'appui aux coopératives féminines et aux NISSA banques	2001-2004
	- Lutter contre le chômage des jeunes	• Poursuite de la mise en œuvre du programme d'insertion des jeunes diplômés, en collaboration avec le secteur privé	2001-2004
	- Développer la formation professionnelle des jeunes sans qualification	• Mise en opération de 3 centres régionaux de formation professionnelle (Kiffa, Néma, Atar)	03/2001
	- Favoriser l'accès des femmes à la formation professionnelle	• Extension du programme des unités mobiles de formation	2001-2004
		• Mise en œuvre de programmes de formation et d'emploi dans les petits métiers (bâtiment, petite transformation de produits de l'agriculture et de l'élevage,...) pour tous les centres de formation	09/2002
		• Renforcement des CFPF et mise en place d'un système d'incitation des formateurs	2001-2004
	- Promouvoir l'artisanat et la petite et micro entreprise	• Elaboration et mise en œuvre du Code de l'artisanat	2002-2004
		• Mise en place de la Chambre des métiers	2002
Sécurité alimentaire	- Améliorer l'accessibilité des produits alimentaires de première nécessité (offre, prix, transport)	• Mise en place de procédures de gestion transparente du Stock national de sécurité (SNS)	03/2001
	- Prévenir et atténuer les effets des crise alimentaires	• Mise en opération de l'Observatoire de la sécurité alimentaire (OSA)	06/2001
		• Renforcement de l'articulation entre les actions de prévention et d'atténuation des crises et les actions visant une amélioration durable de la sécurité alimentaire	2001-2004
		• Mise en œuvre du programme de l'Agence des travaux ruraux (HIMO)	2001-2004
Lutte contre l'exclusion	- Promouvoir l'insertion sociale des groupes marginalisés et des exclus et favoriser leur intégration dans le processus économique	• Poursuite du programme d'insertion des populations vulnérables : handicapés, indigents,...	2001-2004
		• Mise en place, en collaboration avec les ONG, de programmes de protection des jeunes et des enfants en circonstances difficiles	2001-2004
	- Réduire le phénomène d'exclusion en milieu urbain	• Développement de systèmes et de méthodologies de ciblage, de diagnostic, de collecte et d'analyse des données sur les groupes vulnérables	2001
Environnement	- Préserver les ressources naturelles	• Mise en œuvre des conventions internationales sur l'environnement et du PANE	2001-2004
		• Mise en œuvre d'un programme de butanisation en zone rurale	2001-2004
		• Mise en œuvre des programmes sylvicoles	2001-2004
		• Intégration de l'environnement comme dimension de tous les projets de développement rural	2001-2004
AXE 3 : LE DEVELOPPEMENT DES RESSOURCES HUMAINES ET L'EXPANSION DES SERVICES DE BASE			

المراجع باللغة العربية

- إبراهيم العيسوي ، " معنى التبعية " ، قضايا فكرية ، الكتاب الثاني ، ١٩٨٦ ، دار الثقافة الجديدة
- إبراهيم توهامي – أ.د. إسماعيل قرة – د. عبد الحميد دليمس ، العولمة والاقتصاد غير الرسمي ، مخبر الإنسان والمدينة ، جامعة منتوري ، قسنطينة الجزائر ، 2004
- إبراهيم مشورب ، " التخلف والتنمية " ، دراسات اقتصادية ، دار المنهل اللبناني ، مكتبة رأس النبع ٢٠٠٢
- إسماعيل قيرة ، الفقراء بين التنظير والسياسة والصراع ، المستقبل العربي العدد ٢٤١ ، بتاريخ ١٩٩٩/٣
- أنطوان حداد ، الفقر في لبنان ، سلسلة دراسات مكافحة الفقر ، العدد ٢ ، الأمم المتحدة
- بشير مصطفي *إقامة الحكم الصالح من خلا ل مكافحة الفساد أولا * ورقة مقدمة للملتقي السادس للجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين حول الحكم الصالح،
- البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام ، ١٩٩٠
- البهي الخولي ، " الإسلام لا شيوعية ولا رأسمالية " العمل والعمال " ، دار الفتح ، القاهرة ، أغسطس ١٩٥١م/١٣٧٠هـ.
-
- بوجورفة بناصر " سياسات الحد من ظاهرة الفقر " ، " دراسة حالة الجزائر " ، رسالة ماجستير ، جامعة تلمسان ، ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥
- التمويل و التنمية، عدد يونيو ٢٠٠٢
- التمويل و التنمية، سبتمبر ٢٠٠٥
- التمويل والتنمية، عددمارس٢٠٠٦
- التنمية المستقلة في الوطن العربي ، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧
- الجمهورية الإسلامية الموريتانية، التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستديمة
- جاك لوب ترجمة احمد فؤاد بلبع، العالم الثالث وتحديات البقاء ،سلسلةعالم المعرفة ،١٩٨٦
- جون كينث جالبريت ترجمة أحمدفؤادبلبع مراجعة إسماعيل صبري عبدالله تاريخ الفكر الإقتصادي،الماضي صورة الحاضر، سلسلة عالم المعرفة سبتمبر ٢٠٠٠
- جمهورية تونس ،التجربة التونسيةفي مجال مقاومة الفقر، وزارة الشؤون الاجتماعية.
- الشريف الرضي ، نهج البلاغة ، ج٤ ، دار الطباعة والنشر ، بيروت.

📖صالح بكتاش ، النزاع الموريتاني السينغالي بين المأزق العرقي و المخرج الوطني الشعبي ،دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٩٢

📖ط.زياني،ع. بن حبيب،م. بن بوزيان،ن. شريف، س.ب.مليكي، التعاون و تخفيض الفقر، دور المساعدات والشروط، مجلة الاقتصاد و المناجمنت، ص ٢٣٨، عدد ٢، مارس ٢٠٠٣، جامعة تلمسان .

📖عبد الرزاق الفارس ، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، شباط/فبراير ٢٠٠١

📖عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، التنمية الاقتصادية

📖علي عبد القادر علي : " الفقر : مؤشرات القياس والسياسات " ، المعهد القوى للتخطيط ، الكويت ، مجلة جسر التنمية، السنة الأولى، العدد ٤ ، إبريل ٢٠٠٢

📖علي عبد القادر علي: تقييم سياسات و إستراتيجية الإقلال من الفقر في عينه من الدول العربية، سبتمبر ٢٠٠٣

📖عمرو محيي الدين ، " التخلف والتنمية " ، دار النهضة العربية ، بيروت

📖سيدي عبد الله ولد المحبوبي،الهجرات الداخلية في موريتانيا الثنائي الحرج ،المطبعة الجديدة، أنواكشوط ١٩٩٦

📖شوقي أحمد دنيا، والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولي ١٩٧٩

📖كريمة كريم ، الفقر وتوزيع الدخل في مصر ، القاهرة ، منتدى العالم الثالث 1994

📖اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومعهد التخطيط القومي، وقائع اجتماع فريق خبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق ، القاهرة ١٦-١٨ نوفمبر ١٩٩٧ ، الأمم المتحدة ، نيويورك ،١٩٩٩

📖ملخص الإطار الإستراتيجي المكافحة الفقر ، نوفمبر ٢٠٠٢ ، أنواكشوط

📖محمد بن أعمر، أثر سياسات التثبيت و التكيف على التنمية في موريتانيا ، رسالة دكتورا ، جامعة وهران ٢٠٠٢-٢٠٠٣

📖محمد حسين باقر ، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا سلسلة مكافحة الفقر ، نيويورك ، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، ١٩٩٦

📖محمد حسين باقر ، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، سلسلة مكافحة الفقر ،نيويورك ، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، ١٩٩٦

📖محمد ن ولد أحمد سالم ، الاقتصاد الموريتاني ثلاثون سنة من الجهود التنموية النتائج و الآفاق ، دار القافلة للطباعة و النشر ، أنو كشوط ، ١٩٩٢

📖محمد ولد محمد ، آثار برامج التصحيح الهيكلي على تطور ميزان المدفوعات الموريتاني خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٥ ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ١٩٩٨-١٩٩٩

- مرصد الأمن الغذائي، محلية إخبارية رقم ٩ أغسطس ٢٠٠٦، أنواكشوط
- المركز الموريتاني لتحليل السياسات،تحليل عناصر النمو الاقتصادي في موريتانيا،أوت ٢٠٠٥
- مصطفى السباعي – اشتراكيةالإسلام – الدار القومية للطباعة والنشر – سلسلة اخترنا لك ، رقم ١١٣
- معهد الموارد العلمية، موارد العالم، 1992-1993
- دورية عن التجارب الدولية في المجالات التنموية، تصدرعن مركز المعلومات والقررات بمصر يناير٢٠٠٣
- وزارة الاقتصاد و التنمية ، مشروع الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر ، ٢٠٠١ .
- وقائع اجتماع خبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي ،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة ١٩٩٩
- ياسر العدل ، مفهوم الفقر ومواجهته ، الأهرام ، ٢٠٠٢/١٢/٠١.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥
-

المواقع الألكتروني: www.un.org

www.escape-hrd.org

www.worldbank.org

📖Programme des nations unies pour le développement avec l'appui des agences de l'UNDG ,rapport sur les progrès dans la mise en œuvre des objectifs du millénaire pour le développement en Mauritanie 2005

📖Ravillon, M., (1998), "Poverty lines in theory and practice"; LSMS working paper N°:133, World Bank, Washington, D.C.

📖République islamique de la Mauritanie , cadre stratégique de la lutte contre la pauvreté janvier

📖Riddel roger c. and Robinson mark. (1995).non-governmental organizations and rural poverty alleviation. Oxford/oxford university press.

📖SEBASTIEN. L. coté, « statistical inference, poverty and inequality measurement : an application of the boots trap econometric technique and a literature review", memoir, MA, faculte des sciences socials, université caval , janvier 2000

📖SEN, A. K, « poverty an orddinal approach to measurement », econometrica, vol 44, N°2 , march 1976.

📖The world bank group, Mauritania data profile, 2006

📖World Bank, (1990) World Development rapport; oxford university press, oxford.

📖WORLD BANK, MAURITANIA: POVERITY ASSESSMENT (WASHINGTON, DC: THE BANK 1994).

الفهرس

المقدمة : ١

المبحث الأوّل: معضلة الفقر ٩

المطلب الأوّل: مفهوم الفقر ٩
الفرع الأوّل: الفقراء ٩
الفرع الثاني : التعاريف المتعددة للفقر ١٤

المطلب الثاني :نظرة الإسلام لظاهرة الفقر ١٨
الفرع الأول:مفهوم الفقر في الإسلام ١٩
الفرع الثاني : **منبع الفقر** ٢١
الفرع الثالث : تقويم الإسلام لظاهرة الفقر ٢٢

المطلب الثالث :أسباب وعوامل الفقر ٢٧
الفرع الأول : الأسباب و العوامل الداخلية ٢٧
الفرع الثاني: الأسباب و العوامل الخارجية ٣٥

المبحث الثاني:الفقر عبر الفكر الاقتصادي ٤٠

المطلب الأول:قراءة تاريخية ٤٠

المطلب الثاني: التيارات المهتمة بالفقر ٤٥
الفرع الأول :مدرسة الرفاهية ٤٦
الفرع الثاني: تيار الحاجيات الأساسية ٤٧
الفرع الثالث :تيار أو مقاربة الإمكانات ٤٨

المبحث الثالث: قياس الفقر(MEASURING POVRETY) ٤٨

المطلب الأوّل: خط الفقر Poverty line ٤٩
الفرع الأول : أنواع خط الفقر ٤٩
الفرع الثاني :أساليب قياس خط الفقر ٥٠

المطلب الثاني: مؤشرات الفقر(PVERTY INDICTORS) ٥٤
الفرع الأول : مؤشر نسبة الفقر **INDICATOR HEADCOUNT INDEX** ٥٤
الفرع الثاني : مؤشر فجوة الفقر **POVERTY GAP INDICATOR** ٥٥
الفرع الثالث: مؤشر شدة الفقر **FOSTER, GREER , THORBECKE** F.G.T 1984 ..... ٥٦
الفرع الرابع: مؤشر**SEN** **(1976)** ٥٨
الفرع الخامس: مؤشر**SST** **1995 (SEN, SHORROCKS, THOM)**
..... ٥٩

المطلب الثالث: طرق قياس التفاوت ٦٠
الفرع الأول : مقاييس التباين ٦١
الفرع الثاني: مؤشرات قياس التباين في توزيع الدخل ٦١

المطلب الرابع: مقياس التنمية البشرية ٦٥
الفرع الأول : دليل التنمية البشرية**(HDI) HUMAN DEVELOPEMENT INDEX**
..... ٦٥

الفصل الثالث:تقييم حصيلة مكافحة الفقر في موريتانيا..... ١٦٢-٢٤٩

المبحث الأول :جذور الفقر في موريتانيا..... ١٦٤

المطلب الأول :المخططات الإقتصادية الموريتانية ١٦٧
الفرع الأول :الخطط التنموية في موريتانيا "١٩٦٣-١٩٨٥" ١٦٧
الفرع الثاني:برامج الإصلاح الإقتصادي١٩٨٥-٢٠٠١ ..... ١٧٣

المطلب الثاني:الإصلاحات و الجانب الاجتماعي ١٨١
الفرع الأول : السياسات..... ١٨١
الفرع الثاني :حصيلة الإصلاح في الجانب الاجتماعي ١٨٦

المبحث الثاني:الإستراتجية الوطنية لمكافحة الفقر ٢٠٠١-٢٠١٥..... ١٩٢

المطلب الأول : مخطط الإستراتجية..... ١٩٢

المطلب الثاني:السياسات..... ١٩٥
الفرع الأول : السياسات الماكرو إقتصادية ١٩٥
الفرع الثاني : السياسات القطاعية..... ١٩٧

المبحث الثالث:تقييم الحصيلة في موريتانيا ٢١٢

المطلب الأول:تطور الفقر..... ٢١٢
الفرع الأول : تطور هيكلة نفقات الأسر ٢١٢
الفرع الثاني:الفقر النقدي حسب الوسط والولايات..... ٢١٤
الفرع الثالث:تطور الفقر والفقر المدقع..... ٢٢٢
الفرع الرابع:عدم المساواة..... ٢٢٦

المطلب الثاني: الخصائص الاجتماعية الاقتصادية..... ٢٢٩
الفرع الأول : الخصائص الجغرافية..... ٢٢٩
الفرع الثاني:تعليم الأميين..... ٢٣٠
الفرع الثالث:التعليم ٢٣١
الفرع الرابع:الصحة والتغذية ٢٣٣
الفرع الخامس:السكن:..... ٢٣٦
الفرع السادس :التشغيل والبطالة..... ٢٣٩

المطلب الثالث:الرأسمال الاجتماعي..... ٢٤٢
الفرع الأول:تطور الحالة الاقتصادية العامة للمجموعة ٢٤٢
الفرع الثاني:إشباع الحاجات الغذائية..... ٢٤٢
الفرع الثالث: التمكن من الخدمات العامة ٢٤٣

المطلب الرابع: الأثر على المؤشرات الاقتصادية الكلية..... ٢٤٥
الفرع الأول :الدخل الوطني..... ٢٤٥
الفرع الثاني : النمو الاقتصادي..... ٢٤٥
الفرع الثالث : الميزان التجاري ٢٤٦
الفرع الرابع : الميزانية العامة..... ٢٤٧
الفرع الخامس : المديونية..... ٢٥٠

الخـاتـمة : ٢٥١